



أ.د. عبد الوهاب بكر

البوليس المصري

١٩٢٢-١٩٥٢



إعداد وتحرير

مسئولة عطية علي　　د. صفاء محمد شاكر

المجلد الثاني



البوليس المصري

١٩٢٢ - ١٩٥٢

أ.د. عبد الوهاب بكـر

الجزء الثاني



البوليس المصري

١٩٢٢ - ١٩٥٢

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. هشام عزمي

بكر، عبدالوهاب.

البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ / عبدالوهاب بكر ..
القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية ، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٩.

مج ٢ ؛ ٢٤ سم.

تدمك 9 - 1372 - 18 - 977 - 978

١ - الشرطة - مصر

٢ - الشرطة - تاريخ

أ - العنوان

٣٦٣,٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٣٧٥ / ٢٠١٩

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1372 - 9

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة العلمية بالشكر للباحثتين
الأستاذة/ مسئولة عطية .. والدكتورة/ صفاء شاكر
لقيامهما بمراجعة وتدقيق كتابة هذه النسخة على
النسخة الأصلية.

مقدمة الطبعة الثانية

فى ستمبر ١٩٨٨ ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب « البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ » ، وقد استقبلتها الأوساط العلمية باهتمام شديد بدت مظاهره فى فوز الكتاب بجائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية لعام ١٩٨٩ . كما لقى الكتاب ترحيباً من مراكز البحث العلمى بهيئة الشرطة ومن الضباط المشتغلين بالدراسات الشرطية والاجتماعية ، بحسبانه عملاً يسلط الأضواء على الجوانب الاجتماعية والسياسية للبوليس المصرى (الشرطة) إلى جانب تأريخه لهذه الهيئة فى فترة من أخصب فترات تاريخ مصر السياسى والاجتماعى .

وقد شجعنى هذا القبول الحسن للطبعة الأولى على أن أقدم للمشتغلين بالدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية خاصة ، وللمهتمين بالحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر هذه الطبعة الثانية .

وقد أضفت إلى هذه الطبعة فصلا كاملا ضمنته «الانحراف» فى جهاز البوليس بحسبانه أحد نتائج الإدارة غير الموفقة لجهاز البوليس والمناخ غير المواتى الذى كان يعيشه رجاله خلال الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ - ١٩٥٢) . كما أضفت حواشى عن إجرام الأجانب فى مصر مستمدة من تقارير المعتمدين البريطانيين ووثائق دار الوثائق البريطانية P.R.O ، وجدولاً إحصائيًا للمستوى السلوكى لأفراد بوليس المدينة ، وأعدت تحليل إضراب ضباط البوليس فى نهايات عام ١٩٤٧ وأوئل عام ١٩٤٨ على ضوء ما كشفت عنه الوثائق البريطانية , F.O.371 ومنشورات الضباط وإنذاراتهم أثناء هذا الإضراب ، وحديث المرحوم اللواء / سليم زكى باشا حكمدار بوليس القاهرة (١٩٤٦ - ١٩٤٨) لإحدى الصحف المصرية التى تصدر بالفرنسية حول متاعب ضباط البوليس فى ذلك الوقت .

وقد دفعنى ذلك إلى محاولة طرق مسألة الاختراق الإخوانى والشيوعى لجهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة فى محاولة لتحديد ما إذا كان جهاز البوليس قد تأثر بالأفكار السياسية التى كانت مطروحة على الساحة كبديل للعمل السياسى التقليدى الذى كان قد فقد مصداقيته عند الشارع المصرى - أم أنه ظل منيعا أمام هذين التيارين .

كما أدخلت على الطبعة بعض التعديلات الفنية التى تطلبتها هذه الإضافات الجديدة بحيث جاءت هذه الطبعة مزيدة ومنقحة بحق .

ويقتضينى واجب الشكر والعرفان أن أتوجه بالشكر للسيد اللواء المتقاعد / عيسى عريان المدير السابق لمصلحة التدريب لما زودنى به من معلومات وأوراق قدمت جديداً فى هذه الطبعة ـ والسيد الدكتور / عبد العليم خلاف المدرس بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الزقازيق لما مدنى به من منشورات عن إضراب ضباط البوليس تضمنتها رسالته للدكتوراه .

وبعد . فإننى أرجو أن تلقى هذه الطبعة من القبول ما لقيته الطبعة الأولى .

والله من وراء القصد

عبدالوهاب بكر

مصر الجديدة ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

في عام ١٩٧٦ قدمت رسالتي (البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢) للحصول على درجة الماجستير فى الآداب - لجامعة عين شمس ، وقد حوت الرسالة تاريخًا لجهاز البوليس المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة .

وبعد مضى عشر سنوات على ذلك التاريخ ظلت عملية كتابة تاريخ هذا الجهاز ثابتة فى مكانها ، فلم يتصد باحث بعد للكتابة عنه ورصد تاريخه الخطير - اللهم إلا ذلك العمل الذى قام به (مركز بحوث الشرطة) بأكاديمية الشرطة تحت عنوان (الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١ (١) - وهو عمل يسجل لبعض الجوانب الإيجابية لجهاز الشرطة فى مراحل مختارة فى العمل الوطنى المصرى - ولنا عليه تحفظات عديدة سواء من حيث المنهج الذى اعتمدته هيئة الباحثين ، أو من حيث الدراسة الموضوعية ذاتها .

وفيما عدا ذلك فلم تظهر حتى الآن - حسب علمى ـ دراسة أكاديمية فى الجامعات المصرية ، أو مؤلف يرصد تاريخ هذا الجهاز .

ومؤسسة حكومية كجهاز الشرطة فى مصر - لها وزن كبير لا يمكن تجاهله سواء من حيث حسناتها أو أخطائها ، بالنظر للموقع الذى تشغله من الجهاز الإدارى والسياسى فى

---

(١) دراسة لدور الشرطة المصرية خلال مراحل الحركة الوطنية فى مصر قامت بها مجموعة من الباحثين العاملين بهيئة الشرطة عام ١٩٨٢ ، وشارك المؤلف فى الدراسة - وطبعت عام ١٩٨٢ (ديسمبر) على نفقة وزارة الداخلية - وتقع الدراسة فى أربعة أبواب تتناول فترة ما قبل الاحتلال البريطانى وحتى قيام ثورة ١٩١٩ - ثم مرحلة القناة (١٩٥١ - ١٩٥٢) - وتأتى بعد ذلك مرحلة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ - وأخيرا تسجل الدراسة دور الشرطة خلال فترة إحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتقع الدراسة فى ٢٠٧ صفحات - واعتمدت فى ما أنتجته على بعض المصادر الأصلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة ـ وبعض المؤلفات المعاصرة باللغتين العربية والإنجليزية - وتسجيلات صوتية ومذكرات لشخصيات من هيئة الشرطة شاركت فى الحركة الوطنية - وبعض الدوريات المصرية - وقد طبعت هذه الدراسة فى مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

مصر - وما هيأه هذا الموقع لها من قدرات التأثير على جوانب عديدة من حياة الناس اليومية - بل ومصير البلاد في مناسبات عديدة - لهذا فليس من المبالغة فى شىء القول بأن جهاز الشرطة المصرى يعد أجدر فروع البيروقراطية الإدارية فى مصر بالتسجيل - فهو الهيئة المسئولة عن تأمين المجتمع على نفسه وماله وعرضه - وهى المسئولة عن تحقيق الضبط الاجتماعى لحياة الناس - وهى المسئولة عن توفير المناخ الملائم للنظام الحاكم ليمارس مهامه في الحكم والإدارة .

ومسئوليات خطيرة كهذه تجعل من الجهاز القائم عليها جهازاً ذا طبيعة حساسة وحرجة - سواء من حيث «أسلوب ممارسة أعماله» أو من حيث « موقف المجتمع من هذا الأسلوب» - وهما أمران قد لا ينسجمان فى كثير من الأحوال ، فطبيعة عمله تفرض عليه أن يطبق ما تقتضيه الظروف - فى كثير من الأحيان بالقوة - والطبيعة البشرية تتحفز بالغضب دائماً عندما يعوق إرادتها عائق - لذلك فإن احتمالات التصادم بين (العائق) و(الإرادة) كثيراً ما تطفو على السطح مفرزة العديد من مشاكل العلاقات بين الطرفين .

وينطبق هذا الشكل من العلاقات على كافة مجالات العمل الشرطى - فهو قائم فى مجال الجريمة الجنائية - والجريمة السياسية - وحفظ الأمن الجنائى - والعمل السياسى - وضبط علاقات التعامل بين الناس . . . إلخ

مظاهر اهتمامات واختصاصات هذا الجهاز .

الشرطة جهاز قدره التطور - الذى هو سنة الحياة - فحركة المجتمع إلى الإمام دائماً - والجريمة بشتى أنواعها ظاهرة اجتماعية ، تتطور مع تطور المجتمع - وما يصلح لمقاومتها بالأمس لا يصلح اليوم - وتدابير اليوم تندرس مع تطور الغد - وهكذا فإن الشرطة فى عملها اليومى لا بد وإن تطور من أساليبها على كافة المستويات - ملاحقة منها للتطور الجنائى بأشكاله المختلفة - طالما كان دورها الأساسى هو حفظ المجتمع .

ووظيفة الشرطة تتطور مع مضى الوقت ، فالشرطة التى كان اختصاصها لا يتجاوز الجريمة الجنائية فى مصر القرن التاسع عشر - تطورت مع ظهور الجريمة السياسية فى مطالع

القرن العشرين . . . وتطورت مع قدوم المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية فى ذلك القرن أيضاً .

وجهاز الشرطة الذى كان يعمل فى ظل نظام أوتوقراطى حاكم خلال سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ـ فأجأته عشرينيات القرن بنظام سياسى تميز بالصراع بين الأوتوقراطية السابقة والحكومة الدستورية التى أفرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص) - فى ظل إطار من الصراع ضد وجود استعمارى معوق - وأحزاب سياسية تراوحت مواقعها بين كراسى السلطة وشراسة المعارضة .

فى ظل هذه الظروف مارس جهاز الشرطة فى مصر دوره الاجتماعى والسياسى - وهى ظروف لا أعتقد أنه يحسد عليها على الإطلاق .

لهذا كله - كان من الضرورى أن يؤرخ لهذا الجهاز العتيد فى فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، وهى فترة تبدأ بدخول البلاد مرحلة جديدة من مراحل تاريخها السياسى (ما بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) - وينتهى بنهاية النظام السياسى الذى ساد مصر حتى عام ١٩٥٢ عندما حل محله نظام آخر ، مازال يمارس السلطة السياسية حتى الآن .

ولا شك أن مثل هذا النوع من الدراسات - التى تدخل فى نطاق تاريخ مصر السياسى - يكتنفه الكثير من الصعاب - نظراً لطابع التعتيم الذى يفرض على وثائق بعض الأجهزة ذات الطابع الحساس فى مصر - والذى أصبح يشكل جداراً صلباً لا يمكن اختراقه - ويثنى الباحثين عن مجرد المحاولة لاكتشاف هذا المجهول بنتيجة مؤداها الإحجام عن دراسة هذا النوع من المؤسسات ، وبالتالى ضياع جزء هام من تاريخ مؤسسة لها دورها فى أحداث جرت فى تاريخ البلاد .

ولعل غياب أى دراسة جامعية أو مؤلف عن جهاز الشرطة وتاريخه - هو أبلغ دليل على صحة ما أقول .

وإذا كان التعتيم وحبس المعلومات هو أحد الصعاب التى تواجه الباحث فى تاريخ الشرطة - فإن الوثائق الرسمية الخاصة بإنشاء وزارة الداخلية وأجهزتها والمعدلة لإختصاصاتها وأبنيتها التنظيمية منذ عام ١٨٥٧ (تاريخ إنشاء وزارة الداخلية) - كالإرادات السنية ، والدكريتات والأوامر العالية ، والمراسيم السلطانية والملكية - والقرارات الوزارية - وقرارات مجلس الوزراء ، والأوامر العمومية والإدارية واليومية ، والمنشورات ، والكتب الدورية والخطابات الرسمية - مبعثرة فى دوريات رسمية ، ومطبوعات ، وتقارير ، وملفات - وموزعة بين وزارات ومصالح وإدارات ودور حفظ ومكتبات - فى مصر وفى الخارج ، وهو أمر يزيد من صعوبة مهمة الباحث لو استطاع - فرضًا - تخطى الصعوبة الأولى .

لكن البحث ومحاولة إعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث لا تعترف بالعوائق والحواجز .

وهذه - محاولة من جانبى لكتابة تاريخ هذا الجهاز العتيد - استعنت فيها بما تيسر لى من وثائق لم تنشر - وكتب ومؤلفات متخصصة لا توزع إلا فى دائرة ضيقة تضم المشتغلين فى هذا الجهاز - وتعتبر فى حكم الوثائق غير المنشورة - وبعض ما ضمته دار الوثائق البريطانية من وثائق عن جهاز الشرطة المصرى بحكم هيمنة بريطانيا على مقدرات الأمور فى البلاد طوال أربعة وسبعين عامًا ـ وسيطرتها على جهاز الشرطة تمامًا خلال هذه الفترة - وبمعلومات وأوراق خاصة قدمها لى بعض الضباط العظام فى الجهاز ممن أدركوا أهمية ما تحويه أوراق هذا الجهاز من معلومات تاريخية ثمينة - فحفظوها من الضياع ، وقدموها لى - فكانت خير عون لى على إنجاز هذا العمل .

وقد اخترت (البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢) عنوانًا لهذه الدراسة لعدة أسباب :

أولها : إن كلمة « الشرطة » لم تستخدم كاسم للجهاز إلا فى عام ١٩٥٩ - أما قبل ذلك فقد كان اسمه هو (البوليس) .

ثانيها : إن كلمة (المصرى) ارتبطت بالجهاز تمييزا له عن العنصر الأوروبى الذى ظل يشغل وظائف فيه حتى عام ١٩٤٦ ، والذى كان يرمز لأعضائه باسم البوليس الأوروبى European Police ، وهى تسمية أخذت عن تنظيمات دفرين Dufferin عام ١٨٨٣ .

ثالثها : إن هذه الدراسة استمرار للدراسة التى أتممتها عام ١٩٧٦ - وبمثابة الجزء الثانى من دراسة واحدة ومتصلة .

وأخيراً : فإن كلمة (الشرطة) لم تستطع حتى الآن أن تمحو اسم (البوليس) من أذهان الناس - رغم استخدام كلمة الشرطة فى المسميات الرسمية وفى الصحافة .

أما الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فقد بدأتها بعام ١٩٢٢ وهو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية إلى دولة مستقلة ذات سيادة وفقًا للتصريح الذى أصدرته بريطانيا من جانب واحد يوم ٢٨ فبراير ، وقد أدخل هذا الوضع الجديد تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية على جهاز الشرطة تجعل من هذا التاريخ نقطة البداية بجدارة .

وأنهيت الدراسة بعام ١٩٥٢ وهو عام سجل ليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو فيه نهاية نظام حاكم وبداية نظام جديد ـ تغيرت معه معالم كثيرة وأساسية فى الجهاز يستحق معها أن يكون نقطة الانتهاء .

ولست أدعى أننى قد ألممت بكل صغيرة وكبيرة فى هذه الدراسة ـ لكننى بذلت جهدى على كل حال ـ واستقيت المادة العلمية للدراسة من مظانها الأصلية .

ويتعين على فى الختام أن أذكر أن أصحاب الفضل فى ظهور هذه الدراسة - بما قدموه لى من وثائق نادرة ومراجع قيمة وهما (المرحوم) اللواء إبراهيم محمد الفحام ، واللواء محمد سعيد الجداوى - قد فتحا لى مكتبتيهما الخاصة وقدما لى ما احتاجته الدراسة من مادة علمية -فلأولهما الرحمة والثواب - ولثانيهما الشكر والامتنان .

وبعد فإن تكن هذه الدراسة قد أسهمت فى التأريخ لجهاز من أهم مؤسسات الإدارة فى مصر - فإنى أكون قد حققت ما أتمناه - وإن لم تكن قد وفت بالغرض ، فحسبى أنى نلت شرف المحاولة - ولعل لى أجر المجتهدين .

والله من وراء القصد وهو عنده خير الجزاء

عبد الوهاب بكر

مصر الجديدة ١٩٨٧

الفصل الأول

التنظيم فى ظل النفوذ البريطانى

فى ٣/ ١١/ ١٨٩٤ صدر أمر عال بإلغاء نظام الإشراف البريطانى على جهاز البوليس والمسمى (بتفتيش عموم البوليس) - واستبدل به نظام جديد تحت اسم (قسم الضبط والربط) ، فاختص فرع (الضبط) بأعمال الأمن العام - بينما اختص فرع (الربط) بالأعمال النظامية والشئون العسكرية فى البوليس .

وعندما أعيد تنظيم مكونات نظارة الداخلية فى ١٩/ ٣/ ١٨٥٩ تأكد هذا التقسيم عندما قسم قسم الضبط والربط إلى «قسم الضبط» و «قسم النظام» أو قسم النظام العسكرى - بينما تشكلت باقى فروع النظارة من (قسم الإدارة - قسم المحاسبة - قسم مخازن البوليس - إدارة الجرائد الرسمية - قلم المطبوعات - القلم الأفرنكى) ، وفى ١/١/ ١٩٠١ أدمج قسما (النظام العسكرى) و (المحاسبة) فى قسم واحد أطلق عليه (قسم المستخدمين والمحاسبة) .

وفى فبراير ١٩٠٩ أنشئ قسم جديد للتفتيش أطلق عليه اسم (قسم تفتيش النظام) كان اختصاصه (التفتيش على نظام بوليس الأقاليم فيما يتعلق بالواجبات العسكرية والمهمات وغيرها والمراقبة على الدوريات ودركات الخفر ويكون هذا القسم تحت رئاسة موظف يلقب (بباشمفتش نظام البوليس) . وعلى الباشمفتش أن (يوزع الأعمال على المفتشين ويعين لهم من وقت إلى آخر المحلات التى يجرون فيها التفتيش ويقدم المفتشون الذين ينتدبون لهذا القسم تقاريرهم مباشرة إلى الباشمفتش ....)

وفى يونيو من نفس العام أعيد تنظيم (قسم الضبط) إلى (أقلام) ثلاثة - اختص الأول منها : (أ) بأعمال منع الجريمة - واختص الثانى (ب) بالأعمال اللاحقة على وقوعها وعمل الإحصائيات الجنائية - أما الثالث (ج) فقد تولى متابعة المستحدث من الأساليب العلمية المطبقة فى الدول المتقدمة فى مجال التحرى عن الجرائم ليقوم بتطبيقها فى نظارة الداخلية وفى جهاز البوليس .

وكانت السيطرة البريطانية تسود كل هذه التنظيمات بطبيعة الحال [1] .

وفى ٢٩ يناير ١٩١٣ ألغى (قسم الضبط) وحلت محله « إدارة عموم الأمن العام» التى تشكلت من :

١ - إدارة الضبط :

وتألفت من قلمين :

(أ) ويختص بمكافحة التشرد والمشبوهين ، وأعمال السجون ، ووسائل نفى الأشخاص والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .

(ب) كتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية ـ وما يتصل بنقط البوليس وإعداد صحف السوابق ، وتحقيق شخصيات المتهمين .

٢- إدارة اللوائح والرخص :

وهذه تألفت من قلمين :

(ج) واختص بتحضير مشروعات لوائح الأمن العام ، والتنسيق بين نظارة الداخلية والنظارات المختلفة فى ما يختص باللوائح والقوانين وتجارة الأسلحة والذخائر ، وإعداد مجموعات القوانين الإدارية والجنائية وتعديلاتها .

(د) واختص بمسائل المحاكم المركزية ومحاكم الواحات وتنقيح القوانين الداخلية التى تطبق على جهاز البوليس .

٣- إدارة المطبوعات :

وتألفت من قلمين :

---

(١) عبدالوهاب بكر «البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢» رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة عين شمس - كلية الآداب ١٩٧٧ - ص ٤٦٣ - والأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٧٦ فى ١٤/ ٢ / ١٩٠٩ .

(هـ) ويختص بتنفيذ قانون المطبوعات (الذى صدر فى ٢٦/١١/١٨٨١ - والذى أعيد العمل به فى ٢٥ / ٣/ ١٩٠٩ لإسكات الصحافة التى كانت قد أزعجت بنقدها ، الحكومة والوجود البريطانى .

(و) واختص بأمور الاجتماعات العامة والاعتصابات [١] .

ولكى تحقق بريطانيا إحكام سيطرتها على جهاز الأمن بعد إدخال هذه التعديلات - صدر الأمر الإدارى رقم ٢ فى ٢٩/ ١/ ١٩١٣ بتمكين جناب المستر جورج موريس مدير عموم إدارة الأمن العام هذه من «مراقبة الأمور التى لها علاقة بالأمن العام مراقبة فعلية حتى ما كان متعلقًا أيضًا بإدارات أخرى بالنظارة » - فمنح الحق فى أن يبدى ملاحظاته التى يقتضيها صالح الأمن العام كلما اقترحت إجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نقل أو تأديب الموظفين والعمال بالمديريات والمحافظات الذين يشتغلون بالأمن - ودخل فى اختصاصه كافة الشكاوى التى تقدم فى حق الموظفين والعمال المشتغلين بالأمن إذا كان لها صلة بالأمن العام - وأصبحت إدارته مختصة بإنشاء نقط البوليس الجديدة وإلغاء الموجود منها - وترتيب نظام الخفر وزيادة أو إنقاص عدد الخفراء - وكل ما يتعلق بترتيب دوريات البوليس بأنواعها - ومنح المكافآت التى تصرف من أجل الخدمات المفيدة للأمن العام - وأخيراً فقد كان أخذ رأى هذه الإدارة ضرورياً فيما يتعلق بحركة قوة البوليس وتوزيعها وكل أمر آخر يتعلق بالأمن العام [٢] .

---

(١) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية - رقم ٦٥ فى ٣٠/ ١ / ١٩١٣ (ترتيب عموم إدارة الأمن العام) .

(٢) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٦٦ فى٣٠/ ١ / ١٩١٣(اختصاصات إدارة عموم الأمن العام) - وقد ألغى فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ قسم تفتيش النظام ونقل أفراده الى إدارة عموم الأمن العام التى أنشئ بها قسم النظام يرأسه (باشمفتش النظام) وتبعه ضباط حملوا لقب (مفتش خفر) - راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٨٣ فى٢٤/ ١٠ / ١٩١٨ (الأمر الإدارى رقم ٦) - وفى ٢٩/ ٢ / ١٩٢٠ تغير لقب باشمفتش النظام إلى (مدير قسم النظام والخفر) بإدارة عموم الأمن العام . ومفتش الخفر إلى (باشمفتش قلم الخفر) ومساعد باشمفتش النظام إلى (باشمفتش قلم النظام) - راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ١٠٥ فى ٢٩/ ٢ / ١٩٢٠ .

فإذا علمنا أن جهازاً إشرافياً آخر كان يتربع على كراسى السلطة فى نظارة الداخلية منذ عام ١٨٩٥ - تمثل فى «المستشار البريطانى للنظارة» الذى كان يتبعه نفر من (مفتشى الداخلية) البريطانيين للتفتيش على أعمال البوليس فى المديريات (الريف) - بما فى ذلك مراقبة أعمال (مدير المديرية) نفسه - إلى جانب الهيمنة البريطانية الكاملة على أعمال البوليس فى مدن مصر الرئيسية (القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - السويس - الإسماعيلية) عن طريق إسناد مناصب قادة البوليس (الحكمداريين) وما يليها إلى ضباط بريطانيين .

إذا علمنا ذلك كله لتبين لنا بوضوح شكل السيطرة على جهاز البوليس إلى ما قبل عام ١٩٢٢ .

انتهت المباحث بين (عبد الخالق ثروت باشا) و (اللورد اللنبى Allenby) المعتمد البريطانى فى مصر - فى يناير ١٩٢٢ إلى إصدار بريطانيا لتصريحها من جانب واحد (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، والذى أعلنت بمقتضاه انتهاء الحماية على مصر ، واستقلالها - مع إحتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين مواصلاتها فى مصر - والدفاع عنها من كل إعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة - وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان . واستبقت فى سبيل تحقيق التحفظ الثالث إشرافًا ماليًا على المالية المصرية بهدف ضمان إستمرار مصر فى الوفاء بديونها لدائنيها الأجانب - وآخر قضائيًا لضمان عدم تطبيق القوانين المصرية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى مصر دون رضاء هذه الدول - وبكلمات أخرى مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب [1] وفى نفس الوقت ألغى منصب (مستشار الداخلية) فى مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانية لقوات البوليس فى القاهرة والإسكندرية والقنال إلى جانب وجود عنصر أوروبى فى هذه القوات - وإنشاء جهاز للأمن السياسى فى إدارة عموم الأمن العام [2] التى أصبحت تحت رئاسة مصرى لأول مرة .

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - ص ٢١٣ .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٩ فى ٤/ ٦ / ١٩٢٢ بتعيين جناب المستر « بينيت» بالقسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام .

كانت حماية الأجانب فى مصر إحدى القضايا التى تحفظ عليها تصريح ٢٨فبراير انتظاراً لمباحثات فى المستقبل ، وكان لا بد والأمر كذلك ـ من قيام جهاز يتولى رعاية هذه المصالح ، خاصة وإن عدد الجرائم التى تعرض لها الأجانب سياسيا بلغت ٤٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢ (١) .

أقيم ذلك الجهاز فى مايو ١٩٢٢ تحت مسمى « الإدارة الأوربية » وتبع إدارة عموم الأمن العام فى الترتيب الإدارى ، وتكون من مدير عام وأربعة موظفين تنفيذيين . ونص قرار إنشاء الجهاز على ضرورة الحصول على موافقة مدير الإدارة العام على كل التعليمات الصادرة من إدارة عموم الأمن العام فيما يتعلق بالأجانب . وإطلاعه وفحصه كل الشكاوى المقدمة من قبل أو ضد الإجانب ، وفحصه كل القرارات فيما يتعلق بمنح أو رفض التراخيص للأجانب ، وكل الحالات المتصلة بترحيل الأجانب . وعلاوة على ذلك فقد كان يتعين إبلاغ هذا المدير بكل الاتهامات الجنائية وغيرها الموجهة ضد الأجانب ، وكان له أو لمن يمثله الحق فى حضوره التحقيقات التى تجرى فى هذا الشأن . وكان المدير العام للإدارة الأوربية - علاوة على الإختصاصات السابقة - يشترك مع مدير عموم إدارة الأمن العام فى جميع المسائل المتعلقة بتنظيم قوات البوليس فى القاهرة والأسكندرية والقنال ، وسلطات حكمدارى البوليس الإنجليز فى هذه المدن ،كما كان له الكلمة فيما يتعلق بتعيين مدير مكتب (قلم) التصاريح (وهو فرع من إدارة عموم الأمن العام) . وحكمدارى ، ومساعدى حكمدارى ، ومفتشى ، ومأمورى الضبط فى بوليس القاهرة ، والإسكندرية والقنال - ومن المعروف أن الحكمداريين ومساعديهم فى هذه المدن كانوا من البريطانيين فقط ، ولم يكن للمصريين من حق فى هذه المناصب اللهم إلا منصب مساعد حكمدار واحد فقط . وكان من المتفق عليه بين الحكومة المصرية والبريطانية ألا يقل عدد (الكونستابلات) البريطانيين فى قوة بوليس المدن عن ٣٠٠ ـ إلى جانب عدد آخر يخصص للواجبات الخاصة .

(1) St . Antony's College. Oxford " Russell Private Papers" Egypt Polltical J. O. 3801, A list about the Political crimes which took place between the years 1910 and 1946 .

ولقد كانت واجبات ووظائف الإدارة الأوروبية تحدد فى الواقع وبصفة عامة بمعرفة المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى - فالأخير كمضطر للبحث والتقصى نتيجة للحث واللوم الموجه إليه من جانب الأول ، عليه بصفته رئيساً للحكومة أن يزود الادارة بكافة المعلومات اللازمة لها - وأن يحصل على رأيها فى قضايا معينة ، وفى نفس الوقت فقد كان على (الإدارة الأوربية) أن تساعد وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب - وفى حالة رفض الحكومة المصرية الإزعان لنصيحة (الإدارة الأوربية) فقد كان مفهوماً أنها ستلجأ للمعتمدية البر يطانية . . . وهكذا .

ولقد كانت الفلسفة البريطانية فى مسألة لجوء الإدارة الأوروبية إلى(المعتمدية residency) هو أن هذا المسلك أكثر كفاية ومساعدة فى شأن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية - من احتفاظ (الإدارة) المذكورة بسلطات تنفيذية .

نظريا - فإن الإدارة سلكت وحتى ١٩٢٤ مسلكًا غير معترض عليه فيما يتعلق بمصالح الأجانب . فكان قادة البوليس البريطانيين مسئولين أمامها - وكانت أهم جهودها فيما يتصل بالأجانب تتعلق بمراقبة مسائل التراخيص للمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والأخلاق والأمن ، استيراد وحيازة الحركة الداخلية للأسلحة والمفرقعات . . إلخ ، والتلغراف اللاسلكى ، واستيراد وتهريب المشروبات الروحية ، والصناعات المختلفة ، والعديد من المهن العامة والحرف [(١)] .

وكان هذا فى حد ذاته مقبولا عند المصريين كنوع من الضمان لرعايا الدول صاحبة الإمتيازات فى مصر - كبديل عن إلغاء منصب (مستشار الداخلية) مع صدور تصريح ٢٨ فبراير .

لكن الوجود البريطانى لم يكن ليرضى بهذه التسوية - وكان لا بد للإدارة الأوروبية من أن تكون شيئًا يتفق مع المصالح البريطانية وليس مع التسوية المصرية .

---

(1) F.O 371-73659, File 1645- J7168 ME 66-49" European Elements in the Egyption police after the declaration of independence, 1922.

كانت وجهة النظر البريطانية تجاه الإدارة الوليدة هى أن تكون جهازاً يحمى المصالح الأجنبية فى مصر على أ لا تزعج قدراتها وإمكانياتها الشعور الوطنى فى البلاد .

بناء على ذلك فقد اتفق (اللورد اللنبى) المعتمد البريطانى ورئيس الوزراء المصرى (بعد ٢٨ فبراير ١٩٢٢) على أن تتشكل الإدارة الأوروبية من مدير عام ، وخمسة أو ستة موظفين إداريين (كان هذا العدد فى يوليو ١٩٢٣ أربعة فقط) - وأن تكون اختصاصات المدير العام وفقًا لما نص علية القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢[1] إلى جانب قيام

---

(١) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٦٣ فى ٣ ديسمبر ١٩٢٢ - الأمر الإدارى رقم ١٢ فى ٢٢نوفمبر ١٩٢٢ .
وزير الداخلية - نظرا لتعيين حضرة محمد بدر الدين بك مديراً عاما لإدارة الأمن العام بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٥ مايو ١٩٢٢ وضرورة تحديد إختصاصات جناب المستر (ر . أ . مونتيت سميث) - قررنا ما هو آت :
المادة الأولى : يتولى المستر مونتيت سميث الأعمال الآتية :
١ - جميع ما يقع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجنايات أو الجنح يبلغ إليه من إدارة الأمن العام فى الحال . وعليه فى الأحوال المهمة أن يحضر التحقيقات الإدارية التى تعمل عن ذلك أو ينيب عنه فيها أحد موظفى الوزارة ، وكذلك تبلغ إليه فوراً جميع الحوادث الهامة التى يمكن أن يترتب عليها تعرض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مع المدير العام لإدارة عموم الأمن العام فى اقتراح التدابير الواجب اتخاذها بشأن تلك الحدوات .
٢- بحث جميع ما يقدم من الأجانب أو عليهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .
٣ -ابداء رأيه فى شأن إعطاء أو رفض الرخص التى يطلبها الأجانب من قسم الرخص بإدارة الأمن العام
٤ - إبداء رأيه فيما تعرضه إدارة الأمن العام من اللوائح والمنشورات المتعلقة بالأجانب .
٥ - إبداء رأيه فى جميع طلبات إبعاد الأجانب لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العمومية .
٦ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام فى درس كل الاقتراحات المهمة المتعلقة بنظام البوليس فى محافظات القاهرة والإسكندرية والقنال أو بموظفى البوليس فى تلك المدن أو بالسلطة المخولة لحكمدارى البوليس فيها .
٧ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الإمن العام فى درس الاقتراحات الخاصة بالتعيينات فى الوظائف الآتية :
(أ) بإدارة الأمن العام : مدير قسم الرخص والمطبوعات .
(ب) ببوليس القاهرة والإسكندرية والقنال : الحكمدار - مساعد الحكمدار - المفتشون - المأمورون (ويدخل ضمنهم مأمورو الضبط) - رؤساء أقلام الضبط .
٨ - يكون القسم المخصوص (البوليس السياسى) فيما يتعلق بالأجانب ، تحت إشرافه مؤقتا .
المادة الثانية : تكون جميع هذه الأعمال من اختصاص إدارة قائمة بذاتها تسمى« الإدارة الأوروبية» ويطلق على المستر مونتيت سميث لقب « المدير العام للإدارة الأوروبية» .

الإدارة بالدور الرقابى على تصرف الحكومة المصرية فى المسائل الواردة فى القرار الوزارى المشار إلى ، ومساعدة وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب - وأن تتأكد من عدم حدوث أى ضغوط أو تدخلات أجنبية على الحكومة المصرية - واللجوء إلى (المعتمدية) لأستخدام الضغط السياسى فى حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لطلباتها .

شكلت «الإدارة الأوربية» بهذه الصورة عهداً من الازدواج الأمنى - أمن المواطن المصرى وهذا تختص به إدارة عموم الأمن العام ـ وأمن الأجانب ، وهذا اختصت به الإدارة الأوروبية . وحيث إن الفترة التى سبقت وواكبت وتلت إنشاء هذه الإدارة كانت حافلة بحوادث الاغتيال السياسى التى شملت عدداً لا بأس به من البريطانيين - فقد كان هذا هو المبرر المرغوب فيه لتحويل « الإدارة الأوروبية » من مجرد جهاز يحمى الأجانب من عسف الحكومة المصرية أو تنكرها لحقوقهم المضمونة بالإمتيازات الأجنبية ، الى جهاز يحقق أهداف السياسة البريطانية فى مصر .

ومع أن الأحكام العرفية كانت قد ألغيت بقيام عهد الاستقلال عام ١٩٢٢ - إلا أن الإدارة الأوروبية سلكت فى تنفيذها لمهامها الأمنية مسلكًا لا يبعد كثيراً عما كان يجرى فى ظل الأحكام العرفية .

ويسجل حادث مصرع المستر روبسون Robson فى ٢٧/ ١٢/ ١٩٢٢ بشارع الجيزة - وإحالة المستر مونتيت سميث مدير الإدارة الأوروبية إلى المعاش ، وتعيين المستر أ . و . كين بويد Alexander W. Keown-Boyd مديرا لتلك الإدارة فى ١/ ١/ ١٩٢٣ ، بداية قيام الإدارة الأوروبية بدورها البغيض فى الحياة السياسية المصرية . فقد سجل هذا التاريخ الشروع فى اتخاذ أعنف الإجراءات ضد حملة الاغتيالات التى كانت تحدث ضد الإنجليز فى ذلك الوقت - وأصبحت الإدارة الأوروبية المسئول الوحيد عن كل عمليات القبض والتحرى فى شأن هذه الحوادث - وتحالف مد العمل بقانون الأحكام العرفية ، والشخصية القوية والكفاءة الإدارية للمدير الجديد (كين بويد) والحماس الذى أدار به عمله - تحالف

كل ذلك ليزيد من نفوذ الإدارة الأوروبية التى بدأت دون موارية تمتص لنفسها الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية [١] .

وتكتشف أوراق الكولونيل تشارلز ريدر الخاصة Charles Ryder حقيقة الإدارة الأوروبية فى بدايات عهدها بالعمل أوائل عام ١٩٢٣ .

ففى وثيقة صادرة عن المعتمدية البريطانية فِى الثلاثين من ديسمبر ١٩٢٢ يقول المعتمد البريطانى الفيسكونت اللنبى إلى (ريدر) :

« بمقتضى هذا الخطاب أكلفك بتولى التحرى فى الجرائم السياسية والهجمات على الأوروبيين - بهدف كشف الجناة وإقامة الدعوى عليهم أمام محكمة عسكرية . إن لك كل سلطاتى فى أن تتخذ أو تطلب - تحت قانون الأحكام العرفية كل الخطوات التى تراها ضرورية للتحرى وإقامة الدعاوى فى كل القضايا السياسية ، ويجب أن ترتب الأمور بحيث تكون كل المعلومات فيما يتعلق بالجرائم ذات الطبيعة السياسية قد نقلت إليك فى الحال ، ويجب أن تصدر التعليمات الضرورية فى شأن أساليب التحرى فى كل قضية . عليك أن تختار لنفسك الطاقم الذى تراه مناسباً وأنت مخول أن تستدعى أى موظف وأن تخاطب أى إدارة فى أى وقت لطلب المساعدة التى تحتاجها - كذلك فإن لك الحق فى أن تسحب أى مبالغ مالية تريدها ، وعليك أن تبلغ رئيس الوزراء (المصرى) فيما يتعلق بالترتيبات التى تعدها » .

---

(1)F.O. 371-8990 Political Eastern- Egypt Files 7492-8338 (E 8102-16) No. 8- Archives-Mr, Scott to the Marquess Curzon of Kedleston (Received August 8) Ramleh, July 26,1923. Enclosure in No. 1 "The European Department" .

والاوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٨ فى ٩/١/ ١٩٢٣ ، ٣٣٩ فى ١٢/٨/١٩٢٤ .

St. Antonys College, Oxford Russell " Private Papers" - Egypt political J.O 3801

A List about the poltical Crimes Which took place between the years 1910- 1924 .

ويبدو من صيغة خطاب (اللنبى) إلى «الكولونيل ريدر» الذى عمل بالإدارة الأوروبية فى بدايات أيامها - أن هذه الإدارة كانت تتبع المعتمد البريطانى قلبا وقالبا ، وإنها كانت شيئًا ما لا يتبع الإدارة المصرية فى شىء .

ويذكر (ريدر) فى أوراقه عن الإدارة الأوروبية - أن طاقمها تكون من (كين بويد) وهيوهولمز Hugh Holmes القاضى بالمحاكم الوطنية والذى كان له خبرة بالاضطرابات التى كانت تجرى فى أيرلندا بعد الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ - وكان الكسندر جوردون إنجرام Alexander Gordon Ingram مساعد حكمدار بوليس مدينة القاهرة - والأميرالاى هـ . ج . أرشر بك حكمدار بوليس القنال - والمستر أ . ج . ماكنتوش - والمسيو ى . نيقولاس من العاملين بهذه الإدارة .

تولى « إنجرام » أعمال التحريات فى الجرائم السياسية التى كان يتعرض لها الأجانب خلال عام ١٩٢٣ . وتولى (هيو) تقديم المشورة حول تقديم الأدلة المساعدة على تقديم المتهمين للمحاكمة وكافة المسائل القانونية فيما يتعلق بالقبض والاعتقال - وشارك فى عمليات استجواب المحبوسين فى القضايا - وشارك بريطانيان فى الأعمال العامة ومصريان من مكتب النائب العام لدراسة جرائم القتل القديمة وترجمة الوثائق العربية .

ومن الذين كانوا يعملون فى الإدارة الأوروبية من المجتمع البريطانى فى مصر (جيمى واطسون) Colonel Jimmy Watson وفريدريك سيمبسون Fredric Simpson الموظف البريطانى بوزارة المعارف العمومية - وكانت مهمة هذين البريطانيين مساعدة (إنجرام) فى تحرياته فى مواقع الحوادث .

وتؤكد أوراق (رايدر) أن الإدارة الأوروبية كانت تطرح جانبا (الإجراءت الجنائية) التى نصت عليها القوانين المصرية - وتفرض على إجراءات التحقيق الوطنية نوعا من السيطرة البريطانية خشية إنحياز جهات التحقيق الوطنية الى جانب المتهمين المصريين ،

وقد كانت هذه العقيدة (الشك فى سلوك المصريين) هى دستور العمل فى الإدارة الأوروبية منذ بدايات إنشائها وحتى إلغائها فى الثلاثينيات [(١)] .

لكن (رايدر) مع هذا لم يستطع أن يقدم الإجابة المقنعة عن السؤال الذى يطرح نفسه - ما حقيقة الإدارة الأوروبية - وما السر وراء إنشائها - ما هو أسلوب عملها - وإلى أى مدى نجحت فى تنفيذ الأهداف البريطانية فى مصر .

تكمن الإجابة على هذا السؤال المركب فى عدة قضايا ينبغى التعرض لها .

حتى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩١٩ كانت قد وقعت إحدى عشر حادثة من حوادث العنف السياسى - باعتبار أن حادث مقتل بطرس باشا غالى رئيس النظار فى ٢٠/ ٢/ ١٩١٠ هو أول حوادث العنف السياسى فى مصر [(٢)] وكانت هذه الحوادث فى مجموعها موجهة ضد الجهاز الحاكم المصرى فقط - باستثناء حادثة شبرا (١٩١٢) التى نسب إلى المتهمين فيها التآمر لاغتيال اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر .

---

(1) St Antony's Colleg, Oxford, Middle East Genter, Private Papers-Egypt CID DT 107. Charles Ryder's Private Papers.

وقد أحيل رايدر الذى كان يشغل منصب مدير السكرتارية بالادارة الأوروبيـة إلى المعاش فى ١/ ٧ / ١٩٢٤ وكذلك أ .ج . ماكنتوش ون .ى . نيقولاس - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٣١ فى ٣/ ٧ / ١٩٢٣

(٢) هذه الحوادث هى : مصرع بطرس غالى باشا يوم ٢٠/٢/١٩١٠ - مؤامرة شبرا فى مايو ١٩١٢ لقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق ، والمعتمد البريطانى اللورد كتشنر - مؤامرة توزيع المنشورات الثورية فى أغسطس ١٩١٢ للتحريض على قتل البريطانيين وإشعال الحرائق وقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق واللورد كتشنر - محاولة إغتيال السلطان حسين كامل فى ٨/ ٤/ ١٩١٥ محاولة اغتيال السلطان حسين كامل الثانية فى ٩/ ٧/ ١٩١٥ -محاولة اغتيال إبراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف فى ٤/ ٩/ ١٩١٥ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق فى ١٠/ ٦/ ١٩١٩ - مؤامرة اغتيال كبار الموظفين المصريين المتعاونين مع الانجليز ١٢/ ٢/ ١٩١٩ - مؤامرة لإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق وبعض كبار الموظفين فى ٢٢/ ٦/ ١٩١٩ - التآمر لاغتيال محمد سعيد باشا فى ٢٢/ ٦/ ١٩١٩ - محاولة اغتيال محمد سعيد باشا فى ٩/ ٢/ ١٩١٩

St. Antony's College-MEC-Russel'a Prviate Papers "A List About the Political Crimes" Op. Cit.,

ومع مقدم يوم ٢٠ / ١١/ ١٩١٩ بدأت سلسلة حوادث القتل ضد الوجود البريطانى فى مصر - وفق الجدول المرفق (**) :

ويتضح من هذا الجدول أن عمليات القتل والشروع فيه توالت على الوجود البريطانى فى مصر فى الفترة من نهايات ١٩١٩ وحتى نهايات ١٩٢٤ بصورة مكثفة ، ولدرجة أورثت الذعر فى الأوساط البريطانية المحتلة والمدعومة بنفوذ عسكرى وسياسى غير منازع .

ولا بد أن وزير الخارجية البريطانى لورد بالفورEarl of Balfour قد استبد به الغضب من مندوبه فى مصر (لورد اللنبى Field Marshal Viscount Allenby) فتقرير (اللنبى) لوزير الخارجية البريطانى فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ يفيض بالمرارة ، ويحاول فيه المعتمد البريطانى أت يبرر تزايد حوادث الاغتيال السياسى : بخطأ سياسة التطهير فى جهاز الأمن السياسى التى اتبعها حكمدار بوليس مدينة القاهرة (اللواء رسل باشا Thomas Went-worth Russell) عندما أطاح خلال عام ١٩١٧ بجورج فيليبيدس George Philippidis مأمور ضبط محافظة القاهرة ومدير مكتب البوليس السياسى - ومعاونيه [١] - مستبدلا

(**) انظر الملحق رقم (١) .

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥٩٢ فى ٢٧/ ١١/ ١٩١٧ حكم مجلس التأديب بمحافظة مصر على جورج فيليبيدس مأمور ضبط المحافظة لأنه فى تواريخ مختلفة ما بين ١٩١٣ و ١٩١٦ قبل رشاوى مجموعها ٥٦٥ مليما و ٧٨٤ جنيهاً من ضباط بوليس مدينة مصر ومعتقلين سياسيين وغيرهم حكم عليه بسببها من محكمة جنايات مصر فى ٣٠ يونيو ١٩١٧ بالحبس ٥ سنوات وبغرامة موازية للمبلغ المذكور - بالرفت وإثبات سقوط حق المتهم فى المعاش .

راجع أيضا الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٤/ ١٠/ ١٩١٧ الخاص بنظر مجلس التأديب المذكور فى ١٦ / ٧/ ١٩١٧ فى التهم الموجهة ضد البكباشى محمود محمد أفندى مساعد حكمدار ببوليس مدينة مصر والصاغ محمد شكيب أفندى مأمور قسم بمدينة مصر من المشاركة فى جرائم فيليبيدس - والحكم عليهما بالرفت من الخدمة .

ويلاحظ أن رسل Russell وكيل حكمدار مصر قد رقى إلى رتبة الأميرالاى الحلى فى أعقاب هذه العملية التطهيرية التى كان له دور كبير فيها - فقد رقى فى ٩/ ١٢/ ١٩١٧ إلى هذه الرتبة - ثم عين حكمداراً لبوليس القاهرة فى ٣/ ٣/ ١٩١٨ خلفا للميرالاى جورج هارفى George Harvey الذى حامت حوله الشبهات فى أعقاب ضبط قضية فيليبيدس .

راجع الأمر العمومى ٦٠٩ فى ٩/ ١٢/ ١٩١٧ ، ١١٦ فى ٣/ ٣/ ١٩١٨ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية . عن دور (رسل) فى قضية فيليبيدس راجع :

Sir Thomas Russell Pasha " Egyption Service 1902 - 1946" London, 1949, PP. 165-171.

إياهم بشرفاء لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفى الذى كانت تحتاجه بريطانيا فى ذلك الوقت .

- وبدور النيابة العامة المعوق لعمليات ضبط هذه القضايا نظراً للسلطة التى للنيابة على جهاز البوليس ، الذى يخضع فى إجراءاته لإشراف النيابة - وللغيرة الراسخة بين الجهازين .

- وببطأ وتراخى البوليس المصرى فى الشوارع .

- وغياب الوعى العام عند المصريين وتصميمهم على تجنب كل ماله صلة بتعقب الجريمة وضبط مرتكبيها حال قيامهم بتنفيذ جرائمهم(١) .

وقد سارع (اللنبى) بتشكيل مكتب جنائى يضم مجموعة من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم فى محاولة لاحتواء هذا السيل المتدفق من الجرائم السياسية - إلى جانب (القسم المخصوص) الذى كان يتبع إدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية - وتحت رئاسة (المستر بنيت) منذ ٤ يونيو ١٩٢٢ - و« القسم السرى الخصوصى» ببوليس مدينة القاهرة الذى كان يرأسه « اليوزباشى سليم زكى » فى أعقاب عودته من الأسر بعد نهاية الحرب العظمى(٢) .

لكن ترتيبات (اللنبى) الجديدة أثبتت فشلاً ذريعًا - فرغم مسارعته بزف بشرى نجاح (المكتب) الجديد فى ضبط المتهمين فى بعض حوادث الاغتيال السياسى الواردة فى الجدول السابق (محاولة قتل المستر براون وعائلته فى حدائق الأورمان بالجيزة يوم ١٢/ ٨/ ١٩٢٢) إلا أن الحوادث أثبتت عدم صدق دعواه - فقد استمر تيار اغتيال البريطانيين - كما ثبت فيما بعد ومن خلال المحاكمات أن مرتكبى هذا الحادث كانوا غير الذين أشار

---

(1) F.O 407-194, No. 37 Field Marshal Viscount Allenby to the Earl of Bolfour, Received Augustl, Ramleh July 24,1922 .

(٢) كانت عودته فى ٢٧/ ١١/ ١٩١٨ - ملف خدمة اللواء سليم زكى - دار المحفوظات العمومية ٥٨٩٨ - مسلسل ٥٩٠٣٧ ومخزن ٣٧ - أوراق ٢٧٦ .

إليهم المعتمد البريطانى فى تقريره الى اللورد كيرزون The Marquis[1]. Curzon

وفى تقرير إلى وزير الداخلية المصرى فى يونيو ١٩٢٢ - والذى أرسل منه نسخة إلى المعتمد البريطانى يتحدث اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة بإسهاب لتبرير الفشل الذى منى به جهاز البوليس إزاء موجة جرائم الاغتيال السياسى فى ذلك الوقت - فيقول إن فشل البوليس حتى ذلك الوقت (يوليو١٩٢٢) فى الكشف عن مدبرى هذه الجرائم السياسية يعود إلى الرفض الحاد للجمهور المصرى لمساعدة السلطات ، وأن كثيراً من الأشخاص الجاهلين بعمل البوليس يتخيلون أن الجهاز يملك قوة غامضة يستطيع بواسطتها أن يكشف الجريمة ومرتكبيها .

ويقول رسل إنه لا يوجد سر فى عمل البوليس- فالجهاز الناجح هو ناتج عناصر ستة :

١ - خامة جيدة .

٢ - تنظيم جيد لهذه الخامة .

٣ - عمل مكتبى جيد .

٤ - اعتمادات مالية وافرة .

٥ - خبرة عملية .

٦ - معاونة الجمهور .

وأنه مع توافر العناصر الخمسة الأولى ، فإن عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عديم الجدوى .

ولأغراض التوضيح ، قسم اللواء (رسل) باشا الجريمة إلى تصنيفين :

(أ) الجريمة الاجتماعية (كالقتل العادى ، والسطو ، والسرقة) .

---

(1) F.O 407-194, No, 66 Field Marshal Allenby to the Marquis Curzon of Kedlestone, Ramleh, august 29,1922.

(ب) الجريمة السياسية .

وقال أن الجريمة تكتشف بالطرق الآتية :

١ - ضبط المجرم حال ارتكابه إياها In Flagrant delit بواسطة البوليس أو الجمهور .

٢ - جمع الأدلة ضد المجرم بواسطة البوليس من الجمهور .

٣ - بالعمل البوليسى الفنى الجيد (فن البصمات - معرفة المجرمين معرفة تخصصية [عن طريق أسلوب الأداء الإجرامى لكل منهم] - السجلات الإجرامية - الصور الفوتوغرافية ... إلخ) .

كانت نتيجة الضبط للمجرمين حال ارتكابهم لجرائمهم بواسطة البوليس النظامى ودون مساعدة الجمهور تساوى صفراً - نظرا لأن المجرم - كما يقول الحكمدار الإنجليزى للبوليس المصرى لا يختار أرتكاب جريمته تحت نظر البوليس . وكانت أغلبية حالات القبض على المجرم وقت أرتكاب جريمته تأتى من جانب الجمهور أو بواسطة البوليس الذى يستدعى من قبل الجمهور .

نظم « رسل» دوريات البوليس النظامية وفقًا لافتراض عملى بوليسى مقتضاه أنه سيكون هناك رجل بوليس على مسافة معقولة من الجمهور الذى يطلب مساعدته ، أما فى الليل حيث يقل الجمهور فإن دوريات البوليس تزاد - لكنه لا يفترض أن البوليس النظامى وحده - يستطيع أن يمنع الجريمة سواء بالنهار أم بالليل ، أو أن يقبض على كل المجرمين أثناء أرتكابهم لجرائمهم . إن الجريمة متى ارتكبت وتجنب الفاعل القبض عليه وقت أرتكابها ، فإن واجب البوليس هو جمع كل المعلومات الممكنة عن المجرم من الجمهور الذى رأى الجريمة حال ارتكبها ، أو شاهد أفراداً يحتمل أن يكون المجرم من بينهم فى المجاورات قبل أو بعد ارتكاب الجريمة ، ويجمع البوليس المعلومات حلقة فحلقة حتى تتصل الحلقات كلها ببعضها فى سلسلة تؤدى الى القبض على المجرم ومن ثم إدانته ... هكذا كان توماس رسل يدرك عمل البوليس فى الربع الأول من القرن العشرين - لكنه يعود ليطرق قضية الجمهور فى هذا الصدد فيقول :

إن البوليس فى تعامله مع الجريمة يصادف نوعين من الجمهور :

(أ) جمهوراً متعاون يتطوع لإعطاء كل المعلومات التى يعرفها أو التى يعتقد أنه يعرفها

(ب) جمهوراً غير راغب فى التعاون ، لديه معلومات عن الجريمة - لكنه يرفض أن يعطيها للبوليس أو قد يعطى معلومات مزيفة بهدف تضليله .

ويوجد النوع الأول بسهولة بواسطة البوليس أو بواسطة الأفراد أنفسهم الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم - أما النوع الثانى فهم الطبقة من الشهود التى تكتشف عادة فقط ويستفاد منها بواسطة (المخبرين) الذين تنبع قيمتهم من معرفتهم الطريق للحصول على معلوماتهم- وخبرتهم بالمناطق التى توكل إليهم - ومعرفتهم كيف يضعون أيديهم على مصدر المعلومات الصحيح .

ثم تطرق رسل إلى عمليات المراقبة shadowing والفرق بين المراقبة فى الجريمة الريفية والجريمة الحضرية - ثم انتقل إلى الجريمة السياسية وصعوبة مهمة البوليس فيها بالمقارنة بالجريمة العادية - بالنظر لأن الوسائل الفنية (معرفة مرتكب الجريمة من التصنيف النوعى للمجرمين وأسلوب كل منهم فى ارتكاب جريمته - وتحركاته وقت ارتكاب جريمته) ممكنة فى الحالة الثانية ، أما فى الجريمة السياسية فإنه من المستحيل على البوليس أن يعرف مسبقًا كل المجرمين المحتملين - فأى فرد من عدة آلاف من الطلبة أو العمال يمكن أن يكون الفاعل ، كما أنه ليس سهلا وضع المئات من المحرضين الخطرين تحت المراقبة .

وللتدليل على سهولة ارتكاب الجريمة السياسية فى مصر قال رسل إنه يكفى توافر قدر معين من التصميم عند الجانى ليسهل له تحديد موظف بريطانى ، ودراسة حركاته اليومية حتى يكتشف نقطة معينة يمر بها يوميًا عند ساعة معينة - يتوافر فيها شرط البعد عن أقرب مقر بوليس - ولا يبقى بعد ذلك إلا أن يسير خلف هدفه كأى شخص ويطلق عليه النار من الخلف - دون أى خطورة من الضحية أو من البوليس حيث سيسارع الجانى إلى الاختفاء قبل وصول أقرب قوى للبوليس إلى مكان الجريمة - ودون أى خطورة من جانب الجمهور المصرى الذى لن يقدم أى مساعدة الى البوليس ولتأكيد صحة قوله ضرب (رسل)

مثلا بحادثة قتل (البكباشى كيف[1])الذى قتل على بعد ياردات قليلة من ثلاثة حوانيت - قرر أصحابها أنهم لم يسمعوا أو يروا شيئاً ، ومع أن (كيف) قد قتل أمام باب المدرسة الإلهامية فإن (البواب) قرر أنه لم يسمع شيئًا أيضًا ، وأن أحداً لم يكن بالمدرسة وقت الحادث . وبعد أيام سبعة ، وبالصدفة البحتة سمع أحد عملاء البوليس محادثة فى مقهى اكتشف من خلالها أن صبيين من المدرسة قد شاهداً الجريمة أثناء ارتكابها وإنهما دخلا المدرسة وأبلغا ثلاثة من موظفيها ، وأن هؤلاء الموظفين حاولوا الخروج من المدرسة لكنهما منعا بواسطة مسلح كان يغطى القتلة . وبزيادة الضغط على إدارة المدرسة اضطر الموظفون إلى ذكر بعض من الحقيقة . وهكذا فلولا الصدفة التى أدت إلى سماع حوار المقهى فإن الحقائق لم تكن لتعرف على الإطلاق .

وفى حادث مقتل (المستر بروان [2]) أطلق الجانى عدة أعيرة نارية على بعض كتبة الحكومة الذين شرعوا فى مطاردته وكان يمكن لهؤلاء الكتبة أن يكونوا عونًا فى معرفة الجانى لو أبلغوا بما رأوه - لكنهم وحتى إعداد (رسل) لتقريره لم يظهروا وظلوا مجهولين للبوليس . وكذلك الأمر بالنسبة للميكانيكى الإيطالى الذى شهد حادث محاولة أغتيال (الكولونيل بيجوت) ، والجناة يسيرون ومسدساتهم يضعونها فى جيوبهم ومع هذا فإنه إدعى بأن شيئًا ما لم يثر شكوكه .

وانتهى (رسل) فى هذا المقام الى تضاؤل فرص البوليس فى ضبط الجناة فى ظل جمهور غير متعاون كالجمهور المصرى .

---

(١) ولفرد فريد ريك كونليف كيف - من مواليد ميدلسكس بلندن فى ١٥ أغسطس ١٨٧٠ - التحق بالبوليس المصرى بوظيفة هيد كونستابل تحت التجربة ١/ ٥/ ١٩٠٨ - ملازم أول ١/ ٥/ ١٩٠٩ - مفتش بقسم تفتيش النظام بنظارة الداخلية ١/ ٥/ ١٩١٠ صاغقول أغاسى (رائد) ٤/ ١٢/ ١٩١٠ - وكيل قلم فى ١/٥ / ١٩١٢ - بكباشى (مقدم) فى ١٧/ ٩/ ١٩١٢ - نقل إلى القنال فى ٢٤/ ١١/ ١٩١٤ - انضم الى القوات البريطانية خلال الحرب العظمى بوظيفة (كابتن) فى الحملة المصرية - نقل إلى بوليس القاهرة فى ١٥/ ٥/ ١٩١٩ - رقى مفتش درجة أولى فى ١/ ٤/ ١٩١٩ - قتل فى شارع الفلكى يوم ٢٤/ ٥/ ١٩٢٢ ضمن سلسلة الاغتيالات السياسية ضد الوجود البريطانى فى مصر .

راجع دار المحفوظات العمومية ملف ٢٩٣٤٦ - محفظة ١٥٩٤ - عين ٣ - دولاب ٦٩ .

(٢) جرت محاولة قتله فى شارع القصر العينى فى ١٨/ ٢/ ١٩٢٢ .

ثم ناقش قضية جمع الأدلة - وقال إنها لا تختلف فى صعوبتها عن قضية معاونة الجمهور فى القبض على الجانى أثناء ارتكاب جريمته - وأن الشاهد الأوروبى فقط هو الذى يمكن أن يدلى بمعلومات ، وأنه فى حالة تقديم الشهود الثابتين (بقال - حلاق . . . إلخ) لمعلومات عن الجناة فإنهم يقدمون معلومات غامضة لا تساعد فى الكشف عن شخصياتهم كوصف الملابس والشوارب وطريقة السير - وهى كلها أوصاف يمكن تغييرها عند إجراء عمليات الاستعراف .

وأبدى (رسل) حيرته من عدم تقدم المصريين بمعلوماتهم رغم المبالغ الضخمة التى ترصد كمكافآت للإرشاد - وأشار الى خطابات المواطنين عن معلوماتهم وكيف أنها تأخذ وقتًا وجهداً من البوليس حتى ينتهى إلى أنها خطابات مضللة .

وانتقل (رسل) بعد ذلك إلى وسائل منع الجريمة السياسية فقال إن دوريات البوليس فى الشوارع قد زيدت ، لكنها كانت ذات فائدة جزئية نظرا لصعوبة توفير وجود بوليس فى كل مكان - وأنه قد نظمت دوريات بالدراجات البخارية وإنها كانت ذات فائدة نظرا لأن تحركاتها غير محسوبة بواسطة القتلة . واستبعد (رسل) فائدة دوريات المخبرين السريين بملابسهم العادية نظرا لسرعة اكتشافهم بواسطة الجناة ولكونهم لا يعطون الثقة للجمهور . وانتهى الى أنه من الصعب توفير حماية سرية كهذه لكل إنجليزى يسير فى شوارع القاهرة . وتعرض للمكافآت المالية الكبيرة التى تعرض من قبل البوليس للإبلاغ عن المجرمين وكيف أنه من السهل على الصديق أن يبيع زميله المجرم لقاء خمسة آلاف جنيه - لكنه أنتهى إلى أنه قد أصيب بالإحباط فى هذه الوسيلة نظرا لعدم جدواها فى مصر (فى ذلك الوقت) . وناقش (رسل) أسلوب مراقبة الأشخاص المشتبة فيهم -Shadowing وانتهى إلى الصعوبات العديدة فى هذا الصدد ، فكل مخبر نظامى معروف لتنظيمات الطلبة ، كما أن قليلا من المخبرين غير النظاميين يمكن الثقة بهم وكشف (رسل) عن أن سلسلة حوادث الأغتيال قد أدت إلى قيام البوليس بعدة مئات من عمليات التفتيش خلال أشهر عام ١٩٢٢ ، شملت أكثر من خمسة آلاف شخص بحثًا عن الأسلحة لكن النتيجة كانت صفراً .

وذكر (رسل) كتفسير لموقف الجمهور وإدارات الحكومة - ومنها النيابة - من البوليس - الدور السياسى الذى قام به البوليس فى السنوات السابقة ، وكيف أن هذا الدور جعل منه جهازاً غير شعبى ، لا يحصل على أى مساعدة من الجمهور - وقليل جدا من إدارات الحكومة الأخرى . ولقد كان (رسل) مدركا فى ذلك الوقت لحقيقة أن الجمهور المصرى يرى فى البوليس سيدة بدلا من اعتباره بطله وصديقة كما فى إنجلترا .

ولم يناقش (رسل) فى تقريره أسباب النفور ولا أساليب العلاج - لكنه انتهى إلى أنه ما لم يتغير هذا الوضع فإن النظام القضائى الذى كانت تأخذ به البلاد فى ذلك الوقت لن يكن عاملاً مساعدا للبوليس على التعامل الصحيح مع الجريمة(*) .

وقد لمس (رسل) بصورة خفيفة مسألة احتمال نسبة فشل البوليس المصرى فى مواجهة الجريمة السياسية إلى عدم قدرة الضباط البريطانيين الكبار على إكتشافها نظراً لافتقارهم إلى المعرفة العميقة بالبلاد وجهلهم باللغة العربية واللهجات المحلية ، وإن ذلك يستوجب استبدالهم بضباط مصريين - ولأن الاتهام كان يمس (رسل) شخصيًا - فقد ادعى أن النتيجة ستكون مماثلة بالنسبة للضباط المصريين حيث إن (مساعدة الجمهور) مفتقدة فى كلتا الحالتين . ونسب (رسل) قدراً كبيراً من الفشل الذى كان يعانيه إلى الإرهاب الذى مارسه (سعد زغلول) وحزبه على المواطنين الذين قد يفكرون فى الإرشاد عن متهمى قضايا الاغتيال السياسى - حيث كان يعتقد فى ذلك الوقت أن (الوفد) له ضلع فى تلك الحوادث .

ثم عرج (رسل) على عدم تمتع المرشدين والمبلغين والشهود فى مصر بضمانة السرية التى تؤمن حياتهم وبين أن هذا الأمر يؤدى إلى إحجام الكثيرين عن الإدلاء بمعلومات مفيدة .

وانتهى (رسل) فى يأس ظاهر إلى أن الجريمة السياسية ستستمر فى مصر حتى لو نجح أصحاب الفكر المتطرف فى قتل كل موظف بريطانى وأسقطوا الحكومة وأقاموا جمهورية

(*) يبدو أن (رسل) كان يعنى ضرورة صدور قانون لتجريم الامتناع عن الإدلاء بالشهادة أو عدم معاونة البوليس .

تحت رئاسة سعد زغلول - وعزى ذلك إلى تأصل جذور ذلك النوع من الجرائم فى مصر ، وإلى اللامبالاة التى كانت تسود الشارع المصرى تجاهها - وأن هذه الجريمة ستزدهر أيا كان نوع الحكومة التى فى السلطة حتى تنتج الفوضى أو حتى يقرر الجمهور إيقافها عن طريق تقديم المساعدة للسلطات[1] .

فى ظل هذا الشعور بالإحباط - عند السلطات البريطانية - صدر قرار إنشاء (الإدارة الأوروبية) - كأحد أقسام إدارة عموم الأمن العام بهدف واضح تماما - هو التعامل مع الجريمة السياسية فى مصر - فيما يختص فقط بحوادث الاعتداء على البريطانيين والأجانب .

ومن خلال العرض لتقرير (رسل) و (اللنبى) من قبله يمكن إدراك أن الأسس التى قام عليها هذا الجهاز كانت تتمثل فى :

- أنه جهاز بريطانى بحت لايدخله المصريون .
- يعتمد على أساليب مبتكرة فى العمل السياسى .

وإن هذين الأساسين كانا يصدران عن عقيدة راسخة عند السلطات البريطانية - مؤادها :

(أ) عدم الثقة فى الجمهور المصرى .

(ب) الشك فى حسن نوايا السلطة المصرية فى التعاون لضبط الجناة .

على هذا الأساس تشكلت الإدارة الأوروبية من مدير عام بريطانى وعدد من الموظفين البريطانيين - ونفر قليل من المصريين الذين لا يشوب ولاءهم لرؤسائهم البريطانيين شائبة - وهؤلاء جميعاً يشكلون الإدارة السياسية للجهاز .

(1) St Antony's College-ME Center "Russell's Private Papers" Dt 107.2. s8 (Note on Political Police work in Egypt) July 1922.

أما الجسم التنفيذى - أو الجهاز المنفذ لسياسة الإدارة - فكان حكمدار بوليس القاهرة (الإنجليزى) ومعاونيه من الضباط الإنجليز (القائمقام الكسندر جوردون إنجرام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة - القائمقام (دوجلاس بيكر بك Douglas Baker رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة) - إلى جانب نخبة منتقاة من الضباط الوطنين الذين شملهم الوجود البريطانى برعايته على مدى سنوات خدمتهم فى البوليس - والذين اختيروا خصيصاً للعمل فى الجهاز المحلى للبوليس السياسى (قلم الضبط فرع ب) بمدينة القاهرة (اليوزباشى سليم زكى المفتش بالقسم السياسى بإدارة المباحث الجنائية ببوليس القاهرة - والملازم أول أحمد حمدى مساعد المفتش بالقسم السياسى المذكور) - كذلك فقد كان للعناصر الأوروبية من الرتب الصغرى فى بوليس القاهرة دور فى الأعمال التنفيذية (كالتفتيش - الضبط - التحفظ على المعتقلين . . إلخ [(١)])

لم ينجح التنظيم البريطانى لجهاز الأمن السياسى فى وقف تيار الجرائم السياسية الموجهة ضد أرواح البريطانيين فأستمرت خلال عام ١٩٢٣ حوادث الاعتداء على الموظفين ورجال جيش الاحتلال .

وانشغل القسم السياسى (القلم المخصوص) ببوليس القاهرة بعمليات المراقبة العامة لتحركات العمال [(٢)] .

---

(١) المتحف القضائى - القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

(٢) دار الوثائق القومية - محفظة ٦ داخلية (نمرة ٤٤ بوليس مدينة مصر - القلم المخصوص - تقرير سرى : العمل والعمال :

١- الحالة كما هى عليه بالنسبة لعمال شركة الأسمنت بالمعصرة .

٢- فى الساعة ٧ أفرنكى مساء أمس حضر إلى القاهرة من بورسعيد أحد عمال ربط البواخر ونزل بلوكاندة أثينا مع أحمد بيومى أحد العمال وقال بأن عدد العمال القادمين من بورسعيد بطريق البر هو نحو مائة وعشرة عمال

٣- حصل اجتماع أمس الساعة ٨٫٣٠ أفرنكى مساء بنقابة موظفى المحلات التجارية وقد حضر هذا الاجتماع كل من الأستاذ شفيق منصور (أحد المتهمين فى قضية مقتل بطرس باشا غالى ١٩١٠- اعتقل عند قيام الحرب العظمى - نفى إلى مالطة من عام ١٩١٥ إلى نوفمبر ١٩١٩ - قبض عليه فى قضية مصرع السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ وأعدم) وحسن نافع وزهير صبرى ومحمد فؤاد راشد وكان عدد المجتمعين نحو ٣٠٠ - وقد ألقيت الخطابات من كل من عبد الكريم أفندى السكرى رئيس النقابة وحسن نافع والأستاذ شفيق منصور وانتهى الاجتماع فى الساعة ١٠م٤٠ مساء - الحالة العمومية هادئة - مصر فى ٥ أغسطس ١٩٢٤ .

تكشف لنا أوراق (القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر) ما خفى من أسرار الإدارة الأوروبية فى السنوات الأولى لإنشائها ، فقد جاء فى أقوال القائمقام الكسندر جوردون إنجرام (الذى كان قد نقل حكمداراً لبوليس الإسكندرية فى ٥ أبريل) ذكر (للجنة الجرائم السياسية) التى كان يعمل بها كعضو منذ إنشائها فى ٢٩ يوليو ١٩٢٢ . وهى لجنة تضم الضباط الإنجليز الكبار ببوليس مدينة القاهرة (الحكمدار رسل - بيكر مأمور الضبط - إنجرام مساعد الحكمدار) وتعمل بالتنسيق مع الجهاز السياسى الأعلى (الإدارة الأوروبية) فى التحريات الخاصة بالجرائم السياسية .

ويتضح من أقوال إنجرام أن هذه اللجنة كانت تعمل وفقًا (للاختصاص النوعى) وليس الجغرافى - بمعنى أن أعضاءها يمكن أن يكونوا من القاهرة لكنهم يختصون بالجريمة السياسية فى القطر كله - كما أنهم كانوا يشتغلون بالتحريات فى الجرائم السياسية الى جانب وظائفهم الأصلية (حكمدار - مساعد حكمدار - مأمور ضبط . . ألخ) - فإنجرام كان عضوا بلجنة الجرائم السياسية فى الوقت الذى كان يشغل فيه وظيفة فى بوليس الاسكندرية منذ ٢٤/ ٦/ ١٩١٧ (بكباشى) - ونقل مساعدا لحكمدار بوليس القاهرة فى ١/ ٤/ ١٩٢٤ [(١)] .

ومن الثابت أن لجنة الجرائم السياسية هذه كانت تتمتع باختصاصات واسعة ومتنوعة فى مجال عملها السياسى .

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ٢٤/ ٦/ ١٩١٧ - والمتحف القضائى « أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر » وهذه القضية هى نتاج اعترافات المتهمين فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب سنة ١٩٢٥ الخاصة بمصرع السردار فى ١٩ / ١١ / ١٩٢٤ - والتى تكشف خلالها أسرار ٢٦ قضية من قضايا الاغتيال السياسى التى أشرنا إليها فى صفحات سابقة والتى وقعت خلال الفترة ٢ / ١٢/ ١٩١٩ - ٥ / ٥/ ١٩٢٣ - وقد اتهم فى هذه القضية عدد من السياسيين المصريين أمثال (محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر من رؤساء الوزارات المصرية فيما بعد) إلى جانب بعض المشتغلين بالعمل السياسى - وانتهت المحكمة التى كانت تنظر القضية فى ٢٥/ ٥/ ١٩٢٦ إلى إدانه محمد فهمى على - وبراءة باقى المتهمين بمن فيهم (النقراشى وأحمد ماهر) - وقد شنق محمد فهمى على فى ٣ / ١٢/ ١٩٢٦ وسنعود لكر هذه القضية فى مواضع أخرى من هذه الدراسة .

قلنا فى سطور سابقة إن الإدارة الأوروبية اعتمدت فى سياستها أساليب مبتكرة فى عمليات الكشف عن الجرائم السياسية التى كانت تغمر الشارع المصرى خلال النصف الأول من العشرينيات - وقد أصبحت هذه الأساليب - دستور العمل لأجهزة الأمن السياسى فى مصر فيما بعد .

فى التاسع من يوليو ١٩١٥ القى محمد نجيب الهلباوى الطالب بمدرسة الحقوق قنبلة على عربة السلطان حسين كامل (١٩١٤ - ١٩١٧) بينما كان الموكب السلطانى يسير من قصر رأس التين بالإسكندرية إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة . وفى ٨ / ٥ / ١٩١٦ حوكم (الهلباوى) ومحمد شمس الدين وصدر الحكم بإعدامهما فى٣٠ / ٥/ ١٩١٦ ثم عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة فى٢/ ٦/ ١٩١٦ .

كان أسلوب الإدارة الأوروبية الجديدة فى ذروة الاغتيالات السياسية هو محاولة استغلال التدهور النفسى الذى أصاب المحكوم عليهم فى الجريمة الوحيدة التى ضبط فيها متهمون - وهى قضية الشروع فى قتل السلطان حسين كامل - للوصول إلى أسرار الحوادث التى لم ينجح البوليس فى ضبط فاعليها .

ولا بد أن الهلباوى كان فى حالة نفسية تسمح للإدارة الأوروبية أن تجرى تجربتها الجديدة عليه -كما لا بد أنه كان تحت المراقبة فى السجن - ففى عام ١٩٢٣ زاره (القائمقام الكسندر إنجرام عضو لجنة الجرائم السياسية) فى سجن طرة حيث كان يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة - ولنترك أقوال إنجرام نفسه أمام محكمة جنايات مصر ، والحوار الذى دار بينه وبين المحكمة يكشف لنا حقيقة الأسلوب الجديد للبوليس السياسى فى مصر

« فى سنة ١٩٢٣ عندما كنت أعمل تحريات فى قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوى فى سجن طرة واجتهدت فى أن أجعله يساعدنا فى هذه التحريات وكنت أعرف من قبل أنه عضو فى عصابة قتل وإذا كسبته الحكومة يمكن أن يعطينا معلومات ذات قيمة

قلت له إنه إذا أعطانا معلومات توصل إلى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين سأطلب الإفراج عنه وبلا شك سيأخذ مكافأة .

- «إن معلومات أى شخص كالهلباوى هى دائما ذات قيمة كبيرة للقسم الخاص»[١]

لكن السؤال الذى يظل يطرح نفسه هو « لماذا اتجه جهاز الأمن السياسى عام ١٩٢٣ إلى سجين سياسى معين فى ليمان طرة ؟ » .

يجيب اللواء (رسل) حكمدار بوليس القاهرة على هذا السؤال فيقول : علينا أن نقبل الفرضية التى تقول إنه توجد ثلاثة طرق فقط للوصول إلى القاتل :

(أ) القبض عليه حال ارتكابه الفعل Flagrant delit arrest بواسطة البوليس أو تعقبه بالصياح والصراخ .

(ب) الإبلاغ بواسطة شهود أو أشخاص لديهم معلومات ، سواء للحصول على المكافأة أو للشعور بالمسئولية الإنسانية .

(ج) الاعتراف المنتزع بالخديعة أو بواسطة الوعد بالعفو .

علينا أن نقبل أيضا أن القتلة السياسيين فى مصر قد وضعوا حساباتهم بعناية وانتهوا إلى أنه ليس هناك ما يخشونه من الوسيلة (أ) و (ب) - فتبقى الوسيلة (ج) .

فى أحوال كثيرة قبض البوليس على الفاعل الحقيقى فى الجرائم السياسية السابقة ، لكن كما هى العادة ، فإن مثل هذا كان يخلى سبيله لعدم توافر الأدلة . وهذا النوع من (القبض) الذى كنا نقوم به كان يؤسس على ما يسمى « بمعلومات البوليس Police Knowledge التى مفادها أن الشخص المقبوض عليه هو الوحيد القادر على ارتكاب الجريمة . ومع ذلك ، فإن هؤلاء المقبوض عليهم كانوا يجدون الوقاية والحذر وهم بين أيدينا لأنهم كانوا يعرفون أن أحدا لن يقدم على الإرشاد عنهم - وأنهم أثناء وجودهم فى قبضتنا فى (السجون المصرية) كانوا قادرين على الاتصال بمحاميهم وأصدقائهم فى الخارج - بفضل تعاطف ضباط السجون وفساد السجانين ، وكم من قاتل سياسى يدين بحياته لهذا التسرب فى السجون المصرية [٢] .

(١) من أقوال القائمقام الكسندر جوردون إنجرام أمام محكمة جنايات مصر فى القضية ١٠٤ كلى ١٩٢٦ .

(٢) سنرى كيف أن هذا الخلل أدى بالإدارة الأوروبية إلى معالجته بأسلوب مبتكر - سنتعرض له فى الصفحات القادمة .

لقد اعتبر القتلة السياسيون صراحة وضمنا فى مصر ابطالا وطنيين وتبعا لذلك فقد حازوا التعاطف العام وخصصت العقول الواعية والمخصصات المالية الوافرة لمساعدتهم . وفى الحالات السابقة ، وعندما كان يجد البوليس مبلغا ، فإنة لم يكن أكثر من طالب منحرف على استعداد لإعطاء ٥٪ من الحقيقة و ٩٥٪ من الأكاذيب من أجل المكافأة .

ولعلمنا أننا لن نحصل أبدا على قضية فى (حالة تلبس) بناء على بلاغ حقيقى يؤدى إلى إدانة - فإننا (البوليس) كنا دائما نتلهف على طالب أو غيره يمكن شراؤه أو تأليف قلبه نحونا بعد أن يكون قد أصبح محررا تماما من وهم البطولة أو فائدة الجريمة .

خلال الصيف الماضى (كان تاريخ هذا التقرير هو ٢١ فبراير ١٩٢٥) كان (إنجرام) يحاول أن يضم سجينا معينا اسمه (الهلباوى) إلى صفنا كان هو الذى ألقى قنبلة على السلطان حسين عام ١٩١٥ ، وحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . وهكذا وجد (الهلباوى) نفسه من طالب فى مدرسة الحقوق - إلى قاطع أحجار على مدى عمره فى ليمان طرة . وفى الخريف الماضى ، أفرج عنه وعاد إلى الحياة المدنية (أفرج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤)(١) .

كان الهلباوى إذن - وبعد تسع سنوات من تقطيع الأحجار فى الليمان - قد أصبح أرضا خصبة لاستقبال بذور البوليس السياسى - وكان مهيأ نفسيا لعملية غسيل مخ تقوم بها الإدارة الأوروبية ، يتحول بعدها من بطل قومى إلى (عميل سياسى) - وما أبعد الفرق .

يقول (رسل) « اتصل سليم زكى (اليوزباشى فى القسم السياسى (قلم الضبط فرع ب ببوليس القاهرة) بـ (الهلباوى) وفى الحال وجده قد تعلم الحقيقة ، أى أنه كغيره ، كان أداة فى أيدى مجموعة من الأوغاد الذين يتظاهرون بالوطنية ، الذين حرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيال السياسى ويتحمل المخاطر ، بينما هم (لم يتعرضوا لشئ وفازوا

(1) St Antony's College-ME Center-Russell's Private Papers Dt.107.2.SB "from the Commandant of Cairo City Police to H.E. the High Commissioner, The Residency, Cairo- february 21, 1925.

بالمجد والشهرة Ran none and took the kudos والوظيفة والمال اللذين وفرهما لهم (الوفد [١]) .

ثم يتضح أثر التوجيه المعنوى والمصل البوليسى الذى حقن به (الهلباوى) خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، فيقول (رسل) « لم يقض الهلباوى سنواته العشر فى قطع الأحجار عبثا ، فإلى جانب إنها زادت من جفافه وخشونته ، فقد طهرته من الأوهام الرومانسية ، وخرج من السجن مدركا تماما من هم الذين دمروا وطنه ، ومصمم على الانتقام . فإذا أضفنا إلى ذلك المكافأة (١٠٠٠٠ جنيه) التى سال لها لعابه (والتى كانت قد خصصت لمن يدلى بمعلومات توصل إلى الجناة فى حادث قتل السردار) - والتى كانت عاملا هاما دون شك ، والعفو الملكى عن جريمته السابقة (الشروع فى اغتيال السلطان حسين كامل عام ١٩١٥) ، والذى كان سيترتب عليه إلغاء العقوبة السابقة وما ترتب عليها من آثار ، بما يعنى استرداده لكافة حقوقه المدنية (بما فيها التحاقه بوظائف الحكومة) - فإن (الهلباوى) كان هو طريدتنا المنشودة » [٢] .

كانت كل هذه المزايا المصيرية بالنسبة لشاب لا ينتظره سوى الضياع (العفو - المال - الوظيفة الحكومية) فى يد جهاز الأمن السياسى- لذلك فإن المفاوضات بين (سليم زكى) وبينه لم تستغرق أكثر من ثمانية أشهر (١١ فبراير - ١٣ أكتوبر ١٩٢٤) قبل بعدها العمل مع البوليس للكشف عن مرتكبى جرائم الاغتيال السياسى السابق الإشارة إليها فى صفحات سابقة .

يقول الهلباوى فى حوار المحكمة معه .

- أنت اشتغلت فى القضايا دى بناءً على إيه .

- اشتغلت فيها بناءً على أنه ورد على أربع طلبات من سليم أفندى زكى وكنت أرفض وآخر جواب أرسله لى يقول فيه باسم حكومة جلالة الملك . . وحينئذ حضرت وقابلته وقلت له أنا لا أشتغل إلا بمبلغ كبير .

---

(1) OP. Cit.,

(2) OP. Cit. .

- هل أعطيت هذا المبلغ .

- أيوه والمبلغ كان يعطى لى تبع المصاريف ويمكن ثلاثين جنيه فى الشهر وقد يصل إلى أربعين جنيه فى الشهر وذلك بحسب المصاريف اللى أصرفها »[١] .

وقد حدد (رسل) الأسلوب الذى يكشف بمقتضاه (الهلباوى) عن مرتكبى حوادث الاغتيال - وكذلك المهمة التى كان عليه أن يقوم بها إلى جانب ذلك :

His mission was to get into touch with the murder gang and findout their intention for the future

كانت مهمته أن يتصل بعصابة القتل ويعرف نواياهم بالنسبة للمستقبل»[٢] .

أما الخطة فكانت أن يستخدم ماضيه كبطل سياسى كمدخل إلى المشتبه فيهم حتى يكتسب ثقتهم - فيصبح عينا للبوليس عليهم دون علمهم .

وبالفعل فإن (الهلباوى) شرع منذ أكتوبر ١٩٢٤ ، وقبل مصرع السردار فى الاتصال بمن لهم سجل فى الإجرام السياسى فى السابق أمثال (شفيق منصور المحامى) و (محمد شمس الدين) و (عريان يوسف سعد) و (حسن كامل الشيشينى) و (محمود إسماعيل) و (محمد جلال) و (سيد باشا) و (يوسف العبد) و(الأخوين عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت) و (محمود فهمى النقراشى) - وكان المدخل الذى لقنه له الإنجليز ليستخدمه مع المشتغلين بالعمل السياسى العنيف هو أن يظهر لهم :

As burning to avenge himself on the English for his ten years hard labour

كمحترق للانتقام من الانجليز للسنوات العشر من الأشغال الشاقة (التى قضاها فى الليمان [٣]) - ولكى لا يكون هناك مجال للشك فيه زوده (القائقمام دوجلاس بيكر بك)

---

(١) من أقوال محمد نجيب الهلباوى فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ - أمام محكمة جنايات مصر .
(2) Russell's Private Papers, OP. Cit.,
(3) OP. Cit.,

رئيس قلم الضبط ببوليس القاهـرة بنصف دستة من القنابـل اليدوية طراز ميلز Mills الشهير [(١)] .

هكذا كان (الهلباوى) بين جماعات العمل السياسى منذ ما قبل مقتل السردار - فلما وقع الحادث فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان فى موضع يمكنه من التعرف على كل المعلومات لدرجة مكنت الإدارة الأوروبية من أن ترفع تقريرها إلى النيابة العامة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ - أى بعد أسبوع واحد فقط من الحادث ، كذلك فإن التقرير كان على قدر كبير من الدقة :

We received a report from Administrative quarters dated November 27,1924... It Was stated in this report that the assassination of the Sirdar was planned by a society headed by Shafik Mansour and that the dtails of the assassination were executed according to instructions from that society, with the knowledg of the members of the student Executive Committee and others. Among those mentioned in the List that was sent to us with the report, besides Shafik Mansour, were the names of the First and second accused

«لقد تلقينا تقريرا من الدوائر الإدارية مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور) وأن تفاصيل الاغتيال قد تم تنفيذها طبقا لتعليمات هذه الجمعية ، وبعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين . ومن بين المذكورين فى القائمة المرسلة لنا مع التقرير إلى جانب شفيق منصور ، وأسماء المتهمين الأول والثانى (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت)[(٢)] .

وليس من شأن هذه الدراسة التعمق فى تفاصيل دور « الهلباوى » فى كشف غوامض الجرائم السياسية عام ١٩٢٥ - لكن الذى نستطيع أن نقوله إنه تمكن بفضل هذه الخطة التى وضعها له (رسل) و (إنجرام) من الوصول إلى مرتكبى حادث مقتل السردار الذين أمكن خداعهم مرة أخرى بوسيلة مبتكرة - انهار على أثرها البعض منهم وتوالت

(1) OP. Cit.,

(2) St Antony's College-ME Center, the sirdar murder trial. Translated extracts from reports of the proceedings-European Department, Ministry of the Interior, parquet speech. Dt 107 . 2.SB

اعترافاتهم حتى تم الكشف عن كل الجرائم التى ارتكبت منذ عام ١٩١٩ ، وإنتهاءً بحادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ .

إذا كان ما فات (قصة الهلباوى) هو أحد الأساليب المبتكرة التى قلنا إن أسس عمل الإدارة الأوروبية قد قامت عليها ، إلى جانب تشكيل الجهاز من عنصر بريطانى بحت - فإن الإدارة قدمت للعمل السياسى المضاد دروسا أخرى نعرض لها :

من خلال تقارير الهلباوى لجهاز الأمن السياسى - اكتشف أن (عبد الفتاح عنايت) هو أضعف قتله السردار أعصابا - لذلك فقد اختير لكسر الجماعة التى ارتكبت الحادث . كانت الخطة التى وضعها (رسل) تتلخص فى إلقاء القبض على (محمود إسماعيل وشفيق منصور) أهم أعضاء الجماعة - ووفقا للخطة وبالتنسيق المسبق مع (إسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية فى وزارة أحمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥ و ١٣مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) - أحضر (محمود إسماعيل) الذى كان غائبا عن القاهرة - إلى العاصمة بالقطار فى الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٨ يناير ١٩٢٥ ، واقتيد مباشرة إلى مكتب الوزير . وفى الوزارة استقبله (رسل) وحراسه حيث أخذوا السجين إلى (الوزير) الذى حاول معه حيلة فاشلة ، Unsuccessful bluff ثم صرفه إلى حراسه .

كان الدور الأهم فى الخطة خداع الصحافة - فقد دس (رسل) أحد الكتبة على صحيفة تصدر باللغة العربية لتسريب معلومات مؤداها أن (رسل) قد طلب مقابلة خاصة للمقبوض عليه - مع الوزير - قبل مضى الثلاثة أيام الباقية على انقضاء عرض المكافأة المقررة للإبلاغ عن الجناة فى الحادث (عشرة آلاف جنيه) - وفى نفس الوقت تظاهر (رسل) بأن الكاتب قد أتى بعمل طائش عندما أبلغ الصحيفة - بحيث ينتهى هذا كله إلى الوقوع فى تصور « احتمال أن السجين قد طلب مقابلة الوزير ليدلى له بمعلومات واعترافات» .

وجازت الخدعة على الصحيفة التى سارعت بإصدار ملحق مبكر فى الساعة الثانية عشرة ظهرا . وفى الحال أوصل أحد (صبية) (رسل) نسخة إلى الهلباوى الذى إندفع بها إلى (عبد الفتاح عنايت) فى مدرسة الحقوق . وما إن رأى (عنايت) القصة منشورة فى

الصحيفة حتى اقتنع بأن (محمود إسماعيل) قد اعترف - ومع حث (الهلباوى) - وفقا للخطة - فقد اقتنعا بأن الأمر قد انتهى وأن الشىء الوحيد الذى يمكن عمله هو الهروب إلى (طرابلس) عن طريق الأسكندرية . ومع التفكير فى الهرب فقد توجه الأخوان عنايت إلى مكتب (شفيق منصور) - الذى كان ترتيب ضبطه وتفتيش مسكنه قد حدد بالساعة الحادية عشرة صباحا حتى يبدو أنه (القبض) نتيجة تبعية لاعتراف (محمود إسماعيل) - وعند مشاهدتهما لرجل بوليس يقف أمام باب المكتب اقتنعا تماما بسقوطهما فى قبضة البوليس فرتبا الهرب - ومعهما (الهلباوى) الذى شاهدهما يأخذان الأسلحة المستعملة فى الحادث من منزل أحد الشركاء (محمود راشد) - ثم تم كل شئ وفقا للخطة حتى قبض عليهما فى القطار بين (الضبعة والحمام) - وتبع ذلك اعتراف (عبد الفتاح عنايت) . .[١] .

ومن أساليب الإدارة الأوروبية المبتكرة فى العمل السياسى المضاد متابعة وملاحقة المشتبة فيهم خارج البلاد - وهو فكر بوليسى متقدم فى ذلك الوقت من الزمان ، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسى الدولى قد وجدت مكانا لها بعد . فمن خلال مرافعة محمد طاهر نور باشا النائب العام فى قضية مقتل السردار تبين أن الإدارة الأوروبية كانت تتابع أخا ثالثا لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت منذ ١٩٢٣ ، وأن اسمه ورد فى التحقيقات الجنائية فى الحوادث التى كانت تجرى فى ذلك الوقت - ثم تابعته الإدارة الأوروبية عندما سافر إلى أوروبا عام ١٩٢٣ لدراسة الطب - وقدمت الإدارة الأوروبية إلى النائب العام - بمناسبة قضية السردار - تقرير سريا من برلين يقول :

Abdel khalek Enayet returned at the and of january 1925, Since his return he visited many cities in Germany with out the slightest control on him. He is, at present, absent from Berlin, although he is expected to return shortly. He intends going to Stockholm to attend the Conference of Oriental Students and from there he will proceed to Moscow, either in May or june. He was not always in touch with the local Orientals but he is in touch with Egyptians who are members of the Extreme National Party. He frequents the Legation of the Soviet Government and through it, he receives money from Vienna . He also receives money from other sourcesthrough a person whose name was

(1) Russell's Private Papers, OP. Cit.,

mentioned. It is said that the International Communists suspect him of being a nationalist and an enthusiastic panislamic propagandist, He is on good terms with Gronstein and Leinsky. He is well educated but he bitterly hates Britishers and Europeans.

عاد عبد الخالق عنايت فى نهاية شهر يناير ١٩٢٥ ، ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة فى ألمانيا دون أى رقابة عليه . وهو غائب فى الوقت الحالى عن برلين رغم أنه يتوقع عودته قريبا . يعتزم الذهاب إلى استوكهولهم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين ، ومن هناك سيتوجه إلى موسكو إما فى مايو أو يونيو . وهو ليس على صلة دائما بالشرقيين المقيمين هنا ، ولكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطنى المتطرف . يتردد (عنايت) على المفوضية السوفيتية ومن خلالها يتلقى أموالا من ڤيينا . ويتلقى أيضا أموالا من مصادر أخرى من خلال شخص ذكر اسمه . ويقال إن الاشتراكيين الدوليين يشكون فى أن يكون وطنيا وداعية إسلاميا متحمسا ، وهو على علاقة طيبة (بجرونستين) و (لينسكى) . وهو مثقف لكنه يكره البريطانين والأجانب بمرارة » [١] .

والتقرير يسجل « للإدارة الأوروبية» - ولأول مرة فى تاريخ أجهزة الأمن السياسى فى مصر - انتقال نشاطها إلى خارج البلاد لتعقب الوطنيين المصريين وملاحقة نشاطهم وربطه بالعمل السياسى فى الداخل - وهو عمل يحسب لها باعتبار أن الأداء البوليسى فى مصر فى ذلك الوقت من القرن العشرين لم يكن قد بلغ مرحلة ذات شأن يذكر - وسنتعرض لهذه القضية فى موضعها .

ومن الأساليب المبتكرة أيضا فى مجال العمل السياسى المضاد - التى طبقتها الإدارة الأوروبية فى فترة العشرينيات ، اعتراض خطابات المقبوض عليهم السرية إلى ذويهم ومحاميهم وتصويرها ، ثم السماح لها بأن تأخذ طريقها المعتاد إلى من أرسلت إليهم .

(1) St. Antony;s College. ME Center. The Sirdar Murder trial,op. cit.

وتاريخ التقرير غير معروف ، وربما كان خلال عام ١٩٢٥ وبين شهرى فبراير ومايو - ذلك أن النائب العام ذكره فى معرض مرافعته فى قضية السردار يوم ٢٨ / ٥ / ١٩٢٥ .

لقد كان المقبوض عليهم فى قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم إلى خارج السجن - بما تحويه من أسرار تدينهم - آمنة ، ولقد كان هذا الوضع هو أحد أسباب إفلات المشتبه فيهم فى القضايا السابقة من الاتهام . لكن الأسلوب المبتكر الجديد كان يقضى بوضع المتهمين والمشتبه فيهم فى (سجن الأجانب) European Lock up تحت حراسة بريطانية وسجانين موثوق بهم متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعاطف مع المقبوض عليهم ، واكتساب ثقتهم حتى يطمئنوا إليهم ويسلموا إليهم مراسلاتهم السرية التى تمر أولا على جهاز الأمن السياسى ليصورها تصويرا فوتوغرافيا ، ثم يمررها بعد ذلك إلى من أرسلت إليهم - لتكون بعد ذلك مفاجأة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم :

Everyone of the accused will have a false alibi carefully prepared from the date of the crime. As a matter of fact I shail have some surprise forthem and their counsel in court, as some of them have been passing notes out of prison to their friends outside through a specially selected native warders. Some of these notes which contain instructions refalse alibi have been photographed by us and passed on. How angry they will be when they find that they have been tying their own rope? !

سيكون لكل واحد من المتهمين دليل مزيف بوجوده فى مكان بعيد عن الجريمة وقت ارتكابها - معد بعناية . ولكن قد أعددت لهم ولدفاعهم فى المحكمة مفاجأة ، فقد كان البعض منهم يمرر رسائل خارج السجن إلى أصدقائهم من خلال سجانين اختيروا بعناية ، ولقد تم اعتراض هذه الرسائل التى تحوى تعليمات بعمل أدلة مزيفة - وصورت فوتوغرافيا ثم سمح بتمريرها إلى من أرسلت اليهم . وكم سيكون غضب المتهمين عندما يعرفون أنهم كانوا يلفون بأنفسهم الحبل حول أعناقهم ! »(١) .

(1) Russell's Private Papers, OP. Cit.,

-وقد استخدم أسلوب التعقب Shadowing بغير رجال البوليس ، لأول مرة فى تاريخ جهاز الأمن السياسى - فى قضية السردار . كان من المعروف أن التعقب بواسطة المخبرين العاديين ممكن لفترة لا تتجاوز يوما أو يومين ، وأنه إذا كان (الهدف) لديه إحساس الجرم (إى أنه ضالع فى جريمة) فإنه سيكتشف متعقبه فى الحال . وكان جميع مخبرى البوليس فى مصر معروفين للطلبة . لذلك فقد أنشئت على عجل فرقة من أفراد بعيدين كل البعد عن الشك - أعراب الطريق Street arabs للقيام بأعمال التعقب . وقد قام هؤلاء الصبية بأعمال عجيبة فى مجال التعقب . فرغم عدم إلمامهم بالقراءاة أو الكتابة ، أو بالغرض من التعقب - إلا أنهم لم يتركوا حركة للشخص المتعقب إلا ورصدوها خلال دورة الساعات الثمانية التى كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها - وخلال متابعتهم اللصيقة (بالطريدة) لم يحدث أبدا أن اكتشفوا ، على عكس المخبرين السريين الذين كان يمكن للطلبة أن يرصدوهم ويضعوا فى طريقهم عشرين طالبا منهم على التوالى . كانت شوارع القاهرة مليئة بالقمامة لدرجة لا تلفت النظر إلى متسول من هؤلاء الصغار يرقد فى بالوعة . وقد ساعد هؤلاء على معرفة قدر كبير من اتصالات محمود إسماعيل (المتهم السابع فى قضية مقتل السردار) التى كشفت عن بعض المشتبه فيهم فى قضايا قتل سياسى حدثت لسنوات خلت[1] .

بهذه الأساليب المبتكرة فى ميدان العمل السياسى المضاد تمكنت (الإدارة الأوروبية) من ضبط مرتكبى حوادث القتل السياسى منذ ٢٢/ ١١/ ١٩١٩ وحتى ١٩ ١١/ / ١٩٢٤ - وكانوا بالفعل هم الجناة الحقيقيون - إذ بشنق عبد الحميد عنايت - وشفيق منصور - وإبراهيم موسى - وعلى إبراهيم محمد - وراغب حسن - ومحمود راشد - ومحمود إسماعيل فى القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ ,ومحمد فهمى على فى القضية ١٠٤ كلى مصر لسنة ١٩٢٦ توقف مد الحوادث السياسية تماما ضد الوجود

(1)Russell's Private Papers, OP. Cit.,

البريطانى فى مصر – ولم يعد إلا بعد انقضاء ستة عشر عاما فى شكل موجة جديدة سنتعرض لها فيما بعد .

لا تذكر (الإدارة الأوروبية) إلا ويذكر معها مديرها العتيد (الكسندرو . كين بويد) Alexandwer . Keown-Boyd[1] – ذلك الرجل الذى بقى على رأس هذه الإدارة لمدة أربعة عشر عاما ، والذى فى عهده نجحت الإدارة فى القضاء على أخطر وأنجح جماعة من جماعات العمل السياسى العنيف فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين .

نبعت أهمية كين بويد فى الحياة السياسية المصرية من أنه كان يستمد سلطاته الضخمة من حقيقة كونه يمثل المندوب السامى البريطانى فى جهاز الأمن السياسى – والمشرف الرئيسى على كل ما يتعلق بالأجانب فى مصر وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية التى ظلت ترزخ مصر تحت نيرها منذ الفتح العثمانى وحتى عام ١٩٤٩ . لقد جاء (كين
الأوروبية – ضد أي معارضة لسياسته من جانب الحكومة
[illegible]ة الأولى الموجهة من المندوب السامى البريطانى
(العميد مارشال اللنبى) إلى سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية يوم ٢٢ / ١١ / ١٩٢٤

---

(١) دار المحفوظات العمومية – جناب المستر كين بويد – ملف ٤٣٢٥١ – محفظة ٣٥٢٥ – دولاب ٣٦٣ رف ١ مدة خدمته (١٨ يومًا – ١٠ أشهر – ١٤ سنة) ، خدمة بحكومة السودان من ٢٦ / ٩ / ١٩٠٧ لغاية ١٤ أغسطس ١٩٢٢ ومعامل بقانون معاشات حكومة السودان الصادر فى سنة ١٩٠٤ – نقل للحكومة المصرية بمقتضى لائحة تبادل الموظفين بين الحكومتين المصرية والسودانية فى ١٥ / ٨ / ١٩٢٢ حتى ٣١ / ١ / ١٩٣٧ لمدة (١٦ يومًا – ٥ أشهر – ١٤ سنة) – عين مديرا عاما بوزارة الخارجية المصرية فى ١٥ / ٨ / ١٩٢٢ براتب ١٢٠٠ جنيه فى السنة – ثم مديرا عاما للإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية فى ١ / ١ / ١٩٢٣ – فصل فى ١٦ / ٣ / ١٩٣٧ لإلغاء وظيفته بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر بريطانيا – منح ٥٠٠٠ جنيه تعويضًا لاعتزاله فى سن الثالثة والخمسين . ويقول اللورد كيلرن Killearn سفير بريطانيا فى مصر– فى مذكراته الخاصة أن كين بويد قد حصل فى مارس ١٩٣٧ على مكافأة قدرها ٥٥٠٠ جنيه استرلينى إلى جانب معاش قدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة – ثم عمل ممثلا لشركة Bradford Spinners فى مصر (الأسكندرية) – راجع :

St. Antoy's College, ME Center, Killears Private Papers, March 11, 1937 .

إثر مصرع السردار (أن تعدل (الحكومة المصرية) عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة . بحماية المصالح الأجنبية فى مصر) .

وكانت الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية - كما ورد بالمذكرة الثانية الموجهة من المندوب السامى إلى سعد زغلول باشا فى نفس اليوم - هى :

«من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه» (١) .

ومع إستقالة (سعد زغلول) فى ٢٤ / ١١/ ١٩٢٤ وتولى (أحمد زيور باشا) الوزارة بالأمر (٧٧ لسنة ١٩٢٤ المنشور فى الجريدة الرسمية رقم ١٠٤ بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٢٤) ، سعى الأخير لاستجلاء ما غمض فى مذكرتى المندوب السامى - وخاصة الفقرة التى أشرنا إليها فى السطور السابقة - فكان أن رد المندوب السامى فى ٣٠ / ١١/ ١٩٢٤ على (زيور) بمذكرة تتصل بكل ما يتعلق بشروط بريطانيا بعد حادث قتل السردار - وكانت الفقرة الثانية تلزم الحكومة المصرية بقبول نص الفقرة الخاصة بالإدارة الأوروبية - فى المذكرة الثانية - دون مناقشة . ثم أبلغ (زيور) المندوب السامى البريطانى فى ٣٠ / ١١ / ١٩٢٤ بقبول الحكومة المصرية لشروط بريطانيا « بأكملها بدون قيد »(٢) .

بهذه السلطات والحصانات التى قبلتها الحكومة المصرية - بعد سقوط الحكومة الشعبية (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) - استهل (كين بويد) عهد إدارته بالسيطرة على سير عمليات التحرى والضبط والتحقيق فى قضية السردار - والتى أتينا على بعض من أساليب العمل السياسى المضاد التى اتبعت خلال مراحلها . ولقد ذكر (إبراهيم موسى)

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

المتهم الرابع فى أكثر من مناسبة دور (كين بويد) فى مراحل التحقيق المختلفة ، وطلب من المحكمة أن تحميه منه ومن إنجرام بك :

Ibrahim moussa got up and asked the presiding judge not to leave them at the mercy of Mr. Keown-Boyd and Ingram Bey[1]

تفرغ كين بويد بعد تنفيذ الأحكام فى القضية ١١٠ ج السيدة زينب - ١٠٤ كلى جنايات مصر لسنة ١٩٢٦ - وتوقف العمليات العدوانية ضد الوجود البريطانى ، لمراقبة الحياة السياسية المصرية - ومراقبة سلوك الحكومة المصرية تجاه الأجانب - موظفين وغير موظفين - ورفاهيتم - والتأكد من عدم تعرضهم لما يعكر صفو نشاطهم فى البلاد .

نقد (كين بويد) الحياة السياسية المصرية فى الثلاثينيات فى (اسكتش Sketch) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان (الانتخابات الحرة فى ظل حكومة محايدة) (Free elections under a neutral Government)

فى هذا الاسكتش عرض (كين بويد) لقصة الانتخابات النيابية فى مصر عندما تحدث عن مرشحين ثلاثة لأحزاب :

الأحرار الدستوريين : ومثله شخصية أسماها محمد بك مخ .

الاتحاد : ومثله شخصية أسماها عيسى باشا الغنى .

الوفد : ومثله شخصية أسماها الدكتور / عبده المكار .

وقد تعمد (بويد) أن يسمى شخصيات مرشحى الأحزاب بمسميات لها مدلولاتها فيما يتعلق بتكوينها وسياساتها وعلاقاتها على مسرح السياسة المصرية .

ثم انتخب (بويد) أربع عمد لأربع قرى تكون دائرة انتخابية تقدم لها المرشحون الثلاثة ، وعمد إلى تسمية العمد وقراهم تسميات ترمز إلى دور العمد فى الريف المصرى والادارة المصرية كالآتى :

---

(1)St Antony's College, ME Center, the Sirdar Murder trial. Op . cit.,

أحمد الوسخ : عمدة كوم الجلة .

محمد بك (استخدم كين بويد هنا تسمية عامية بذيئة مرادفة لكلمة القواد) عمدة قمام الزفت .

حنفى بقشيش : عمدة حوش البوهيجية .

حسين عفريت الدين : عمدة كفر البرابرة .

وراح بعد ذلك يصف اتصالات المرشحين الثلاثة بالعمد الأربعة ، وأسلوب كل منهم فى استمالة العمد إلى صفه لإنجاحه فى الانتخابات ، وهى أساليب تنحصر فى الرشوة بالمال ، والتهديد بكشف جريمة كان للعمد دور فيها ، أو فضح سلوك العمدة فى جريمة أخلاقية ، أو الوعد بتوصيل مياه الرى إلى أرض للعمدة لا تصل إليها المياه بسهولة ، أو السعى لتحقيق الإنعام علية برتبة البكوية .

تم تعرض (كين بويد) لسلوك ضباط البوليس ومهندسى الرى فى الريف وألمح إلى تأثير الهدايا والقروض من العمد عليهم فى تغيير الحقيقة بالنسبة للأولين ، وتوصيل المياه بالنسبة للآخرين .

وأدار (كين بويد) فى اسكتشه الحوار الذى دار بعد ذلك بين العمد المرتشين وفلاحى قراهم - وهو حوار نقل فيه العمد التهديدات التى تلقوها من السادة (المرشحين) إلى الفلاحين من أهل الدائرة الانتخابية ، كل ما فى الأمر أن تهديدات العمد إلى الفلاحين كانت إما (بتقليع محصول زراعى جيد) ، أو تسميم ماشية ، أو اغتصاب إبنة إذا لم ينصاعوا لرغبة العمد وانتخاب من أشاروا عليهم بانتخابه .

وفى الموعد المحدد لإجراء الانتخاب انصاع الفلاحون المعذبون لتهديدات من هددهم وانتخبوا مرشح الوفد (حيث كانت التهديدات تصدر عن عمدة تلقى تهديدات من مرشحهم) - ولم يفز مرشحا الاتحاد ، والأحرار الدستوريين .

والإسكتش يكشف بوضوح النظرة البريطانية تجاه الأحزاب المصرية عامة ، والوفد

بصفة خاصة ، كما يبين براعة موظفى الإدارة البريطانيين فى التغلغل فى أعماق الحياة الاجتماعية المصرية ، والتعليق على الأحداث وبيان العلاقات ذات التأثير فى قضايا لها قدر كبير من الأهمية كالانتخابات خلال النصف الأول من القرن العشرين . وترجع أهمية الاسكتش إلى أنه صادر عن (كين بويد) مدير الإدارة الأوروبية ،ومثل المندوب السامى ، بل الاستعمار البريطانى فى جهاز البوليس المصرى - كما ترجع أهميته أيضا إلى أن الإسقاطات ذات المضمون السياسى فيه (الإسكتش) تعد مؤشرات ذات دلالة فى السياسة البريطانية فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين - فعلى سبيل المثال كان التهديد الذى وجه إلى العمدة بفضح سلوكه المتستر على الجرائم الجنائية والأخلاقية صادراً عن مرشح حزب الوفد وليس الحزبين الآخرين ، كما أن تهديد العمدة لفلاح قرية ما ـ بتقليع زراعته وتسميم ماشيته واغتصاب ابنته (على يد حارس العمدة الأسود وتقديم شهود يشهدون بأن ابنة الفلاح كانت راضية بواقعة الحارس الأسود لها ، بل وبأغوائه) - كل هذا كان لصالح مرشح حزب الوفد - مما يعنى فى النهاية لصق تهم شائنة بهذا الحزب ، والانتهاء إلى فساد النتائج الانتخابية التى كانت توصله إلى الأغلبية البرلمانية فى النصف الأول من القرن العشرين[١] .

ولقد كشف (كيلرن Killearn السفير البريطانى فى مصر فى أوراقه الخاصة عن مدى الكره الذى كان (كين بويد) يكنه للوفد .

Keown-Boyd has a supreme contempt for the wafd and all their works

يكن كين بويد احتقارا كبير للوفد وكل أعمالهم[٢] .

كان (كين بويد) أحد المستشارين البريطانيين الثلاثة الذين يديرون شئون الوجود البريطانى فى مصر - وكان ما يلز لامبسون Miles Lampson (المعتمد البريطانى) حتى

---

(1) St . Antony;s College-MECenter-Sir Alexander Keown-Boyds. private papers-Dt. 107-B2-file A " Free elections in Egypt" 12 December, 1930

(2) St. Antony's College-ME Center- Killearns private papers, july 24, 1934.

توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ثم السفير البريطانى بعد ذلك (Lord Killearn) يجتمع به والمستشار المالى والمستشار القضائى مرة كل أسبوع على الأقل .

وفى اجتماعاته مع (لامبسون) ، كان كين بويد يناقش قضايا مصرية عديدة منها :

- أحكام القضاء المصرى فى قضايا القتل الواقعة على أجانب .

- التداخل لدى الحكومة المصرية لضمان الحكم والإدانه والإعدام فى جرائم القتل ضد الأجانب

- شروط وأحوال الخدمة لرجال البوليس الأجانب فى جهاز البوليس المصرى .

- القضايا العمالية فى مصر وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن .

- جرائم رجال البوليس البريطانيين أثناء خدمتهم بالمدن المصرية (تهريب - سرقة) .

- السياسة العليا البريطانية فى مصر .

- تعيين كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .

- الموقف السياسى المصرى وأوضاع الحكومات المصرية والأحزاب .

- أوضاع القصر الملكى وانتخاب الوصى على العرش .

- مناسبات تدخل المعتمدية Residency فى شئون الحكومات المصرية .

- تقارير تقدير الموقف التى ترسل من المعتمدية إلى الخارجية البريطانية .

- تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا .

- الشئون الداخلية المصرية .

- التحليل السياسى للأحداث [1] .

وقد اخترت الوثيقة التالية من أوراق اللورد كليرن لأبين دور (كين بويد) فى تشكيل الوزارات المصرية .

---

(1) St. Antony's College, ME Center, op. cit.,

كان توفيق نسيم باشا قد ألف وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ -٣٠ يناير ١٩٣٦) - ويبدو أن الملك فؤاد كان له رغبة فى تعيين حسن باشا مظلوم - وعزيز عزت باشا (وهما من الشخصيات السياسية المصرية) فى الوزارة - ولما كان (نسيم) قد اعتاد أن لا يُحدث أمرا إلا بعد استشارة المعتمدية البريطانية وأخذ موافقتها - فقد أبلغ المندوب السامى بمطلب الملك فى الخامس من فبراير ١٩٣٥ وشرح له أنه ميال إلى تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية (إذا وافق كين بويد) وعزيز عزت باشا للخارجية ، وأن فى ذهنه (نسيم باشا) تعيينات أخرى مثل حسين سرى للمواصلات ، والصحة أو المالية لحافظ عفيفى . والتجارة لصادق حنين .

ولندع كيلرن يروى لنا بنفسه دور (كين بويد) فى إدارة شئون مصر من واقع يومياته عن يوم ٦ فبراير ١٩٣٥ :

Taking first the immediate question of the appointment of Hassan Mazloum as minister of the interior, and Aziz Izzat as minster of foreign affarirs, I said I had discussed the former with Mr. Keown Boyd, I found that he had been hoping that Mazloum would Replace Sadek younes in Alexandria when the latter's time was up in six months; andfurther that Mr. Keown Boyd was so highly satisfied with the present functioning of the ministry of the interior under His Excllency's direction that he would gladly see it continue in the same hands....... Tewfik Nessim said he had merely thrownout the suggestion about mazloum as a matter for consideration and that in the circumstances he was quite ready not to proceed withit .

ببحث الموضوع الملح أولا والخاص بتعيين حسن مظلوم وزيرا للداخلية وعزيز عزت كوزير للخارجية ، قلت إننى قد بحثت موضوع الأول مع مستر (كين بويد) . وقد وجدت أنه كان يستحسن أن يحل مظلوم محل صادق يونس فى الاسكندرية (محافظا لها) عندما تنتهى خدمة الأخير بعد ستة أشهر ، وفوق هذا فإن المستر (كين بويد) كان مقتنعا ومكتفيا تماما بالأسلوب الذى تدار به وزارة الداخلية حاليا تحت إدارة صاحب السعادة (نسيم باشا) وإنه (كين بويد) يسعده أن يراها تستمر فى نفس الأيدى التى تديرها حاليا . . . قال (توفيق نسيم) إنه قد طرح الاقتراح الخاص بمظلوم كموضوع محل دراسة ، وإنه فى هذه الظروف فإنه مستعد ألا يستمر فيه [1] .

(1) St. Antony's College, ME Center, op. cit.,

الوثيقة لا تحتاج إلى تعليق - فأمور مصر تدار من داخل المعتمدية ، ورئيس الوزراء يعرض أفكاره أو مقترحاته على المعتمد البريطانى الذى يستشير معاونيه ، ثم يصدر القرار بالموافقة أو الرفض ، ورئيس الوزراء ينصاع للتعليمات . . . وفى الوثيقة التى نحن بصددها نجد أن (كين بويد) رفض فكرة تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية ، وفضل أن تبقى الوزارة فى يد رئيس الوزراء (نسيم) الذى كان رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فى ذلك الوقت ، ورأى (كين بويد) أن يعين (مظلوم) محافظا للإسكندرية خلفا لصادق باشا يونس .

كانت هذه صلاحيات (جناب المستر كين بويد) مدير الإدارة الأوروبية بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية ، وهى صلاحيات تجاوزت حدود القرار الإدارى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل الإدارة الأوروبية - إلى إدارة شئون مصر المستقلة - الأمر الذى يؤكد حقيقة أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يكن إلا محاولة بريطانية لفرض ما انتهت إليه مفاوضات بريطانيا ومصر عام ١٩٢١ (عدلى - كيرزون) بطريقة ملتوية ، وأن الاستقلال الحقيقى كان أبعد ما يكون عما انتهت إليه نتائج التصريح - بل أن البريطانيين أنفسهم أقروا بذلك ، ولعل أقوال (السير سدنى سميث (Sir Sydney Smith كبير الأطباء الشرعيين بوزارة الحقانية المصرية (١٩١٧ - ١٩٢٨) فى هذا المقام هى الشهادة على صحة ما أنتهينا إليه :

In February 1922 the British Government formally ended the protectorate and declared Egypt an independent sovereignstate.The Sultan assumed the title of King, a new Constitution was drawn up, and the Country acquired every semblance of independece. British authority however, was undiminished. The British High Commissioner advised the King. Each department of State had British Adviser to the Minister, British Judges sat in the Courts together with Egyption Judges, and every senior official in the administration had a British Colleague to advise him. There was no heavy-handed demonstration of British authority; but the authority was always there, and advice given had to be taken. It was supported by an army of occupation.

فى فبراير ١٩٢٢ أنهت الحكومة البريطانية رسميا الحماية وأعلنت مصر دولة مستقلة ، وتلقب السلطان بلقب الملك ، وعُمل دستور جديد ، وحصلت البلد على كل مظاهر الإستقلال . ومع هذا فإن السلطة البريطانية لم تضعف . كان المعتمد البريطانى يشير على الملك ، وكان لكل وزارة مستشار للوزير . وجلس القضاة البريطانيون فى المحكمة إلى جانب القضاة المصريين ، وكان لكل موظف كبير فى الإدارة زميل بريطانى ليقدم له المشورة . لم يكن هناك ممارسة ثقيلة اليد للسلطة البريطانية ، لكن السلطة دائما كانت قائمة وكانت النصيحة البريطانية ملزمة ؛ فقد كانت هذه النصيحة مدعومة بجيش للاحتلال[1] .

ولقد شعرت الحكومات المصرية المتعاقبة بفداحة العبأ الذى يمثله وجود الإدارة الأوروبية فى جهاز الأمن العام المصرى - وتضمنت مقترحات المفاوضين المصريين خلال المحادثات المصرية البريطانية (ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ - ١٩٢٨) و (محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩) و (النحاس - هندرسون ١٩٣٠) نصوصا بشأن إلغاء الإدارة الأوروبية - لكن فشل المفاوضات أبقى الإدارة على حالها حتى تمكنت معاهدة ١٩٣٦ من إلغائها تماما .

ولقد نجح (كين بويد) فى إتلاف كل ما أراد إتلافه من أوراق الإدارة بينما حمل ما أراد حمله الى السفارة البريطانية فى يناير ١٩٣٧ [2] .

---

(1) Sir Sydney smith, Mostly Murder"- George- Harrap London, 1959, pp. 91.
ولد سدنى سميث فى نيوزيلنده - وتخرج من جامعة إدنبرة عام ١٩١٢ - ثم عمل مساعدا للبروفيسور هارفى ليتل جون Harvery Little John أستاذ الطب الشرعى هناك . فى عام ١٩١٧ عين سدنى سميث كبيرا للأطباء الشرعيين بنظارة الحقانية المصرية principal Medico -Legal Experi. واقترن اسمه بكشف أكبر قضايا القتل فى مصر - كمصرع السردار ١٩٢٤ - وقضية ريا وسكينة وغيرها - فى عام ١٩٢٨ عاد سميث إلى أدنبره كأستاذ فى الطب الشرعى .

(2) Further Correspondence respecting Egypt and Sudan. Part Cxxi- January tojune 1937 No.4.

Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, January, 5, 1937. Enclosure in No.4.

الفصل الثانى

بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى

فى الوقت الذى كان جهاز الأمن - على المستوى المركزى - يرزخ تحت وطأة السيطرة البريطانية متمثلة فى « الإدارة الأوروبية» ، كانت مدن مصر (القاهرة - الإسكندرية - القنال - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس) تخضع لنظام مماثل من الإشراف البريطانى .

وللحقيقة فإن الوجود الأجنبى فى تنظيمات البوليس فى (المدن) المصرية لم يأت مع الاحتلال البريطانى ، بل لقد سبق هذا الاحتلال بربع قرن تقريباً .

يرجع الوجود الأجنبي في تنظيمات البوليس بالمدينة المصرية إلى عام ١٨٥٧ عندما أصدر محمد سعيد باشا والى مصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣) قراره بإصدار « اللائحة العمومية فيما يختص بترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفندينا سعيد باشا والى مصر حالا » التى نصت من بين ما نصت على « إحداث قلم مخصوص فى كل من ضبطيتى (جهازى أمن) المحروسة (القاهرة) والإسكندرية لحصر كافة الأشغال المتعلقة بضبط وربط الأجانب وللتحقيق وسرعة نهوها و (البحث بدقة فى أوراق القضايا والتقارير المبنية عليها والوقوف على حقائقها وقيدها وترتيب قوائم الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتى القنصلاتو (القنصليات) وقلم البسابورتات ، وتحرير المضابط (المحاضر) عن التحقيقات الابتدائية فى القضايا المختصة بالأجانب . . . (واختصاص هذا القلم) بترتيب الحراسات ويباشر بنفسه إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لإقامة الأجانب وأماكن لهوهم والحانات التى يديرونها ، وإن يجرى التحريات فى الأماكن التى يحتمل أن يحدث فيها تعدى من جانب الأهالى أو العكس لمنع ما قد يعكر صفو الأمن[١] . . .) .

---

(١) عبد الوهاب بكر «البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢ » رسالة ماجستير - كلية الأداب - جامعة عين شمس - ١٩٧٧ - غير منشورة - ص ٩١ .

ولم يتخلف إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) عن سلفه ، عندما أنشا « أوجاق البوليس الأوروبى» أو « البوليس الأوروباوى» عام ١٨٦٦ للعمل فى أجهزة البوليس بالقاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد ، السويس ، الإسماعيلية [١] .

وظل الحال على ذلك حتى جاء الاحتلال البريطانى فى سبتمبر ١٨٨٢ فسيطر على الولاية المصرية وأجهزتها بما فى ذلك الجيش والبوليس .

وإلى جانب السيطرة المركزية على جهاز البوليس بأكمله - فقد كان للاحتلال فى السيطرة على بوليس المدن فلسفة مؤداها ضرورة تشكيل جهاز البوليس بصورة تعيد الثقة المفقودة لدى الأوروبيين المقيمين تجاه « البوليس الوطنى» ، وإزالة الرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هذا الجهاز [٢] - من هنا جاء تنظيم بوليس (المدن المصرية) بحيث تكون القيادة العليا للبوليس فى كل مدينة (الحكمدار ومعاونيه) من البريطانيين - إلى جانب تطعيم الجهاز بعناصر قيادية من الضباط والكونستابلات البريطانيين والأوروبيين .

خلال مفاوضات ١٩٢١(عدلى - كيرزون) أعيد موضوع حماية الأجانب فى مصر ، وسلطة البوليس - واقترح (عدلى باشا يكن) كبير المفاوضين المصريين أن يكون (النائب العام) فى مصر - وهو إنجليزى بالطبع - هو المشرف والمراقب لمصالح الأجانب فى البلاد بحسبانه « يعرف ما يجرى من المظالم . . . وله الاطلاع والإشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذى له الحق أن يذهب مباشرة إلى السلطات المصرية وأن يطلب إليها ما يرى طلبه من الإجراءات والمحاكمات» [٣] .

ثم ناقش (عدلى يكن) بعد ذلك مع مفاوضيه من البريطانيين أهدافهم فى وجود «رقابة بريطانية» بصفة عامة ، فخاطب هيئة المفاوضين البريطانيين قائلاً :

« أنتم لا تفكرون طبعاً فى إنشاء رقابة على الإدارة المصرية ، وأظنكم لا ترمون لأكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم . . فلنبحث إذن فى الوسيلة التى تؤدى لهذه الغاية

---

(١) المرجع السابق - ص ١٠٠ - ١٠٢ .
(٢) المرجع نفسه - ص ٢١٤ - ٢١٥ .
(٣)« القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » ص ١٣٣ - محضر الجلسة الخامسة ٢٠ / ٧ / ١٩٢١ .

. . . إن الذى يهم الأجنبى إذا وقعت به مظلمة أن يستطيع أن يبث شكواه لأجنبى ذى اختصاص فى رد مظلمته ، وأن يختلى إليه لمعرفة ما تم فى أمره . . . وقد اقترح فى العام الماضى أنه فى المدن التى يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبقى الحكمدار الإنجليزى إلى حين ، وأظن أن المصريين لا يجدون فى ذلك غضاضة . . . وبصرف النظر عن استبقائه كجزء من الاتفاق بين مصر وإنجلترا . . . فإن الحكومة المصرية يهمها إلى حد ما أن تستبقى هؤلاء الموظفين رغبة منها فى مجاملة الأجانب ولتستعد لتنظيم شؤون الضبط فى هذه المدن على صورة تكفل راحة الأجانب وأمنهم »[١] .

كان هذا هو الموقف الرسمى المصرى من قضية « الوجود البريطانى فى البوليس المصرى» خلال مفاوضات العلاقات المصرية - البريطانية ، وهو موقف لم يتخذ من قيادة البريطانيين لبوليس المدن موقفاً معادياً بل حبذه ولم يعترض عليه .

ومع فشل مفاوضات (عدلى - كيروزن ١٩٢١) استطاعت بريطانيا أن تحتفظ لنفسها بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - ومن بينها التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات - وهو تحفظ أعطاها الحق ، كما رأينا ، فى إنشاء الإدارة الأوروبية بإدارة الأمن العام ، وبالاستمرار فى فرضها لوجود بريطانى فى أجهزة البوليس فى (المدن) المصرية (القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس) .

كانت بريطانيا قد فرضت نفسها وفقاً للتحفظ الخاص بحماية الأجانب والأقليات - حامياً للمصالح الأجنبية ووكيلاً عن الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى تنفيذ هذه الامتيازات وعدم المساس بها [٢] ، ومن هذا المنطلق فسدت مسألة الأجانب فى مصر من

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٢ - محضر الجلسة العاشرة ١٩ / ٨ / ١٩٢١ .

(٢) الامتيازات الأجنبية Capitulations اصطلاح أطلقه الأوروبيون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين - حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ، استمراراً للامتيازات المضارعة لها التى كانت الإمبراطورية البيزنطية تمحنها للأجانب المقيمين فى بلادها . وكان القصد فى البداية من الإمتيازات الأجنبية فى السلطنة العثمانية هو « تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة دون أن يقع عليهم ظلم أو تعسف نتيجة جنسيتهم أو ديانتهم» =

أساسها - فبريطانيا لم تحدد مسئوولياتها على وجه القطع حيال المصالح الأجنبية ، وهو أمر أنتج استحالة التوفيق بين هذه المسئووليات وصورة الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير ، ومع أن التصريح أعطى مصر الاستقلال حسب فهم بريطانيا ؛ إلا أن تعريف بريطانيا للمسائل المعلقة بينها وبين مصر - ومن بينها مسألة الأجانب كان يؤدى على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطانى فى الشئوون المصرية(١) .

على هذا الأساس ظلت بريطانيا تتعامل مع مصر فى شأن قضية « البوليس» - الذى كانت تصر على أن تكون قيادته فى (المدن) فى أيدٍ بريطانية ، إلى جانب الهيمنة المكفولة «للإدارة الأوروبية» - كضمانات لكفالة الأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم .

= ويرجع تاريخ الامتيازات التى مُنحَت لبريطانيا إلى عام ١٦٥٧ - أما فرنسا فقد مُنحَت لها منذ ١٥٣٤ ثم جرت عليها تعديلات بمعاهدات خلال سنوات ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ ثم جُدِّدَت عام ١٧٤٠ ، ومُنحَت الامتيازات للدانمرك عام ١٦١٢ وجُددَت عام ١٦٨٠ - ونالت الكثير من الدول امتيازات مماثلة من الباب العالى على مدى الأربعمائة سنة الماضية ، وقد انتقلت الامتيازات إلى مصر بحسبانها ولاية عثمانية تخضع للقوانين والمعاهدات السارية فى السلطنة العثمانية منذ خضوع مصر للسيادة العثمانية عام ١٥١٧م ، قبل الحرب العظمى كانت الدول المتمتعة بالامتيازات فى مصر هى : بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - إيطاليا - أسبانيا - هولندا - بلجيكا - النرويج - السويد - الدانمرك - اليونان - البرتغال - روسيا - ألمانيا - النمسا والمجر - وبتوقيع معاهدتى فرساى وسان جرمان انتهت امتيازات النمسا والمجر .

وقد تضمنت الحقوق التى خولتها الامتيازات للأجانب فى مصر - علاوة على بعض الامتيازات التجارية : .

- الإعفاء من الضرائب الشخصية وعدم تقريرها دون مصادقة الحكومة صاحبة الامتيازات .

-حصانة المنازل والحصانة الشخصية ضد القبض .

-الحصانة ضد القضاء المصرى ، وبعد إنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ أصبح رعايا الدول صاحبة الامتيازات محصنين ضد التشريع المصرى - وتقررت ولاية المحاكم المختلطة على القضايا المدنية التى تقع بين أوروبيين ووطنيين - أو بين أوروبيين مختلفى الجنسية - أما القضايا الجنائية التى يكون الأوروبيون طرفا فيها بأى صفة كانت - والقضايا المدنية التى يكون طرفاها أوروبيين من جنسية واحدة ، فكان الاختصاص فيها ينعقد للمحاكم القنصلية التى تطبق قوانين بلادها .

ولم يكن الأجانب يؤدون من الضرائب حتى إلغاء الامتيازات عام ١٩٤٩ سوى ضريبتى عوائد الأملاك - وأموال الأطيان ، راجع القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٥٩ حاشية .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٨-٢٥٩ .

ورغم أن البوليس « هو أخص أعمال الدولة المستقلة وأقواها دلالة وأوضحها مظهراً لسلطتها[١] » إلا أن المفاوض المصرى لم يتعنت على الإطلاق فى هذه القضية - وسمح فى كل المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ بأن يبقى (بالبوليس) « بعض الموظفين البريطانيين فى المدن الأربع القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس[٢] » - ومع أن هذه المفاوضات لم تنته إلى اتفاق بين الدولتين ؛ إلا أن الوجود البريطانى فى بوليس المدن ظل قائماً يمارس نشاطه كما لو كان قد نُصَّ على وجوده فى معاهدة - ولم تحاول أى من الحكومات المصرية أن تتعرض لهذا الوجود بسوء .

فكيف كان شكل البوليس فى المدينة المصرية فى العشرينيات حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ عندما تولى جناب الميرالاى توماس وينتورث رسل بك Thomas Wentworth Russell قيادة البوليس فى القاهرة فى الثالث من مارس ١٩١٨ (حكمدار[٣]) كانت مساحة المدينة تبلغ مائة وتسعون كيلو متراً مربعاً بما فيها بلدة حلوان - يقطنها حوالى ٣٩١و٠٥٨و١ نفساً .

والجدول الآتى يبين النظام العام لبوليس المدينة بعد سنوات قليلة من تولى (رسل) حكمدارية البوليس بها :

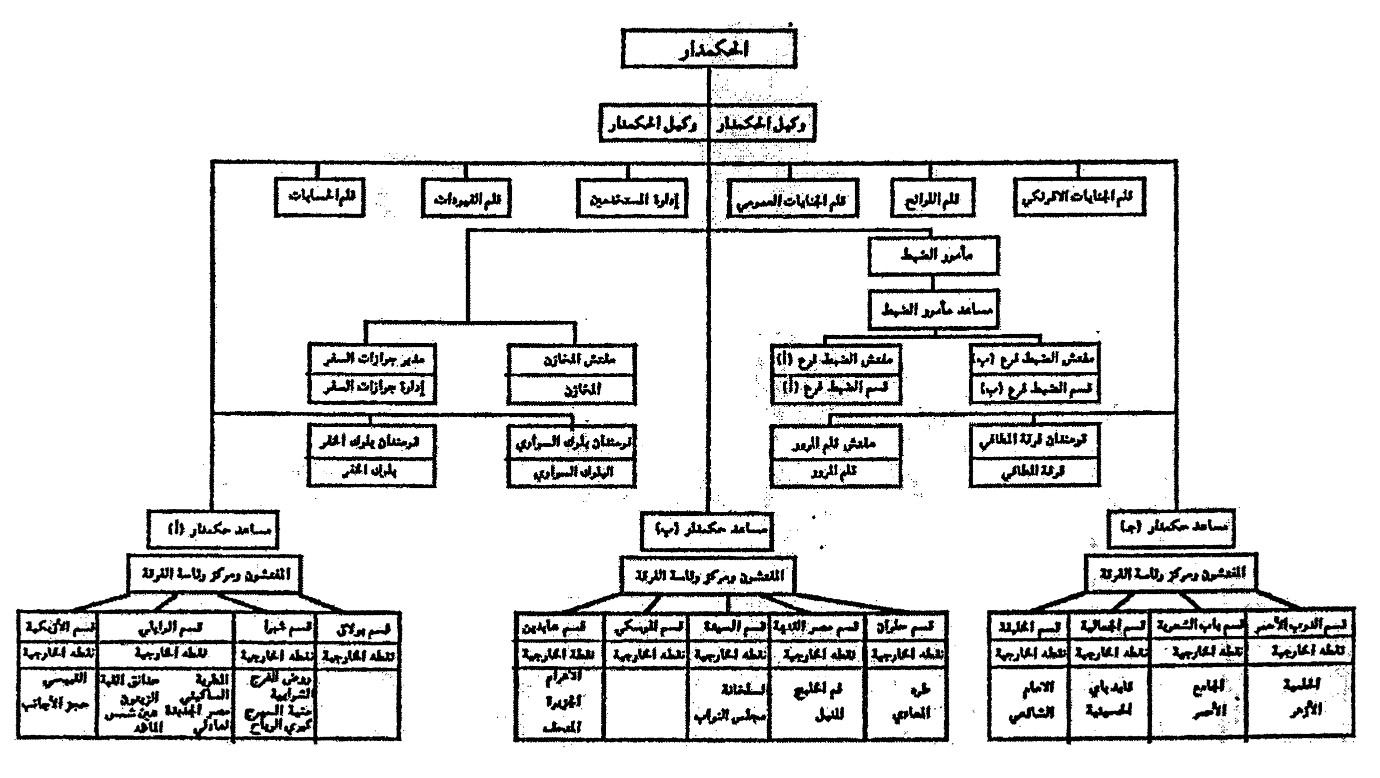
---

(١) المرجع السابق - ص ٢٩٠ (مذكرة عبد الخالق ثروت باشا عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والأمن العام) فى مفاوضات (ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ - ١٩٢٨) .

(٢) المرجع نفسه - ص ٣٤٧ .

(٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٧ فى ٣ / ٣/ ١٩١٨ .

بوليس مدينة مصر سنة ١٩٢٦



المصدر وزارة الخارجية ـ بوليس مدينة القاهرة. التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة ـ ١٩٢٧

احتل البريطانيون مناصب القيادة فى بوليس المدينة على الشكل الآتى :

الحكمدار - وكيل الحكمدار - مساعد الحكمدار - أربعة مفتشين درجة أولى برتبة القائمقام (عقيد) - ستة مفتشين درجة ثانية برتبة البكباشى (مقدم) - خمسة عشر وكيل مفتش برتبة الصاغ (رائد) - قومندان (قائد) فرقة المطافئ (بكباشى) مساعدين (عدد ٢) لقومندان فرقة المطافىء برتبة الصاغ .

وتلا ذلك تشكيلة الجنسيات التى تكوَّن منها بوليس المدينة فى ذلك الوقت فكانت كالآتى :

مصريون	٤٣٦٠
بريطانيون	١٢٤
إيطاليون	١٠
يونانيون	٧
فرنسيون	٣
سويسريون	١
يوجوسلافيون	٢
سوريون	٣
أتراك	١
نمساويون	١
أرمن	١ (١)

وقد تعرضت الجنسيات لقليل من التغيير خلال العقد ١٩٢٦ - ١٩٣٦ وفقاً للجدول الآتى :

(١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

السنة	مصريين	بريطانيين	إيطاليين	يونانيين	فرنسيين	سويسريين	يوجوسلافيين	سوريين	أتراك	روس	رومانيين	أرمن	نمساويين	يونانيين رعاية محلية	نمساويين رعاية محلية	روس رعاية محلية
١٩٢٨	٥٣١٣	١٢٨	٧	٨	٤	٢	٢	٣	٢	١						
١٩٢٩	٥١٨٣	١٣٥	٧	٩	٤	٢	١	٣	٢	١	١	١				
١٩٣٠	٥٢٨٣	١٢٨	٨	٩	٤	١	١	٣	٢	١	١	١		١		
١٩٣١	٦٠٥٩	١٣٢	١٠	٩	٢			٣							١	
١٩٣٢	٦٠٧٢	١٣٠	١٠	١٠	٢			٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٣	٦٣٣١	١٣٣	١٠	٩	٢	١		٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٤	٦٤٢٠	١٣٨	٨	٩	٢	١		٥	٢		١			١		١
١٩٣٦	٦٤٧٦	١٣٤	٥	١٠	٢	١		٥	٢		١	١				١(١)

(١) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٦ . ويجدر بالذكر أن الجنسيات الأجنبية في مصر بصفة عامة في تعداد ١٩٢٧ كالآتي :

اليونانيون ٧٦٢٦٤ – الإيطاليون ٥٢٤٦٢ – البريطانيون ٣٤١٦٩ – الفرنسيون ٢٤٣٣٢ – الروس ٢٤١٠ – الأسبان ٢٣٦٥ – الألمان ١٤١٦ – الأمريكان ١٣٨٩ – السويسريون ١٣١١ – النمساوين ١٢١٧ – البلچيكيون ٤٨١ – الهولنديون ٤٤٧ .

راجع تقريم سنة ١٩٣٥ – وزارة المالية – المطبعة الأميرية ص ٧٦ .

ويوضح جدول النظام العام لبوليس مدينة القاهرة أن هذا الجهاز كان يرأسه (حكمدار) يعاونه وكيلان للحكمدار ، وأن المدينة انقسمت لأغراض الأمن إلى ثلاثة عشر قسما للبوليس ، توزع الإشراف عليها على ثلاثة قيادات فرعية تسمى كل منها فرقة ، فكانت هناك فرقة أ - فرقة ب - وفرقة ج - فيقال مساعد حكمدار فرقة (أ -ب- ج) تبع كل مساعد حكمدار فرقة مكونة من عدد من المفتشين الذى يشرفون على الأقسام التى تخص فرقتهم .

تبع فرقة (أ) أقسام بوليس (بولاق - شبرا - الوايلى - الأزبكية) ، وتبع قسم شبرا نقطة بوليس (روض الفرج - الشرابية - منية السيرج - كوبرى الرياح) ، وتبع قسم الوايلى نقط بوليس (المطرية - السكاكينى - مصر الجديدة - العادلى - حدائق القبة - الزيتون - عين شمس - ألماظة) . أما قسم الأزبكية فقد تبعه نقطة بوليس القبيسى ، وسجن الأجانب الذى كان يقع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة (ب) أقسام حلوان ومصر القديمة والسيدة والموسكى وعابدين - وتبع قسم حلوان نقطة طره ، المعادى - وتبع قسم مصر القديمة نقط بوليس (فم الخليج - المنيل) وتبع قسم السيدة نقطة بوليس السلخانة - ومجلس النواب الذى كان يقع فى النطاق الجغرافى للقسم - وتبع قسم عابدين نقط بوليس (الأهرام - الجزيرة) والمتحف المصرى الذى كان يقع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة (ج) أقسام الدرب الأحمر - باب الشعرية - الجمالية - الخليفة ، وتبع قسم الدرب الأحمر نقطتى بوليس (الحلمية- الأزهر) - وتبع قسم باب الشعرية نقطة الجامع الأحمر ، وتبع قسم الجمالية نقطة بوليس (قايدباى - الحسينية) ، أما قسم الخليفة فقد تبعه نقطة بوليس الإمام الشافعى .

وقد رأس كل قسم مأمور برتبة الصاغ (رائد) يعاونه عدد من الضباط تتراوح أعدادهم ما بين ٥ و ١٤ ، إلى جانب الصف ضباط(الرقباء) والعساكر والخفراء .

ولا يحتاج جدول النظام العام لبوليس المدينة لتفسير تقسيماته - اللهم إلا بالنسبة لقلمى الجنايات الأفرنكى - والعربى - ومأمور الضبط وأقسام مأموريته .

انقسم نظام التعامل مع الجريمة فى بوليس المدينة إلى قسمين أو قلمين : قلم الجنايات الأفرنكى ، وهو جهاز يتولى الأعمال اللازمة للبوليس والقنصليات ومصالح الحكومة المختلفة فيما يتعلق بالأجانب وعلاقاتهم مع السلطات الحكومية أو الأفراد - وكذا بما يلزم من الأعمال لوزارة الخارجية والنيابة المختلطة فيما يتعلق بالأجانب والرعايا المحليين . ويمكن القول إن أهم أعمال هذا الجهاز كانت ضبط الحوادث الجنائية التى يكون الأجانب طرفاً فيها وأعمال تحقيق الجنسية[1] .

وأما قلم الجنايات العربى فهو الجهاز الذى كان يتولى التعامل مع الجريمة بشقها الوطنى (جرائم الوطنيين) ومأمور الضبط فى بوليس المدينة فى ذلك الوقت ، هو المسئوول الأول عن فحص الجرائم ومراقبة سير القضايا حتى يفصل فيها ، وتحرى أسباب الحفظ أو البراءة فى القضايا وحضور جلسات محاكم الجنايات ، وملاحظة تصرفات وسلوك رجال البوليس فيها ، والإبلاغ عما يراه منها جديراً بالملاحظة ، ومراقبة أعمال الضبط الجنائى فى المدينة ، وكل ما يتعلق بالجريمة ، وتنقسم إدارته إلى فرعين أساسيين : قلم الضبط فرع (أ) ، وهو القلم المختص بالجريمة الجنائية(قتل - سرقة -سطو -آداب . . . إلخ) ، وقلم الضبط فرع (ب) ، وهو القلم المختص بالجريمة السياسية (اغتيال سياسى - محاولات قلب نظام الحكم . . . إلخ) [2] .

وعلى مدى الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٦ كانت التعديلات التى أدخلت على الهيكل التنظيمى لبوليس المدينة هى :

إنشاء قسم مصر الجديدة عام ١٩٢٨ ، وتبعية نقط بوليس المطرية والزيتون وعين شمس وألماظة له . واقتصار اختصاص قسم الوايلى على نقط بوليس السكاكينى والعادلى وحدائق القبة ، وضم نقطة القبيسى التى كانت تتبع قسم الأزبكية إليه ، وانفصال سجن الأجانب عن قسم الأزبكية وانفصال مجلس النواب عن قسم السيدة . وإنشاء فرقة

---

(١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ .

(٢) وزارة الداخلية - التقرير نفسه .

للخدمات العامة وقسم للنقل ببلوك الخفر ، وكلها تعديلات استلزمتها ظروف التوسع العمرانى وتزايد الخدمات التى يقوم بها بوليس المدينة .

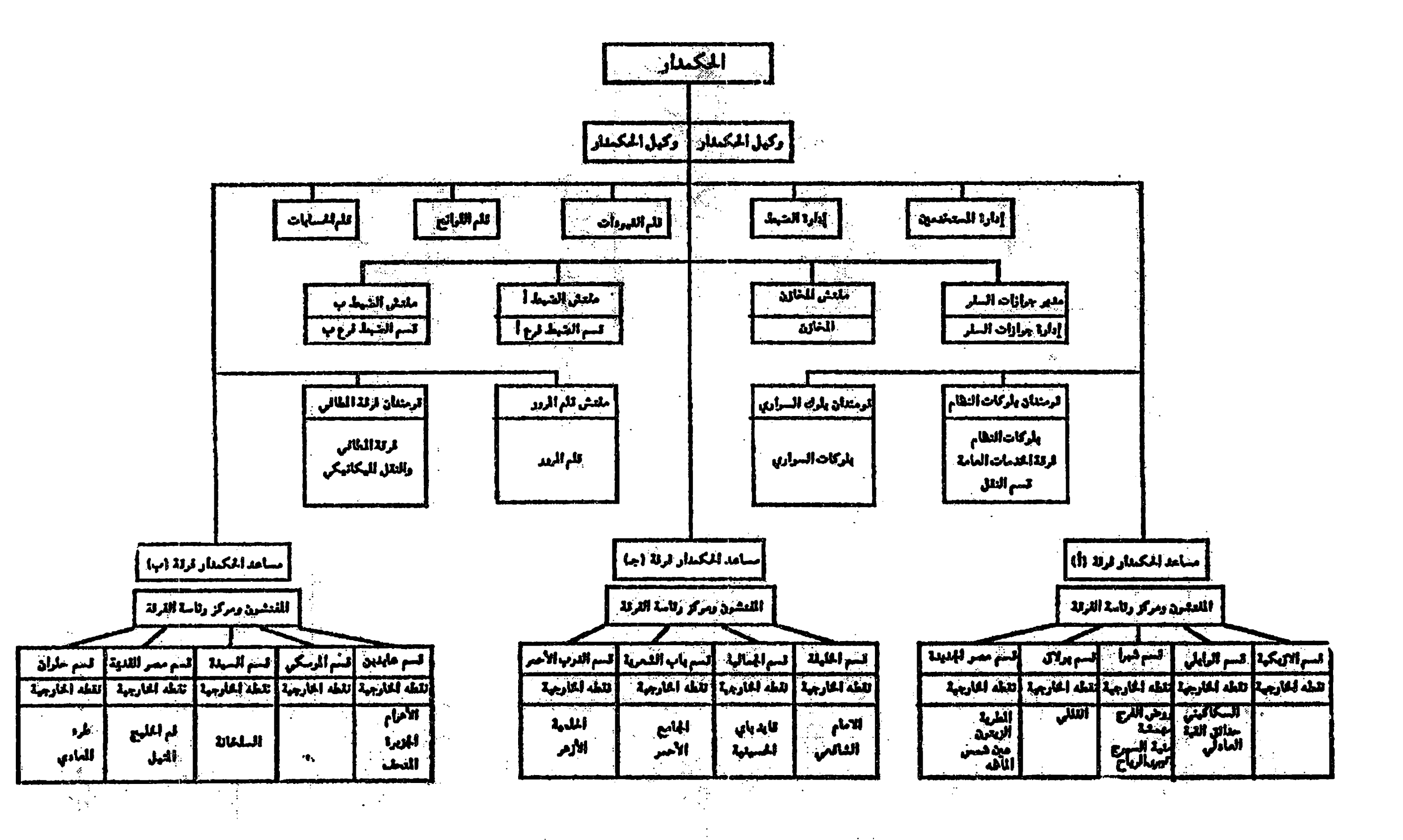
فى عام ١٩٢٩ ألغى قلم الجنايات العربى وحل محله إدارة الضبط بنفس اختصاصاته السابقة .

فى عام ١٩٣٠ أضيفت نقطة بوليس القللى إلى قسم بوليس الأزبكية ، ونقطة بوليس مهمشة إلى قسم بوليس شبرا .

فى عام ١٩٣٥ ألغى قلم الجنايات الأفرنكى وتولت إدارة الضبط اختصاصاته [١] .

وفى عام ١٩٣٦ تغير اسم بلوك الخفر إلى بلوكات النظام ، وأصبح الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة وفق الجدول التالى :

(١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣٥



(١) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة -- التقرير السنوي لسنة ١٩٣٦ – نظام بوليس مدينة القاهرة

تولت أعمال البوليس فى مدينة القاهرة خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٦ قوة بشرية وفق الجدول الآتى :

السنة	ضباط	صف ضباط	عساكر	خفراء	المجموع
١٩٢٦	١١١	٤٢٥	١٧٩٠	١٦٣٩	٣٩٦٥
١٩٢٨	١٢٠	٥٤٥	٢٢٩٠	٢٤٥	٣٧٠٠
١٩٢٩	١٢٠	٥٦٧	٢٤٨٦	٢٤٥	٣٤١٨
١٩٣٠	١٢٠	٥٥٢	٢٥٢٥	٤٢٠	٣٦١٧
١٩٣١	١٢٠	٥٨٢	٢٥٥٧	٤٥٤	٣٧١٧
١٩٣٢	١١٨	٥٨٥	٢٥٧٢	٥٦٣	٣٨٣٨
١٩٣٣	١١٨	٥٨٧	٢٥٨٢	٥٤٤	٣٨٣١
١٩٣٤	١١٨	٥٩٣	٢٦٠١	٥١٨	٣٨٣٠
١٩٣٥	١١٨	٦٠٨	٢٦٢٨	٥٢٢	٣٨٧٦
١٩٣٦	١١٨	٦١٠	٢٦٤٦	٤٧٩	٣٨٥٣[١]

وكان نصيب الأوروبيين من هذه القوة ما يلى :

لواء واحد (حكمدار) - أميرالاى واحد (مساعد حكمدار) - أربعة قائمواممقامات (مفتشون درجة أولى) - ستة بكباشية (مفتشون درجة ثانية) - خمسة عشر صاغاً (وكلاء مفتشين) - بكباشى واحد (قومندان فرقة المطافىء) - صاغين (مساعدين لقومندان فرقة المطافىء) = ٣٠ ضابط .

ولم يطرأ أى تعديل على أعداد هؤلاء حتى عام ١٩٣٦ - فهم القيادة الأوروبية لبوليس المدينة . أما الرتب الأوروبية الأخرى فقد تعرضت للتعديلات التالية :

(١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٦ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ .

عام	هيدكونستابل	كونستابل	عام	هيدكونستابل	كونستابل
١٩٢٥	٢	١٠٥	١٩٣١	١٨	١١٢
١٩٢٦	٢٢	١٠٧	١٩٣٢	٢٢	١٠٨
١٩٢٧	٢٢	٩٩	١٩٣٣	٢٣	١١١
١٩٢٨	٢٢	١٠٤	١٩٣٤	٢٣	١١٥
١٩٢٩	٢١	١١٥	١٩٣٥	٢٣	١١٦
١٩٣٠	٢١	١١٣	١٩٣٦	٢٣	١١٦[١]

وقد شغل الضباط من الأوروبيين - عدا الحكمدار ووكيل الحكمدار ومساعد الحكمدار - مناصب مساعدى الحكمدار للفرق أ - ب - ج - مفتشى الفرق - مأمورى الضبط - رؤساء أقلام المباحث الجنائية والسياسية (الضبط فرع ب) - قادة أجهزة الإطفاء والمرور .

أما الهيدكونستابلات والكونستابلات فقد شغلوا وظائف فى المباحث الجنائية - وبلوك السوارى - وقلم المرور - والمطافىء - والمكتب السرى - وأقلام القيودات - وسكرتارية الحكمدار - والأعمال الكتابية - ومكتب الكشف على المومسات - وخدمة المصالح الأميرية - وأعمال المخبرين - ومراقبة الباعة السريحة والشحاذين - وورشة البوليس - ودار المندوب السامى - وسجن الأجانب - كما اشتغلوا بأعمال البوليس اليومية فى أقسام

(١) المرجع السابق ، وقد اقتصرت رتب الأوروبيين من غير الضباط على رتبتى هيدكونستابل Head Constable وكونستابل Constable ، والأولى مساوية لرتبة الصول المصرى (المساعد) لكن الهيدكونستابل يتقدمه فى اعتبارات الأقدمية ، والثانية مساوية للجاويش (رقيب) ، لكن الكونستابل يتقدم الجاويش فى اعتبارات الأقدمية . راجع نظام البوليس والإدارة لسنة ١٩٣٦ - ص ١٣١ .

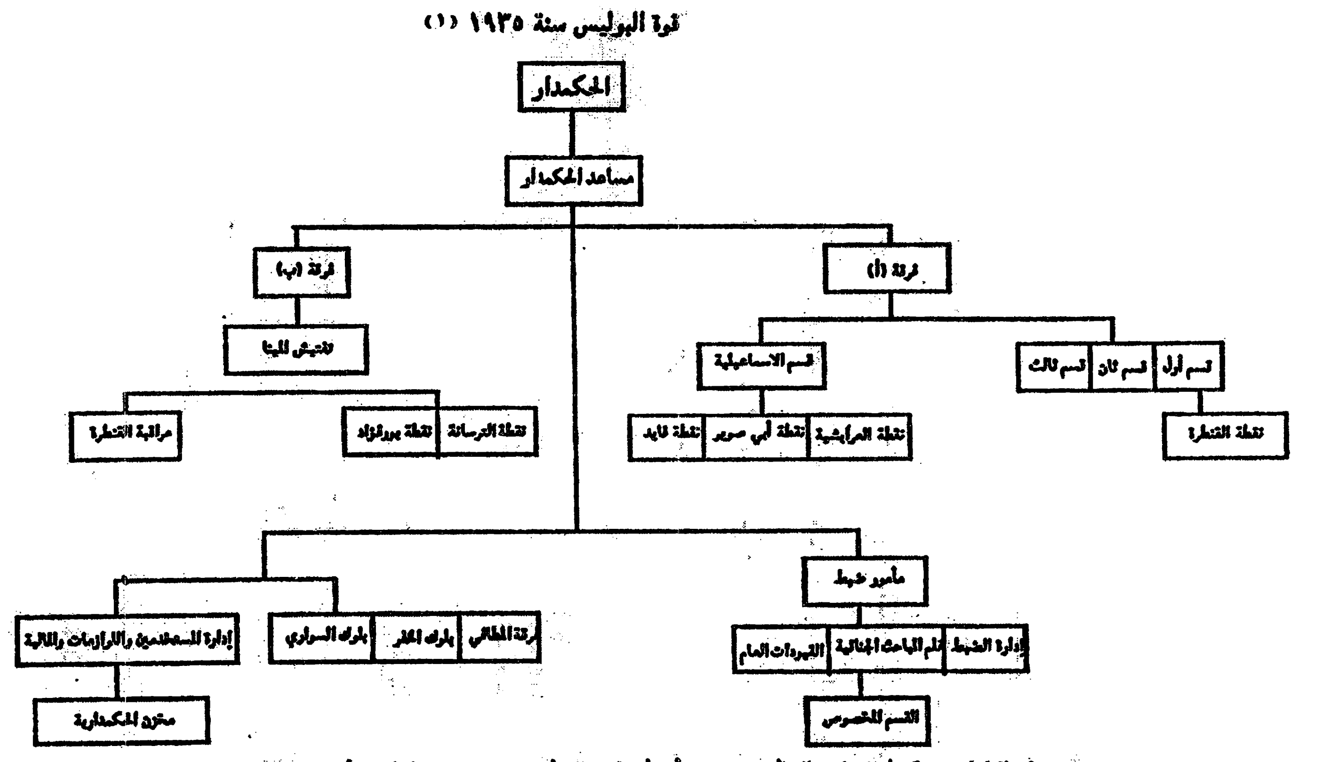
البوليس التى كان الأجانب يقيمون فى نطاقها الجغرافى (الأزبكية - الوايلى - مصر الجديدة -عابدين - الموسكى - الأهرام)[١] .

وقد خضعت منطقة (القنال) لسيطرة أوروبية مماثلة لتلك التى خضعت لها مدينة القاهرة - فقد امتد اختصاصها على مساحة تبلغ ١٢٥١ كيلو متراً مربعاً وبلغ عدد سكانها (وفقاً لإحصاء عام ١٩٢٧) ١٧٩٠٠٤ نفساً منهم ٢٣٣٧١ من الأجانب - ونظم البوليس فيها على شكل فرقتين مؤلفتين من خمسة أقسام - وخضعت كل فرقة لإشراف مفتش - وأشرفت الفرقة الأولى (أ) على أربعة أقسام بوليس وأربع نقط - وأشرفت الفرقة الثانية على قسم واحد ونقطتين - وتراوحت قوة البوليس فيها على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ بين ٦٧٧-٧٢١ ضابط وهيدكونستابل وكونستابل وصف ضابط وخفير - والجدول التالى يوضح الهيكل التنظيمى لبوليس القنال فى عام ١٩٣٥ :

(١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٣٢ .

وفيما يتعلق بمكتب الكشف على المومسات ، فقد كانت الدعارة فى ذلك الوقت مرخصاً بممارستها فى مناطق معينة من المدينة ، وكان البغايا يخضعن لكشف دورى يوقع عليهن فى نقطة بوليس (الحوض المرصود) بالقاهرة - فإذا كُنَّ خاليات من الأمراض السرية المعدية سُمِحَ لهن بممارسة المهنة بعد التأشير لهن فى (سركى مخصوص) يحملنه على الدوام - وإذا أثبت الكشف الطبى إصابتهن بتلك الأمراض حُرمن من الترخيص بممارسة الدعارة حتى يشفين . راجع لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ المادة (١٥) - الكشف الطبى على العاهرات الملحق رقم (٢) - وقد أُلغيت بيوت الدعارة العلنية بالأمر العسكرى رقم ٧٩ فى ٢٠ / ٢/ ١٩٤٩ .

قوة البوليس سنة ١٩٣٥ (١)



(١) وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير عن أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦

وكانت جنسيات القوة البشرية التى تقوم بأعمال البوليس والأعمال المساعدة [١] خلال عام ١٩٣٥ كالآتى :

١١٥٨	مصريون
٤٣	بريطانيون
١	إيطالى

٤	يونانيون
١٠	أرمنى
١	روسى

وقد تربع على قمة الجهاز ثمانية بريطانيين هم الحكمدار (أميرالاى = عميد) ومساعد الحكمدار (قائمقام = عقيد) ومفتش واحد من الدرجة الثانية (بكباشى = مقدم) وخمسة وكلاء مفتشين (صاغ = رائد) - وانعقدت قيادة (بلوك السوارى) و(فرقة المرور) و (تفتيش الميناء) و (فرقة المطافىء) للبريطانيين أيضا - أما الهيدكونستابلات والكونستابلات الأوروبيون فقد شغلوا وظائف فى (الحكمدارية) و (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (قلم المباحث الجنائية - وقسم أول بورسعيد وقسم الإسماعيلية وتفتيش الميناء [٢])

هكذا كانت السيطرة البريطانية على جهاز البوليس فى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، وهى سيطرة كيفية وليست كمية - فلم يقل أحد أبدا إن القوى البشرية البريطانية كانت كبيرة الحجم فى (المدن المصرية) - لكن العبرة كانت بأهمية المناصب التى آلت إليها فرجل (كتوماس وينتورث رسل باشا) ظل فى منصبه حكمدارا لبوليس القاهرة ثمانية وعشرين عاماً دون أن يترك مكانه لأحد - أدار جهاز المدينة بعدد من الضباط البريطانيين لا يتجاوز الثلاثين . ورجل (كالكسندر جوردون إنجرام) سيطر على قلم الضبط فرع ب (الأمن السياسى) واستطاع بحفنة صغيرة من الرجال أن يصرع أكبر تنظيم عصابى سياسى شهدته

---

(١) يقصد بأعمال البوليس الأعمال المتصلة بوظيفة الجهاز الأساسية كمنع الجريمة وضبطها ، ويدخل فيها أعمال أقسام البوليس والنقط والداوريات والأطواف والمباحث الجنائية والمباحث السياسية - أما الأعمال المساعدة فهى الأعمال المتصلة بالإطفاء والبلديات والمرور وبلوك السوارى (الخيالة) وبلوك الخفر (بلوكات النظام) وخدمات المصالح الحكومية .

(٢) وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - مصدر سبق ذكره .

مصر فى تاريخها الحديث . وثالث كالبكباشى إدوارد كارتيير Quartier أمسك بزمام أعمال المباحث الجنائية لفترة طويلة ، فى مدينة بها من المشاكل مالا حصر له ، على ما سنرى عند الحديث عن عوائق العمل .

ويتفق هذا الأسلوب فى السيطرة على جهاز البوليس مع مبادىء مدرسة (اللورد كرومر Cromer) التى أرساها فى تقريره السنوى لعام ١٨٩٥ European head and Egyption hands عقل أوروبى وأيد مصرية[1] . وعلى ذلك فإن السيطرة البريطانية على جهاز الأمن لم تتحقق بالوفرة العددية ، وإنما بالسيطرة على المراكز الهامة Key Posi-tions والدعم الاستعمارى المتمثل فى مندوب سام يفوق موكبه الذى يخترق شوارع القاهرة موكب الملك مهابة ، وجيش احتلال مستعد لتنفيذ تهديدات الوجود البريطانى ، وحكومة وطنية مستضعفة لا تملك من أمر نفسها شيئا [٢] .

(1) parlimentary papers 1846, vol. XCVII.Annual report fpr 1895. p.16.

(٢) لعل من الأمثلة الصارخة على ضعف الحكومات الوطنية خلال الفترة موضوع البحث وامتثالها الخاضع لمطالب المعتمد البريطانى ، ما كشفته وثائق مجلس الوزراء المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة . تتحدث الوثيقة الأولى وتاريخها (أبريل ١٩٢٩) عن وفاة الأميرالاى (العميد) الكسندر جوردون إنجرام الحكمدار السابق لبوليس الإسكندرية يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٢٩ عن أرملة وولدين استحقوا نصف المعاش المرتب له عند اعتزاله الخدمة فى ١/ ١١/ ١٩٢٥ وقدره ٣٩ جنيهاً ، إلى جانب تعويض قدره ٦٠٤٨ جنيهاً عن مدة خدمة قدرها ٢٣ سنة ، وأن آخر مرتب كان يتقاضاه هو ٥٠٠ مليم و ١٢٧ جنيه شهرياً . وتقول مذكرة وزارة الداخلية (إن معاش أرملته سيكون ٧٤١ مليم و ٩ جنيه والباقى مناصفة بين الولدين ، وإنه سيتبقى للورثة من التعويض المشار إليه بعد تسديد الديوان ٥٠٠٠ جنيهاً ، وإن معاش أحد الولدين سيصرف له لسنة واحدة ، والآخر لأربع سنوات ، وإنه لا يمكن والحالة هذه أن يتجاوز إيرادهم السنوى ٣٥٠ جنيهاً بما فيه المعاش - هذا ويتلقى النجل الأكبر علومه بمدرسة شلتنهام Sheltenham ، وكانت رغبة المرحوم والده أن يلحقه بمدرسة وولويتش Woolich الحربية ليعمل بعد تخرجه منها فى المدفعية أو فرقة المهندسين ، ويتعلم نجله الثانى بمدرسة دارتموث Dartmouth البحرية ، وأن أرملة الفقيد نظراً لقلة إيرادها السابق إيضاحه سوف لا تتمكن من تحقيق رغبة فقيدها بدون مساعدة مالية ، ونظراً للخدمات الجليلة التى قام بها المرحوم إنجرام بك لمصر (الإيقاع بمتهمى قضية اغتيال السردار فى ١٩نوفمبر ١٩٢٤ ، وقضية الاغتيالات السياسية والحكم على تسعة منهم بالإعدام شنقاً) ، ترى الداخلية أن يمنح ورثته إعانة قدرها ٢٠٠٠ =

إذا كان هذا هو نصيب بريطانيا من البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، فماذا كان نصيب مصر ؟

= جنيه ، وإنه كان مستحقا عليه ٤٨٦ جنيه أجرة سكن عن منزل الحكومة الذى كان يشغله بصفته حكمداراً لبوليس الإسكندرية عن المدة أبريل ١٩٢٥ فبراير ١٩٢٩ ، وأن الأجرة كانت موضع بحث بينه وبين الداخلية والمالية ، وقد استقر الرأى أن يدفع هو وبعض الضباط الأجانب ببوليس اسكندرية مالا يتجاوز ١٠٪ شهريا من الماهية بصفة إيجار ، وعلى أن يقوم بسداد المتأخر عليه على أقسام شهرية لكنه توفى ، وترى الداخلية معافاة الورثة من الـ ٤٨٦ جنيه . وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء فى ٢٧/ ٤/ ١٩٢٩ منح أرملة المتوفى ١٠٠٠ جنيه مع إعفائها من الـ ٤٨٦ جنيه .

أما الوثيقة الثانية فتقول نصا : « تتناول أرملة المغفور له الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقاً معاشاً شهرياً قدره جنيه واحد وخمسمائة وثلاثة وثمانون مليماً ٥٨٣ - ولا يخفى أن مثل هذا المعاش الضئيل أقل بكثير من أن يكافىء ، وما كان للفقيد من المنزلة الدينية والاجتماعية فى الأقطار الشرقية قاطبة ، بل هو أقل مما يكفى هذه السيدة لسداد ضروريات المعيشة ، وتقترح المالية رفع المعاش إلى ١٥ جنيهاً شهرياً . وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المعاش الى ١٥ جنيهاً طوال مدة حياة هذه الأرملة بتاريخ ٢٣ / ٤/ ١٩٢٩ .

والوثيقتان صادرتان عن حكومة محمد باشا محمود الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) والمسماة بوزارة « اليد القوية » - وهما لاتحتاجان إلى تعليق . راجع دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء « أبريل ١٩٢٩» .

السنة	مصريون	بريطانيون	إيطاليون	يونانيون	فرنسيون	سويسريون	يوجوسلافيون	سوريون	أتراك	روس	رومانيون	أرمن	نمساويون	يونانيون رعاية محلية	نمساويون رعاية محلية	روس رعاية محلية
١٩٢٨	٥٣١٣	١٢٨	٧	٨	٤	٢	٢	٣	٢	١						
١٩٢٩	٥١٨٣	١٣٥	٧	٩	٤	٢	١	٣	٢	١	١	١				
١٩٣٠	٥٢٨٣	١٢٨	٨	٩	٤	١	١	٣	٢	١	١	١		١		
١٩٣١	٦٠٥٩	١٣٢	١٠	٩	٢			٣							١	
١٩٣٢	٦٠٧٢	١٣٠	١٠	١٠	٢			٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٣	٦٣٣١	١٣٣	١٠	٩	٢	١		٤	٢		١	١		١		١
١٩٣٤	٦٤٢٠	١٣٨	٨	٩	٢	١		٥	٢		١			١		١
١٩٣٦	٦٤٧٦	١٣٤	٥	١٠	٢	١		٥	٢		١	١				١(١)

(١) وزارة الداخلية – بوليس مدينة القاهرة – التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٨ – ١٩٢٩ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٦ . ويجدر بالذكر أن الجنسيات الأجنبية في مصر بصفة عامة في تعداد ١٩٢٧ كالآتي :

اليونانيون ٧٦٢٦٤ – الإيطاليون ٥٢٤٦٢ – البريطانيون ٣٤١٦٩ – الفرنسيون ٢٤٣٣٢ – الروس ٢٤١٠ – الأسبان ٢٣٦٥ – الألمان ١٤١٦ – الأمريكان ١٣٨٩ – السويسريون ١٣١١ – النمساوين ١٢١٧ – البلچيكيون ٤٨١ – الهولنديون ٤٤٧ .

راجع تقريم سنة ١٩٣٥ – وزارة المالية – المطبعة الأميرية ص ٧٦ .

الفصل الثالث

التنظيم الوطنى للبوليس

أخذ فى تنظيم جهاز البوليس فى مصر بنظام موغل فى المركزية ، ولعل هذا النوع من المركزية قد استمد جذوره من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى (نوبار باشا) عند تأسيس هيئة النظارة (الوزارة) الجديدة ، إذ يقول : « تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات (أقسام البوليس) يكون بالمداولة بين الناظر (الوزير) التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس (مجلس الوزراء) . . . الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرها تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم . . . إلخ »[1] .

بهذا التنظيم ارتبط جهاز البوليس فى مصر بوزارة الداخلية ارتباطاً لا ينفصم ؛ فهى الوزارة التى يستمد رؤساء الجهاز وأعضاؤه وجودهم القانونى منها .

ولقد حدد « نظام البوليس والإدارة » مسئوولية أجهزة البوليس أمام الوزارة بقوله : «المحافظون والمديرون مسؤولون مباشرة أمام وزير الداخلية عن (استتباب الأمن كل فى دائرة اختصاصه ، وعليهم أن يتعهدوا دواماً حُسن سير الفروع المتنوعة التى تعمل لمنع وقوع الجرائم واكتشاف مرتكبيها . . . وأن يتأكدوا من سرعة تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليهم . . . على المحافظين والمديرين موالاة المرور . . . والإحاطة بأحوال البلاد وأن يقدموا تقريرا عن ذلك . . إلى الوزارة . . . . . وأن يضمنوا تقاريرهم كل ما يعن لهم من الاقتراحات والملاحظات المؤدية الى تحسين حالة الأمن فى مناطقهم»[2] .

---

(١) فليب جلاد « قاموس الإدارة والقضاء»جـ ٢ ص ٤٣٥ (أمر عال صادر إلى دولتو نوبار باشا باللغة الفرنساوية بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٢٩٥ المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها) .

(٢) وزارة الداخلية – نظام البوليس والإدارة – الباب الأول «واجبات رجال الأمن العام» ص ١-٢ .

على هذا الوصف جاء ربط المديريات الأربعة عشر والمحافظات الخمس التى تكوّن منها القطر المصرى [1] بوزارة الداخلية فيما يتصل بالبوليس والإدارة ، وهو ربط مباشر لا مجال فيه للإحالة أو التفويض بالاختصاص .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية فإنها انقسمت خلال الفترة ، موضوع الدراسة ، إلى الإدارت والأقسام الآتية : إدارة عموم الأمن العام ، قسم المستخدمين واللوازمات ، التفتيش الإدارى ، قسم الإدارة قسم البلديات والمجالس المحلية .

وقد أدار بعض هذه الأجهزة بريطانيون حتى صدر القانون رقم ٢٨ فى ١٨ يوليو ١٩٢٣ بشأن (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط إحالتهم على المعاش ، أو فصلهم من الخدمة) - فتخلصت (الأجهزة) من قياداتها هذه وأصبحت خالصة للمصريين .

ولعل أول تنظيم يمكن رصده فى الأجهزة المركزية فى أوائل العشرينيات هو ذلك الذى أُنشِئَت بمقتضاه وظيفة (وكيل) آخر لوزارة الداخلية بعد أن كان لها وكيل واحد ، فقد صدر الأمر الإدارى رقم ١٠ فى ٢٢/ ١٠/ ١٩٢٢ بتقسيم أجهزة الوزارة إلى قطاعين يخضع كل منهما لأحد الوكيلين ، فاختص أقدمهما بالإشراف على (إدارة عموم الأمن العام ، قسم المستخدمين واللوزامات أعمال التفتيش الإدارى) ، واختص ثانيهما بالإشراف على (قسم الإدارة - قسم البلديات والمجالس المحلية) .

ويلاحظ أن مصلحة الصحة العمومية (وزارة الصحة فيما بعد) كانت تابعة لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٨٤ ، وفى عام ١٩٢٠ أصبح رئيسها وكيلاً لوزارة الداخلية للشئوون الصحية حتى أبريل ١٩٣٦ عندما أُنشِئَت (وزارة الصحة العمومية) .

---

(١) انقسم القطر المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة فيما يختص بالإدارة الداخلية إلى خمس محافظات وأربع عشرة مديرية هى : محافظات القاهرة - الإسكندرية - القنال وتضم الإسماعيلية وبورسعيد - ومحافظة السويس - ومحافظة دمياط - ومديريات البحيرة - الغربية - الدقهلية - الشرقية - المنوفية - القليوبية - الجيزة - الفيوم - بنى سويف - المنيا - أسيوط - جرجا - قنا - أسوان - ورأس كل محافظة محافظ مسؤول لدى وزارة الداخلية ، ورأس كل مديرية مدير مسؤول عن مديريته لدى وزارة الداخلية كذلك ، وقد انقسمت كل محافظة الى أقسام تحت رئاسة مأمورين كما انقسمت كل مديرية إلى مراكز تحت رئاسة مأمورين أيضاً .
راجع وزارة المالية - تقويم سنة ١٩٣٣ - المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٣ .

ومثلما آل مصير مصلحة الصحة العمومية إلى مكانها الطبيعى كوزارة للصحة ؛ فقد آل قسم البلديات والمجالس المحلية إلى مكانه الطبيعى تدريجياً ففى فبراير ١٩٣٦ أصبحت المرافق القروية تابعة لوكيل وزارة فى وزارة الداخلية تحت مسمى وكيل وزارة الداخلية للشئوون القروية ، ثم أصبحت المرافق القروية تابعة لوزارة الصحة للمرافق القروية [١] .

ويمكن القول إن إدارتى «عموم الأمن العام» - و « التفتيش» هما الإدارتان اللتان تستحقان المتابعة والتقصى ، فيما يتعلق بالتسجيل لتاريخ جهاز البوليس ؛ باعتبار المصير الذى آل إليه باقى أقسام هذه الوزارة ؛ وعلى اعتبار أنه ليس هناك ما يقال فى شأن قسم المستخدمين واللوازمات سوى أنه كان القسم المختص بكل ما يتعلق بالقوى البشرية من إلحاق وتعيين ومكافأة وفصل وتعليم وإمداد ، وهى أمور سنأتى على تفصيلاتها فى حينه .

تعرضت إدارة عموم الأمن العام لتعديلات شتى فى اختصاصاتها ومسميات أقسامها لأسباب تتعلق بتحسين مستوى الأداء ، ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة للوزارة ، والظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد .

فقد ضمت على سبيل المثال إدارة المطبوعات وهى أحد أقسام إدارة عموم الأمن العام منذ ١٩١٣ - لإدارة اللوائح والرخص فى٢٢/ ٧/ ١٩٢٣ ويسمى كل منهما (قلماً) ، وتألف من القلمين قسم واحد باسم (قسم اللوائح والمطبوعات التابع لإدارة عموم الأمن العام)[٢] .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ أعيد تشكيل إدارة عموم الأمن العام بحيث أصبحت تضم :

(أ) قسم الجنايات : وتألف من قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية وقلم جوازات السفر .

---

(١) العقيد « إبراهيم محمد الفحام » ، تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية ، دراسة تحليلية تاريخية ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٢٨ فى ٢ أغسطس ١٩٢٤ ، الأمر الإدارى رقم ٨ فى ٢٢ يوليو ١٩٢٣ .

(ب) قسم اللوائح والمطبوعات : وتألف من قلم الرخص وقلم المطبوعات والقلم الفنى .

(ج) القسم الإدارى : وتألف من قلم السكرتارية وقلم المحفوظات والقيودات .

(د)قسم التفتيش : وتألف من تفتيش الأمن العام وتفتيش النظام والخفر والتفتيش الإدارى .

(هـ) قسم تحقيق الشخصية .

(و) حكمدارية السكة الحديد .

ويمكن الربط بين هذا التعديل واعتزال عدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشغلون وظائف رئيسية بالإدارة العتيدة ، مثل جناب وايز Wise بك مدير قسم التفتيش الادارى ، ومستر يونج Young مدير التفتيش الإدارى ، ومستر بيلوتي Piloty ، والكولونيل ريدر Ryder ؛ كنتيجة لتنفيذ القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاصة باعتزال الموظفين الأجانب[١] .

كما يمكن الربط بينه وبين صدور مجموعة أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣ الخاصة بالعقاب لمن يهجر الخدمة من الموظفين والإضراب عن العمل وتركه ، والقضايا العمالية المتصلة بالعلاقات بين أصحاب العمل والعمال ، وقضايا التحريض على كراهة نظام الحكومة والدعوة لاعتناق الأنظمة الشيوعية ، وكذلك صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية [٢] ، وكلها قوانين استهدفت التضييق على المواطنين وإحكام قبضة جهاز البوليس فى تعامله مع هذا النوع من القضايا .

---

(١) تولى حضرة محمود زكى بك رئاسة قسم الجنايات ، وعلى فهمى بك رئاسة القسم الإدارى ، وحضرة محمد شعير أفندى رئاسة قسم تحقيق الشخصية ، بينما بقى جناب مستر ماكنوتن Macnogten مديراً لقسم اللوائح والمطبوعات ، راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢ فى ١/ ١/ ١٩٢٤ الأمر الإدارى ١٤فى ٣٠/ ١٢/ ١٩٢٣ .

(٢) محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى » - ١٩٢٣ ص ٤٥٤ - ٤٦٣ و ٤٧٠ - ٤٧٤ .

وفى عهد وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) جرت بعض التعديلات الطفيفة فى إدارة الأمن العام كضم قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية من قسم الجنايات ، وتأليف قلم واحد منهما باسم قلم الجنايات فى مارس ١٩٢٤ ، وفصل قلم المطبوعات من إدارة اللوائح والمطبوعات ، وتحويله إلى قسم قائم بذاته باسم «قسم المطبوعات» وتبعيته لمدير إدارة عموم الأمن العام مباشرة (يوليو ١٩٢٤)[1] .

وعن التعديل الأول فقد فسره لنا القائمقام محمد كامل الرحمانى مفتش الداخلية فى تقريره المؤرخ ٢٦/ ٧/ ١٩٢٤ عندما قال تعليقاً على دمج قلم المباحث الجنائية فى قلم الجنايات :

«كان يوجد بوزارة الداخلية لغاية أول أبريل ١٩٢٤ الماضى أى منذ ثلاثة شهور تقريباً قلم يسمى (المباحث الجنائية) فصار إضافة هذا القلم على القلم الجنائى (يقصد قلم الجنايات) ، ويظهر بأن سبب هذه الإضافة كان لعدم وجود عمل خاص بهذا القلم . . . .»[2] .

أما تبعية قسم المطبوعات منفرداً بذاته لمدير عموم إدارة الأمن العام ، فلعله كان يتصل باتجاه عند سعد زغلول (رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ) إلى اتخاذ موقف متشدد مع صحف المعارضة غير الوفدية ، ولو أن التقارير الرسمية قدمت تفسيرات مغايرة لما قدمناه ؛ فقد عللت إدارة عموم الأمن العام ضم قلم المباحث الجنائية إلى القلم الجنائى (قلم الجنايات) بمقتضيات حُسن نظام العمل وارتباط أعماله ارتباطاً وثيقاً به . كذلك فعلت فى شأن ضم (قلم الخفر) الذى كان تابعاً لقسم المستخدمين إلى (القلم الجنائى) عام ١٩٢٦ .

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٠/ ٤/ ١٩٢٤ ، الأمر الإدارى رقم ٦ فى ٢٣/ ٣/ ١٩٢٤ ورقم ٢٥٥ فى ٣/ ٨/ ١٩٢٤ ، الأمر الإدارى رقم ١٤ فى ٢٨/ ٤/ ١٩٢٤ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفظة ٤ داخلية ، ملف ٦ ، تقرير القائمقام محمد كامل الرحمانى فى٢٦/ ٧/ ١٩٢٤ .

أما تعليل إدارة عموم الأمن العام لقرار توسيع سلطات قسم المطبوعات فى عام ١٩٢٤ فقد كان لتزايد حجم أعمال هذا القسم [١] .

ظلت إدارة عموم الأمن العام تدار على هذا النسق حتى تولى (على ماهر باشا) رئاسة وزارة المائة يوم (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) - فاتجه تفكيره إلى إصلاح وزارة الداخلية .

أما ما يتعلق بإدارة عموم الأمن العام فجرى تفتيتها بمقتضى الأمر العمومى رقم ١٧٩ فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ .

١ - إدارة الجنايات التى تناول اختصاصها :-

١ - إحصاءات الجرائم بأنوعها وما يتعلق بها .

٢ - تقارير الحوادث الجنائية .

٣ - الأبحاث الجنائية بأنواعها .

٤ - تنفيذ الأحكام الجنائية بأنواعها .

٥ - المسجونون والسجون وما يتعلق بها .

٦ - المتشردون الأحداث .

٧ - ملاجىء المتسولين .

٨ - المراقبون والمشبوهون .

٩ - مكافحة تزييف العملة .

١٠ - النشرات الإدارية .

١١ - الأشياء الفاقدة والمعثور عليها .

---

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام « تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ » ، ص ٥٥ و ٧٧ .

١٢ – طلبات القبض على الأجانب .

١٣ – تبادل تسليم المجرمين .

١٤ – التبشير الديني وأنشطته .

١٥– المعتوهون المجرمون .

١٦– المسائل الخاصة بالطب الشرعى .

١٧– هدم العزب والمبانى الخارجة عن السكن .

١٨– الأماكن والأشجار الآيلة للسقوط .

١٩– نقط العربان .

٢٠ – المكاتبات المتعلقة بمكتب المخدرات .

٢١ – المكاتبات المتعلقة بالتهريب .

٢٢ – ندب الضباط لأعمال النيابة والمحاكم المركزية .

٢٣ – المكاتبات المتعلقة بإسعاف المصابين .

٢٤ – المكاتبات المتعلقة بالرفق بالحيوان .

٢٥ – مراجعة التحقيقات .

٢٦ – التصوير الشمسى والزنكوغراف .

٢٧ – تنظيم وفحص وحفظ فيشات تحقيق الشخصية ، والبحث عن السوابق ، والمضاهاة ، وفحص فيشات طالبى الترخيص ، وأرباب الحرف المختلفة التى تنص على ضرورة حصولهم على شهادات تحقيق الشخصية .

٢ – إدارة الرخص ، وهذه اختصت :–

١ – بملاحظة أعمال المراهنات واللوتريات (اليانصيب) .

٢ - بتنفيذ اللوائح الخاصة بإصدار الرخص فيما يتعلق بـ :

(أ) المحال العمومية .

(ب) المشروبات الروحية .

(ج) الحرف والصنائع .

(د) الأسلحة .

(هـ) السيارات واللوائح الخاصة بالمرور .

(و) التسليف برهن .

٣ -الأعمال المتعلقة بتنظيم النقابات والجمعيات والأندية .

٤ - ألعاب القمار وماكينات الألعاب الأمريكية . (Flippers)

٥ - المسائل المتعلقة بالملاحة الداخلية .

٦ - الأعمال الخاصة بإجراءات لجنة تياترات القاهرة .

٣ - إدارة الجوازات والجنسية ، وتناول اختصاصها :-

١ - صرف وتجديد وإلغاء جوازات السفر والتأشيرات الخاصة بها .

٢ - التصريح بالدخول للقطر المصرى والإذن بالإقامة والسفر للخارج .

٣ - إبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم فى الخارج .

٤ - إرجاع المصريين غير المرغوب فيهم فى الخارج .

٥ - المطارات والطائرات .

٦ - إجراءات تنفيذ قانون الجنسية المصرية .

٤ - إدارة المطبوعات ، وهذه اختصت بـ :-

١- إجراءات تنفيذ قانون المطبوعات بصفة عامة .

٢ - توزيع إعلانات الحكومة والمصالح على الصحف .

٣ - تلقى وتوزيع البلاغات الرسمية .

٤ - توزيع التذاكر الشخصية للصحفين .

٥ - مراقبة تنفيذ امتيازات الصحف .

٦ - تلخيص الصحف وعمل القصاصات (Press Cuttings) وحفظ مجموعات الصحف والمجلات .

٧ - الرقابة على أشرطة السينما .

٨ - إجراءات لجنة الرقابة الأدبية (المصنفات الفنية) .

٩ - المسائل الخاصة بالإذاعة اللاسلكية .

٥ - إدارة النظام :-

وقد تبعتها حكمدارية بوليس السكة الحديد ، والهجانة ، وبلوكات الخفر (النظام فيما بعد) والخفر ، وقد اختصت بـ :-

١ - نظام البوليس والخفر والمرور .

٢ - توزيع القوات .

٣ - نقط البوليس الثابتة والـمؤقتة .

٤ - أساس (مركز تدريب) هجانة عين شمس .

٥ - بلوكات خفر (نظام) الأقاليم .

٦ - المحاكمات العسكرية والمركزية .

٧ - زيادة وتخفيض خفراء البلاد والعزب واقتراحات نقط البوليس الثابتة بالطرق .

٨ - ضريبة الخفر وربطها ورفعها .

٩ - أعمال المستخدمين بالنسبة للكونستابلات والصف ضباط والعساكر والخفراء بالديوان العام والمديريات والمحافظات وحكمداريات المدن ، وكذلك مشايخ الأقسام والحارات فى المدن وبنادر المديريات من حيث (التعيين - التجنيد- التطوع - التثبيت - العلاوات - الترقيات - الماهيات - المرتبات - المكافآت - الأجازات - التنقلات - الانتدابات - المأموريات - الجزاءات الرتب والنياشين والأنواط - وما يتصل بأحوالهم الشخصية كالنفقات الشرعية وما إلى ذلك .

وقد قدم (حسن فهمى رفعت باشا) وكيل وزارة الداخلية تفسيراً لعملية تفتيت إدارة عموم الأمن العام إلى هذه الإدارات الخمس ، فى مذكرته المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٣٦ التى أرفقت بمشروع التفتيت فقال :

«أقرر وقد توليت شؤون هذه الإدارة (إدارة عموم الأمن العام) فترة غير قصيرة ، أن وقت مديرها لايتسع لإنجاز أعمال إداراتها المختلفة ولا لمراقبة هذه الإدارات المراقبة الصحيحة الواجبة . وأكثر وقته مأخوذ فيما يسمونه « الأعمال السياسية» ، وكل مدير للأمن العام كان يولى هذه الأعمال زهرة وقته ، وهى تحول بينه وبين العمل النافع المنتج ، وهو يحول بين مديرى الإدارات التابعة له ، وبين أى إنتاج نافع وعمل مفيد ، إذ هو لو وجد فى نفسه العمل والرغبة ، فإن الوقت لا يسعفه على تحقيق الكثير من ذلك . وبهذا وصلت أعمال مراقبة الجنايات - التى هى أساس أعمال الأمن العام - إلى حالة انحلال ، حتى ليصح القول بأنها لا وجود لها اليوم . دفعنى كل ذلك إلى أن أقترح إلغاء هذه الوظيفة (مدير إدارة عموم الأمن العام) ، وأن أترك لمديرى الإدارات أن ينظموا أعمالهم ، وأن يفصلوا فيما يرجع الفصل فيه لهم» [٢] .

ومع أن (على ماهر باشا) وافق - بصفته وزيراً للداخلية - على تقسيم إدارة عموم الأمن العام إلى هذا التقسيم الذى أفقدها كيانها ، إلا أنه لم يوافق على إلغاء وظيفة

(١) وزارة الداخلية ، « نظام البوليس والإدارة» ، الباب الثانى عشر ص ٥٢٦ - ٥٣٢ .
(٢) العقيد إبراهيم محمد الفحام «تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(مديرها العام) التى كان (حسن فهمى رفعت باشا) يطمح إلى إنهائها ؛ لعله لأمر فى نفسه ، فنص فى خاتمة الأمر الإدارى الذى أحدث التعديلات المشار إليها فى الصفحات السابقة على أن :

«يشرف مدير عموم الأمن العام على أعمال إدارة الجنايات ، وإدارة النظام والفروع الملحقة بهما ، ويكون عليه أن يقوم بالأعمال التى يرى وكيل الوزارة أن يستعين به فيها ، ويعرض على الوكيل الحالة العامة للجنايات والقوات ، ويتولى ، تحت إشراف وكيل الوزارة ، الأعمال الخاصة بالمكاتبات السرية ، والقسم الخاص ، وأعمال المصروفات السرية ، والرحلات والتنقلات الملكية وتنقلات العظماء ، والحفلات العامة ، والموالد ومناورات الجيوش»(١) .

ويمكن شم رائحة « السياسة» فى قضية التفتيت والإجهاز على إدارة الأمن العام ، وهو ما سنناقشه تفصيلاً فى مرحلة لاحقة .

كانت « إدارة عموم الأمن العام» ، رغم التعديلات التى أُدخِلَت عليها بين الحين والآخر ، هى رمز (المركزية) البوليسية التى أشرنا إليها فى مقدمة الفصل ؛ إذ ربطت كل ما يتعلق بحقل الأمن العام فى مصر بالإدارة المركزية بديوان وزارة الداخلية فى العاصمة ، بصورة جعلت من الهيكل المركزى فى الوزارة المحرك الأساسى للسياسة الأمنية فى مصر .

لكن صورة « المركزية» التى أخذها منظمو جهاز البوليس لا تتضح تماماً - إلا إذا تناولنا الجناح الآخر لرمزها فى وزارة الداخلية ، وأعنى به (نظام التفتيش) .

لعل أهم ما ورثته البيروقراطية المصرية من البيروقراطية العثمانية ، فى القرن التاسع عشر ، كان أعمال التفتيش على أجهزة الدولة .

ففى عهد محمد على كانت هذه الأعمال تتبع (ديوان عموم التفتيش) بالديوان الخديوى ، وفى عهد محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) أطلق اسم (قلم التفتيش) على الجهاز فى عام ١٨٥٦ ، وأصبح تابعاً للوالى مباشرة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

وفى عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) انقسم (القلم) إلى (تفتيش عموم الوجه البحرى) و (تفتيش عموم الوجه القبلى) - ثم اندمجا معاً فى عام ١٨٦٦ فى (ديوان تفتيش عموم الأقاليم) .

وفى عهد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) أُلغِيَ الديوان واستُبدِل فى عام ١٨٨٠ بقلم جديد فى نظارة الداخلية أُطلِقَ عليه (قلم التفتيش) ورأسه مدير يتبعه سبعة من المفتشين أطلق عليهم (مأمورى التفتيش) .

وفى عهد الاحتلال البريطانى أنشىء (تفتيش عموم البوليس) عام ١٨٨٣ ، وفى ذلك العهد قُسِّمَت المحافظات والمديريات إلى مناطق للتفتيش على أعمال البوليس ، رأسها مفتشون معظمهم بريطانيون .

وفى عام ١٨٩٤ أُلغِيَ تفتيش عموم البوليس ، وقام محله واستوعبه(قسم الضبط والربط) وُعيِّنَ (مستشار للداخلية) بريطانى ، وتبعته هيئة مفتشين سُمُّوا بمفتشى الداخلية ، واختصوا بالتفتيش على كل أجهزة (النظارة) فى البلاد .

وفى عام ١٩٠٩ أنشىء (قسم تفتيش النظام) واختص بالتفتيش على الجوانب النظامية من جهاز البوليس (أى العسكرية كالأسلحة والخيول والملبس والرتب والترقيات ... إلخ) - ورأسه بريطانى بلقب (باشمفتش النظام) - وُقسِّمت مديريات البلاد إلى مناطق أُسنِدَ التفتيش على أعمال البوليس فى كل منها إلى مفتش بريطانى ، ويلاحظ أن هذا النظام اقتصر على البوليس فى الأقاليم (المديريات) دون المحافظات التى كان قادة البوليس فيها (الحكمدارون) من البريطانيين .

بذلك انقسم (التفتيش) فى وزارة الداخلية إلى فئتين :

١ - مفتشى الداخلية(وهم المفتشون البريطانيون المدنيون الذين ينتقلون إلى المديريات لمراقبة أعمال الأمن العام فيها والكتابة عن كل شىء فيها للمستشار البريطانى) .

٢ - مفتشى النظام (وهم ضباط بوليس بريطانيون - إلى جانب بعض المصريين) ويختصون بأوجه النشاط البوليسى ذات الطابع النظامى (العسكرى) .

وعندما أنشئت (إدارة الضبط) كأحد أفرع (إدارة عموم الأمن العام) عام ١٩١٣ ، أدمجت اختصاصات أولئك المفتشين فى إدارة الضبط .

تبلورت أعمال (التفتيش) فى العشرينيات عندما أُعيد تنظيم (إدارة عموم الأمن العام) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ فى (قسم التفتيش) الذى شمل اختصاصه النواحى الجنائية والإدارية - والنظامية[١] .

حتى صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب وشروط إحالتهم على المعاش ، أو فصلهم من الخدمة) كانت وظائف (التفتيش) ، بالمعنى الذى أوضحناه ،مقصورة على المفتشين البريطانيين ،لكن مع صدور الأمر الإدارى رقم ٢٦ فى ٢٩/ ١٢/ ١٩٢٤ بإعادة تقسيم مناطق التفتيش ، كان جميع مفتشى الداخلية من المصريين لأول مرة[٢] .

وقد سحب اختصاص قسم التفتيش على الأعمال النظامية عندما صدر الأمر الإدارى رقم ٢٧ فى ١٥ يناير ١٩٢٥ بإنشاء (قسم النظام والخفر) وإسناد التفتيش على الأعمال النظامية إليه .

---

(١) المرجع السابق - ص ٢٦ - ٢٧ - ٣٣- ٦٣ - ٦٥ .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣ فى ١/ ١/ ١٩٢٥ أمر إدارى ٢٦ فى ٢٩/ ١٢/ ١٩٢٤ :

ينتدب حضرات الموظفين الآتى بيانهم للتفتيش على جميع الأعمال المتعلقة بمختلف الإدارات التابعة للوزارة فى الجهات المبينة أمام اسم كل منهم :

- حضرة القائمقام محمد محمد حسين بك ، المفتش بالوزارة ، البحيرة ، الإسكندرية ويكون مقره الإسكندرية .
- حضرة عبد العزيز أباظة بك - مدير اللوائح والرخص بالوزارة ، الغربية ، المنوفية ويكون مقره طنطا ويعاونه حضرة بيومى على نصار أفندى المفتش بالوزارة .
- حضرة محمود زكى بك ، مدير قسم التفتيش بالوزارة ، الشرقية ، الدقهلية ، دمياط ويكون مقره المنصورة ، ويعاونه حضرة محمد عطية أفندى المفتش بالوزارة
- حضرة حسن فهمى رفعت أفندى المفتش بالوزارة ، مصر ، الجيزة ، القليوبية ويكون مقره مصر .
- حضرة طاهر محمد أفندى المفتش بالوزارة ، بنى سويف والفيوم ويكون مقره الفيوم
- حضرة محمد سعيد العزبى بك وكيل إدارة عموم الأمن العام بالوزارة ، المنيا وأسيوط ويكون مقره أسيوط .
- حضرة السيد العشرى أفندى المفتش بالوزارة ، جرجا ، قنا ، أسوان ، ويكون مقره سوهاج .
- يبعث حضرات المفتشين المذكورين بتقاريرهم إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية مباشرة

واستقر العمل بقسم التفتيش على هذه الوتيرة حتى أعاد (على ماهر باشا) تنظيمه فى مارس ١٩٣٦ ، فأدمج كل أعمال التفتيش بمختلف أقسام الوزارة فى هيئة واحدة تبعت مكتبه كوزير للداخلية إلى جانب عمله كرئيس للوزراء (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) ، وقسم التفتيش إلى قسمين ، رأس كل منهما موظف لُقِّبَ (بالمفتش العام) أحدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى ، يعاون كل منهما عدد من المفتشين الإداريين والنظاميين ومفتش للأعمال الكتابية والحسابية .

أصبح المفتش العام بمقتضى تنظيمات على ماهر مسؤولا عن توزيع الأعمال وتنظيمها بين جميع المفتشين الذين يعملون معه ، وكان عليه الاطلاع على تقاريرهم ومناقشتهم فيما تضمنته من ملاحظات ، وزيارة المديريات والمراكز وفروع الإدارة ، إلى جانب المفتشين ، والوقوف على أحوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم . وكان عليه وعلى مساعديه من المفتشين رفع التقارير عن هؤلاء الموظفين مشفوعة بملاحظاتهم وكان يجب عليهم أن يرفعوا ، إلى وزير الداخلية ، « تقارير عن جميع الأمور الهامة بالأقاليم الواقعة فى اختصاصهم وما يرونه فيها من وجوه الإصلاح . . . وأن يراقبوا حالة الأمن العام ، ويبحثوا فى الإجراءات الخاصة بمنع الجرائم وأسباب زيادتها ونقصها . . . إلخ» .

ودخل فى اختصاص هذا الجهاز الإشراف على لجان الشياخات نائباً عن الوزارة ، والتحرى عن أحوال رجال الإدارة (العمد والمشايخ) ، وأحوال المرشحين لهذه الوظائف ، والاتصال بأعمال مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقروية ، إلى جانب فحص المسائل التى كان وزير الداخلية يرى تكليف الجهاز بها ، وفيما يتعلق بالأعمال النظامية والكتابية والحسابية فى المديريات وفروعها ، فقد أُسنِدَت إلى مفتشين آخرين بالجهاز أيضا ليلاحظوا انتظامها ، وأنها تؤدى على وجه يطابق القوانين والقواعد والتعليمات ، بحيث يتم فحص كل هذه الأعمال مرة واحدة كل ستة أشهر على الأقل .

وكانت كل تقارير مفتشى الداخلية هذه تصب فى النهاية فى مكتب الوزير [١] .

على هذه الصورة القائمة من المركزية سار العمل فى جهاز التفتيش بوزارة الداخلية ، وكان يحمل بين خلاياه عدة حقائق تستوجب التسجيل .

فالجهاز استمرار لنظام الرقابة البريطانى الذى كان يعطى للمفتشين الإنجليز (الأغرار) خريجى جامعات أوكسفورد وكامبردج ،كتابة تقارير Reporting عن أعمال موظفين مصريين أعلى منهم مقاماً ، إلى مستشار الداخلية ، فقط استبدل بـ (المستشار) الوزير .

كان مفتش الداخلية وهو (مدنى) فى غالب الأحوال يتولى التفتيش على عدد من المديريات فى القطر - وهو فى تفتيشه يكتب عن كل ما يراه مستوجبا للملاحظة والمؤاخذة والثناء - شاملاً ذلك كل عضو فى هيئة (المديرية) - والمديرية تشمل (المدير) أو (الباشا المدير) و (الباشا الحكمدار) (لواء أو أميرالاى) ومساعدى الحكمدار والمأمورين والضباط والموظفين المدنيين ومعاونى الإدارة والبوليس . . إلخ انتهاءً بالخفراء . وفى كل الأحوال فإن (المدير) و (الحكمدار) كانا أقدم Sonior من (مفتش الداخلية) ، وهذا الأمر فى حد ذاته كان يخلق نوعاً من (التوتر) فى نواحى المديرية مع قدوم (المفتش) الذى يعمل لقدومه ألف حساب باعتباره عين السلطة المركزية فى العاصمة والذى تتوقف على تقاريره مصائر ومستقبل عشرات الموظفين .

كان هذا الأمر لا يثير مشكلة فى ظل (نظام التفتيش البريطانى) بحسبان أنه أمر واقع وخضوع مصرى للسلطة الفعلية فى البلاد ، لكنه مع استمراره بعد غياب (نظام المفتشين البريطانيين) أصبح يشكل نوعاً من (الإرهاب المصرى) داخل جهاز البوليس ؛ فمفتش الداخلية يمثل (الوزارة) وسلطاتها القادرة .

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ فى ١٦/ ٣/ ١٩٣٦ (قرار بنظام التفتيش فى وزارة الداخلية) ، وقد ألغت حكومة مصطفى النحاس باشا (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) هذا التنظيم فى ٢ يوليو ١٩٣٦ وأعادت إنشاء جهاز جديد للتفتيش : ستوى (إدارة) تحت رئاسة مدير عام ، راجع العقيد إبراهيم الفحام ، مرجع سابق ص ٦٧ .

ونظام التفتيش هذا كان يمثل (المركزية) الحكومية فى أشد صورها ، ولم يقل أحد أبداً حتى الآن ، إن المركزية تفضُل اللا مركزية ، وأقل ما يقال فى المركزية إنها تقتل روح الإبتكار والإستقلالية ، وتولد مرض الخشية من المسؤولية ، وهو أحد أمراض جهاز البوليس على ما سنرى .

على أن أخطر ما كان فى هذا الجهاز هو تركيبته البشرية . فرغم أن جهاز التفتيش كان يقوم بمراقبة أعمال(البوليس) إلا أن رجاله كانوا - فيما يتعلق بالتفتيش الجنائى والإدارى وليس النظامى ، من خارج جهاز البوليس تماما . فكلهم من (وكلاء النائب العمومى) لدى المحاكم الأهلية ، أو القضاة بالمحاكم الأهلية ، أو مساعدى النيابة العمومية - ورؤساء النيابات ، أو الموظفين بالبرلمان ، أو خريجى مدرسة الحقوق ، بحيث يمكن القول إن (جهاز التفتيش) بوزارة الداخلية كان مستقر رجال القانون من العاملين بالقضاء والنيابة العامة بنتيجة مؤداها الانفصال التام لهذا الجهاز عن باقى أجهزة البوليس ، واحتلاله موقعاً فريداً داخل وزارة الداخلية[١] .

وفوق هذا ، فقد كان جهاز التفتيش يعتبر (المشتل) الذى تربى فيه البراعم حتى تنمو فتحتل المناصب القيادية فى جهاز البوليس . وذكريات ضباط البوليس القدامى مفعمة بالمرارة لقصر كافة المناصب الرئيسية فى الجهاز على (منسوبى) قسم التفتيش[٢] ،

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية سنوات :١٩٢١ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٣٠- ١٩٣٣ - ١٩٣٥ .

(٢) على مدى الفترة موضوع الدراسة تألقت فى مناصب وزارة الداخلية العامة وإداراتها أسماء (عبد السلام الشاذلى ، محمود عثمان غزالى ، محمد شعير ، محمود القيسى ، محمد زكى الإبراشى ، محمود زكى ، عبد العزيز أباظة ، بيومى على نصار ، محمد عطية ، حسن فهمى رفعت ، محمد سعيد العزبى ، بدوى خليفة ، شمس الدين عبد الغفار ، أحمد فريد رفاعى ، أحمد فهمى إبراهيم ، محمد رشدى بك ، الدكتور محمد عبد العزيز بدر ، محمد توفيق رضوان بك ، إبراهيم جلال بك ، محمد البابلى بك ، حسن صالح الجداوى ، أحمد حمدى محبوب) فشغلوا مناصب (وكيل وزارة الداخلية ، مدير مدرسة البوليس والإدارة ، مدير عام إدارة عموم الأمن العام ، مدير قسم التفتيش ، مدير إدارة تحقيق الشخصية ، مدير إدارة المستخدمين ... إلخ)

راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ١٩٢١ - ١٩٣٦ ، ومقابلة مع المرحوم اللواء إبراهيم محمد الفحام مدير الإدارة العامة للتنظيم والإدارة ، بوزارة الداخلية عام ١٩٨٣ (أبريل - مايو) .

فضلاً عن أن مناصب المحافظين ومديرى المديريات كانت تملأ من خريجى (قسم التفتيش) ، ومع مضى الوقت أصبحت القمة تكاد أن تكون منفصلة تماما عن القاعدة فى الجهاز - وكان هذا أحد أهم أمراض الجهاز . وفى هذا المقام يقول أحد مشاهير ضباط البوليس القدامى فى مؤلف له صادر فى عام ١٩٢٨ :

«مازلنا نرى الكثير من الوظائف الرئيسية فى الادارة تسند إلى موظفين لم يسلكوا سلك ضباط البوليس ، مع احتياج هذه الوظائف إلى الخبرة والدراية بأعمال الأمن العام ، والتدريب على الأعمال التى يزاولونها فى الإدارة ، ولا غرو أن ضباط البوليس الذين تدرجوا فى رتبه هم أليق الناس لهذه الوظائف لما اكتسبوه فى مدة خدمتهم من التجارب التى تجعلهم ملمين بدقائق الأعمال ، وعالمين بأدواء الزمن فى البلاد فضلاً عن أن من يشغل هذه الوظائف الكبيرة يكون ، بحكم وظيفته ، رئيساً على موظفين إداريين وعسكريين ، فحرى به أن يكون مضطلعاً بأعمالهم وواقفاً على نظمهم ، وليس فى هذا المطلب شيئا من المغالاة . بل ليس هو بالشىء الجديد نطلبه ، إنما هو حق يرجع ثبوته لضباط البوليس إلى المادة الرابعة من الدكريتو الصادر فى أول يونيو سنة ١٨٩٣ بترتيب درجات الوظائف الإدارية ؛ فهى تنص على ما يأتى : « تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكبار موظفى الإدارة الموجودين بالخدمة فى المديريات والمحافظات » .

وفضلاً عما أوضحناه من أن مصلحة العمل تقضى بأن يشغل هذه الوظائف ضباط البوليس ، فإن إسنادها إلى غير الضباط قد أدى إلى تضييق مجال الترقى فى درجات البوليس ، إلى حد كاد يبعث اليأس فى نفوس الضباط ، بل قد يقضى على القوة العاملة فى نفوسهم « تقرير حضرة صاحب العزة مدير النظام والخفر المرفوع للوزارة فى ١١ سبتمبر ١٩٢٧ . ولسنا فى هذا البحث نسد فى أوجه غيرنا أبواب الترقى ، بل إننا نرمى إلى المصلحة التى تقتضى أن يشغل غير الضباط من الموظفين وظائف تتناسب مع ما اختصوا فيه وما صرفوا فيه سنى خدماتهم الطويلة ، فهم ولا شك هناك أنفع وأليق بتلك الأعمال

التى هم بها عالمون ، وليس من المصلحة فى شىء أن لا تنتفع البلاد فيما اختصوا به»[1] .

والنص فى واقعة زفرة حارة ، تزخر بالمرارة من واقع أليم فرضته أوضاع جهاز (التفتيش) فى البوليس - وهو يؤكد صحة ما قلناه فى السطور السابقة عن الضيق الذى كان يعتمل فى نفوس ضباط البوليس من (الجسم الغريب) الذى تربع على دست السلطة فيه .

ولا حاجة لنا إلى الحديث عن (الازدواج) الإشرافى الذى خلقه نظام التفتيش ؛ فالسلطة المحلية (المديرية) تمارس نشاطها الإشرافى على عمالها من ضباط وموظفين وصف ضباط وجنود وخفراء ، وهناك أيضاً السلطة المركزية (قسم التفتيش) يمارس نشاطاً إشرافياً على (المديرية) بأكملها ، وله فوق هذا كله اليد العليا .

إتماماً للفائدة نقول إن « الأمر العمومى نمرة ١٧٩ الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦» ، أى فى عهد وزارة المائة يوم الماهرية - قد نظم إدارات الديوان العام بوزارة الداخلية على النسق الآتى :

١ - إدارة المحفوظات : أعمال الأرشيف لجميع الإدارات المختلفة بالديوان - وأعمال التوريدات والطباعة .

٢ - إدارة الجنايات .

٣ - إدارة الرخص .

٤ - إدارة الجوزات والجنسية .

٥ - إدارة المطبوعات .

٦ - إدارة النظام .

---

(١) اليوزباشى على حلمى ، بمدرسة البوليس والإدارة ، اليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة «ضابط البوليس ، بحث فى حالته الحاضرة ، وفى أوجه الإصلاح المنشود» ، تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لإصلاح أنظمة البوليس والأمن العام» ، المطبعة الرحمانية بمصر - ١٩ يناير ١٩٢٨ .

٧ - إدارة المستخدمين (ومعها مدرسة البوليس) ، وقد تناول اختصاص هذه الإدارة جميع الأعمال التى تتعلق بشؤون الموظفين والمستخدمين الكتابيين والإداريين والضباط ، وكذلك الخارجين عن هيئة العمال الملكيين (المدنيين) من حيث التعيين والتثبيت والعلاوات والترقيات وصرف الماهيات والمرتبات وبدل السفر ومصاريف الانتقال والمكافأت والأجازات والتنقلات والانتدابات والمأموريات والجزاءات والمحاكمات التأديبية والرفت ، وما يتصل بأحوال الموظفين الشخصية كالنفقات الشرعية ، وما إلى ذلك من حفظ الملفات وشؤون البعثات ومسائل الاختلاسات والإجراءات الخاصة بها وإجراءات لجنة شؤون الموظفين بديوان الوزارة وقراراتها وتنفيذها ، والرتب والنياشين والقضايا التى ترفع على الموظفين ، والخدمةالخارجين عن هيئة العمال بديوان الوزارة ، ومراقبة حضور المستخدمين وتنظيم أعمال النوبتجية (النوبات) بإدارة ديوان الوزارة ومواعيد العمل والعطلات الرسمية ، والشؤون المتعلقة بإدارة مدرسة البوليس والإدارة من حيث نظام المدرسة وبرامج التعليم وإجراءات لجنة المدرسة .

٨ - إدارة الميزانية واللوازمات (ومعها مخازن البوليس) : وقد اختصت بتحضير ميزانية إيرادات ومصروفات جهاز البوليس والإدارة والخفر ، وتوزيع الاعتمادات على المحافظات والمديريات ومراقبة الإعتمادات وبحث حالاتها فى أواخر كل سنة وتقديم طلبات الاعتمادات الإضافية أو التعديلات فى بحر السنة ، وفحص اقتراحات ميزانية مصلحة السجون ومراجعة ميزانية لجنة الجبانات ، وتقديم ميزانيتى مجلس بلدى الإسكندرية ، ومجلس الصحة البحرية والكورنتينات إلى وزارة المالية . . . وكل ما له علاقة بالماليات وفحصها واعتمادها ومراجعة ميزانيات الملاجىء وتنفيذ لائحة المخازن وشراء مطلوبات جهاز البوليس ومسك الحسابات الخاصة به وإنشاء المبانى وتجهيز وسائل الاتصال .

٩ - إدارة الشياخات : وقد اختصت بكل ما له صلة بمسائل انتخاب أعضاء الشياخات - وتعيين العمد والمشايخ وأحوال عملهم ، وجميع الأعمال المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخاب لمجلسى البرلمان (النواب - الشيوخ) وقانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات وإصدار التعليمات الخاصة بهذه الإجراءات والإشراف على تنفيذها ، وكل ما يتعلق

بتنفيذ قانون مجالس المديريات ، وقد اختصت إدارة الشياخات علاوة على ذلك بالأمور الدينية بجميع أنواعها (تنفيذ لائحة الطرق الصوفية - تنفيذ الأحكام الملية - المسائل الخاصة بتغيير الديانة ، إنشاء الكنائس) ، وأعمال التعداد والإحصاء ومكافحة غلاء المعيشة ، والاكتتابات الخيرية ومساعدة المنكوبين ، وتنفيذ الأحكام الإدارية ، وما يتعلق بالاحتفالات الرسمية ،والتصديق الإدارى على الإمضاءات والأختام وطلبات استخراج الصور والشهادات والأوراق الرسمية والتشريفات الملكية وطلبات الرتب والنياشين للأعيان .

١٠ - وقد بقى من أعمال الأشراف على البلديات والشؤون القروية فى هذا التنظيم الجديد ، أعمال مجلس بلدى الأسكندرية والكورنتينات (الحجر الصحى) وشؤون الحج ، وهذه كلها أحيلت أمورها على مكتب وكيل وزارة الداخلية(١) .

كان هذا هو التنظيم المصرى لجهاز البوليس ، ولأعمال الإدارة الداخلية للبلاد على مدى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ . والسؤال الذى يطرح نفسه هو « كيف سارت الأمور ؟ . . .» أو « إلى أى مدى نجح جهاز البوليس بنظاميه(الأوروبى والوطنى) فى مهمته ؟» هذا ما تجيب عنه الصفحات التالية .

---

(١) وزارة الداخلية « نظام البوليس والادارة» ، الباب الثانى عشر ، ص ٥٢٥ - ٥٣٥ .

الفصل الرابع

أحوال الأمن العام

إذا كان الإحصاء الجنائى هو المؤشر الأساسى لاستقرار الأمن العام أو اختلاله فى بلد ما ، فإن أخذه (الإحصاء الجنائى) كمؤشر على كفاءة أو فشل جهاز البوليس أمر فيه نظر ؛ ذلك أنه لتبين حالة الأمن الحقيقية لا يصح اتخاذ زيادة عدد الجنايات أو نقصها معيارا لها يجرى عليه القياس ، ومن ثم الحكم . فالظروف الخاصة لها دخل فى الزيادة أو النقص ، مما يعنى أنه لا يمكن أخذ الإحصاء على إطلاقه كضابط . فالإحصاء يأخذ - على سبيل المثال - فى اعتباره الجرائم التى قد تنشأ عن (الهياج الوقتى) ، والزيادة أو النقص فى هذا النوع من الجرائم لا ترجع بداهة إلى قصور فى مستوى الأداء البوليسى أو خلل فى النظم المتبعة لمنع الجريمة ، ومن ثم لا يصح اتخاذ الزيادة أو النقص فى هذا النوع من الجرائم مقياسا صحيحاً لحالة الأمن وأداء جهاز البوليس .

لكن الصحيح الذى يجب التزامه وصولاً إلى الحقيقة هو البحث فى ماهية الجرائم كافة ، وفى الأسباب الدافعة لارتكابها للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة عدد الجنايات ، إلى جانب فحص ما تقدمه الإحصائيات الجنائية . على هذا الوصف فقط يتاح للباحث الحكم على جهاز البوليس من حيث النجاح أو الفشل الحكم الصحيح ، وهذا ما ينشده هذا الفصل .

فإذا ما قبلنا بهذه المقدمة ، فإننا نبدأ بتقديم صورة لحالة الأمن العام على مدى الفترة من بداية القرن وحتى عام ١٩٣٦ ؛ لإعطاء القارىء فكرة عامة عن تطور الجريمة فى مصر .

والجدول الآتى يبين ما ارتكب من جنايات (بصفة عامة) من عام ١٩١٠ وحتى ١٩٣٦ :

السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم
١٩٠١	١٥٤٨	١٩١٣	٤٠٩٦	١٩٢٥	٦٨٩٠
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٦	٧٠٦٢
١٩٠٣	٢١٢١	١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٧	٧٩٥٠
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٨	٧٥٦٩
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٩	٦٧١٤
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٣٠	٧١٢٦
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٣١	٧٩٩٨
١٩٠٨	٣٦٥٥	١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٣٢	٦٧٢٥
١٩٠٩	٣٨٢٨	١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٣	٦٩٧١
١٩١٠	٣٣٧١	١٩٢٢	٨٣٦٠	١٩٣٤	٦٨٦٠
١٩١١	٣٨٧٤	١٩٢٣	٧٦٩٩	١٩٣٥	٧٤١٥
١٩١٢	٣٧٨٤	١٩٢٤	٧٠٠١	١٩٣٦	٧٨٤٨ (١)

رغم تذبذب أعداد الجنايات بين ارتفاع ونقص على مدى الفترة التى سجلها الجدول السابق ، إلا أن النظرة العامة تشير إلى أن الجريمة تزيدات تزايداً مضطرداً - وصل إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه فى بداية القرن ، ومع هذا فإن ارتفاع رقم جملة الجرائم ليس فى ذاته دليلاً على سوء حالة الأمن العام ؛ إذ لا يمكن أن يكون لجهاز البوليس إجراء سابق لبعض أنواع من الحوادث كجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والفسق وهتك العرض ،

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ - ١٩٢٩ و ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ .

وبالتالى فلا يصح أن يكون وقوع هذا النوع من الجرائم محلاً لمؤاخذة رجال البوليس ، ونفس الأمر ينطبق تماماً على حوادث قتل الأطفال من سفاح ، وحوداث القتل العمد والشروع فيه التى تقوم على إثر منازعات عارضة من غير سبق إصرار ولا ترصد ، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة .

وإلى جانب مبدأ « البحث فى ماهية الجرائم » و « الأسباب الدافعة لارتكابها » للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة الجريمة - فإن هناك قضية « الحفظ المؤقت » للقضايا ، وهذه عند المشتغلين بحرفة الأمن العام هى المعيار الحقيقى للحكم على جهاز البوليس ، والاجابة الشافية للسؤال الأساسى :« هل نجح جهاز البوليس فى مهمته أم لا ؟» .

إن (قراءة الإحصاء) تستوجب منا القول بأن « الجريمة » ، ظاهرة اجتماعية يتحكم فى ظهورها عدة عوامل : اقتصادية - بيولوجية - سيكولوجية .

والتعرف على الأسباب الدافعة للجرائم وصولاً إلى « قراءة الإحصاء » يستوجب التعرض للعوامل التى وراءها ، وأهم هذه العوامل بالنسبة للإحصاء الجنائى فى مصر والذى قدمناه ، هو العامل الاقتصادى .

كانت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بلداً زراعياً أكثر منه صناعياً أو تجارياً ، وكان السواد الأعظم من السكان يشتغلون بالزراعة وما يرتبط بها ، ومن ثم فقد كان طبيعياً أن تتأثر أحوال الناس بتدهور أسعار الحاصلات الزراعية ، وبخاصة (القطن) .

ولقد بدأت الأزمات الاقتصادية تطرق أبواب مصر منذ عام ١٩٠٧ ، ففى عام ١٩٠٦ إزداد الاقبال بشكل غير عادى على المضاربات الطائشة فى سوق الأوراق المالية وأراضى البناء ، مما أدى إلى حدوث الانتكاسة الاقتصادية فى عام ١٩٠٧ ، وتطرقت بعد ذلك إلى عام ١٩٠٨ فعام ١٩٠٩ ، ويلاحظ أن معدل الجرائم قد ارتبط ارتباطاً واكب الانهيار الاقتصادى فى ذلك الوقت ، فبلغ عدد الجرائم فى عام ١٩٠٧ (٣٢٨٨) ارتفع فى عام ١٩٠٨ إلى (٣٦٥٥) ، وفى عام ١٩٠٩ إلى (٣٨٢٨) .

وفى عام ١٩١١ حدثت أزمة مالية جديدة على إثر تحرج مركز البنك الأهلى المصرى وتوقفه عن الدفع وقبض البنوك أيديها عن التسليف ، وفى ذلك العام زادت الجنايات فى مصر إلى (٣٨٧٤) .

ومع قيام الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ هبطت أسعار القطن وخيَّم شبح الأزمة المالية على البلاد طوال خمس سنوات تباينت خلالها موازين الإجرام ، ففى حين كان عدد الجنايات عام ١٩١٤ (٣٧٦٩) بلغ فى عام ١٩١٥ (٤١٩٢) ، وفى عام ١٩١٧ ارتفع إلى (٤٢٤١) ، ووصل فى عام ١٩١٨ إلى (٤٤٩٤) .

وقد قفز الإضطراب الذى أصاب مصر خلال عام ١٩١٩ بالجنايات إلى (٧٠٦٠) دفعة واحدة بزيادة ٢٥٦٦ جناية ، وهى زيادة لم يكن قد سبق لها نظير فى تاريخ الإحصاء الجنائى .

وحدثت فى عام (١٩٢٠ - ١٩٢١) كارثة القطن التى هبطت بأسعاره من ٩٩ ريال إلى ١٨ ريال فى المتوسط ، فنتج عن ذلك أزمة شديدة طحنت البلاد لمدى عامين ، وارتفع مد الاجرام إلى (٧٥٠٢ جناية) عام ١٩٢٠ ، ثم (٨٦٨١ جناية) فى العام الذى تلاه [١]

ثم حل عام ١٩٢٦ ، وفى خلاله ظهر عاملان كان لهما أثرهما فى الحياة الاقتصادية العالمية :

- وفرة محصول القطن الأمريكى .
- إضراب عمال الفحم فى إنجلترا .

كان لهذين العاملين أثر مدمر فى الحالة الإقتصادية المصرية ، ولولا ما ادخرته البلاد فى الفترة (١٩٢١ - ١٩٢٢) لما احتملت الضائقة .

وصل المحصول الأمريكى فى موسم ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (١٦٫١٠٠٫٠٠٠ بالة) ، وكان حجم المحصول المصرى فى نفس الموسم (٧٫٩٦٥٫٠٠٠ قنطاراً) ، وفى نفس الوقت هبط

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

سعر القطن (السكلاريدس) من ٤٦٫٥٨ ريال فى ١٧/ ٩/ ١٩٢٥ إلى ٣٠٫١٠ ريال فى نهايات ديسمبر من السنة نفسهاونزل سعر الأشمونى من ٣٢٫٣٤ ريال فى ١٤/ ٩/ ١٩٢٥ إلى ٢٢٫٥٥ ريال فى نهايات ديسمبر من السنة نفسها ، ولبث سعر المحصول الأول (السكلاريدس) حتى نهاية الموسم يتراوح بين ٢٨ - ٣٠ ريال - والثانى بين ١٩ - ٢٠ ريال .

وتطرق الظن بعد ذلك أن المحصول الجديد سيكون دون سابقه وفرة ، الأمر الذى يؤدى إلى تحسن الأسعار ، وبالفعل فإن الأسعار أخذت تعلو منذ النصف الأخير من أغسطس ١٩٢٦ حتى بلغت فى ٦ سبتمبر التالى ٣٥٫٢٥ ريالا للقطن السكلاريوس و٢٤٫٣٥ ريالا للقطن الأشمونى . لكن تزايد ووفرة المحصول الأمريكى التى بلغت ١٥٫١٦٦٫٠٠٠ بالة فى ١/ ٩/ ١٩٢٦ ثم ١٨٫٦١٨٫٠٠٠ بالة فى ١/ ١٢/ ١٩٢٦ قضت على كل آمال فى تحسن المحصول المصرى .

وقد توافق مع هذه الوفرة فى المحصول الأمريكى ، وكذلك العالمى ، تراكم نصيب مصر فى الوفرة على مدى السنوات السابقة على ١٩٢٦ ولم يقابله فى حركة الاستهلاك نشاط يتمشى مع وفرة الانتاج . وهكذا أدت هذه العوامل مجتمعة إلى هبوط سعر القطن (السكلاريدس) فى ٤/ ١٢/ ١٩٢٦ إلى ٢٣٫٣٦ ريال والأشمونى إلى ١٥٫٠٥ ريال .

تصدت وزارة عدلى يكن الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ ابريل ١٩٢٧) للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الانهيار القطنى ، فأصدرت فى ١٩/ ١٠/ ١٩٢٦ قراراً بتخصيص ٤ مليون جنيه لإقراض الزراع على أقطانهم رغبة فى تنظيم العرض ومنع تدفق الأقطان ، ووضعت شروطا روعيت فيها مصلحة الزراع ، واتفقت مع عدد من البنوك الكبيرة على العمل بالشروط المذكورة ، وكان أهم هذه الشروط أن تكون الفائدة على المبالغ المقترضة ٤٪ وأن يكون الإقتراض على كميات أدناها خمسة قناطير وأقصاها ٢٠٠ قنطار على أساس الفئات الآتية :

	مليم	جنيه	
عن كل قنطار سكلاريدس	٥٠٠	٤	لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار سكلاريدس	-	٤	لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار أشمونى	-	٣	لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار أشمونى	٧٥٠	٢	لرتبة فولى جودفير
عن كل قنطار لما بينهما	٥٠٠	٣	لرتبة فولى جودفير وما فوقها
عن كل قنطار لما بينهما	٢٥٠	٣	لرتبة فولى جودفير

ولما لم يتحقق الغرض المنشود عن طريق البنوك ، فوض وزير المالية فى ٨ / ١١/ ١٩٢٦ بالتسليف فى داخل المديريات بواسطة الصيارف الحكوميين تحت إشراف لجان فى كل مديرية برئاسة (المدير) وعضوية بعض أعضاء البرلمان وآخرين .

وتبع ذلك تحفيز الفلاحين على الاقتراض الحكومى بإصدار قرار فى ٢١/ ١١/ ١٩٢٦ بإباحة التسليف على القطن من رتبة (الفولى فير) على قاعدة ٣ جنيه للقنطار من السكلاريدس و ٢ جنيه من الأصناف الأخرى .

وفى ٣٠/ ١١ / ١٩٢٦ رفع الحد الأقصى للكمية التى يمكن الاقتراض عليها إلى ٤٠٠ قنطار بدلا من ٢٠٠ وحتى ٣١/ ١/ ١٩٢٧ كان قد بلغ ما أقرض ١٫٨٤١٫٨٧٠ جنية على ٥٥٣٤٢٢ قنطار .

لكن مشروع الإقراض لم يكن كافيا لحل الأزمة ، فدخلت الحكومة مشترية بسعر ٣٢٫٥٠ ريال عن القطن السكلاريدس و ١٥٫٥٠ ريال عن القنطار من القطن الأشمونى ، ولم تهبط الأسعار فى ذلك الوقت إلى الحد الوارد بقرار الشراء الحكومى .

ورغم محاولات الحكومة الحد من تدهور أسعار القطن ؛ فقد تدخلت عوامل أخرى فى الأحوال الاقتصادية للبلاد لتستمر الأزمة الطاحنة ، فانخفضت أرقام الصادرات ، وانخفض المتداول من أوراق البنكنوت من ٤٠٫٢٣٣٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤ إلى

٢٧٫٨١٣٫٠٠٠ فى أواخر عام ١٩٢٦ وأصاب التجارة الداخلية من الكساد قدر كبير ، ففى عام ١٩٢٦ أشهرت ٣٢٩ تفليسة فى مقابل ٢٠٢ فى عام ١٩٢٥ - و ٢١٣ فى عام ١٩٢٤ ، وبلغ عدد من أودعوا دفاترهم فى محاكم القاهرة والإسكندرية والمنصورة ١٢٨ فى عام ١٩٢٦ مقابل ٧٧ فى عام ١٩٢٥ و ٥٥ فى عام ١٩٢٤ .

اتجهت الحكومة إلى تخفيض درجات الموظفين [١] - والحد من إنشاء الوظائف - وإيقاف صرف الإعانات الوقتية التى كانت تمنح للموظفين وأرباب المعاشات - فصدر المرسوم بقانون ٣٧ بلائحة المعاشات الجديدة فى ٢٨ / ٥ / ١٩٢٩ بجعل معدل المستقطع من الماهيات ٧٫٥ ٪ بدلاً من ٥٪ مع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستخدمين الذى يطلبون المعاملة باللائحة الجديدة من فرق المعدل عن مدة خدمتهم السابقة [٢] .

نتيجة لما فات فإن أسعار حاجيات المعيشة ارتفعت فى مصر ارتفاعاً فاحشاً دعا (إسماعيل صدقى) وزير المالية ورئيس الوزراء (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) إلى تكليف (أحمد عبد الوهاب باشا) وكيل الوزراء بإجراء بحث فى وسائل تخفيض أسعار أهم مستلزمات المعيشة تخفيضاً يتمشى مع اتجاه أسعار تلك المستلزمات فى العشرينيات .

وقد كشف تقرير (أحمد باشا عبد الوهاب) فى يناير ١٩٣١ عن أنه بينما هبطت أسعار الجملة فى السنين السابقة على تاريخ تقريره وخصوصاً فى سنتي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ هبوطا محسوسا كان يجب أن يكون من أثره نزول أسعار التجزئة بحيث تصبح المعيشة أقل غلاء ، فإن تلك الأسعار قد لبثت على حالها الأولى أو قريباً منها ، وأثبت التقرير أن أسعار (الدقيق) بالجملة قد نزلت بنسبة تتراوح بين ١٠٫١٢ ٪ عام ١٩٣٠ - ورغم ذلك فإن أسعار الخبز لم تهبط أكثر من ٤ أو ٥٪ - فكان متوسط سعر الأقة من الخبز فى عام

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، « تقرير عن الأحوال الإقتصادية للبلاد» مقدم من مرقص حنا باشا وزير المالية ، ومحمد زكى الأبراشى - وأحمد عبد الوهاب - وخليل محمود الفلكى فى ٥ / ٢/ ١٩٢٧ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء أكتوبر ١٩٢٩ ، « تقرير بشأن تعديلات قوانين الموظفين المصريين» .

١٩٢٩ (١ر٢) بينما تراوح عام ١٩٣٠ بين (١ر٢ - ٩ر١) - وكان سعر الجملة للحم الضأن فى عام ١٩٢٩ (٣٣ر٥ قرشا للرطل فى المتوسط) بينما كان فى عام ١٩٣٠ (٥ قروش) ٠ أما أسعار التجزئة فكانت (٩ر٥ قرشا) عام ١٩٢٩ مقابل (٦ قروش) فى الشطر الأكبر من عام ١٩٢٩ .

ورغم انخفاض أسعار (الدقيق والفحم والنحاس وزيت الزيتون والصوف والنحاس والأرز والحديد والجلود والبن والزبد) فى الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٠ ، وتوقع أن يحدث هذا النزول أثره فى أسعار مستلزمات المعيشة فى مصر ، للإرتباط الوثيق بين الأسواق المختلفة ، إلا أن مستوى الغلاء فى مصر لم يتغير .

وأرجع (عبد الوهاب) حالة الغلاء السائد فى مصر فى ذلك الوقت إلى ستة أسباب كانت على التوالى :

- عدم الرقابة على أسعار التجزئة .

- عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها .

- عدم تغير أسعار شركات الاحتكار أو شبهه أو تغيرها تغيراً ضئيلاً .

- بقاء أجور الخدمات التى تؤديها الشركات والهيئات الحكومية على ما كانت عليه وقت ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (أجور السفر - أسعار الفنادق - أجور المركبات) .

- ارتفاع أجور المساكن رغم قرار للحكومة بتخفيض ٢٥٪ من إيجارات الأماكن التى تشغلها مصالح حكومية ، ورغم زيادة أعداد المبانى التى استجدت بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٩ زيادة كبيرة .

- بقاء مهايا الموظفين دون تخفيض بالرغم من نزول إيرادات سائر طبقات الأمة ، واقترح (عبد الوهاب) وسائل عاجلة لتخفيف وطأة الغلاء كانت :

- إعلان الأسعار التى يبيع بها تجار التجزئة .

- تحديد الأسعار .

- إنشاء مطاعم عامة للفقراء لبيع الخبز والخضر المطبوخة واللحم بأسعار رخيصة .

- تنظيم أسواق الأصناف الغذائية .

- مراقبة الشركات المسيطرة على أسواق سلع معينة للأسعار التى يبيع بها وكلاؤها أو تجار القطاعى .

- دراسة الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار (المياه والإنارة) للجمهور للعمل على تخفيضها إلى المستوى الذى يتمشى مع انخفاض إيرادات الأهالى .

- علاج غلاء المساكن .

- إحداث تخفيض فى مرتبات الموظفين لتقليل مقدرتهم الشرائية .

أما الوسائل الآجلة فكانت :

- الركون إلى سياسة الاقتصاد المنزلى ، والاقلاع عن حياة البذخ التى لا تتفق مع موارد الأفراد .

- تخفيض تكاليف إنتاج السلع الضرورية .

- الإكثار من جمعيات التعاون المنزلى .

- الإعتماد على الإنتاج المحلى [١] .

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية الطاحنة كانت مدينة القاهرة على سبيل المثال تعج بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الفقيرة (كبولاق) التى امتلأت بجماهير غفيرة من العاطلين وغير اللائقين للعمل ، والمدمنين على تعاطى المخدرات ، والمتسولين ، وملتقطى الفضلات من صناديق القمامة ، وكل هذه الأماكن كانت معامل تفريخ لمرتكبى الجرائم ، وقس على هذا أحياء (القللى) و (وعشش جركس) و (عشش الترجمان) .

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٣١ « مذكرة مقدمة إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة ، من أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية - بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣١ .

وكانت الأحياء الفقيرة هذه تضم فلولاً من (العشش) يحتوى بعضها على غرفتين والبعض الآخر على ثلاثة غرف ، وهى بمثابة (زرائب) يقطن فيها عدد من الناس يتراوح بين ١٥ - ٢٠ شخصاً ليس لهم شىء من وسائل المعيشة إلا ما يلتقطونه من القمامة ، فلا إجراءات صحية ولا مياه للشرب غير ما يشترونه بالصفيحة بواقع مليم عن كل واحدة ، وكانت الأغلبية الساحقة من قاطنى تلك الأحياء من (الصعايدة) النازحين من الوجه القبلى الذين أسهموا بقدر وافر فى زيادة تيار الجريمة ، فمن بين ١١٠٠٠ قضية سرقة بالإكراه أو بدونه كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٥٨ ، ومن بين ٥٣٨ قضية تبديد ونصب وتهديد وتزوير كان نصيب الصعايدة ٢٢٣ ، ومن بين ٢١٤١ قضية تعدٍّ بالضرب كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٩٨ قضية .

وإلى جانب هؤلاء فإن المدينة كانت تلفظ نهاراً عشرات الآلاف من المجرمين الأحداث والباعة المتجولين والمقعدين الذين يتسكعون فى المدينة بعد انتهاء عملهم «فأولئك الذين يتلكأون ينزل الواحد منهم مؤقتاً عند امرأة لا تلبث حتى تلد طفلاً ، وفى ذلك الوقت يكون الوالد قد عاد إلى بلاده تاركاً تلك المرأة مهجورة وغير ميسور لها التزوج بسبب طفلها ، فتترك الطفل شريداً فى الشوارع »[1] .

وهكذا تتوالد الجريمة .

لم يكن غريباً والحالة فى مصر كذلك أن ترتفع جرائم القتل والشروع فيه من ٢١٨٨ جناية عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٧٩ فى عام ١٩٢٧ ، وأن ترتفع جرائم السرقات بظروف[2] من ٧١١ فى عام ١٩٢٦ إلى ٨٤٧ فى عام ١٩٢٧- وأن تصل جنايات سرقة الحاصلات إلى

---

(١) المملكة المصرية ، وزارة الداخلية ، بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لسنة ١٩٣٠ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣١ .

(٢) السرقة بظروف تعنى السرقة المقترنة بـ (حمل السلاح) و (ظرف الليل) وكلها ظروف مشددة .

٢٤٣ فى عام ١٩٢٧ مقابل ١٣٦ عام ١٩٢٦ - وجنايات الحريق العمد من ١٨٣٦ فى عام ١٩٢٥ إلى ٢١٣٣ فى عام ١٩٢٦ وفى سنة ١٩٢٧ إلى ٢٤٣٨ [١] .

وأن ترتفع جرائم التزوير من ١٧٧ فى عام ١٩٢٧ إلى ٢١٨ فى عام ١٩٢٨ - والخطف من ٣٢ فى عام ١٩٢٧ إلى ٣٣ فى عام ١٩٢٨[٢] .

وفى المحافظات زادت الجنايات فى (القاهرة) و (الإسكندرية) و (القنال) فى عام ١٩٢٨ عما كانت عليه عام ١٩٢٧ ، أما فى الأقاليم فقد كانت الزيادة فى مديريات (البحيرة) و (الفيوم) و (جرجا) و (أسوان) .

وفى عام ١٩٢٩ كانت الزيادة عن عام ١٩٢٨ فى جنايات (الضرب المفضى إلى الموت) و (الفسق وهتك العرض) و (تعطيل القطارات) و (العود) و (التزوير) - وبلغت عدد حوادث خطف الأطفال نظير إتاوة (٣٢) حادثة قام بارتكاب واحدة منها عصابة منظمة فى أسيوط [٣] .

ويفيد استقراء جدول الإحصاء الجنائى الارتفاع المضطرد فى عدد الجنايات ، فقد بلغ عام ١٩٣٠ (٧١٢٦) مقابل (٦٧١٤) فى عام ١٩٢٩ ، وفى عام ١٩٣١ زاد عدد الجنايات إلى ما يقرب من ثمانية آلاف جناية (٧٩٩٨) ، وكان عدد الجنايات فى هذه السنة هو أقصى ما وصل إليه مقياس الجرائم فى الفترة (١٩٢٢ - ١٩٣٧) ، وقد انخفضت الجريمة عام ١٩٣٢ قليلاً فبلغت (٦٧٢٥) جناية ،لكنها عاودت الارتفاع عام ١٩٣٣(٦٩٧١) وتحسنت نوعاً عام ١٩٣٤(٦٨٦٠) بنقص ١١١ جناية ثم اطردت الزيادة بعد ذلك فى سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فبلغ عدد الجنايات على التوالى (٧٤١٥) و (٧٨٤٨) .

ويلاحظ أثر الأزمة المالية خلال السنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٦) على حوادث القتل العمد والشروع فيه ، فقد اضطردت الزيادة فيها ؛ حيث كان من نتائج الأزمة المالية أن

---

(١) وزارة الداخلية ، تقرير الأمن العام فى القطرى المصرى عام ١٩٢٧ .

(٢) وزارة الداخلية ، تقرير الأمن العام فى القطرى المصرى عام١٩٢٨ .

(٣) وزارة الداخلية ، تقرير الأمن العام لسنة ١٩٢٩

كثرت المشاكل بين طبقات المستأجرين وبين أصحاب الأطيان ، مع عجز الأولين عن سداد إيجار الأطيان التى يزرعونها لانخفاض أسعار الحاصلات ، كما اشتدت حاجة الآخرين (أصحاب الأطيان) إلى سداد ديونهم ودفع الضرائب ، فكثرت قضايا (نزع الملكية) وتعددت (الحجوزات الإدارية) و (القضائية) على الفريقين على السواء ، وزادت (قضايا التبديد) زيادة هائلة ، إلى جانب سوء أحوال العمال لتفشى البطالة وتوقف الأعمال .

كانت قضايا القتل والشروع فيه مع سبق الإصرار - وهى ذلك النوع من الجرائم التى يطالب جهاز البوليس بالعمل على منعها - كالآتى :

١٩٣٠(١٨١٧)-١٩٣١(٢٠٥٨)-١٩٣٢(١٨٣٩) - ١٩٣٣(٢٠٣٧) - ١٩٣٤(١٩٦٤) - ١٩٣٥ (٢٠٣٨) - ١٩٣٦(٢٠٤٥) - وتبدو الزيادة واضحة للأسباب التى قدمناها فى السطور السابقة .

ورغم أن حوادث السرقات بظروف قد انخفضت خلال السنوات السبع السابقة على عام ١٩٣٦ [١] انخفاضا ملحوظا ، إلا أن جرائم الخطف ، التى عمل إحصاء خاص بها فى سنة ١٩٢٧ تزايدت حتى عام ١٩٣٦ بصورة تثير التساؤل حول كفاءة جهاز البوليس ، بحسبان هذه الجريمة من الجرائم التى تهدد الأمن العام بصورة مباشرة ، فقد بلغت هذه الحوادث منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ كالآتى :

٢٢و٣٣و٣٢و٥٤و٤٨و ٣٨و٤١ و٢٨ و٢٤ و٣١ .

ومن الجرائم التى هددت أمن مالية الدولة ، والتى كان لها ارتباط وثيق بالأحوال الاقتصادية ، جنايات تزوير الأوراق المالية وجنايات تزييف المسكوكات ، فقد كانت الأولى منذ ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٦ كالآتى :

٥٢-٤٣ -٤٨-٢٠-٢٦ -٥٧-٧٤-١٢٠ .

(١) بلغت فى سنوات ١٩٢١و١٩٢٢و١٩٢٣و١٩٢٤ : ١٧٥٧ - ١٦٠٧ - ١١٧٩ - ٨٨٧ - ثم هبطت فى سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ إلى ٦٣٩ - ٥٨٩ - ٦٢٠ - ٤٩١ - ٥١٠ - ٥١١ - ٤٩٠ - ٤٣٤ ، راجع تقارير الأمن العام للقطر المصرى من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧ .

أما الثانية فكانت فى نفس الفترة :

٧-١٢-٢١-٣١-٢٣-٢٠-١٩-٢٨-١٨ .

أما جنح السرقات والشروع فيها ، وهى أحد المؤشرات الهامة على نجاح جهاز البوليس أو فشله فقد تزايدت بانتظام على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٦ كالآتى :

٤٩٨٠٥ - ٥٥٩٢٣ - ٥٥٢٨٠ - ٥٣٠٣١ - ٦٠٠٥٨ - ٦٠٠١٣ - ٥٩٧٢٠ جنحة [١]

وإذا كان ما فات قد يكون كافياً - إلى حد ما - لبيان أثر العامل الاقتصادى فى زيادة الجريمة فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة ؛ فإننا ننتقل إلى العامل البيولوجى فى زيادة الجريمة فى مصر - وأقصد به قضية المخدرات .

كانت سنة ١٩٢٥ هى السنة الأولى فى تاريخ جهاز البوليس للهجوم على جريمة المخدرات فى مصر ، والتى كانت قد استشرت فى البلاد لدرجة أصبحت تهدد الثروة البشرية والمادية .

كان الحشيش والأفيون هما المادتان المعروفتان فى القطر المصرى لغاية ابتداء الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وقد كانت كمية عظيمة من الأفيون تزرع فى صعيد مصر ويرسل أغلبها إلى الخارج ، ولا يبقى منها إلا جزء يسير يستعمل داخل البلاد . أما الحشيش الذى كان وقتئذ يرد من اليونان فكان آفة الأحياء الوضيعة فى المدن وكان ضرره قليلاً نسبياً .

عند نهاية الحرب العظمى تمكن كيمائى يونانى ، من رعايا الحكومة المحلية فى القاهرة ، من إدخال الكوكايين الذى شرع فى تقديمه لأبناء الطبقة العليا فى مصر ، وفى بضع سنوات انتشرت عادة تعاطى الكوكايين بسرعة وامتدت إلى باقى طبقات الشعب . والسبب الشائع لتعاطى المخدرات هو الاعتقاد بأنها تطيل المدة التى يستغرقها الشخص عندما يباشر الاتصال الجنسى وهى فكرة ناشئة عما تحدثه المادة من تخدير .

---

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

حوالى عام ١٩٢٥ كان كيلو الكوكايين النقى يباع فى شوارع القاهرة بـ ٧٥ جنيهاً ، وكان الهرويين يباع بـ ١٢٠ جنيهاً للكيلو .

فى ذلك الوقت كانت أقصى عقوبة للاتجار فى المخدرات بصفة غير مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة أيام حبس ، ثم صدر فى مارس من عام ١٩٢٥ قانون يعاقب المتجر أو المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من شهر إلى ٣ سنوات ، وبغرامة عشرة جنيهات إلى ٣٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنيهاً فى حالة العود .

وكان من نتيجة ذلك أن بدأت جريمة جديدة تأخذ مكانها فى جداول الإحصاء ، والجدول الآتى يبين التطور الذى أصاب جريمة المخدرات فى مصر منذ صدور قانون ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ .

الجهة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
القاهرة	٣٧٨٤	٣٤٦١	٣٢٤٠	٢٨٥٣
الإسكندرية	٨٧٠	١٤٨٤	١٦١٩	٢١١٧
القنال	٢٤٢	٣٠٢	٢٩٢	٢٤٠
السويس	٧٥	١٢٧	٨١	٣٤
دمياط	٣٦	٤٥	١٥	١٥
الغربية	١٠١٠	١٣٨١	١٥٤٥	١٥٩٧
الدقهلية	٤٣٤	٣٩٨	٣٧٢	٤٢٩
الشرقية	٥١٦	٦٤٦	٥٦٢	٤١٤
المنوفية	٢٣٠	٤٩٣	٤١٤	٤٥١
البحيرة	٢٥٥	٥٢٠	٤٧٧	٤٨٦
القليوبية	٢٥٧	٢٨٤	٢٧٣	٢٥٤
الجيزة	٢٠١	٢٤٤	٣١٣	٢٣٥
بنى سويف	١٤٩	٢٠٤	٢٩٩	٢٩٢
الفيوم	١٠٨	٢٢٤	٢٠٠	٢٣٧
المنيا	٢٥٧	٤٩٤	٤٢٧	٤٨٥
أسيوط	٤٧٠	٥٧٢	٤٨٤	٦٧٥
جرجا	١٧٤	٤٠١	٤٤٠	٦١٦
قنا	١٤٢	٢٤٢	١٨١	٢٤٩
أسوان	٨	٣٨	٢٩	٢٠
المجموع العام	٩٢١٨	١١٥٦٠	١١٢٦٣	١١٧٠٠(١)

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ .

ويتضح من الجدول أن عدد قضايا المواد المخدرة التى قدمت للمحاكم كانت تتزايد عاما بعد عام نتيجة عدم كفاية العقوبة ، واستخفاف المجرمين بالأحكام البسيطة التى كانت توقع عليهم .

لذلك فقد صدر القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذى جعل عقوبة الاتجار بالمخدرات الحبس من سنة إلى خمس ، والغرامة من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه ، وعقوبة الإحراز بقصد التعاطى الحبس من ستة شهور إلى ٣ سنوات ، والغرامة من ٣٠ جنيهاً إلى ٣٠٠ جنيه على ألا تقل العقوبة فى حالة العودة فى الحالتين عن ضِعف الحد الأدنى المقرر للجريمة .

تزايدات كميات المخدرات التى تجلب إلى البلاد ، فبلغت فى عام ١٩٢٧ (١٢٧٢٦) كيلو جراما - وارتفعت فى عام ١٩٢٨ إلى (١٩٣٤٠) كيلو جراماً[١] . وفى عام ١٩٢٩ كانت (١٦٠٠٠) كيلو جراماً[٢] .

لكن كميات المخدرات المضبوطة بدأت فى التناقص منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لإنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٢٩ - فبلغت كالآتى :

١٩٣٠ = ١٠٤٥٦ كيلو جراماً

١٩٣١ = ٦٣٩٨ كيلو جراماً

١٩٣٢ = ٣٠٤٩ كيلو جراماً

١٩٣٣ = ٢٩١٠ كيلو جراماً .

١٩٣٤ = ٧٩٦ كيلو جراماً .

١٩٣٥ = ٧٧٥ كيلو جراماً .

١٩٣٦ = ٥٧٦ كيلو جراماً[٣] .

كذلك فإن أعداد الذين ضبطوا يتجرون فى المخدرات تناقصت ، فقد ضبط فى عام ١٩٢٦ فى مدينة القاهرة ٣٢٢١ شخصاً فى جرائم المخدرات وفى عام ١٩٢٧ كانوا ٣٢٢٣ ، وفى عام ١٩٢٨ (٢٩٢٤) ، وفى عام ١٩٢٩ (٣٢٣٧) ، وفى عام ١٩٣٠ (٢٧٣٢) ،

(١) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٨ ، مصدر سبق ذكره

(٢) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٩ ، مصدر سبق ذكره

(٣) تقرير الأمن العام عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره .

وفى عام ١٩٣١ (٢١٠٩) وفى عام ١٩٣٢ (١٢٢٤) وفى عام ١٩٣٣ (٦٧١) وفى عام ١٩٣٤! (٥٧٦) وفى عام ١٩٣٥ (٥٦٢) وفى عام ١٩٣٦ (٦٣٥) شخصاً .

وقد لوحظ فى الأعمال الخاصة بمكافحة المخدرات زيادة فى عدد المقبوض عليهم من معتادى الإجرام طبقاً لقانون المخدرات (المتجرين الذين سبق الحكم عليهم بعقوبات بتهمة الإتجار) - كما لوحظ أن المقاومة بالعنف مع استعمال السلاح أصبحت أكثر شيوعاً - وهو ما يربط بين (المخدر) وزيادة الجرائم [١] .

وبكلمات أخرى فإن جريمة المخدرات استمرت تشكل وجوداً له دلالته ، ومرضاً يحتاج إلى علاج وتحليل .

لم يكن (البغاء) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون خلال الفترة موضوع الدراسة - فقد كان مهنة مصرحاً بها قانوناً وفق تنظيمات معينة [٢] . لكنه (البغاء) كان أحد العوامل المساعدة على توالد الجريمة - فالبغاء كمهنة يحركها عاملان أحدهما اقتصادى (فيما يختص بالمشتغلات بها) والآخر بيولوجى (فيما يتعلق بمشترى السلعة) ، يتفرع عنها أنواع من التصرفات التى يمكن أن تشكل جريمة أو تساعد على إتمامها أو تسهل ارتكابها . فحول أحياء ممارسة البغاء تروج تجارة مرتبطة به وأعنى بها (المشروبات الروحية) ومحلات المشروبات الروحية (البارات) تنتشر بسبب المواخير - والمواخير فى الغالب تعول على البارات فى الحصول على الزبائن .

ولم يختلف إثنان حتى الآن على أثر تعاطى الخمر فى ارتكاب الجريمة .

والبغاء فى حد ذاته ينجم عنه :

أ - زيادة التحريض على الفسق فى الشوارع .

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى عن عام ١٩٣٥ .

(٢) لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ راجع الملحق (٢) .

ب - زيادة الأمراض السرية .

وحول مناطق البغاء يتجمع القوادون والبلطجية والمأبوبون ، وتروج أقدم مهنة فى التاريخ .

فى القاهرة بلغت قضايا انتهاك حرمة الآداب خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٢٩ كالآتى :

السنة	عدد القضايا	السنة	عدد القضايا
١٩٢٣	٤	١٩٢٧	١١
١٩٢٤	٤	١٩٢٨	١
١٩٢٥	١	١٩٢٩	٨ [١]
١٩٢٦	١٢		

وبلغت جنايات هتك العرض خلال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٠ كالآتى :

السنة	عدد القضايا	السنة	عدد القضايا
١٩٢٤	٩	١٩٢٨	٨٦
١٩٢٥	٧٦	١٩٢٩	١١٧
١٩٢٦	٧٦	١٩٣٠	١١٢
١٩٢٧	٨١		

وبلغت مثيلتها من الجنح (هتك عرض صبى أو صبية بلا تهديد) عن نفس المدة كالآتى :

السنة	عدد القضايا	السنة	عدد القضايا
١٩٢٤	٣٣	١٩٢٨	٤٢
١٩٢٥	٣٥	١٩٢٩	٤٧
١٩٢٦	٥٢	١٩٣٠	٤٤
١٩٢٧	٢٨		

وبلغت جنح التحريض على الفسق عن نفس المدة

السنة	عدد القضايا	السنة	عدد القضايا
١٩٢٤	لا يوجد	١٩٢٨	١٠
١٩٢٥	٥	١٩٢٩	٧
١٩٢٦	١١	١٩٣٠	٧
١٩٢٧	٢		

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٩ .

وبلغت جنح الفعل الفاضح عن نفس المدة .

السنة	عدد القضايا	السنة	عدد القضايا
١٩٢٤	٥٧	١٩٢٨	٦٨
١٩٢٥	٥٨	١٩٢٩	٨٩
١٩٢٦	٤٥	١٩٣٠	٦٤[١]
١٩٢٧	٨٤		

وعن المدة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ كانت هذه الجرائم كالآتى :

الجريمة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
جناية هتك عرض	٩٢	٧٣	٨٧	٨٠	٨٠	١١٢
جنحة هتك عرض بلا تهديد	٣٣	٣٤	٤٦	٦٠	٥٧	٤٨
جنحة تحريض على الفسق	٧	ـ	٣	٣	٣	١٨
جنحة فعل فاضح	٣٦	٤٣	٤٩	١٣	١٧	٤٠[٢]

وقد استشرت فى القاهرة الجرائم المرتبطة بالبغاء إلى حد قيام عصابة باستئجار محلات لارتكاب الفسق مع المأبونين ؛ فقد كشفت قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٣ / ٣/ ١٩٣٣ عن أن شخصين قد استحوذا على عدد من المأبونين واستأجروا لهم محلات لارتكاب الفسق ، وخلال تلك العمليات كانت ترتكب حوادث سرقات من الناس الذين يغشون تلك المحلات ، وقد هاجم البوليس تلك (المحلات) وقبض على الشخصين بتهمة إفساد أخلاق الشبان ، واتُهم مأبونان بارتكاب السرقة [٣] .

ويبين هذا النموذج ما يمكن أن يتفرع عن جريمة خلقية واحدة من جرائم أخرى تضيف بُعداً جديداً للجريمة فى مصر .

وفى عام ١٩٣٦ كشفت التحريات التى قام بها بوليس القاهرة عن حياة ووسائل معيشة ٦١٤ شخصاً يشتبه فى أنهم من (القوادين) أو أنهم يعيشون من كسب النسوة ،

(١)تقرير بوليس مدينة القاهرة ١٩٣٠ .
(٢)تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .
(٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٣ ، قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٣ / ٣/ ١٩٣٣ .

أن ٦١ شخصاً كان قد صدر ضدهم أحكام تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات ، و٧١ شخصاً ما زالوا تحت المحاكمة وأنذر منهم ٣٦ شخصاً بمقتضى قانون المشبوهين والمتشردين ، وكان ذلك فى أعقاب الضجة التى أثارتها قضية الجناية ١٨٥٩ قسم الأزبكية بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٣٦ والخاصة بمقتل الراقصة (امتثال فوزى) فى إحدى صالات الرقص بتحريض من رئيس إحدى عصابات البلطجية التى تفرض إتاوات على (المومسات) أو(الراقصات) ؛ حيث كانت الراقصة المذكورة قد رفضت أن تدفع لرئيس هذه العصابة (فؤاد الشامى) الإتاوة المقررة عليها [١] .

فى معرض الحديث عن الأمن العام قلنا إن (حفظ القضايا) هو المعيار الحقيقى للحكم على مدى كفاءة جهاز البوليس ، وعلى إصدار الحكم القاطع بنجاحه أو فشله . ذلك أن (حفظ القضية) من قبل سلطات التحقيق (النيابة العمومية) يعنى بوضوح أن (الأدلة) غير كافية أو منعدمة ضد مرتكب الجريمة ، ومن ثم فإنه لا يقدم للمحاكمة وما دام الدور الأساسى والوحيد للبوليس هو جمع الأدلة ضد مرتكب الجريمة ، فإن حفظ القضايا لعدم كفاية الأدلة يعنى مباشرة عجز جهاز البوليس عن أداء واجبه بنتيجة مؤداها بقاء الجانى حرًا طليقاً يرتكب المزيد من جرائمه ما دام قد أفلت من العقاب ، لذلك فإنه ينظر إلى نسبة الحفظ فى الجرائم على أنها المعيار الحقيقى لكفاءة جهاز البوليس ، والحكم الذى لا يقبل الجدل فى قضية نجاحه أو فشله .

وقد اخترنا فى الامتحان الذى وضعناه لجهاز البوليس المصرى فى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ . (الجنايات) كمعيار - نظراً لأنها كبرى الجرائم .

والإجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقدمة الفصل تكمن فى جدول ، والحكم يقع فى الخانة الأخيرة منه ، ولا يبقى بعد ذلك تعليق .

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ راجع تفاصيل هذه الجناية فى ص ٢٣٣ وما بعدها .

المحفوظ من الجنايات فى القطر المصرى فى الفترة

١٩٢٢ - ١٩٣٦

السنة	جملة الجنايات	السنة	جملة الجنايات
١٩٢٢	٨٣٦٠	٥١٢٨	٪٦١,٢
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	٪٥٩ . ٧
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	٪. ٦٠٦
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	٪٥٩,٨
١٩٢٦	٧٠٦٢	٤٣٦٤	٪. ٦١ ٧
١٩٢٧	٧٩٥٠	٤٥٩٩	٪٥٧,٨
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	٪٥٧,٣
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	٪٥٣,٨
١٩٣٠	٧١٢٦	٤٠٣٨	٪٥٧
١٩٣١	٧٩٩٨	٤٣٠١	٪٥٤
١٩٣٢	٦٧٢٥	٣٤٨٤	٪٥٢
١٩٣٣	٦٩٧١	٣٥٢٩	٪٥١
١٩٣٤	٦٨٦٠	٣٣٣٥	٪٤٩
١٩٣٥	٧٤١٥	٣٤٧٦	٪٤٧
١٩٣٦	٧٨٤٨	٣٧٢٤	٪٤٧ (١)

(١) تقارير الأمن العام عن السنوات ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، والتقرير السنوى عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

ودون تعليق - نقول فقط إن نصف متهمى الجنايات المرتكبة تقريباً كانوا طليقى السراح يرتعون ويمرحون كيفما شاءوا .

وقد لا أتفق مع مديرى عموم الأمن العام ، فى الفترة موضوع الدراسة ، من حيث الرأى فى هذه النتيجة التى قدمها الجدول ، إذ يقولون إنها تبعث على الارتياح وإن الأمن العام كان فى تحسن مضطرد [١] ، ولعل الاختلاف يرجع إلى آفة جهاز البوليس المزمنة ، ألا وهى عدم الاعتراف بالخطأ ، ومن ثم الفشل .

(١) المصدر السابق .

الفصل الخامس

أسباب الفشل

رغم كل ما كتب فى تقارير الأمن العام الحكومية ، خلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٦[١] عن تحسن أحوال الأمن ، والصور الوردية أو التبريرات التى سيقت بها حالات تزايد الجريمة ؛ فإن هذا كله لم يكن ليقنع حتى المشتغلين بمهنة البوليس فى مصر بصحة ما قيل عن تحسن أحوال الأمن العام فى مصر ، وأجمع كل من كتبوا عن « فشل جهاز البوليس فى مهمته » .

وعلى مستوى الدولة أثار نشر الإحصاء الجنائى عام ١٩٢٧ ضجة كبيرة ، ودارت مناقشات فى مجلسى النواب والشيوخ حول ضرورة العناية بموالاة البحث والاستقصاء لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس فى مهمته ، وهى القضاء على الجريمة من ناحية ، وتقديم وسائل الإصلاح من ناحية أخرى .

وقد شكلت فى عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هاتين القضيتين تحت رئاسة : وكيل وزارة الدخلية ، وعضوية كل من :

- النائب العمومى .
- مدير عام الإدارة الأوروبية .
- المستشار الملكى المساعد لوزارة الداخلية .

(١) صدر أول تقرير سنوى من إدارة عموم الأمن العام عن أحوال الأمن العام فى مصر - عام ١٩٢٧ فقط ، وقبل ذلك لم يكن هناك أى تقارير سنوية ، أما بالنسبة لبوليس مدينة القاهرة فقد بدأت هذه التقارير منذ أن تولى الميرالاى توماس وينتورث رسل باشا حكمدارية البوليس بها عام ١٩١٨ - لكننا لم نعثر على تقارير بوليس القاهرة منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٥ ، وكانت التقارير التى وصلت إلينا تبدأ من عام ١٩٢٦ وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة .

- مدير الغربية .

- مدير عام إدارة عموم الأمن العام .

- مدير عام إدارة التفتيش .

- مساعد مفتش عام الجنود بوزارة الحربية .

- مدير اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية .

ثم صدر قرار آخر بضم كل من :

محمد صفوت باشا - محمود عبد الرازق باشا - محمود رشاد باشا - أحمد رمزى بك - محمد يوسف بك من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب السابقين - رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة [١] .

وقد كشف ما عهد إلى هذه اللجنة بدراسته عن أسباب - أو بعض أسباب الفشل التى خصص هذا الفصل لدراستها .

كان ما عهد إلى لجنة الأمن العام بدراسته هو :

-مسألة عمد البلاد والنظام القائم وقتئذ للعمدية فى القرى والمدن بما يتفق مع النظم المتقدمة من حيث صيانة الأمن العام ، ومسألة الأعمال التنفيذية التى يقوم بها العمد .

- قوانين المتشردين والمشبوهين .

- نظام التذاكر الشخصية (تحقيق الشخصية) .

- وضع تشريع يكفل المصالحات بين الناس .

- تعديل نظام البوليس (الحالى) إلى قضائى ونظامى .

---

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ، وقد شكلت هذه اللجنة بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

- تعديل نظام مدرسة البوليس للوصول إلى تخريج صف ضباط وعساكر على درجة كافية من اللياقة للقيام بأعمال نظام البوليس الذى يتقرر اتباعه .

- تعديل نظام الخفر (الحالى) للأقاليم .

وفى دراستنا لأسباب فشل جهاز البوليس المصرى فى مهمته ، نقترح تقسيم هذه الأسباب إلى عناصر خارجية وأخرى داخلية ، أو أسباب ترجع إلى طبيعة المناخ الذى كان يعمل به الجهاز ، وهى مسائل ومعوقات خارجية لا يد للجهاز فيها ، كالظروف الاجتماعية والسياسية والخلقية والاقتصادية للبناء الاجتماعى الذى يؤدى الجهاز وظيفته فيه .

أما الأسباب الداخلية فهى ما تتصل بداخلية الجهاز كنظام عمله ونوعية أفراده وأساليب الإدارة والتدريب والأحوال الثقافية والمعنوية والعلمية للقوى البشرية العاملة به .

ونعتقد أن دراسة أسباب الفشل من هذين المنظورين قد تعطى الصورة الكاملة أو الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس المصرى فى واجبه فى حفظ الأمن العام فى مصر .

ونبدأ بالظروف الخارجية :

كان من آثار الأزمات المالية التى مرت بمصر خلال الفترة موضوع الدراسة - أن قلّت أسباب الرزق لسكان الريف ، ولم يكن أمام هذه الأعداد الهائلة من الجائعين سوى الزحف إلى (المدينة) طلباً للرزق . فكانت هذه الوفود غير المرغوب فيها سبباً فى اتساع نطاق المدينة وزيادة عدد سكانها عاماً بعد عام ، وسبباً للاخلال بالأمن العام حيث لم يجد هؤلاء الوافدين بعد قدومهم إلى المدينة ذلك العمل الميسر الذى حلموا به ، وحيث لم تنج المدينة أيضاً من أثر الأزمة المالية ؛ فكان أن لجأ القادمون إلى اتخاذ المهن الحقيرة (كبيع أوراق اليانصيب - ومسح الأحذية - وبيع الجرائد والمجلات - والسلع الرخيصة - وبيع الفاكهة) وسيلة للعيش من ناحية ، ولعدم الوقوع تحت طائلة قانون المتشردين والمشبوهين

الذى يعتبر من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش فى حالة تشرد [1] . وجعلوا يقضون

---

(١) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم بديلاً عن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس ، واعتبر القانون الجديد سبع فئات فى عداد المتشردين وهم :

١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٢ - من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار أو التنجيم فى الطرق العمومية .

٣ - قوادو النساء العموميات (أى المشتغلات بالدعارة) .

٤ - الأصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة فى الطرق العمومية .

٥ - من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على التسول فى الطرق أو المحال العمومية ، وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة .

٦ - الفُجَّر المتجولون الذين ليس لهم موطن ثابت أو الذين لم يثبتوا أن لهم مهنة أو صناعة مشروعة .

٧ - من يقضى الليل عادة فى الطرق أو الميادين العمومية فى المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكناً ، أما المشبوهين فقد اعتبرهم القانون :

١ - المحكوم عليهم للقتل عمداً والذين حكم عليهم أكثر من مرة فى جرائم أو شروع فى جرائم التهديد ، خطف الأشخاص ، الحريق العمد ، تعطيل وسائل المواصلات ، السرقة والنصب وتزييف النقود ، إتلاف المزروعات ، إعدام المواشى ، انتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما ، باستثناء سقوط العقوبة بالتقادم أو إذا مضى خمس سنوات على انقضاء آخر عقوبة .

٢ - من حقق معه فى الجرائم السابقة وحفظت أو صدر قرار بأن لا وجه لإقامتها أو بالبراءة فيها لأسباب عدم كفاية الأدلة .

٣ - المحكوم عليه مرة واحدة فى القضايا السابقة وكانوا مرة واحدة محلاً لتحقيق أو لدعوى فى هذه الجرائم .

٤ - من يوجدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها يجوسون بين القرى أو العزب أو الضواحى بلا سبب واضح أو بصورة تدعو إلى الشبهة .

٥ - معتادو الإعتداء على النفس أو المال أو الإعتياد على التهديد بذلك أو المشتغلين كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة

٦ - معتادو الإتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو المغيبات كالحشيش والأفيون والداتوره والكوكايين وغير ذلك ، فإذا انطبق وصف المتشرد على شخص ما أنذر بواسطة البوليس ليغير أحوال معيشته فى مدى عشرين يوماً ، وإلا قدم للمحاكمة حيث يعاقب بالحبس ٣ أشهر والوضع تحت مراقبة البوليس سنة واحدة . وفى حالة العودة إلى التشرد خلال ٣ سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة يعاقب بالحبس ٦ شهور ومراقبة البوليس سنتين ، أما من ينطبق عليه وصف « المشتبه فيه» فتطبق عليه إجراءات بوليسية معينة تسمى (الوضع تحت مراقبة البوليس) ، وهى إجراءات مقيدة نسبياً لحريته فى اختيار المكان الذى يعيش فيه ، أو فى تنقلاته ، أو فى الحركة خارج مسكنه فى ساعات معينة من الليل .

راجع الوقائع المصرية ، العدد ٦٨ لسنة ١٩٢٣ .

نهارهم وبعضاً من ليلهم فى تسلق عربات الترام والأتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل . وعندما يجىء الليل كان هؤلاء العاطلون يهرعون إلى الحانات والمواخير فيعبثون بالأمن ، ويكونون عصابات الإجرام . ولم يكن قانون المتشردين والمشبوهين وسيلة فعالة للحد من شرورهم فى المدينة ، ذلك أن بلاد الوافدين الأصلية كانت تلفظهم تجنباً لشرورهم . كما أنهم كانوا ، وبعد أن لمسوا الفرق بين حياة القرية وحياة المدينة يفضلون العيش تحت المراقبة فى الأخيرة . ومن هذا الخليط العجيب وُجدت فى المدن المصرية فئة من أرباب العود على الإجرام الذين يشكلون خطراً جسيماً على الأمن العام ، يحترفون الإجرام ويعيشون على تهديد الناس والتعدى عليهم .

وقد اتخذ هؤلاء « العصبجية » ، كما سماهم ت . و . رسل حكمدار بوليس القاهرة فى الفترة موضوع الدراسة ، من دائرة قسمى الأزبكية وباب الشعرية مأوى لهم ، وكانوا مبعث قلق للبوليس لأنهم مجرمون لا يرجى إصلاحهم ولا تؤثر فيهم الأحكام المتوقعة عليهم إما بالغرامات التى فى مقدورهم دفعها بسهولة أو بالحبس لآجال قصيرة ، وهى أحكام ليست رادعة لأفراد هذه الطبقة[١] .

فى محاولة لتقرير عدد المدمنين على المواد المخدرة خلال الفترة موضوع الدراسة ، ثبت أن نسبة المدمنين إلى عدد السكان فى إقليم الشرقية هى ٤٪ عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ونفس النسبة كانت فى إقليم المنيا - وبلغ عدد مدمنى الحشيش فى إقليم الشرقية عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ (٦٨٠٠) وفى عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ (٥٠٥٨) .

وكان عدد الأشخاص الذين كانوا يتجرون فى المواد المخدرة فى المدة من ١٦/ ٦/ ١٩٢٩ لآخر نوفمبر ١٩٢٩ (١٦١٤) شخصاً[٢] ، أما الذين كانوا يتجرون فى هذه المواد فى المدة ١ / ١٢/ ١٩٢٩ - ٣٠/ ١١/ ١٩٣٠ فكانوا (٣١٢٨) شخصاً .

(١) من تقرير اللواء توماس سل حكمدار بوليس القاهرة عام ١٩٣٦ ، فى التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ .

(٢) بدأ تسجيل قضايا المخدرات فى مصر فى ١٦/ ٦/ ١٩٢٩ تاريخ إنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة .

وشملت العلاقة بالمخدرات بصفة عامة فى مصر خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : عاطلين ، فلاحين ، قهوجية ، بائعين متجولين ، تجار ، حوذية عربات نقل ، خياطين ، مزارعين ، سائقين سيارات ، كتبة ، صياغ ، كتاب عموميين ، مشتغلين بالموسيقى ، طلبة ، قومسيونجية ، مقاولين ، ممثلين ، رجال بوليس ، معلمين ، سماسرة - أطباء .

وضمت السجون عدداً يقع ما بين ٦٥٣١ - ٧٤٠٨ تاجراً ومدمناً للمخدرات خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وقد توفى بسبب تعاطى المواد المخدرة (حشيش - داتورة - أفيون - مورفين - كوكايين وهيروين - منزول) خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ الأعداد التالية :

العام	العدد	العام	العدد
١٩٢٥	٥	١٩٢٨	٢٦
١٩٢٦	٨	١٩٢٩	٤٦
١٩٢٧	٢٥	١٩٣٠	٥٧

وقد أصدرت المحاكم الشرعية عام ١٩٣٠ (٢٤٦) حكماً بالطلاق بسبب تعاطى المخدرات والاتجار فيها كالآتى :

١٨٧ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق بسبب إعسار الزوج نتيجة إدمانه على المخدرات .

٥٦ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب إدمانه على المخدرات .

٣ قضايا صدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب الاتجار فى المخدرات .

أما فى العام السابق (١٩٢٩) فقد كان مجموع قضايا الطلاق لنفس الأسباب الثلاثة هو (٢٠٣) كالآتى على التوالى : ١٦٨ - ٣١ - ٤ [١] .

---

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ .

وقد أصاب الجنون الأعداد التالية نتيجة تعاطى المخدرات :

	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الجنون من تعاطى المدخرات	٩٥	١١٣	٩٧	١١٣	١٢٠	١٤١	٧١
مجذوبون مدمنون على المخدرات	١١٢	١٣١	١٦٨	٢٥٦	٣٤٠	٢٣٦	٢٤٦
المجموع	٢٠٧	٢٤٤	٢٦٥	٣٦٩	٤٦٠	٣٧٧	٣١٧[١]

لم يكن المستهدف من السطور السابقة عن المخدارات فى مصر إثبات أنها هى المسؤولة عن فشل جهاز البوليس فى مهمته ، إذ ليس هذا صحيحاً ، لكن أردت أن أربط بين ثلاثة عناصر كوّنت معاً سبباً من أسباب فشل الجهاز .

فإذا قلنا إن المدمن على المخدرات هو شطر من المسألة العامة الخاصة بالفئة العاطلة التى لا تصلح لشىء ، والتى تناولناها فى حديثنا عن النازحين من القرية إلى المدينة .

وإذا قلنا إن مصر كانت من بين البلاد التى يمارس فيها « البغاء الرسمى » منذ زمن طويل ؛ فإن الصورة التى ينبغى إبرازها تكتمل باتحاد التعطل والمخدرات والبغاء لتشكل هذه العناصر الثلاثة أحد أسباب فشل جهاز البوليس .

لا يختلف اثنان على أن جو البغاء المرخص به فاسد تماماً فى جميع نواحيه ، ولقد كان حى الأزبكية فى القاهرة يجمع حوله أسوأ عناصر المدينة ومنها يولد الاجرام ، ولا يختلف إثنان على أن البغاء الرسمى خطأ من كل جهة ، وإنه بغير الترخيص به قد تقل المتاجرة بالأعراض أو تنعدم ، ومع ذلك ففى حالة مصر كان إلغاء نظام مراقبة البغاء يشكل إجراء خطراً فى غياب رأى عام قوى [٢] .

(١) المصدر السابق .

(٢) بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لعام ١٩٢٦ .

بإجتماع (التعطل) و (غرز حرق الحشيش) و (مواخير الدعارة) ، فإن عمل البوليس كان غاية فى الصعوبة فى ظل نقص التشريعات وعدم كفاية العقوبة ، فالبغاء مرخص به ، وقانون التشرد والإشتباه كان غير كاف لإيقاف تيار الهجرة العاطلة إلى المدينة ، وعقوبة الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها لا تتجاوز بضع سنوات تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة ، هذا ما قصدته من الحديث عن جيوش العاطلين والمخدرات والدعارة ، وصولاً إلى أن نقص التشريع المصرى كان أحد أسباب فشل جهاز البوليس فى مهمته .

رسخت قواعد نظام العمدية فى مصر ، وأصبح وجود العمدة واختصاصاته التى رسمها الأمر العالى الصادر بتايخ ١٦ مارس ١٨٩٥ جزءاً أساسياً من النظام الإدارى فى مصر .

بمقتضى هذا الأمر ، كان (العمدة) هو الرئيس الأكبر النائب عن الحكومة والمنفذ للوائحها وأوامرها ومنشوراتها . . . وهو أحد رجال الضبطية القضائية والمسؤول عن حفظ الأمن العام فى بلده [١] ، ويرأس قوة الأمن العام المكونة من الخفراء فى الوحدة الإدارية التى يتكون منها النظام الإدارى فى مصر ، وأعنى بها القرية .

وبفضل السلطات والامتيازات التى منحها القانون (للعمدة) باعتباره ممثلاً سلطة الحكومة بأبسط مظاهرها وأقربها إلى الأهالى ؛ أصبح (العمدة) هو الشخصية الرئيسية فى الريف المصرى ، وبكلمات أخرى ، فى النظام الادارى المصرى .

عندما وقع الخلاف بين رجال السياسة فى مصر على شروط المفاوضة للمطالبة بحقوق البلاد عام ١٩٢١ (سعد زغلول - عدلى يكن) ، اتسع نطاق الخلاف من ميدان الزعامة والرأى إلى ميدان الأنصار والأشياع ، وساعد على انتشار الخلاف واتساع الخرق انبثاق فجر الحياة النيابية بإجراء أول انتخابات برلمانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وما اقتضته تلك الحياة من تسابق وتنافس فى الدعاية الحزبية . وفى المدينة نزل إلى المعترك الحزبى كثير من العناصر التى لم يكن لها بمثل هذا النزاع عهد من قبل (عمال - محامون -

---

(١) وزارة الداخلية ، نظام البوليس والإدارة ، الفصل الحادى عشر ، العمد ومشايخ البلاد) .

موظفون – طلاب) ، وأما فى الريف فقد جرف الصراع الحزبى طوائف القرويين ورجال الحفظ وعمد البلاد ومشايخها . ساعد انتشار الخلاف الحزبى بين أوساط القرويين على زعزعة الروابط الأسرية ، كما ساعد على إثارة أحقاد قديمة مدفونة أو خلق عوامل جديدة للنزاع والخصام بين الأسر والعائلات . ولم ينج ذلك تيار الموظفين الإداريين ، وبخاصة عمد البلاد ، فانغمس كثير منهم فى معترك الخصومة الحزبية واصطبغت أعمالهم بالمحاباة لارضاء هذا الفريق أو ذلك ، وساعد على انتشار ذلك تغييرات الهيئات الحاكمة واستقالاتها المتعاقبة ، فزال عن أداة الحكم طابع الاستقرار وطغت روح المحسوبية والمصالح الذاتية (١) .

يُعد إسماعيل صدقى باشا و محمد حلمى عيسى باشا و أحمد زيوار باشا الذين تولوا وزارة الداخلية فى الفترة (٩ ديسمبر ١٩٢٤ - ٧ يونيو ١٩٢٦) هم المسؤولون الأساسيون عن إفساد جهاز البوليس والإدارة ، وبالتالى إفشال مهمته فى حفظ الأمن على الصورة التى انتهت إليها الصفحات السابقة .

فقد كان غرض أحمد زيوار باشا من تعيين (صدقى) فى منصب وزير الداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، الاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات وتزويرها لصالح نظامه الوزارى الموالى للسراى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ٧ يونيو ١٩٢٦) ، وبالفعل فإن صدقى استخدم أجهزة وزارة الداخلية فى تزييف انتخابات ١٩٢٥ (١٢ مارس) ، ثم أعقبه حلمى عيسى باشا فى الوزارة فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥على أثر استقالته تضامنا مع وزراء الأحرار الدستوريين الذين استقالوا من الوزارة بعد إقالة عبد العزيز باشا فهمى وزير الحقانية فى أعقاب حادث (الشيخ على عبد الرازق مؤلف كتاب (الاسلام وأصول الحكم) ، وهذا وجّه العمد ورجال الإدارة للدعاية لحزب الاتحاد الذى أنشىء فى يناير ١٩٢٥ على قاعدة (الولاء للعرش) ، ولما كان هذا الحزب الحكومى

---

(١) محمد البابلى بك ، « الإجرام فى مصر ، أسبابه وطرق علاجه » ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤١ ، ص ٢٣٥ - ٢٥٦ .

فى حقيقته هيئة من الوصوليين الذين أرادوا الإفادة من صلته بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب ؛ فقدكان (حلمى عيسى) هو المحرك الأساسى لعملية انضمام العمد ورجال الإدارة فى الريف إلى هذا الحزب .

أما زيوار ، فعلاوة على اشتراكه كرئيس للوزارة طيلة هذه المدة ، فى أعمال وزيريه (صدقى وعيسى) ، فإنه ساهم بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بتعديل نظام الانتخاب بتضييق نطاقه وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها فى الانتخاب المقبلة - ساهم فى تدمير الجهاز الإدارى فى الريف تدميراً تاماً عندما امتنع عمد البلاد عن تنفيذ الإجراءات المصاحبة للمرسوم (تحرير جداول الانتخابات الجديدة) .

فقد شرع زيوار فى رفت وعزل العمد المعارضين لإجراءاته واستقال بعض العمد تضامنا مع زملائهم ، وقدم عمد إلى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى [١] .

ولنترك تقارير الأمن العام لتكمل القصة :

« فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فصل عدد كبير من العمد عن مناصبهم على وجه لم يعهد من قبل فكان من نتائج عزلهم وتنصيبهم فيما بعد أن تولدت الحزازات وثارت الأحقاد فى نفوس الأهلين فاقتسموا فرقاً متخالفة فى الرأى وناصب كل منهم العداء للآخر فتعددت الحوادث فى بلاد لا عهد لها بارتكابها وزادت زيادة محسوسة فى غيرها .

كذلك كان من أثر المنافسات الانتخابية الشديدة فى سنة ١٩٢٦ أن أفضت إلى مثل ما أفضى إليه السبب السابق من تولد الأحقاد والضغائن فى نفوس الناخبين فزادت نسبة الإجرام فى بعض البلاد هذا العام »[٢] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية » ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .
(٢) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ .

وإذا كان إفساد الأداة الحكومية وما أنتجه ، من خلع عمد من مناصبهم وتثبيت غيرهم مكانهم ، قد أفرز قضية (المنافسة على العمدية) ، وتلك أفرزت الحوادث الجنائية التى نشأت عن قيام الضغائن بين العائلات ، فقد أدان تقرير حسن فهمى رفعت بك مدير الأمن العام عام ١٩٢٩ نظام العمد كله عندما كشف عن مساوئه بقوله :

« إن علاقة العمد القريبة بأهالى بلادهم وما تجر إليه تلك العلاقة من صلات الصداقة ، فالمحاباة ، والتستر أو العداء ، فالتقصير والتلفيق عند البعض ، قد يكون له أثره السيء فى حالة الأمن» [١] .

وتؤكد إحصائيات أسباب ارتكاب الجرائم عن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٦ صحة ما ذكره (رفعت) فى شأن نظام العمدية ، فقد كان هذا النظام هو المسؤول الأول عن فساد الأمن فى الريف المصرى ، ويكفى أن يقال فيه إن عمد القرى والبلاد تركوا واجبهم الأساسى فى حفظ الأمن وانصرفوا إلى الصراعات الحزبية والمنافسات الوظيفية والمنازعات الشخصية ، وكوّنوا حولهم العصبيات التى حولت الريف المصرى إلى شعلة من الحوادث الجنائية ذات الطابع الإنتقامى (القتل العمد والشروع فيه ، الحريق العمد ، إتلاف المزروعات ، تسميم المواشى) ، كما أن تناول الإحصاءات لسنوات ١٩٣٠ ١٩٣٧ يبين أن ما أتاه نظام (زيوار) (١٩٢٤ - ١٩٢٦) لم يتخلف عنه من تعاقبوا على الوزارات المصرية على مدى الفترة موضوع الدراسة .

---

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٩ .

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه من سنة ١٩٣٠إلى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٩٣٦	١٣	٨
١٩٣١	٩٣٠	١١	٢٤
١٩٣٢	٨٢٢	١١	١٩
١٩٣٣	٧٦٥	١١	١٩
١٩٣٤	٦٧٩	٦	١٨
١٩٣٥	٦٤٢	١٨	١٩

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب حوادث الحريق العمدمن سنة ١٩٣٠إلى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٠٣٦	٢٤	١٢
١٩٣١	٩٤٥	١٧	٢٧
١٩٣٢	٦٣٨	٤	١٨
١٩٣٣	٤٣٥	٣	٨
١٩٣٤	٣٦٣	٢	١١
١٩٣٥	٣٤٦	٩	١٤

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧ .

(٢) المصدر السابق .

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب حوادث إتلاف المزروعات من سنة ١٩٣٠إلى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٤٢	١	٣
١٩٣١	١٦١	٣	٥
١٩٣٢	٧١	--	٢
١٩٣٣	٦٧	--	٣
١٩٣٤	٦٢	--	٢
١٩٣٥	٥١	٤	٣

كشف ببيان الأسباب التى دفعت على ارتكاب جرائم تسميم المواشى من سنة ١٩٣٠إلى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٥٥	--	١
١٩٣١	٦٠	٥	١
١٩٣٢	٥٢	--	١
١٩٣٣	٣٠	--	--
١٩٣٤	٢٧	--	--
١٩٣٥	٢٨	--	--

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

وقد كانت حصيلة هذه الجرائم الانتقامية على مدى سنوات الاحصاء كالأتى :

العام	الجرائم	العام	الجرائم
١٩٣٠	٢٣٢١	١٩٣٤	١١٧٠
١٩٣١	٢١٨٩	١٩٣٥	١١٣٤
١٩٣٢	١٦٨٣	١٩٣٦	١١٥١
١٩٣٣	١٣٤١		

لم يتأثر جهاز من أجهزة الدولة بالخلافات الحزبية والتغييرات الوزارية والانتخابات البرلمانية مثل تأثر جهاز البوليس المصرى على مدى الفترة موضوع الدراسة .

وترجع قصة انغماس جهاز البوليس المصرى فى السياسة إلى عهد الاستقلال الذى بدأ بتشكيل أول وزارة دستورية فى البلاد بعد انتخابات برلمانية فاز فيها حزب الوفد ، فقد اتخذ رؤساء الوزارات المتعاقبة حتى ٣١ يوليو ١٩٣٧ (وزارة الداخلية) منصباً لهم ، إلى جانب رئاسة الوزارة ، باستثناء وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) التى عيَّن فيها إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية ، ووزارة عبد الفتاح باشا يحيى (سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) والتى عيَّن فيها محمود فهمى القيسى باشا وزيرا للداخلية . ولقد كان الهدف من تمسك رؤساء الوزارات المصرية بمنصب (وزير الداخلية) هو بالطبع القبض على زمام جهاز البوليس والإدارة فى البلاد ، ومن ثم توجيهه الوجهة التى تتفق ومصالحهم ، وبكلمات أخرى (استخدام البوليس لحماية الحكومة من معارضيها) . أما أساليب البوليس لتنفيذ المصالح التى يتطلبها القابض على ناصية الحكم ، فقد كانت تتراوح بين تزييف الإرادات وتزوير الانتخابات واستخدام العنف والتنكيل بالمعارضين ... إلخ هذه السلسلة التى لا تنتهى من الحوادث التى زخر بها تاريخ البلاد على مدى نصف القرن العشرين وحتى يوليو ١٩٥٢ .

غرق جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة حتى أذنيه فى العمل السياسى ، وكان هو نفسه ، فى النهاية ، ضحية الانغماس فى لعبة السياسة المصرية .

يسجل لسعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) أنه أول من أدخل (لعبة تغيير المناصب) فى تاريخ البوليس والإدارة فى مصر ، ولعل هذا كان

جزءاً من السياسة التى استنها فى وزارته الأولى والأخيرة ، والتى كان من مقتضاها (زغللة) الادارة بوضع أقاربه ومحاسيبه فى المناصب الحساسة ، ولقد أكد ذلك عندما قال لمندوب جريدة الليبرتيه Liberte : « إنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسماً ومعنى ودماً . . . إنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائماً قريباً لى لأنى حتماً أكبر ثقة به لإنقاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى» (١) .

وبذلك أرسى سعد زغلول قواعد لعبة العبث بالمناصب فى جهاز البوليس مرتبا نتيجتين غاية فى السوء :

(أ) قيام العهد الذى يخلفه بإعادة من كانوا ضحايا عمليات التغيير وإزاحة من عينهم سعد وحكومته وهكذا تدور أجهزة الوزارة فى حلقة مفرغة من التغييرات والإزاحة والإحالة إلى المعاش - تعدل مع مقدم كل وزارة .

(ب) لجوء من مستهم عملية التغيير الزغلولية أو (الوفدية) إلى الطرف الآخر أو الحكومة الأخرى التى تعيدهم إلى مناصبهم ، فيصبحون بعد ذلك من رجالها ، عوناً لها وأداة طيعة فى التنكيل بأعدائها وهذا أخطر ما فى الأمر ، إذ بهذه الطريقة فقط ، تغلغلت الحزبية البغيضة بكل مفاسدها وتحيزها وأهوائها إلى داخل جهاز البوليس ، فمزقته وأتلفته ، وكانت أحد أهم الأسباب الخارجية لفشله .

لم يكن قد مضى أكثر من نصف شهر على تولى (سعد) لمهام منصبه كرئيس للحكومة حتى أصدر مجلس وزرائه فى جلسة خاصة عقدت فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ قرارات بإحالة الميرالاى (العميد) حسين وهبى بك باشمفتش النظام بوزارة الداخلية - وحسين مظهر الطوبجى أفندى مأمور مركز ميت غمر إلى المعاش - وتعيين محمود يوسف رشاد باشا مدير أسيوط مديراً للغربية بدلاً من محمد حلمى عيسى باشا الذى أحيل إلى المعاش

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سابق ص ١٦١ .

وتعيين عبد القادر مختار أفندى مأمور مركز الدلنجات وكيلاً لمديرية الغربية بدلاً من عبد السلام الشاذلى بك الذى أحيل إلى المعاش [1] ، وفى العاشر من أكتوبر ١٩٢٤ عين محمود فهمى النقراشى أفندى (رئيس الوزارة فيما بعد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وكيلاً لوزارة الداخلية ، ثم جاءت حادثة مقتل السردار (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتقضى على المحاولة الوليدة لقيام حياة ديمقراطية ، وتعود بالحركة الوطنية إلى الوراء فى انتكاسة من أخطر الانتكاسات التى أصابت الحياة السياسية فى مصر .

أتت وزارة زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) لـ توجيه ضربة ساحقة إلى الزغلولية - وعلى مستوى البوليس كان الإجراء كالآتى :

١ - إحالة محمود فهمى النقراشى افندى وكيل وزارة الداخلية إلى المعاش فى اليوم التالى لتولى زيوار الوزارة - أى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وتعيين على باشا جمال الدين مكانه

٢ - إعادة محمد عيسى باشا مدير الغربية الذى أحاله زغلول إلى المعاش للخدمة وتعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

٣ - إحالة محمود يوسف رشاد باشا مدير الغربية الذى عينه زغلول بدلاً من محمد حلمى عيسى باشا إلى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٤ - إحالة عبد القادر مختار أفندى وكيل مديرية الغربية الذى عينه زغلول بدلاً من عبد السلام الشاذلى إلى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٥ - إعادة عبد السلام الشاذلى بك من المعاش إلى الخدمة وتعيينه وكيلاً لمديرية أسيوط فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ [٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء (فبراير ١٩٢٤) .
(٢) المصدر السابق ، محفظة مجلس الوزراء(نوفمبر١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥) .

أما حسين مظهر الطوبجى مأمور مركز ميت غمر الذى أحاله زغلول إلى المعاش فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، فقد رفع إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية مذكرة بشأنه إلى مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ قال فيها :

«سبق أن صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بإحالة حضرة حسين مظهر الطوبجى أفندى مأمور مركز ميت غمر على المعاش ، وحيث إن أعمال هذا المأمور فى الماضى دلت على أنه من خيرة المأمورين كفاءة ونشاطاً واستقامة ، وحيث إنه لم يعزل من وظيفته إلا لأسباب لا علاقة لها بالعمل ، وحيث إن الحكومة فى حاجة ماسة إلى خدماته النافعة ؛ لذلك رأينا إعادته للخدمة بوظيفة مأمور مركز كما كان بدون حاجة إلى الكشف الطبى . . . وزير الداخلية إسماعيل صدقى [١] » .

وتكشف وثيقة صادرة فى يناير ١٩٢٥ عن مسلك حكومة سعد زغلول إزاء ضباط البوليس الذى كان لهم موقف معاكس أثناء انتخابات (أبريل ١٩٢٣ - يناير ١٩٢٤) - فقد حوكم القائمقام المحلى (عقيد) محمود نجيب مساعد حكمدار الغربية أمام مجلس تأديب فى عهد وزارة سعد زغلول (مارس ١٩٢٤) لتهم أسندت إلية ، يرجع تاريخها إلى عام ١٩٢٠ موضوعها (استعمال نفوذه فى الحصول على صلح بطرق الإكراه فى حادثة وقعت من بعض أقاربه وآخرين) ، وقد حققت هذه التهمة فى ذلك الوقت ولم تر الحكومة موجبا لمؤاخذته ، واستمر فى عمله ، ونال ترقيته بعد الحادثة إلى رتبة (القائمقام المحلية) ، ثم جرت انتخابات ١٩٢٤ - ونسب إلى الضابط اتهامات قالت فيها الوثيقة الصادرة فى عهد وزارة زيوار الأولى أنها « تتعلق بحوادث الانتخابات الماضية وما نسب إلى هذا الضابط فيها لم يكن فى الحقيقة إلا قيامه بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه من المدير وهى تقضى بالمحافظة على النظام والأمن العام حيث اتخذ من الاحتياطات ، وما لم يسمح بالعبث بهما ، وقد كان عمله هذا داخلاً فى دائرة القانون [٢] .

---

(١) المصدر السابق - مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ، وزارة الداخلية ، قسم المستخدمين واللوازمات ، نمرة ١٨ ، من وزير الداخلية إسماعيل صدقى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء (نوفمبر١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥) ، وزارة الداخلية ، قسم المستخدمين واللوازمات - نمرة القيد ٧٩ سرى مستخدمين - مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ، من وزير الداخلية إسماعيل صدقى باشا ، ٧ يناير ١٩٢٥ .

بعثت هنا حكومة (سعد زغلول) تهماً قديمة من مرقدها رغم سابقة صدور حكم فيها بعدم الإدانة ، واتهمت الضابط بالخروج عن دائرة القانون وقدمته للمحاكمة التأديبية عن تهم قالت فيها الوزارة الزيورية اللاحقة إنها أعمال (تدخل فى دائرة القانون) - وهكذا فسرت الحكومات فى مصر (القانون) وفقاً لما تراه ، وتكشف حكومة زيوار عن أسباب التناقض فى تفسير قانونية أعمال ضباط البوليس فتقول الوثيقة « لم ترق هذه الإجراءات أمام القائمين بالأمر فى ذلك الوقت (وزارة سعد زغلول) لأنها كانت موجهة ضدهم قبل أن يتولوا الحكم ، فلما تربعوا مناصبهم بعثوا التهمة الأولى من مرقدها وضموا إليها التهم الأخرى وقدموه للمحاكمة فحكم عليه تحت تأثير سياسة خاصة بالعزل من الوظيفة .

ولما نعهده فى هذا الضابط من الكفاءة والمقدرة والنشاط فى مدة خدمته الطويلة نرجو من المجلس موافقتنا على إعادته للخدمة مع معافاته من الكشف الطبى وتعيينه مفتشاً بقسم النظام والخفر بالوزارة براتب قدرة ٦٠٠ جنيه سنوياً محتسباً هذا الراتب من وفورات الوزارة - وزير الداخلية إسماعيل صدقى »[١] .

كان ما فات نماذج للجولة الأولى من الإفساد ، وكانت بين وزارة سعد زغلول ووزارة زيوار .

فلما استفحش الإفساد بالدخول فى الجولة الثانية من الانتخابات على أثر استصدار زيوار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة شهر ، ثم مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ، شرعت الحكومة الزيورية فى إعطاء الضوء الأخضر لجهاز البوليس لمطاردة الخصوم ، ومناصرة المرشحين بعد ما اتضح شكل الصراع الحزبى ، وإقدام أصحاب النفوس الضعيفة على الإنضمام لمن بيده السلطة . فى ظل هذا الجو الذى أطلقت فيه يد البوليس للتنكيل بخصوم الحكومة الزيورية وقعت (حادثة اخطاب) الشهيرة فى مايو ١٩٢٥ . كان محمود

---

(١) المصدر السابق .

الأتربى باشا من أنصار (الوفد) ومن خصوم الحكومة بالتالى ، فعمد ضابط بوليس النقطة (فريد التهامى) إلى التنكيل بأهل البلدة وما جاورها لإكراههم على التخلى عن الأتربى باشا ومارس نوعاً من البلطجة تجاه أهل البلدة ، فسلَّح رجاله بالعصى ، وسار بهم فى شوارع البلدة يغلق المحال ويعتقل من يوجد من الأهالى خارج منزله . وأوسع ورجاله الأهالى ضرباً . وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بدون وجه حق ، وامتد نشاط الضابط الإجرامى إلى (ميت فضالة) و (ميت مسعود) و (الفراقة) و (السنيطة) و (منشية عبد النبى) ليكيد لرجلى حزب الوفد فى المنطقة (الأتربى باشا) و (محمود بك عبد النبى) - وتعقب رجال الضابط رجال الأتربى يربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الأنعام ويضربونهم بالعصى والسياط ويتفننون فى الإذلال والتعذيب . . . إلخ . أثبتت النيابة هذه الجرائم - وقُدِّم الضابط وأعوانه إلى محكمة جنايات المنصورة - رغم مساعى الحكومة المعادية للوفد لمنع نظر القضية - لكنها نظرت يوم ١٥ يناير ١٩٣٠ فى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) وحكم على الضابط بالسجن مع الأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجاله من رجال البوليس بعقوبات أخف . وبإلزام الحكومة مع المحكوم عليهم بتعويض الضحايا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه [١]

ثم تأتى الوثائق لتكشف عن تعقب وزارة النحاس باشا (يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) لكل من ساهم فى الجريمة - فتناولت مدير المديرية (محمود زكى بك) فى ذلك الوقت :

« بعد الاطلاع على ملف قضية أخطاب والتحقيقات التى جرت فيها وحكم محكمة الجنايات الذى صدر فيها أخيراً بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٣٠ والتقرير المرافق لهذه المذكرة المقدم من حضرة وكيل التفتيش العام ،

وحيث أن السلوك الذى سلكه مدير المديرية فى ذلك العهد وهو (محمود بك زكى) مدير قسم مستخدمى وزارة الداخلية الآن يتنافى مع واجب الوظيفة الذى يقضى عليه أن

(١) عبد الرحمن الرفعى ، مرجع سابق ص ٢٤ - ٢٢٥ .

يلتزم بين الناس على اختلاف نزعاتهم جادة العدل وأن يبتعد عن وسائل الاضطهاد للأفراد ، وهو ما لم يفعله محمود بك زكى ، فقد اتخذ وظيفته منذ كان مديراً للدقهلية سنة ١٩٢٥ وسيلة للعبث بالحريات فأرهق الأهالى بناحيتى أخطاب وكوم النور بواسطة مرؤوسيه وسكت عن أعمالهم الجائرة مع علمه بها .

وحيث أن مثل هذا الموظف أصبح لا يؤتمن على وظيفته ، ومن المصلحة العام فصله من الخدمة ؛ فالمرجو موافقة المجلس على ذلك . . . (النحاس) ٦ / ٣/ ١٩٣٠ [١] .

ونظرة على ما تعرض له (عبد القادر مختار أفندى) الذى ورد اسمه فى الصفحات السابقة ، تكفى للدلالة على مدى العبث والإفساد الذى كان يمر به جهاز البوليس بعد تغلغل الحزبية فيه .

فقد قلنا إن الرجل عُيِّنَ فى ظل وزارة سعد زغلول من مأمور لمركز الدلنجات إلى وكيل لمديرية الغربية ، فلما جاءت وزارة زيوار أحالته إلى المعاش ، وخلال السنوات التالية الحق بوظيفة مفتش بوزارة المالية ، فلما جاءت وزارة النحاس (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠) أعادته إلى وزارة الداخلية كمدير لمديرية الشرقية [٢] ، غير أن الرجل لم يهنأ بمنصبه هذا طويلاً ، فقد استقال النحاس باشا فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ بعد ما تبين له استحالة التعاون مع الملك الذى تعمد تعطيل صدور المراسيم الخاصة بتعيين الشيوخ الجدد ، وقانون محاكمة الوزراء - وأتى صدقى باشا (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) ليصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ / ٧ / ١٩٣٠ بفصل « حضرة عبد القادر مختار أفندى مدير الشرقية من خدمة الوزارة اعتباراً من ٢٥ / ٦ / ١٩٣٠ نقلاً إلى مصلحة الأملاك الأميرية» [٣] .

هذا ما كان يتعرض له جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة - بل إن مديرى المديريات والمحافظين كانوا يعتزلون فى منازلهم مع تغيير الوزارة التى ينتمون إليها

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء ١٩٣٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٤٧١ فى ٤/ ٨/ ١٩٣٠ .

لعلمهم بأن الوزارة الجديدة ستحيلهم إلى المعاش ، ومع مقدم وزارتهم ، فإنهم يجهزون أنفسهم لتسلُّم مواقعهم التى كانوا يحتلونها قبل إحالتهم للمعاش .

وهذه قائمة برجال الوفد من كبار رجال البوليس الذين كانوا قد أحيلوا للمعاش فى الوزارة السابقة على وزارة النحاس باشا الثانية (وأعنى بها وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ، فلما عاد الوفد إلى الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ ، كان أول إجراء قام به هو إعادة رجاله إلى مواقع السلطة ، وإحالة رجال الوزارة السابقة إلى المعاش .

رجال الوفد	الوظيفة	رجال حزب الأحرار الدستوريين	المصير
محمود يوسف رشاد باشا	مديراً للغربية	محمود صادق يونس باشا	إحالة على المعاش
أحمد مختار حجازى بك	مديراً للمنوفية	هارون سليم أبو سحلى بك	إحالة على المعاش
عبد القادر مختار أفندى	مديراً للشرقية	محمد نيازى أحمد بك	إحالة على المعاش
عمر وهبى بك	مديراً للفيوم	محمد سعيد كفافى بك	إحالة على المعاش
إسماعيل حمد بك	مديراً للبحيرة	عبد السلام الشاذلى بك	إحالة على المعاش
محمد محمد حسين بك	مديراً للدقهلية	أحمد فهمى حسين بك	إحالة على المعاش
إبراهيم أمين بك	مديراً لجرجا	إبراهيم رشدى قمحة بك	إحالة على المعاش
محمد لبيب موسى بك	مديراً للقليوبية	محمد سعيد لطفى أفندى	إحالة على المعاش(١)

وفى ٢٠ / ١/ ١٩٣٠ فُصِلَ الأميرالاى (عميد) محمد حيدر بك مدير قسم النظام والخفر بالوزارة من الخدمة بالإحالة أيضاً على المعاش (٢) .

ثم جاءت وزارة إسماعيل صدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - ويمكن بسهولة التعرف على ما فعلته هذه الوزارة بمجرد نقل الذين فى يسار القائمة ، إلى يمين القائمة ، ونقل الذين فى اليمين إلى اليسار .

(١) دار الوثائق تالقومية ، محفظة مجلس الوزراء (١٩٣٠) .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٣٦ فى ٢٠/ ١/ ١٩٣٠ « إحالة على المعاش بقرار مجلس الوزراء» .

رجال حزب الأحرار الدستوريين	تاريخ العودة إلى الخدمة
سعادة محمود صادق يونس باشا	٢٥/ ٦/ ١٩٣٠
هارون سليم أبو سحلى بك	٣/ ٧/ ١٩٣٠
أحمد فهمى حسين بك	٢٥/ ٦/ ١٩٣٠
عبد السلام الشاذلى بك	٢٥/ ٦/ ١٩٣٠
محمد نيازى أحمد بك	٣/ ٧/ ١٩٣٠
إبراهيم رشدى قمحة بك	١٩/ ٨/ ١٩٣٠
محمد حيدر بك	٢٣/ ٩/ ١٩٣٠

هكذا أعيد كل من أحالتهم حكومة الوفد إلى المعاش إلى وظائفهم الأصلية ، أما الأميرالاى محمد حيدر بك فقد عُيِّنَ وكيلا لمحافظة القاهرة كذلك ، فإن محمود ذكى بك الذى فُصِلَ فى ٦/ ٣/ ١٩٣٠ لاتهامه بالمشاركة فى حادث (أخطاب) - فقد أُعيد للخدمة مديراً لإدارة المستخدمين واللوازمات بالوزارة فى ١٨/ ٨/ ١٩٣٠ [١] .

وقد ترتب على الزج بجهاز البوليس فى قضية الصراع الحزبى ، على الشكل الذى قدمته السطور السابقة ، أن انغمس أفراده فى العمل السياسى ، وزادت بالتالى عمليات التنكيل بهم من جانب الوزارات التى لا يميلون إليها ، بل إن عمليات التنكيل كانت تلاحقهم وهم خارج الخدمة أيضاً ، فقد نُسِبَ إلى الملازم أول « محمد كامل إبراهيم الحديدى» الضابط بالتستيداع [٢] أنه « تردد وهو فى الاستيداع على النادى السعدى يومى ٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٣١ مخالفاً قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ / ١/ ١٩٢٩ ، بإضافة فقرة أخرى

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء (١٠ نوفمبر ١٩٣٠)

(٢) الاستيداع هو منع الضابط من مباشرة واجبات وظيفته وحرمانه من ثلثى راتبه فترة من الزمن لا تزيد على سنة ، فإذا أعيد إلى عمله بعد سنة ، وضع أمامه فى الأقدمية عدد مساو لمن يليه فى الأقدمية ، وإذا مضت سنتان على إحالته إلى الاستيداع أحيل إلى المعاش .

إلى المادة ١٤٤ من القانون المالى بتحذير الموظفين والمستخدمين من أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية [1]» .

وإذا كان سعد زغلول قد حبذ أن يكون أقاربه ، وبالتالى مناصرو الوفد ، هم الشاغلون لوظائف الإدارة - الأمر الذى عُد فى عام ١٩٢٤ إرساء لقواعد المحسوبية والميل ، فإن (محمد محمود باشا) خرج على الناس خلال عهد وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ببدعة جديدة مؤداها ضرورة ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة - مذكيا بذلك نار الحزبية وفاتحاً باباً جديداً للفساد السياسى ، فقد قالت حكومته بمناسبة محاكمة (عبد العزيز عز العرب) الذى ضُبِطَ فى مساء ١٨ / ١١/ ١٩٢٨ بشارع القصر العينى وهو يحمل نشرات مطبوعة تتضمن الحض على كراهية الحكومة لتوزيعها على الجمهور ، وهو ما اعتبرته مخلاً بواجب الولاء للحكومة :

« للموظف باعتباره فرداً - مطلق الحرية فى أن يكون لنفسه عقيدة سياسية . وليس ما يمنع أن تخالف عقيدته الحكومة القائمة بالأمر . ولا مؤاخذة على الموظف بسبب ذلك طالما إنه لا يتأثر بهذه العقيدة فى عمله ، فلا يكيل للناس بمكيالين فيحابى شركاءه فى العقيدة السياسية ويظلم خصومه السياسيين ، وطالما أن لا مساس لهذه العقيدة بواجب ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة فلا يعمل على مناهضتها ولا يحض الناس على كراهيتها لأنه بحكم وظيفته مقيد الحرية مرتبط بالولاء لرؤسائه ؛ إذ بغير هذا الولاء لا تستطيع الحكومة

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء (مايو ١٩٣١) ، وقد صدرت هذه الوثيقة فى عهد وزارة إسماعيل صدقى الأول (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) ، وأحيل الضابط إلى المعاش فى ٦مايو ١٩٣١ ، أما قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ / ١/ ١٩٢٩ المشار إليه فى الوثيقة فقد صدر فى عهد حكومة اليد القوية (محمد محمود باشا ٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ، وفيه أضافت الوزارة إلى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا إجتماعات سياسية أو أن يبدو علانية آراء أو نزعات سياسية وجعلت الموظف المخالف عُرضة للفصل - وكان القصد من هذه الاضافة منع الموظفين أو المستخدمين من الانضمام إلى حزب الوفد وجعل الفصل عقوبة لهم إذا ما أُنضموا إلى ذلك الحزب ، راجع عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية ، ثورة ١٩١٩» ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ص ٨٣ .

الاحتفاظ بالهيئة والسلطة اللتين لا غنى لها عنهما للقيام بالأعمال المنوطة بها ، وإذا كان هذا الولاء لا ينفذ إلى عقيدة الموظف فلا يؤثر فيها فهو لا شك يسيطر على الأعمال الخارجية التى يأتيها الوظف مدفوعاً بهذه العقيدة فتصبح هذه الأعمال محل التقدير والمحاكمة» [١] .

طالب (محمد محمود) إذاً الموظفين بالولاء للنظام القائم ،لكنه لم يبين فى حيثياته المار ذكرها ما الذى يفعله الموظف إذا ما تغير النظام القائم وحل محله نظام آخر - هل يستمر على ولائه للنظام السابق - أم يصبح موالياً للنظام الجديد ؟ .

ومع هذا فإن محمد محمود باشا وغيره من رؤساء الوزارات والأحزاب المصرية كانوا يتركون أنصارهم من رجال البوليس عرضة لتنكيل الأنظمة التالية دون أن يملكوا دفع الأذى عنهم .

كان البكباشى (أبو المجد محمد الناظر) أحد ضباط البوليس الذين حوكموا عام ١٩١٩ لاتهامه بمساعدة الثوار - وحُكِمَ عليه بالرفت من الخدمة فى ٣ مايو ١٩١٩ وكان فى رتبة اليوزباشى (النقيب) فى ذلك الوقت - وفى عهد وزارة محمد محود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) أعيد الرجل إلى الخدمة برتبته السابقة ثم مُنِحَ رتبة صاغ (الرائد) المحلية [٢] ، وعُيِّنَ مأموراً لأحد المراكز ، وأصبح من رجال عهد محمد محمود باشا - باعتباره قد وصل ما انقطع من عيشه ، وسقط (محمد محمود باشا) فى أكتوبر ١٩٢٩

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٤٧٦ فى ٣٠ / ٧/ ١٩٢٩ ، حكم تأديبى ضد عبد العزيز عز العرب قضى بتنزيله إلى الدرجة السادسة ، وقد أعادته وزارة النحاس باشا (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) إلى حالته التى كان عليها قبل محاكمته تأديبياً ، وترقيته ترقية فعلية إلى الدرجة الخامسة مع حسبان أقدميته فيها من ١/١ / ١٩٢٥ ، ثم ترقيته فى ١/ ١/ ١٩٣٠ إلى الدرجة الرابعة - راجع الأوامر العمومية رقم ٢٠٤ فى ١/ ٤/ ١٩٣٠ .

(٢) الرتبة المحلية ترقية يرقى فيها الضابط إلى رتبة أعلى دون الحصول على راتبها ، وبعد فترة من الوقت يتم ترقيته ترقية فعلية فى الرتبة التى رقى إليها محلياً فيحصل على راتبها ، فيقال « يرقى الصاغ » (الرائد) المحلى . . . إلى رتبة الصاغ اعتباراً من تاريخ . . . ويمنح راتب الرتبة - فالرتبة المحلية إذاً لا تعد ترقية حقيقية ولكنها تمنح صاحبها وضعاً أدبياً فقط .

- وجاء (صدقى) فى يونيو ١٩٣٠ بعد استقالة النحاس باشا فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، فأجل انعقاد البرلمان شهراً فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ وقاوم الوفد حكومته وأنفذ أسلوباً دعائياً ضدها فى أنحاء البلاد ، رد عليها صدقى بقوات البوليس والجيش لقهر الشعب ، ثم استصدرت الحكومة الصدقية مرسوماً بفض الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل إقرار الميزانية بالمخالفة لنص المادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبالمخالفة للمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى ستة أشهر على الأقل ، واحتلت قوات الحكومة دار البرلمان لمنع أعضائه من عقده ، وكان ذلك فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ ، ثم ما لبث صدقى أن الغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستوراً آخر يضيق من سلطات الأمة - وأصدر قانوناً للانتخاب حصر فيه هذا الحق فى أضيق الحدود وجعل الإنتخاب على درجتين ، وبدأ يعد لانتخابات جديدة على هدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابى الجديد .

ما يعيننا من هذا كله هو اتفاق حزبى الوفد والأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة وعدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ - واشتراكهما فى تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات وإصدارهما بعد ذلك فى مارس ١٩٣١ (عهد الله والوطن) الذى قررا فيه مقاطعة الانتخابات ، وتأليف جبهة لإعادة الدستور الملغى - وزيارة الأقاليم وعقد المؤتمرات الوطنية . . . ألخ .

كان من جراء اتفاق الوفد والأحرار الدستوريين أن اتخذ (صدقى) قراره بمواجهتهما بقوات البوليس ومنعهما من زيارة الأقاليم أو الاتصال بالأمة .

وهنا تأتى قصة رجلنا (أبو المجد الناظر) ، والتى تقودنا إلى ما تهدف إليه الدراسة من كشف آثار الصراع الحزبى والحياة السياسية المصرية على جهاز اليوليس .

ولندع (البكباشى أبو المجد الناظر) يروى لنا القصة :

« فى شهر نوفمبر ١٩٣٠ قصد حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا زيارة بعض الأصدقاء بمديرية الدقهلية (كان البكباشى أبو المجد يشغل وظيفة مساعد حكمدار الدقهلية) ، فأمرنى بعض الرؤساء بأن أذهب إلى جهة معينة كان دولته يقصد زيارتها

ومعى قوة لأحول دون وصوله ذلك المكان ، وأوامر أخرى شفوية من هذا النوع لا تتفق مع القانون . فرجوت أولى الشأن فى معافاتى من هذه المأمورية على أن يفرضوا علىَّ ما شاءوا من أشق الأعمال حتى أرضى ضميرى فصمموا إلا التنفيذ واعتبروا طلبى هذا تردداً فى إطاعة الأوامر ، وتبلغ الأمر إلى وزارة الداخلية فأوقفتنى عن العمل وكان تحقيقاً انتهى بقطع خمسة عشر يوماً من راتبى ونقلى إلى مديرية البحيرة وتأخير تثبيتى . وقد جرت الانتخابات لمجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ أثناء وجودى بالبحيرة فأُبعِدت عنها وبعد انتهائها أغدقت الوزارة العلاوات والترقيات والتثبيت بغير حساب لكل من ساهم فيها وكان لى القدح المعلى وأخيراً وبعد مضى سنتين كاملتين وأكثر صدر قرار الوزارة بتثبيتى فى رتبة الصاغ اعتباراً من ١٥ سبتمبر ١٩٣٠ وهو تاريخ تعيينى مساعداً لحكمدار الدقهلية مع إنى منحت هذه الرتبة فى يونيو ١٩٢٩ وأضاعوا على سنة وأربعة شهور قضيتها فى هذه الرتبة مؤديًا أعمال مأمور مركز البدارى وقويسنا ووضعونى فى كشف الأقدمية فى آخر من ترقوا معى فى هذا الدور وكانوا نحو العشرة ضباط »[1] .

وتكشف الوثيقة دون ما حاجة لشرح عن :

– اتجاهات ضباط البوليس السياسية خلال الفترة موضوع الدراسة وتوجههم بولائهم لمن أحسنوا معاملتهم أو أكرموهم ، ورفض تنفيذ أوامر الأنظمة اللاحقة وهو ما يكشف عن تردى روح الانضباط بين صفوف جهاز البوليس ، خاصة إذا علمنا أن الثابت رسمياً فى ملف خدمة الضابط هو « ١٥ يوم قطع ماهية فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٣٠ لأنه رفض إطاعة أمر حضرة وكيل المديرية القاضى بقيامه لناحية بدارى لحفظ النظام بها لمناسبة زيارة دولة محمد محمود باشا لها فى يوم ٢٩ / ١١/ ١٩٣٠ ، ثم تفوهه بكلام لا يسمح صدوره من موظف مرؤوس إلى رئيسه أثناء قيامه بما تفرضه عليه واجباته»[2] .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة البكباشى أبو المجد الناظر ، مسلسل ٥١٢٨٢ ، محفظة ٥٤٥٢ ، رف ٢ – دولاب ١٨٩« شكوى البكباشى أبو المجد محمد الناظر إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٣٤ » .

(٢) المصدر السابق .

- أسلوب استخدام الحكومات الحزبية لجهاز البوليس فى صراعاتها السياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى التى كانت تقف من الحكومة موقف المعارضة .

- مدى الإفساد الذى كان جهاز البوليس يتعرض له أثناء ممارسة هذه السياسة الحزبية .

وقد جرت الحكومات على مدى الفترة موضوع الدراسة ، وبلا استثناء ، على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة المصرية بكل مساوئها وفسادها الأمر الذى أدى إلى تغلغل الحزبية والمحسوبية وبالتالى النفاق بين أوساط الضباط ، وساعد على ذلك سرعة تغيير الوزارات وانتقال سدة الحكم إلى قوى متنافرة ، وهو ما ساعد على سرعة تغير الولاء من حكومة إلى حكومة أخرى .

وإذا كان من المسلم به أنه لا قيام لحكم صالح مستمر ومستقر إلا بإبعاد الموظفين وفى طليعتهم رجال العدالة وحفظة الأمن عن كافة المؤثرات الحزبية والسياسية ؛ فإن من المتفق عليه بديهياً أن انشغال جهاز البوليس بمثل هذه القضايا السياسية ، يصرفه حتما عن التفرغ لواجبه الأساسى وهو مقاومة الجريمة وتأكيد استقرار الأمن ، بنتيجة مؤداها الفشل فى مهمته .

فى ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها نمت وترعرعت جرائم الأجانب فى مصر . فقد كلفت هذه الامتيازات لهم حصانة مساكنهم ضد حق البوليس فى دخولها ، وحقهم فى حماية الجناة إذا التجأوا إلى مساكنهم وحصانتهم ضد التفتيش . وبكلمات أخرى كان الأجانب فى مصر يتمتعون بحقوق وحصانات ليست للمواطنين فى مواجهة إجراءات البوليس ، ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية والقضاء المصرى ، بمعنى أن المحاكم المصرية لم تكن تملك حق محاكمتهم ، وكانت محاكمتهم تتم وفق قوانين بلادهم فى المحاكم القنصلية .

وبمقتضى هذه الامتيازات التى جعلت من مصر موئلا وملاذاً لعشرات الآلاف من الأجانب من مختلف الجنسيات منذ منتصف القرن التاسع عشر ؛ نمت التجمعات الأوروبية فى البلاد [١] . واشتغل الأجانب بوظائف ومهن وحرف عديدة - فكان من بينهم المهندس والطبيب والحرفى والموظف - وكان من بينهم عديم الضمير والخلق الذى وجد فى البلاد مرتعاً خصباً ليمارس الجريمة بأحط أشكالها ، متخذاً من الامتيازات الأجنبية الدرع الذى يحتمى به عندما يقع تحت طائلة القانون . وقد ارتبط البغاء وتجارة المخدرات فى مصر بالأجانب ، كذلك ارتبط نشاط الأجانب الإجرامى فى مصر بالامتيازات الأجنبية .

يعود أصل حى (وش البركة) إلى الوقت الذى كانت فيه حديقة الأزبكية الحالية (التى تأخذ اسمها من إسم الأمير المملوكى أزبك) بركة . فى ذلك الوقت كانت قصور المماليك تدور حول البركة الدائرية التى كانت تجف فى الشتاء وتجرى زراعتها بأنواع مختلفة من النباتات والزهور مع بدايات القرن التاسع عشر شكّل حى وش البركة ، وشارع كلوت بك والمنطقة التى تمتد حتى بداية شارع الموسكى (حى الأفرنج) فى القاهرة وتميز بفنادقه وقنصلياته الأجنبية . وكان الزوار القادمون من الإسكندرية بواسطة المراكب النيلية يرسون فى ميناء بولاق ثم يركبون مخترقين الحدائق وحقول الفول حتى يصلوا إلى فندق شبرد والفنادق الأخرى فى حى الأزبكية والتى كانت تسمى Caravanseria (خانات) . وفيما بعد فقد (وش البركة) سمعته الطيبة هذه وأصبح حى العاهرات الأوروبيات واستمر كذلك حتى الفترة موضوع الدراسة . وخلال الربع الأول من القرن الحالى كان (وش البركة) قد أصبح امتداداً طبيعياً لحى (الوسعة) ، وشكل الاثنان منطقة الدعارة فى القاهرة . شغل (وش البركة) المومسات الأوروبيات من كل الأجناس والعناصر لممارسة هذه التجارة المرخصة فى مصر . وكانت أغلب المومسات من نساء الطبقة الثالثة اللاتى

---

(١) بلغ عدد الأجانب فى مصر وفق إحصاءات التعداد كالآتى : عام ١٨٨٢ = ٩٠٨٨٦ - عام ١٨٩٧ = ١٠٩٧٢٥ - عام ١٩٠٧ = ٢٤٨٧٩٥ - عام ١٩١٧ = ٢٠٦٢٥٥- عام ١٩٢٧ = ٢٢٥٦٠٠ - عام ١٩٣٧ = ١٨٦٥١٥ ، راجع قوائم الإحصاءات ، مصلحة الإحصاء والتعداد ١٩٣٧ .

لفظتهن (مرسيليا) لعدم الحاجة إليهن وأصبح مجال عملهن هو أسواق (بومباى) و (الشرق الأقصى) ، لكنهن مع ذلك كن أوروبيات ولم ينحدرن بعد إلى مستوى كوخ الغرفة الواحدة الذى كان (بالوسعة) منطقة البغايا الوطنيات اللاتى كن يبعن المتعة فى مقابل خمسة قروش .

ومثل (الوسعة) بومساتها وقواديها ، امتلأت (وش البركة) بالمومسات الأجنبيات وقواديهم Pimps الأجانب المتمتعين بحماية الأمتيازات الأجنبية . كان (حامى المومس الوطنى) Native bully يخضع للقانون الجنائى المصرى ، وكان من السهل تجريم أعماله إذا تجاوزت الحد المسموح به وفقاً للائحة بيوت العاهرات لسنة ١٩٠٥ ، لكن حامى المومس الأجنبى European Souteneur لم يكن يخشى شيئاً من البوليس ، كما أن قضاءه القنصلى كان أضعف من أن يوقف نشاطه ، وقد تغلغلت تجارة الرقيق الأبيض فى مصر بفضل هؤلاء القوادين الأجانب الذين أداروا تجارة جيدة التنظيم لها قيادتها فى كثير من الموانى والمدن الأوروبية ، واكتسب الكثير من القوادين الأجانب ثروات طائلة من الدعارة الأجنبية فى مصر (١) .

---

(١) الدعارة Prostitution هى تقديم الخدمات الجنسية للبيع ، وأغلب المومسات Prostitutes من النساء ، برغم وجود المومس الذكر Male Prostitute ، والدعارة هى بطبيعتها صفقة بين أجانب يدفع ثمن الخدمة فيها نقداً ، يمكن للمومس أن تمارس هذا العمل مستقلة ، أو من خلال تنظيمه بواسطة قواد Pimp أو وسيط يحصل على نسبة مئوية من كسبها . وتتنوع طريقة ممارسة الدعارة بين الشارع أو غرف الفنادق أو بيوت الدعارة المعروفة بالمواخير Brodellos or Brothels كما أن هناك دعارة يحصل عليها عن طريق التليفون أو ما يسمى (Call Girls)وفقا لطلب العميل والدعارة كمهنة معترف بها فى بعض البلاد غير الأوروبية ، ومحرمة بشدة فى بلاد أخرى ، وفى أغلب البلاد الغربية يتم تنظيمها بواسطة البوليس أو تعتبر عملاً غير قانونى ، لكنها تمارس رغم ذلك نظراً لصعوبة تطبيق القانون . وفى الولايات المتحدة تمارس الدعارة قانوناً فى ولاية نيفادا Nevada ، والدعارة أنواع : فهناك (دعارة كل وقت) Full Time ، وهى التى تعمل فيها المومس تحت رقابة (مدام) Madam وهى فى الأصل مومس سابقة تدير مؤسستها الخاصة ، وهناك كل أنواع المواخير التى تتراوح بين فخامة الفنادق الكبيرة والزرائب الرخيصة التى تقع فى المناطق الحقيرة ، Slum areas ومع أن الدعارة منتشرة فى البلاد الشرقية التى تصرح بهذا العمل ، فقد تناقصت المواخير فى أغلب =

. . . .

= البلاد الغربية ، نظراً لصعوبة تشغيلها بطريقة سرية فى الوقت الذى أصبحت المهنة فيه غير مسموح بها ، والمومس الأكثر انتشاراً الآن فى المدن الأمريكية والأوروبية هى مومس الطريق Street Walker والطلب على خدمات هذا النوع كبير ، ولا يستطيع البوليس أن يتخذ شيئا حيالهن باستثناء عمليات القبض بمناسبة ما . وليس كل المومسات تشتغلن لكل الوقت . فهناك م ومسات بعض الوقت Parttime (السريات) اللاتى تمارسن أنشطتهن جانبياً إلى جانب وظائف محترمة فى كثير من البلاد الغربية ، ويمكن للرجال أن يكونوا مومس Prostitute فمومس الشذوذ الجنسى الذكر Homo sexual male prostitute يقدم خدماته لرجال آخرين - ويكون أمثال هذا المومس فى المدن الكبيرة . وهذا النوع من المومس يخطر فى الشوارع أو يغشى البارات والأماكن الأخرى التى يتجمع فيها مصابو الشذوذ الجنسى ، والمومس الذكر الذى يقدم أنواع التسلية أو يقوم بخدمة زبائن المومسات يعرف بأسماء بذيئة فى المجتمع الشرقى - لكنه فى الغرب يسمىGigolo والطلب على هذا النوع من المومس قليل على كل حال .

وفى كثير من الحضارات القديمة والحديثة ، اعتبرت المومسات طبقة متميزة بزى معين ، ولغة معينة ، وأماكن إقامة معينة . كما كانت تميزهن ملابس وقصات شعر خاصة . ففى روما القديمة كانت المومسات يصبغن شعورهن باللون الأحمر والأصفر ، وفى المدن اليابانية خلال القرن الثامن عشر وبواكير القرن التاسع عشر حددت أماكن مزينة خاصة كمواقع للمومسات . وكانت المحظيات اليابانيات يعرضن فى أكواخ فى الشوارع . وفى المؤسسات الراقية كانت أسماء المومسات تعرض فيما يشابه الخيمة عند المدخل . وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر اشتغلت أعداد كبيرة من النساء فى الطبقة العاملة الحضرية الإنجليزية بالدعارة ، بما فى ذلك المهاجرات من أيرلندا والمدن الريفية . وكان مرجع ذلك إلى الإضطراب الاقتصادى والاجتماعى ووفاة الأزواج والآباء وفظاظة نظام المصانع . ولقد كانت ظروف الحياة المهنية والعائلية لنساء الطبقة الدنيا فى انجلترا مروعة إلى درجة أن باحثاً طبياً فى الدعارة قرر أن ظروف عمل المومس بدت أقل إتلافاً للجسم عن العمل فى المصانع أو الاستهلاك البدنى الذى يسببه الإنجاب . وقد ظهرت تجارة موازية للدعارة فى ذلك الوقت - هى خطف أو شراء الفتيات الصغيرات للعمل فى مواخير القارة الأوروبية . وفى القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين عندما كانت المومسات يتجمعن فيما كان يسمى (بمناطق الضوء الأحمر) Red Lightd Stricts كان يمكن تمييزهن بملابسهن الزاعقة ، وفساتينهن المختصرة وشعورهن المعقوصة ووجوههن المصبوغة بالأحمر ، وتدخينهن للسجائر وشربهن للمشروبات الروحية ولغتهن السوقية ، وسلوكهن الوقح وبكلمات أخرى ، لم تكن التفرقة الاجتماعية بين المرأة (الجيدة) والمرأة (السيئة) حادة فقط ، ولكن كان يمكن تحديدها بسهولة عن طريق التمايز الثقافى Cultural Insignia ، ولا تقضى أغلب المومسات حياتهم كلها فى المهنة ، فالمظهر المتدهور والصحة غالباً ما تقطع استمرار مهنتهن وأعراض التقدم فى العمر تميل إلى التزايد عند المومس نتيجة للنوم غير =

كان الأجانب يديرون (المواخير) غير المرخصة تحت سمع البوليس وبصره دون أن يملك أن يفعل حيالها شيئاً . ويحكى لنا اللواء توماس رسل باشا حكمدار العاصمة أسلوب تفادى الأجانب قوانين البلاد ولوائح البوليس فى هذا الشأن فيقول : « أوقفتنا الامتيازات الأجنبية عاجزين تماماً وبلا أجل مسمى فى التعامل مع المواخير غير المرخصة التى كان

= المنتظم وعادات الأكل . وفوق ذلك الإصابة بالأمراض التناسلية والآثار التالية للإجهاض قد تسبب اضطرابات حوضية وتدهور جسمانى سريع . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من المومسات يشربن بإفراط ويستخدمن المخدرات ، وفى بعض الأحيان يصبحن مدمنات .

وقد تتزوج بعض المومسات ، وقد يجد البعض عملاً فى وظائف الخدمة ، غالبا على حافة المجتمع . وقد تحسن بعض النساء اللائى لهن أصول حقيرة من المشتغلات بمهنة مومس التليفون Call Girl - أوضاعهن الاجتماعية ، لكن هذا ليس عاماً . وقد تبقى أخريات مقيدات بالمهنة نظرا لسوابقهن أو لإدمانهن المخدرات .

ولا يعلم كثير عن كيفية تغلب المومس السابقة على ماضيها . فالظروف فى الولايات المتحدة على سبيل المثال تجعل هروب المومس من حياة الدعارة أكثر صعوبة من نظيرتها فى الدانمارك حيث لا يوجد تشريع يحظر أخذ نقود فى مقابل عمل جنسى إذا ما كانت المرأة لها وظيفة أخرى تحصل فيها على مال . وترى السلطات الدانماركية أنه من خلال نظام كهذا فإن الدعارة تحتفظ على الأقل بالحد الأدنى من الروابط من المجتمع التقليدى ، وإن المرأة التى تختار أن تترك الدعارة سوف تجد لها مكانا - ولو جزئياً - فى العمل المشروع . وفى بعض البلاد يرخص بالدعارة كمهنة تنظمها الدولة . وبعض البلاد تمنع إقامة المواخير ولكنها لا تمنع فعل الدعارة نفسه . وفى الولايات المتحدة يحظر إقامة المواخير فى أغلب الولايات وأغلبية الولايات تجرم القوادة والتحريض على الفسق ، لكن زبائن المومسات نادرا ما يكونون عرضة للعقاب وأكثر المحاولات شدة لتقليل الدعارة هى تلك التى تمارسها جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حيث يعاد تعليم المومسات وتوجيههن إلى وظائف اجتماعية مفيدة ، لكن الدعارة مع ذلك لم تنته تماماً . وتنشأ الحملات ضد الدعارة غالباً كنتيجة للاشمئزاز الذى يشعر به الناس ، عندما يرون المومسات يحرضن الزبائن فى الأماكن العامة ويجد المسؤولون أنفسهم مضطرين لاتخاذ إجراءات ما كالقبض على المومسات لإثبات أنهم ليسوا مكترثين . ويدعى أنصار إجازة الدعارة أن الدعارة (جريمة دون ضحية) Victimless Crime وأن القوانين ضد الدعارة تقضى إلى جعلها سرية وتعرضها للسيطرة عليها من قبل نقابات إجرامية ، مثلما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية . راجع :

-Wilson, Buffy A new look at the oldest profession (1978) PP.320-330 -

-Gill, Derek G., Illigitimacy, Sexuality and the status of women (1977) pp. 337-351 .

-Jones, Thomas E., Prostitution and the law (1951) pp. 201- 207

يديرها الأجانب . وقد تحدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى كارتيير Bimbashi Quartier (المقدم) رئيس المباحث الجنائية ، وتحدانى لأشهر عديدة عن طريق التغيير فى جنسية البادرونا Padrona [١] - لم يكن البوليس يستطيع أن يدخل منزل الأجنبى دون موافقة وحضور القنصل أو من يمثله ، وعندما كنا نصل إلى المنزل مع القواص القنصلى الفرنسى لطلب السماح لنا بالدخول من البادرونا الفرنسية ، فإن الشراعة الصغيرة للباب الأمامى تفتح ويعلن صوت قشرى أجش مبحوح أن (مدام ايفون) قد باعت المحل (لمدام جنتيلى) الإيطالية التبعية - التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع أن ندخل . وفى الأسبوع التالى نصل مع القواص الإيطالى لنقابل بتغير آخر فى جنسية البادرونا ، ومع تزايد حدة غضب البكباشى كارتيير جمع فى ليلة سبعة قواصين قنصليين أمام الباب السريع الغلق ، وتم هزيمة المديرات الزائفات واحدة بعد الأخرى . وأمكن الدخول إلى المنزل وتطبيق القانون»[٢] .

وفى ظل هذا العجز من جانب جهاز البوليس أمام الامتيازات الأجنبية تزايدت أعداد المومسات الأوروبيات ومارسن تجارتهن فى حماية القوادين الإيطاليين واليونانيين وغيرهم .

وتوضح الجداول الخاصة بالدعارة فى القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة أعداد المومسات الأوروبيات إلى جانب إيضاحات أخرى :

---

(١) البادرونا Padrona هى مديرة المحل السكنى العام الإيطالية التى تقدم مساعدات لنزلاء محلها الذين هم من جنسيتها .

(2) Egyptian Service, op. cit., pp. 178- 182.

عدد العاهرات اللاتي كن مقيدات بالسجلات في أول يناير سنة ١٩٢٦			عدد العاهرت اللاتي قيدن في خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات اللاتي شطبن من السجلات في خلال سنة ١٩٢٦			عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن في الشوارع يحرضن المارة	عدد المنازل السرية التي اتخذ البوليس ضدها إجرءات
أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
٣٣٤	٧١٧	١٠٥١	٧٧	٢٦٠	٣٣٧	٨٦	١١٨	٢٠٤	٣٢٥	٨٥٩	١١٨٤	١٨٨٤	١٠٢
وفي سنة ١٩٢٧													
٢٣٢	٦٠٥	٨٣٧	٤٦	١٤٧	١٩٣	٧٩	١٤٢	٢٢١	١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٢٠٤٦	١١٩
وفي سنة ١٩٢٨													
١٩٩	٦١٠	٨٠٩	٨٠	١٥٦	٢٣٦	٦٠	١٤٦	٢٠٦	٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٢٨٧٥	١٨٩
وفي سنة ١٩٢٩													
٢١٩	٦٢٠	٨٣٩	٤٣	٩١	١٣٤	٣٤	٨٣	١١٧	٢٢٨	٦٢٨	٨٥٦	١٧٢٣	٢٦٧
وفي سنة ١٩٣٠													
٢٣٣	٦٠٦	٨٣٩	٣٧	١٢٥	١٦٢	٥٨	٧٨	١٣٦	٢١٢	٦٥٣	٨٦٥	١٦٨٥	٢١٤

السنة	عدد العاهرات اللاتي كن مقيدات بالسجلات في أول يناير			عدد العاهرت اللاتي قيدن في خلال السنة			عدد العاهرات اللاتي شطبن من السجلات في خلال السنة			عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في ٣١ ديسمبر			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن يحرضن المارة في الشوارع	عدد المنازل السرية التي اتخذ البوليس ضدها إجرءات
	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع	أوربيات	مصريات	المجموع		
وفي سنة ١٩٣١	١٩٩	٧٥	٧٣٦	٤٩	٢٥٤	٣٠٣	٦٨	١٥٧	٢٢٥	٦٦	٣٣٨	٤٠٤	١٥٨٦	٢٠٥
وفي سنة ١٩٣٢	١٨٣	٦٣٣	٨١٦	٦٥	٣٣٩	٤٠٤	٨٤	٢٤٦	٣٣٠	١٦٤	٧٢٦	٨٩٠	٢٦٠٣	٢٨٦
وفي سنة ١٩٣٣	١٦٠	٧٢٨	٨٨٨	٣٣	٢٣٢	٢٦٥	٥٣	٢٠٠	٢٥٣	١٤٠	٧٤٥	٨٨٥	٢١٨٣	٣٣٩
وفي سنة ١٩٣٤	١٣٦	٧٠٣	٨٣٩	٢٢	٢٢٣	٢٤٥	٤١	٢٤١	٢٨٢	١٣٥	٨٤٧	٩٨٢	٢٩٢٣	٢٥٩
وفي سنة ١٩٣٥	١١٨	٧٣١	٨٤٩	٢٠	٢١٠	٢٣٠	٤٢	٢٣٣	٢٧٥	٩٧	٧٠٤	٨٠١	٣٠٤٠	٢١١
وفي سنة ١٩٣٦	٩٨	٧٠٤	٨٠٢	١٩	٣٠٨	٣٢٧	٢٧	٢٨٩	٣١٦	٩٠	٧٢١	٨١١	٣٧٤٠	٣٦٣

ولا يتبادرن إلى الذهن إن أعداد المومسات الأوروبيات كانت فى تناقص ، كما تشير الاحصائيات فى بعض السنوات ، فعدد المنازل السرية (أى منازل الدعارة التى لم تقيد فى سجلات البوليس) كانت تتزايد طرديًا مع انخفاض عدد المومسات المقيدات بالسجلات[١] ، ما يعنى أن انخفاض عدد المقيدات فى السجلات كان يرجع إلى اتجاه الدعارة إلى (السرية) بحسبانها أكثر راحة للمشتغلات بها من مضايقة البوليس والالتزام بالنظم واللوائح (كل مومس مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها ، النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب - أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فوراً للقنصلاتات التابعات اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقيق مع عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات ..... م ١٧ من لائحة بيوت العاهرات) - كذلك فإن حالات ضبط المومسات من جنسيات مختلفة فى الشوارع و هن يحرضن المارة على الفسق Street Walkers كانت تتزايد على مدى سنوات الدراسة مما يعنى تزايد أعداد المومسات بصفة عامة ومن بينهن الأجنبيات .

وهكذا وفى ظل وجود نظام الامتيازات الأجنبية الذى استغله القوادون والبلطجية والمومسات الأجانب فشل جهاز البوليس فى أداء مهمته الأمنية فى مواجهة جريمة تدمر الخلق القويم والفضيلة [٢] .

---

(١) كانت مناطق البغاء العلنى المصرح به خلال الفترة موضوع الدراسة هى (وش البركة - الوسعة - حى زينهم - حى باب الشعرية) ، وفى عام ١٩٢٦ ألغى البغاء الرسمى من حى زينهم وانتقلت النساء منه إلى البغاء الرسمى بباب الشعرية .

(٢) عن إجرام الأجانب فى مصر ونوعيات جرائمهم وأثر الأمتيازات الأجنبية فى تفاقم مشكلة نشاطهم الإجرامى .

راجع :

-Egypt No. (5) 1887 Reports by sir H. Drummond Wolff on the administration of - Egypt . February 2nd , 1886 .

- Egypt No. (2) 1890 Further. Correspondence respecting Finances and Condition of Egypt (No 76) Sir E. Baring to the Marquis of Salibury- Cairo, March 2, 1890 . =

ومثلما فعلت الامتيازات الأجنبية بالدعارة ، كذلك فعلت بالمخدرات فقد كانت هذه التجارة حكراً على الأجانب تقريباً لدرجة ينطبق عليهم فيه تلك التسمية التى أسماهم إياها (اللواء توماس رسل) حكمدار بوليس العاصمة وأول مدير لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة فى مصر : Drug Barons بارونات المخدرات - فمن مصانع الهيرويين والكوكايين فى سويسرا وفرنسا واستانبول خرجت آلاف الأطنان من المخدرات البيضاء (تمييزاً لها عن المخدرات السوداء وهى الحشيش والأفيون) لتغمر الأسواق المصرية - ولتدمر الأجساد والأرواح .

ولست فى مجال الحديث عن التدمير الذى تحدثه هذه السموم التى غزت مصر بدءاً من عام ١٩١٦ ، ويكفى أن أقول إنها تقتل فى مدى شهور قليلة من الأدمان .

بدأ الكوكايين يأخذ طريقه إلى مصر فى عام ١٩١٦ ، وتبعة الهيرويين ، ولم يكن من السهل مواجهة هذا الخطر ، فقد كانت الحيازة أو التهريب مجرد مخالفة عقوبتها القصوى (١جنيه) أو حبساً لمدة أسبوع ، وكان الرائد الأول للهيرويين فى مصر هو صيدلى يونانى تخصص فى بيع المخدر فى صيدليته التى أصبحت طوابير الشمامين تقف أمام

= Egypt No. (3) 1892 Report on the administration, Finances and Condition of Egypt, and the progress of reform.

- Egypt No. (1) 1906 Report by his Majesty's Agent and Consul-General on the finances, Administion, and ondition of Egypt and the Soudan in 1905.
- Egypt No (1) 1907, Ditto.
- Egypt No (1) 1908, Ditto.
- Egypt No (1) 1909, Ditto.
- Egypt No (1) 1910, Ditto.
- Egypt No (1) 1911, Ditto.
- Egypt No (1) 1912, Ditto.
- Egypt No (2) 1913, Ditto.
- Egypt No (1) 1914, Ditto.

وتحدد هذه التقارير نوعيات الجرائم التى كان الأجانب يرتكبونها فى مصر فى :-
تجارة الرقيق الأبيض - تهريب الحشيش - تشغيل غرز الحشيش - بيع الخمور - فتح أوكار القمار - البغاء
وتجمع التقارير على أن نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم القنصلية كانت أكبر العوامل المساعدة على تزايد إجرام هؤلاء الأجانب .

بابها . وجاء أول تحذير بالخطر المدمر من (بولاق) ، فبعد أن كانت تضم الجماعات الصعيدية القوية البنية ؛ إذا بها تتحول إلى مباءة تضم البقايا الآدمية للذين أصابهم مرض الإدمان .

بدا واضحاً بعد عام ١٩٢٠ أن المخدر الأبيض قد أحكم قبضته على مصر ، ثم شرع في الانتشار خاصة في المدن ، وكانت العقوبة في ذلك الوقت لا تقف حائلاً دون تفشي الوباء .

في عام ١٩٢٥ صدر أول قانون للمخدرات الذى جعل من الحيازة والإتجار جريمة يعاقب عليها بالحبس سنة وغرامة ١٠٠ جنيه . لكن سعر الكيلو الهيروين تسليم المصنع في أوروبا والبالغ قدره سبعة عشر جنيها ، وسعر الكيلو في سوق الجملة والبالغ قدره ١٢٠ جنيه ؛ قلل من قيمة العقوبة ، ومع نهايات ١٩٢٥ كان السعر في القاهرة قد ارتفع إلى ٣٠٠ جنيه ، بينما واصل الإدمان انتشاره في البلاد . وفي ذلك الوقت عدل القانون ليصل بالعقوبة إلى خمس سنوات وألف جنيه غرامة .

بدا واضحاً ، رغم القبض على الكثير من تجار المخدرات ، أن العدو الأول للبلاد هو المهرب الأجنبي المقيم في مصر والذى كان عرضه لعقوبة (مخالفة) تافهة من المحاكم المختلطة ، بفضل الامتيازات الأجنبية ، بينما كان زميله المواطن المحلى عرضه لعقوبة تصل إلى خمس سنوات سجن وألف جنيه غرامة .

وفي هذا المقام يقول اللواء توماس رسل حرفيا :

it is hardly possble for anyone who has not had actual experience of them to appreciate the enormous difficulties that the Capitulations put in the way of the police generally, and particularly in the fight against the drug trade had it not been for the protection that the foreign trafficker derived from them, the narcotic problem in Egypt Would never have reached the magnitude it did and the ninety percent, improvemet todoy could have been achieved a quarter of the time with a quarter of the expenditure of police time, funds and energy.

«من الصعب لأى شخص ليس له خبرة فعلية أن يقدر الصعوبات الضخمة التى وضعتها الامتيازات الأجنبية فى طريق البوليس بصفة عامة وفى طريق محاربة تجارة المخدرات بصفة خاصة . . . ولولا الحماية التى كان يحصل عليها المهرب الأجنبى من هذه الامتيازات ؛ ما كان يمكن لمشكلة المخدرات فى مصر أن تصل إلى هذا القدر الذى وصلته ، ولكان التحسن بمقدار ٩٠٪ الذى حدث فى الأربعينيات قد أمكن تحقيقه فى ربع الوقت بربع التكاليف التى تحملها البوليس فى المصروفات والطاقة [(١)]» .

تدفقت ، فى ظل هذه الحماية الدولية - أطنان المخدرات ، عن طريق الموانىء المصرية وبواسطة السفن الأجنبية ، فابتلع السوق المصرى فى عام ١٩٢٩ (١٣٦٨٥ كيلو جرام) من الكوكايين والهيرويين والأفيون والحشيش والمنزول والمواد الأخرى .

العدد	الكمية	العام	الكمية
١٩٣٠	١٠٧٧١	١٩٣٤	١١٨٥
١٩٣١	٦٨٤٤	١٩٣٥	٧٥٢
١٩٣٢	٥٨٨٦	١٩٣٦	١٠١٦[(٢)]
١٩٣٣	٢٢١٢		

وقد قسّم المشتغلون بتجارة المواد المخدرة فى مصر عام ١٩٢٩ وعددهم ١٦١٤ تاجراً إلى فئات حسب خطورتهم وحجم معاملاتهم - وكانوا كالآتى حسب جنسياتهم :

(1) Egyptian Service, op cit., p. 228 .

(٢) المنزول هو عبارة عن معجون مركب من الحشيش والجذور والداتورة وبعض عطارة أخرى ، والمواد الأخرى هى (شوكولاته مخلوطة بحشيش) أو (مخلوط من الكوكايين والهيروين مع بعض سلفات) أو (مورفين) ، راجع التقرير السنوى الصادر عن مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ والتقرير السنوى لذلك المكتب عن عام ١٩٤٠ .

	يوناني	بريطاني	إيطالي	فرنسي	مصري	سوري	روسي	عجمي	صيني	يوجوسلافي	بلجيكي	برتغالي	روماني	الماني	أرمني	تركي	هنجاري	المجموع
تجار كبار	١٠٠	٢٥	١٥	٩	١٨	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٦٩
وسطاء كبار	٢	٣	٥	٢	٤٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	–	٦٤
تجار صغار	٢	١	١	٢	١٠٨٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٩٥
وسطاء صغار	١	١	–	–	٢٨٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٨٦
المجموع	١٠٥	٣٠	٢١	١٣	١٤٣٨	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	–	١٦١٤

وفي عام ١٩٣٠ كانوا كالاتي موضوعاً في الإعتبار أن مجموعهم الكلي كان ٣١٢٨

	يوناني	بريطاني	إيطالي	فرنسي	مصري	سوري	روسي	عجمي	صيني	يوجوسلافي	بلجيكي	برتغالي	روماني	الماني	أرمني	تركي	هنجاري	المجموع
تجار كبار	١٥٣	٥٦	٩٣	٧٦	٥٢	٥	٥	١	٢	٢	–	–	٣	٤	١	٦	٢	٤٦١
وسطاء كبار	١٦٤	٢	–	١٣	١٣٤	–	–	–	١	١	٢	١	٢	١	–	١	–	٣٢٢
تجا رصغار	–	–	–	–	٢٠٢٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠٢٠
وسطاء صغار	–	–	–	–	٣٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٢٥
المجموع	٣١٧	٥٨	٩٣	٨٩	٢٥٣١	٥	٥	١	٣	٣	٢	١	٥	٥	١	٧	٢	٣١٢٨

وتكشف الإحصائيتان عن سيطرة الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والإيطاليين والفرنسيين على تجارة المخدرات فى مصر سيطرة بلا منافسة ، بينما تكشف الإحصائيات عن الدور التافه للمصريين فيها ؛ فهم يشكلون فقط صغار التجار الذى يبيعون بالتجزئة للمتعاطين ، ومن البديهى أن التجارة أى تجارة ، تكون دائماً بيد التجار الكبار .

من بين ١٦٩ تاجراً كبيراً للمخدرات فى مصر عام ١٩٢٩ ، كان ١٥٠ منهم من الأوروبيين - وشكل اليونانيون الأغلبية العظمى من هؤلاء التجار .

وفى عام ١٩٣٠ كان التجار الكبار الأجانب (٤٠١) تاجراً من بين المجموع العام وقدره (٤٦١) ، وحاز الأغلبية فى هذا العدد اليونانيون والبريطانيون والإيطاليون والفرنسيون ، وهم من بين الجنسيات المتمتعة بالامتيازات الأجنبية[١] .

وتكشف الإحصائيات أن أعداد التجار الكبار الأجانب كانت فى تزايد مما يعنى ثقتهم فى مناعة موقفهم وقصور أجهزة البوليس المصرى عن الوقوف فى وجه نشاطهم المدمر ، بل إنهم عندما انتعشت تجارتهم فى ظل الامتيازات الأجنبية ؛ تحولوا أيضاً إلى مهنة الوساطة فى تجارة المخدرات التى كانوا قد تركوها فى السابق للمصريين ، فبلغ عدد الوسطاء الكبار الأجانب عام ١٩٣٠ (١٨٧) من مجموع الوسطاء الكبار البالغ (٣٢٢) [٢] .

ولتأكيد حقيقة مناخ الحرية الذى كان ينعم به أصحاب الامتيازات الأجنبية فى تجارتهم التى دمرت البلاد - نقول إنه من بين ١٥ قضية اتجار فى المخدرات نظرتها المحكمة القنصلية البريطانية عام ١٩٢٩ كانت الأحكام فى ١٤ منها بالسجن لمدد تختلف ما بين شهر واحد وستة شهور ، أما الحكم بالسجن لمدد تختلف ما بين سبعة شهور وإثنى عشر شهراً فكان فى قضية واحدة فقط ، ومن ١٩ قضية نظرت عام ١٩٣٠ كان الحكم فى واحدة بغرامة قدرها عشرة جنيهات ، و ١٦ بالسجن من شهر واحد إلى ستة أشهر والباقى بالغرامة التى تقع ما بين ٤٧٤ مليماً و ١٢٠ جنيهاً ، وكذلك كان الأمر مع المحاكم

---

(١) التقرير السنوى الصادر عن مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ .
(٢) المصدر السابق .

القنصلية الفرنسية واليونانية والإيطالية والرومانية . والخلاصة أن أقصى أحكام هذه المحاكم كانت السجن لمدة لا تزيد عن سنتين ، وهى عقوبات لا تردع العصابات الأوروبية التى نسجت شباكها بين مصر وألمانيا وسويسرا وفرنسا وفيينا وغيرها [١] كعصابة (زيلنجر) فى النمسا ، وفيكتور فولى وينى باليانى وجورج كتسانس وجريجورى كرونو بولو وميشيل فالافانى وبنايوتى ريفوبو لوس وجورج اسطاماتوبولو ومارى لويتشولو وديمترى موراكس فى مصر - ومصانع (هفتى) بزيوريخ - (وروسلر) بمولهاوس [٢] .

هكذا استشرت المخدرات فى مصر دون ضابط ، وأثبتت الحقائق فشل جهاز البوليس فى إيقاف تيارها ، بفضل الامتيازات الأجنبية .

---

(١) المصدر السابق - وتوضح القائمة التالية جنسيات بعض تجار المخدرات فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة :

من اليونان : ينى سيريانوس - Yean Syrianos - الكسندر زيروتسيكوس - Alexander Xerotsikos - كوستى كالوبس - Costis Caloupis - جورجى ياناس - Georges Yanas نيقولاس تسيتوريس - Nicolas Tsitouris - ستافرو أيوناتوس - Stavro Ioannatos جورجى كاتسانس - Georges Catsanis - ديمترى ديكيتاس - Dimitri Dikitas تيودور كاتاريلوس - Theodore Katarellos - قنسطنطين بايدوسيس . Constantin Paidousis .

- من إيطاليا : حسين محمد أبو حجيار (طرابلسى) - عمران غريبى عمران (طرابلسى) - إبراهيم حسن الجبرتى (طرابلسى) - عبد الرازق عمر البورى (طرابلسى) - جوزبى كاسترو Guiseppe Castro - ميشيل ميزاكابو Micel Mezyacapo - على سليمان محمد الفيتورى (طرابلسى) - چيوفانى كاستيلا Gievunni Castella يعقوب شالوم لوزون (طرابلس) - عطية رومانو

- من بريطانيا : سافاس سوتيريو Savas Sotiriou - بنايوتى قنسطنطينو - Panayotis Constantins ديمتريوس أرجيرو - Demetrious Argyrou - كرياكوس قنسطنطينو - Kyriacos Constantinou - جورجيوس سافاكوروزو - Georgios Sava Kourouzou بريكليز بريكليز - Pericles Pericleus - كرياكوس أندريو حادجى يوانو - Kyriacos Andreou Hadjiyoannou - قاسم محمد الهندى - ديموثينيس نيقولا وكاناكاس - Demothenis Nicolau Kanakas - فيليب ليفيفر Philip le Feuvre

من فرنسا : إسماعيل عبد الحميد السيد الوزيرى (تونسى) - محمد السيد أحمد المغربى وشهرته رمضان (تونسى) - صلاح عبد السلام على الحداد (تونسى) - محمد محمد المزاغينى (تونسى) - شعبان أحمد عباس حافظ (تونسى) - محمد صالح التواتى (جزائرى) - مراد محمود بن حمودة الجورانى (تونسى) - إسرائيل زجدون (جزائرى) - جاك سكابا - Jacques Scaba أنطوان شيرر (سويسرى) - Antoine Scherrer - إيليا جليكمان - Elie Glickman - إيلى شاسكاس Elia Chaskes - توماس زكاريان - Thomas Zakarian - جشوا فريدمان Josua Friedmann .

(٢) المصدر السابق .

ويبدو أن هذه (الامتيازات) لـم تكن عاملاً مساعداً على استشراء البغاء والمخدرات فقط - فقد كان للأجانب دور غير قليل فى مجال الجرائم الأخرى كالقتل والشروع فيه والضرب وما إلى ذلك .

يلفت النظر عند استقراء الإحصائيات أن عدد جنايات القتل والشروع فيه والمواقعة من أجانب على وطنيين فى عام ١٩٣٤ كانت سبعه فى مقابل ثمانيه من وطنيين على أجانب ، وفى عام ١٩٣٥ ارتفعت الجنايات من أجانب على وطنيين إلى عشره فى مقابل سبعه من وطنيين على أجانب ، وانخفضت فى عام ١٩٣٦ إلى ثمانيه فى مقابل ثلاثه عشر من وطنيين على أجانب ، ووجه لفت النظر ترجع إلى اقتراب الجنايات الواقعة من الطرفين على بعضهما عدداً رغم الفارق العددى الهائل بين الطرفين ، وحقيقة أن الأجانب كانو يمثلون أقلية أيًا كان عددهم - مما يعنى أن الأجانب كانوا يتفوقون فى هذا النوع من الجريمة على المصريين ، وأن تفوقهم هذا كان بالطبع يرجع إلى الحماية التى كفلتها الامتيازات لهم .

أما جنح الضرب ، فقد تفوق فيها الأجانب على المصريين خلال السنوات ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

ففى عام ١٩٣٤ كانت جنح الضرب الواقعة من أجانب على وطنيين (٣٨١) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب .

وفى عام ١٩٣٥ كانت هذه الجنح (٣١٥) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب ، أما فى عام ١٩٣٦ فقد كانت (٣٩٠) جنحة من أجانب على وطنيين فى مقابل (١٢٢) من وطنيين على أجانب [١] .

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى ، عن المدة ١٩٣٠ -١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره .

وبصرف النظر عن الزيادة الواضحة فى جرائم الاعتداء على النفس من جانب الأوروبيين على الوطنيين ، والراجعة إلى الامتيازات الأجنبية ، فإن النتيجة المترتبة على هذا الوضع كانت تحطيم جسور الثقة بين البوليس والجمهور الذى افتقد الحماية والعدالة من الجهاز الذى يفترض فيه أن يوفرها له ، وهو سبب جديد من أسباب الفشل ، يضاف إلى الأسباب الأخرى .

أما وقد وفينا الظروف الخارجية التى تعالج أسباب فشل جهاز البوليس فى أداء مهمته حقها ، فإننا ننتقل الآن إلى الظروف الداخلية للجهاز لعل بحثها يكشف لنا أسباباً أخرى للفشل .

لأحوال القوى البشرية العاملة ، فى أى مرفق ، دور كبير فى حُسن قيام هذا المرفق بعمله أو فشله فى هذا العمل . وأحوال القوى البشرية عديدة : منها ما هو اجتماعى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو وظيفى ... إلخ .

وجهاز البوليس بحسبانه جهازاً يعتمد على القوى البشرية ، لابد وأن يكون لهذه القوى دور فى أسلوب أدائه .

اعتمد جهاز البوليس فى مجال الإمداد بالرجال على مستوى القاعدة على فئتين هما : العساكر ، والخفراء .

كان عساكر البوليس من أنفار القرعة أو الرديف (المسرَّحين) الذين عجزوا عن دفع البدل النقدى الذى كان معمولاً به أثناء الفترة موضوع الدراسة للإعفاء من الخدمة العسكرية [1] ، وكان هذا يعنى أن يكون عسكرى البوليس من أفقر طبقات الشعب من

(١) كان يحق لكل شخص أن يُعفى من أداء الخدمة العسكرية فى نظير دفعه بدلاً نقدياً كالآتى :
(أ) عشرون جنيهاً مصرياً فى أى وقت قبل اقتراعه أو إذا كان معافىً وزال سبب إعفائه - وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال الإعفاء .
(ب) أربعون جنيهاً مصرياً لمن لم يحضر أو يندب عنه أحداً للحضور أمام مجلس الاقتراع ، وذلك فى أى وقت بعد إدراج أسمه فى كشوف الاقتراع وقبل فرزه طبياً .
(ج) مائة جنيه لمن يكشف عليه طبيا ، وذلك فى أى وقت بعد الكشف الطبى وقبل التجنيد .
راجع قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ .

ناحية . والعاجز فى نظر الجمهور عن أن يفتدى نفسه بعشرين جنيهاً من ناحية أخرى ، وهما اعتباران لهما وزنهما عند تقييم شكل العلاقة بين البوليس والجمهور .

وفوق ذلك فقد كان السواد الأعظم من عساكر البوليس يجهلون القراءة والكتابة ، وفى عام ١٩٢٧ كان عدد عساكر البوليس الأميين ١٠٣١٢ من مجموع العساكر فى الجهاز البالغ ١٣٦٢٣ ، أى أن نسبة الأمية فى الجهاز كانت ٧٥٪ بصفة عامة ، لكنها كانت تزيد عن ذلك فى بعض المديريات ، فكانت ٩١٪ فى بعضها (١) .

وفى القاهرة عاصمة البلاد ، كان ١٠٪ فقط من أفراد البوليس عام ١٩٢٦ لهم إلمام بالقراءة والكتابة - و ٩٠٪ لا دراية لهم بها . ويمكن استنتاج ما يترتب على ذلك خلال الممارسة من تعقيد الأمور واضطراب العمل وإفلات المجرمين من العقاب وإثارة شكوى الجمهور من سوء التصرف .

كانت رواتب رجال البوليس (العساكر والصف ضباط) خلال الفترة موضوع الدراسة كالآتى :

عسكرى (نفر) بالمدن .	٣٦ جنيهًا سنوياً
عسكرى(نفر) بالمديريات	٣٣ جنيهًا سنوياً
أونباشى (عريف)	٤٥ جنيهًا سنوياً
جاويش (رقيب)	٤٨ جنيهًا سنوياً
باشجاويش (رقيب أول)	٥٤ جنيهًا سنوياً
صـــول (مـــســـاعـــد)	٦٠ جنيه ًاسنويا (٢)

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن الأمن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، مصدر سبق ذكره .

(2) Milner papers-Bodlean Library-Oxford- Box 32 Personal and Equiment Department .

- Ministry of the interior-from G.S.Howal Stuart to Deeds, dated November 23, 1919

وكانت مدة الخدمة خمس سنوات تتجدد تطوعاً ، تنتهى ببلوغه سن الستين التى يمنح عن بلوغها مكافأة قدرها مرتب سنة واحدة ، دون معاش .

وتمدنا التقارير السنوية عن بوليس مدينة القاهرة بصورة ضافية عن سلوك وأخلاق أفراد الجهاز (صف ضباط وعساكر) ، خلال الفترة موضوع الدراسة .

جدول يبين المستوى السلوكي والأخلاقي لأفراد بوليس مدينة القاهرة بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٦

السنة	محاكمات عسكرية	إدانة أمام المحاكم العسكرية	رفت من الخدمة لسوء السلوك	سجن مع الأشغال الشاقة	شكاوي الجمهور ضد رجال البوليس	إجمالي عدد القوة
١٩٢٥	٤١	٣٩		٣١		٢٦٩٩
١٩٢٦	٦٥	٥٩		٢٥		٣٠١٤
١٩٢٧	١٢٥	١٢١		٧١		٣٢٩٥
١٩٢٨	٨٧	٧٦		٦٤	١٦٩	٣٣٩٠
١٩٢٩	٨٦	٨١	٣٠	٨١	١٨٥	٣٤٥٣
١٩٣٠	٥٢	٤٧	٢٥	٧٣	١٢٨	٤٧٣٢
١٩٣١	٥٦	٥٠	٣٠	٧٥	١٤٦	٥٧٥٩
١٩٣٢	٤٦	٤٥	٢٠	٦٨	١٥٦	٥٨٥٤
١٩٣٣				٨٤	٢١٩	٦١٠٢
١٩٣٤				٧٦	١٩٨	٥٩٥٥
١٩٣٥	٢٦	٢٣	٥	٦٨	٢٩١	٦٠٥٧
١٩٣٦	٤٨	٤٤	١٥	٨٥	٢٨٣	٦٠٠٠ (١)

(١) التقارير السنوية لبوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٢٦ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦.

أما الخفير ، وهو قوام الأمن فى المديريات ، فقد كان حاله أتعس ، كان راتب الخفير الشهرى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٥٠ قرشاً ، وهو راتب لا يقبل به إلا العاطل الذى يئس من الحصول على عمل ذى قيمة أو الطامع فى اتخاذ الخفارة ستارا لإنفاذ مقاصد شريرة .

وقد كشفت تقارير الأمن العام السنوية عن أن أغلب الخفراء من الأشرار مرتكبى الجرائم المخلة بالأمن ، من قتل وشروع فيه وسرقات بالإكراه وشروع فيها أو المتفقين مع اللصوص على ارتكاب الجرائم ومساعدتهم فى الإفلات من العقاب ، وهؤلاء فى الواقع من أخطر العوامل فى زيادة الجرائم (١) .

ومن مجموع قوة الخفراء فى مديرية القليوبية عام ١٩٢٧ - والبالغ ٣٥١٢ فردا اتهم ١١٠ خفير فى حوادث قتل وشروع فيه وسرقات بالإكراه وشروع فيها وتعطيل قطارات وسرقات بسيطة وإحراز مواد مخدرة وإتلاف مزروعات على الوجه الآتى :

الجناية/ الجنحة	العدد
قتل	٨ خفراء
شروع فى قتل	٤
سرقة بالإكراه	٢
تعطيل القطارات	١
إتلاف مزروعات	١
جنايات أخرى	١
جنح سرقات وشروع فيها	٢٠
إحراز مواد مخدرة	٣
جنح أخرى	٧٠
المجمـــــــوع	١١٠

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الامن العام فى القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، مصدر سبق ذكره

وبلغ عدد من حوكم منهم بمجالس عسكرية بسبب إهمالهم فى الخدمة أو تسترهم على المجرمين ٥٨ خفيراً - وعدد من رفتوا بسبب سوء سلوكهم ١٠٩ خفيراً (١) .

إذاً فقد تجمع فى القاعدة العريضة لجهاز البوليس أسوأ آفتين (الفقر والجهل) ، ولا يمكن للمرض أن يكون بمنأى عن أمثال هؤلاء الأفراد (العساكر والخفر) ، فأى أمن هذا الذى يرجى من جهاز قوامه هؤلاء ؟

ويؤخذ من إحصائيات التعداد السكانى ، خلال الفترة موضوع الدراسة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ أن متوسط تعداد السكان فى مصر كان حوالى ١٤ مليون نفس تقريباً (*) .

ويؤخذ من إحصائيات أعداد القوات المشتغلة بالأمن العام فى نفس الفترة أن المتوسط كان يدور حول ١٥٠٠٠ رجل بوليس . بنتيجة مؤداها أنه كان يوجد عسكرى بوليس واحد لكل ٩٣٣ مواطن (٢) - وبعيداً عن مناقشة صلاحية هذه النسبة لحفظ الأمن أو عدم صلاحيتها فلابد من الإنتباه إلى أنه قبل إصدار حكم فى هذا الأمر ينبغى معرفة أن أساس تحديد قوات البوليس لابد أن يبنى على اعتبارات خمسة هى :

١ - مساحة المنطقة التى يجب على البوليس حفظ الأمن فيها .

٢ - عدد السكان الذين يقيمون فى هذه المنطقة .

٣ - عدد الجنايات التى تقع عادة فى المنطقة وعدد المشبوهين والمراقبين فيها .

٤ - سهولة المواصلات والانتقال فى المنطقة أو صعوبتها .

٥ - نوع الأعمال التى يطلب من البوليس أداؤها فى منطقة معينة .

---

(١) المصدر السابق .

(*) كان تعداد ١٩١٧ هو ١٢٧١٨٢٥٥ ، وتعداد ١٩٢٧ هو ١٤١٧٦٩٥٠ ، وتعداد ١٩٣٧ هو ١٥٩٢٠٦٣٠ .

(٢) تقارير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى ، عن الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٦ ، مصدر سبق ذكرها .

فإذا أمكن النظر فى هذه الاعتبارات بحسب أحوال كل جهة من الجهات ؛ فإنه يكون من السهل تحديد قوة البوليس الملائمة لمثل هذه الجهة تحديداً كافياً [١] .

لكن واقع الحال يفيد أن قوات البوليس بصفة عامة كانت قليلة ، بالمقارنة باتساع العمران وزيادة عدد السكان ، وخاصة عندما بلغ تعداد سكان القطر المصرى ١٥,٩٠٤,٥٢٥ فى تعداد ١٩٣٧ [٢] ، وأن الاعتبارات الخمسة التى سقناها فى السطور السابقة كانت بعيدة عن تقدير المخططين لجهاز البوليس .

- تفاوتت مستويات ضباط البوليس الثقافية تبعاً للتغيرات التى ألمت بأسلوب إلحاقهم بالجهاز .

فقد كان مصدر إمداد جهاز البوليس بالضباط أكثر من واحد ، فكان هناك مصدر (مدرسة البوليس والادارة) ومصدر (ضباط الجيش الملحقين بالبوليس) ، ومصدر (الضباط من تحت السلاح (Rankers) .

يرجع عهد إنشاء مدرسة البوليس إلى عام ١٨٩٦ - وقد تراوحت شروط القبول فيها حتى عام ١٩١١ بين توافر شروط اللياقة فقط والحصول على الشهادة الابتدائية ، حتى كان عام ١٩١١ عندما صدر الأمر العالى بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ الذى اشترط فى الطالب أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف العمومية ، مع جعل مدة الدراسة بالمدرسة (أربع سنوات منها سنتان للتحضير وسنتان للدراسة القضائية والإدارية) . كما قضت المادة الحادية عشرة بقبول الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية بالسنة الثالثة مباشرة - (أما الناجحون فى القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانية) [٣] .

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى ، عام ١٩٢٩ .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى عن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

(٣) نظارة الداخلية ، قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ ، (القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة) .

كانت المواد التى تدرس للطلبة فى ذلك الوقت هى :

اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية - أخلاق وديانة - قانون الصحة - الكيمياء والطبيعة - التاريخ والجغرافيا - الرياضة - الرسم - نظام القضاء - مقدمة القوانين- الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) - قانون العقوبات العام والخاص - قانون تحقيق الجنايات - قانون البوليس بما فيه القسم المالى - اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب - القانون الإدارى - إنشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث- مبادئ القانون المدنى - الإسعافات الطبية ومبادىء الطب الشرعى .

ولم يكد يعمل بهذا القانون حتى صدر قانون جديد فى العام التالى اشترط فى الطالب أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية ، فإذا لم يتقدم للمدرسة العدد الكافى من حملة هذه الشهادة يؤخذ الطلبة من ساقطيها « بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول» - فإذا لم يتوافر العدد الكافى من هؤلاء أيضا (يؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول) ، كما جعلت مدة الدراسة سنتان فقط . وأجيز لناظر الداخلية أن يلحق بطريق الاستثناء - وفى أول سنة من العمل بالقانون الجديد (الناجحين فى امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التى تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد دون مراعاة شروط المادة الثامنة) والتى اشترطت الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ساقطيها أو الذين أمضوا امتحان الشهاد الثانوية قسم أول - بمعنى أن الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة وفقا لنظام عام ١٩١١ (أى الحاصلين على الشهادة الابتدائية) كان يمكنهم أن يلتحقوا بالسنة الأولى بالنظام الجديد ليتخرجوا بعد سنتين فقط - بدلاً من أربعة سنوات حسبما كان يقضى النظام القديم [١] .

---

(٦١) نظارة الداخلية ، قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ ، (القانون النظامى لمدرسة البوليس والادارة) .

وقد جعل منهج التدريس كالآتى :

اللغة العربية - لغة أجنبية - الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) - قانون العقوبات -(عام وخاص) - قانون تحقيق الجنايات - قانون البوليس بما فيه القسم المالى - اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب - القانون الإدارى - إنشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث - الإسعافات الطبية وقانون الصحة - محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

ويلاحظ أنه قد استبعد من مواد الدراسة فى القانون الجديد إحدى اللغتين الأجنبيتين فصارت لغة أجنبية واحدة يبدو أن أمر اختيارها ترك للطالب ، كما استعبد تدريس الكيمياء والطبيعة - والتاريخ والجغرافيا - والرياضة - والرسم - ونظام القضاء - ومقدمة القوانين - ومبادىء القانون المدنى - الأمر الذى يعد تقهقراً إلى الخلف فى مجال تعليم الضابط فى العقد الثانى من القرن العشرين .

وقد استمر التعليم فى مدرسة البوليس والإدارة وفقاً لهذا المنهج حوالى ثلاثة عشر عاماً ، وهى مدة تكفى لتخريج ما لا يقل عن عشرة دفعات من الضباط [1] ، حتى جاء عام ١٩٢٥ وفيه صدر مرسوم جديد بنظام مدرسة البوليس والإدارة اشترط لقبول الطالب أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) من وزارة المعارف العمومية -

(١) التحقت الدفعة الأولى وفقاً للنظام الجديد عام ١٩١٣ وتخرج البعض منها فى يوليو ١٩١٤ والبعض الآخر فى يوليو ١٩١٥ وكان عددهم ٢٦ طالباً أغلبهم حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) - وكان بينهم واحد فقط حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) - وواحد فقط حاصل على شهادة الدراسة الإبتدائية - وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩١٦ - وكان عددها ٢٧ طالباً - والثالثة عام ١٩١٧ وكان عددها ٢٩ طالباً - والرابعة عام ١٩١٨ وكان عددها ٢٩ طالباً - والخامسة عام ١٩١٩ وكان عددها ٣٠ طالباً - والسادسة عام ١٩٢٠ وكان عددها ٣٩ طالباً - والسابعة عام ١٩٢١ وكان عددها ٥٤ طالباً - والثامنة عام ١٩٢٢ وكان عددها ٤٠ طالباً - والتاسعة عام ١٩٢٣ وكان عددها ٥٩ طالباً - والعاشرة عام ١٩٢٤ وكان عددها ٦١ طالباً والحادية عشرة وكان عددها ٩٨ طالبا تخرج منهم ٥٣ طالباً عام ١٩٢٥ و ٤٥ طالباً عام ١٩٢٦ - كان مجموع خريجى هذا النظام ٤٩٢ ضابطاً ، راجع كلية البوليس الملكية الكتاب الذهبى ١٨٩٦ - ١٩٤٦ ، أسماء حضرات الضباط خريجى الكلية ابتداء من ١٨٩٦ إلى ١٩٤٦ .

وجعلت مدة الدراسة ثلاث سنوات ، وقد كانت مواد الدراسة فى هذا النظام هى :

اللغة العربية - اللغة الإنجليزية والفرنسية - مقدمة القوانين مع مبادىء القانون - الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) - قانون العقوبات العام والخاص - قانون تحقيق الجنايات - قانون البوليس بما فيه القسم المالى - القانون الإدارى بما فيه لوائح الضرائب - تحقيق الجنايات العملى(إنشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث - مبادىء التشريح والفسيولوجيا ومبادىء الطب الشرعى والإسعافات الطبية وقانون الصحة - محاضرات فى تهذيب الأخلاق وفى الآداب الدينية (١) .

ويلاحظ أن مقررات الدراسة فى عام ١٩٢٥ لم تتطور كثيراً عن تلك التى كانت فى عام ١٩١١ ، كما يلاحظ تميز مقررات الدراسة بالطابع النظرى والميل إلى حشو عقلية الطالب فقط دون تزويده بالتدريب العملى اللازم لوظيفته المستقبلية .

خلت الدراسة فى مدرسة البوليس والإدارة ، بعد مضى ربع قرن من القرن العشرين ، من تعليم اللغات اللازمة الأخرى كالإيطالية واليونانية والألمانية - وخلت من تعليم أساليب وطرق وحيل المجرمين - وكيفية تعقبهم - والطرق العملية - والنقط الدقيقة التى يكون من شأنها إثبات الجريمة والتعرف على المجرمين - وخلت من تعليم كيفية البحث والتحرى واختبار الأشخاص لمعرفة مبلغ صدقهم فى رواياتهم لإمكان تقدير قيمة الاعتماد عليهم - وخلت من تعليم كيفية المراقبة وكيفية إخفاء وتهريب المواد المخدرة وكيفية التنكر وكيفية استدراج الأشخاص وعدم الدخول فى مناقشات مباشرة فى المواضيع المطلوبة حتى لا يفهمون الغرض المقصود من الحوار ، وخلت الدراسة من تعليم السباحة والمهارات البدنية والقفز والتسلق وكيفية ضبط الأشخاص وإنقاذ الغرقى والمختنقين ، وغير ذلك من المهارات والخبرات التى كان يفتقر إليها البوليس فى الفترة موضوع الدراسة (٢) .

---

(١) مرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والإدارة ، الوقائع المصرية العدد ٢٥ فى ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .

(٢) القائمقام مرقص فهمى « إقتراحات القائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم وإصلاح حال ضباط ورجال البوليس ، مايو ١٩٣٧ .

فى عام ١٩٣١ أنشىء بمدرسة البوليس والإدارة قسم يلحق به حاملو ليسانس الحقوق ليدرسوا به أربعة أشهر فقط ، وقد تخرج منهم فى يونيو ١٩٣١ (٢٢) ثم أوقف العمل به حتى أكتوبر ١٩٣٧ ، لما لوحظ من خلال التقارير عن خريجيه شعورهم بالفارق بين ثقافتهم وثقافة زملائهم ورؤسائهم وعدم مساواتهم فى المرتب بزملائهم الذين عُيِّنوا فى وظائف النيابة والوظائف الفنية الأخرى ، كما لوحظ أن المدة التى قضوها بمدرسة البوليس (أربعة أشهر) لم تطبعهم بالطابع العسكرى الواجب لعدم كفايتها [١] .

وهكذا غلب على أسلوب التعليم فى جهاز البوليس طابع التقلب ، وهو ما سنرى أثره فى الجهاز نفسه فيما بعد .

للجيش صلة لم تنقطع بجهاز البوليس من قديم . فهو (أى البوليس) منذ تاريخ مصر الحديثة عسكرى النشأة ، سداه ولحمته من عساكر الآلايات العسكرية وضباطها . بل إن نقل الضباط من الجيش إلى البوليس وعودتهم كان يتم وفق أوامر نظارة الحربية حتى لتكاد تحسب (البوليس) إحدى وحدات الجيش . وفى عام ١٨٩٦ فقط صدرت أول تعليمات من مجلس النظار (الوزراء) بإبقاء ضباط الجيش الذين ينقلون إلى البوليس فى هذا الجهاز إذا ما امضوا مدة التجربة فيه (لا ينقل ضابط من الجيش إلى البوليس إلا برضائه - الضباط الذين ينتقلون إلى البوليس يتعينون به فى بادىء الأمر تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور ، وفى خلالها يسوغ إعادتهم إلى الجيش العامل فيما لو تقرر عدم لياقتهم لخدمة البوليس ويجوز فى أحوال استثنائية امتداد مدة التجربة المذكورة إلى ثلاثة شهور أخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك ، الضباط الذين لا يعودون إلى الجيش أثناء مدة تجربتهم يصير تثبيتهم فى وظائفهم بالبوليس .

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حال الأمن العام بالقطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره . وقد كان هؤلاء قبل التحاقهم بقسم الليسانس : ٧ كتبة درجة ثامنة ببوليس مصر والإسكندرية ، ٢ كتبة درجة ثامنة بوارة الحقانية ، ٤ كتبة درجة ثامنة بإدارات وزارة الداخلية ، كاتب واحد درجة ثامنة بمحافظة دمياط ، كاتب واحد بقسم البلديات ، كاتب واحد بوزارة المالية ، كاتب واحد بمصلحة الجمارك ، ٥ كتبة بوزارة الأوقاف ، وقد منح هؤلاء الطلبة رتبة الملازم ثان الحلية عند تخريجهم ، راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٧٤ فى ٩ / ٧/ ١٩٣١ .

ومن الآن فصاعداً لا يجوز إعادة أحد من ضباط البوليس إلى نظارة الحربية ، والرتب التى يمنحونها فى البوليس لا تعطى لهم حقاً للتوظف فى الوظائف الرئيسة بالجيش إلا إنها تراعى عند الترقية واحتساب الأقدمية فى خدمة البوليس) (١) . لكن هذه التعليمات لم تطبق بعناية على مدى السنوات الأربع الباقية من القرن التاسع عشر وسنوات القرن العشرين وظلت عملية نقل ضباط الجيش إلى البوليس وإعادتهم إلى الجيش تتم بصورة عادية ، إلا أن العودة إلى الجيش كانت تحدث أحياناً نتيجة لعدم تمضية الضابط مدة التجربة ، التى كانت قد أصبحت سنة كاملة ، بنجاح ، لكن هناك حالات عودة إلى الجيش من البوليس دون ذكر للأسباب الداعية لذلك .

استمرت عملية تغذية جهاز البوليس بضباط الجيش حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة بصورة طبيعية يمكن معها القول إن مصادر تغذية البوليس بالضباط كانت مدرسة البوليس والإدارة ، والجيش المصرى (٢) .

---

(١) نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية - مجموع القوانين واللوائح الجارية العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية - الكتاب الأول - النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات - الإدارة الداخلية - الباب الثالث - فى المستخدمين - الفرع الثانى (فى مستخدمى البوليس) - قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير ١٨٩٦ بشأن انتخاب ضباط البوليس . الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩١ فى ٦-٣-١٩٠١ / ١٦٨فى ١٦-٤-١٩٠١ / ٤٤٢ فى ٤- ٨ -١٩٠٣ / ٦٦٢ فى ٢٢-١١-١٩٠٣ / ٤٧٢ فى ٢١-٦-١٩٠٦ / ١٢١فى١٤-٢ -١٩٠٧ / ٣٧٩ فى ٢٢-٧-١٩٠٩ / ٥٠١ فى ١٤ -٩-١٩٠٩ / ٣٠٢ فى ٢١-٥-١٩١٠ / ٣٧٦ فى ٢٨-٦-١٩١٠ / ٤٥٠ فى ١٢-٧-١٩١٠ / ٤٣١فى ٢٧-٧-١٩١٠ / ٤٤٤ فى ١-٨-١٩١٠ / ٤٩٠ فى ٢٠-٨-١٩١٠ / ٢١٢-فى ٦-٤-١٩١١ / ٢٥٣فى ١٦-٤-١٩١١ / ٢٨٢فى ١-٥-١٩١١ / ٣٠٨ فى ١٦-٥-١٩١١ / ٣٦٩ فى ١٣-٦-١٩١١ / ٣٧١ فى ١٣-٦- ١٩١١ / ٣٨٤ فى٢٢-٦-١٩١١ / ٤٠٤ فى٢٩-٦- ١٩١١ / ٤٢٧فى١١-٧-١٩١١ (وفى هذا الأمر وزع أربعة وأربعون ضابطا من الجيش على وحدات البوليس) -٤٣٠ فى ١٥-٧-١٩١١ / ٤٦٨ فى٢٦-٧-١٩١١ / ٤٩٨ فى ٦-٨-١٩١١ / ٥- فى ٢٧-٩-١٩١١ / ٥٩٩ فى ٥-١٠-١٩١١ / ٧٤٧ فى ١-١٢-١٩١١ / ٢ فى ١-١-١٩١٢ / ٣٧٠ فى ٢٥-٥-١٩١٢ / ٣١فى١٦-١-١٩١٣ / ٤٧ فى ٢٣-١-١٩١٣ / ٢٢٢ فى ١٥-٤-١٩١٣ / ٤٣٦ فى ٢٢-٧-١٩١٣ / ١٣ فى ٨-١-١٩٢٠ وفى هذا الأمر عين الصول (المساعد) محمد عفيفى مصطفى من الجيش المصرى ملاحظاً للبوليس بالاسكندرية ومنح رتبة الملازم ثان المحلية براتب ٧٢ جنيها سنوياً - ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ / ١٠٧ فى ٢٣-٣-١٩٢٢ / ٢١١ فى ١١-٦-١٩٢٢ / ٥١ فى ٢٥-١-١٩٢٣ / ٩٧ فى ٦-٢-١٩٢٣ / ٥٩٣ فى ٢٩-١٢-١٩٢٥ / ١٦١ فى =

وفى عام ١٩٢٥ كان عدد ضباط الجيش المصرى العاملين بالبوليس كالآتى :

١ أميرالاى (عميد)	٤ صاغ (رائد)
٢ قائمقام (عقيد)	٩٢ يوزباشى (نقيب)
١٠ بكباشى (مقدم)	٥٢ ملازم أول .
	٤٨ ملازم ثان

بمجموع عام ٢٠٦ ضابط [١] - ويمكن تعليل الزيادة فى أعداد الضباط المنقولين من الجيش إلى البوليس عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ [٢] بتسليم وزارة أحمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) بالمطالب البريطانية الواردة فى إنذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ الخاصة بإرجاع « جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان» - فى أعقاب حادث مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وتزايد أعداد ضباط الجيش ، كنتيجة لسحبهم من الأورط (الكتائب) السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى ، ثم سلخت عنه بعد تشكيل قوة دفاع السودان فى ١٧ يناير ١٩٢٥ التى اقتصرت الخدمة فيها على الضباط السودانيين .

فقد كان من بين مشروعات الحكومة لحل هذه المشكلة ، توظيف هؤلاء الضباط بجهاز البوليس الذى كانت عملية تطوير نظام الخفراء فيه تجرى على قدم وساق ، وبالفعل فإن الجهاز استوعب أعداداً كبيرة من ضباط الجيش المصرى العائدين من السودان والزائدين عن حاجة الجيش [٣] .

= ٢١-٣-١٩٢٦ وفى هذا الأمر كان عدد الضباط المنقولين إلى الداخلية خمسة وخمسون ضابطاً منهم ٣ برتبة القائمقام (عقيد) و٢ برتبة البكباشى (مقدم) و ١٧ برتبة الصاغ (رائد) و١٦ برتبة اليوزباشى (نقيب) - و ١٧ برتبة الملازم أول / ٣٣٦ فى ٢٤-٨-١٩٢٧ .

(١) دار الوثائق ، محفظة مجلس الوزراء ٦ مايو ١٩٢٥ .

(٢) الأمر العمومى ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٦ .

(٣) عن تفاصيل موضوع ضباط الجيش العائدين من السودان وخدمتهم بالبوليس عام ١٩٢٥ راجع الدكتور «جاد طه» ، بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤-١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية ، العالمية للطبع والنشر ١٩٨٠ ص ٦٢-٦٣ .

كذلك فإن رفض كثير من الضباط السودانيين الخدمة فى« قوة دفاع السودان » الجديدة ، التى كانت شروط الخدمة فيها تقضى بأداء يمين الولاء لحاكم السودان العام ، أدى إلى تدفق أعداد منهم إلى مصر ، تمسكاً بوحدة وادى النيل - واستوعب جهاز البوليس أيضاً هذه الأعداد خلال عام ١٩٢٧ (١) .

والجدول الآتى يوضح أعداد ضباط الجيش المصرى الذين أُلحقوا بوزارة الداخلية على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٨ :

السنة	اميرالاى	قائمقام	بكباشى	صاغ	يوزباشى	ملازمون	المجموع
١٩٣٠	١	٥	١٨	٢٧	٤٤	٢٠	١١٥
١٩٣١	٣	٣	٤١	٨	٤١	١٤	١١٠
١٩٣٢	١	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٥
١٩٣٣	-	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٤
١٩٣٤	-	٢	٤٠	٨	٣٧	١٣	١٠٠
١٩٣٥	-	٢	٤٠	٨	٣٦	١٣	٩٩
١٩٣٦	-	-	٣٠	٨	١٥	٣	٥٦
١٩٣٧	-	-	٢٩	٨	٨	٣	٤٨
١٩٣٨	-	-	٢٨	٨	٥	٣	٤٤ (٢)

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٦ فى ٢٤-٨-١٩٢٧ (ضباط الجيش المستودعون المذكورون بعد ينقلون لوزارة الداخلية ويلحقون بالجهات الموضحة قرين اسم كل منهم اعتباراً من ٢٤-٨-١٩٢٧ : يوزباشى خضر على - يوزباشى إبراهيم عبد الرحمن - يوزباشى محمد صالح جبريل - يوزباشى فرج الله محمد - يوزباشى عبد الله النجومى - ملازم أول زين العابدين عبد التام - ملازم أول عبد الدايم محمد - ملازم أول إبراهيم فرج علام - ملازم أول سيف عبد الكريم - ملازم ثانى عبد العزيز عبد الحى - ملازم ثانى عبد الحميد فرج الله) .

راجع أيضاً القائمة التى أوردها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه (فى أعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول) ص ٢٠٧ - وفيها بعض الاختلاف فى الأسماء عن القائمة التى قدمناها .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى مصر عام ١٩٣٨ ، مرجع سابق ذكره .

وقد شغل ضباط الجيش العاملين بجهاز البوليس وظائف عديدة به ، منها ما كانوا يشتركون فيه مع ضباط البوليس خريجى مدرسة البوليس والإدارة كوظائف : ملاحظى البوليس ومعاونى البوليس ومأمورى المراكز والأقسام ومساعدى الحكمدارين وضباط الباسبورتات (الجوازات) - وأعمال المباحث الجنائية ، ومنها ما انفردوا به كوظائف الملاحظين ببولوكات الخفر - ومعلمى قوات الخفر الجديدة بالمديريات ، وضباط الخفر بالمراكز - وداوريات الأمن العام وداوريات الهجانة - وأعمال مخازن البوليس .

ودون الخوض فى تفاصيل المناهج الدراسية بالمدرسة الحربية ، فإن الحد الأدنى الذى لا جدال فيه ، هو أن خبرات ضباط الجيش كانت خبرات عسكرية بحتة لا صلة لها على الإطلاق بمسائل البوليس الجنائية المتعلقة بالنشل والسرقة وتجارة المخدرات والدعارة وتسميم المواشى وتقليع المزروعات .

ولم يعدم الجهاز على مدى تاريخهاإرتقاء الصفوف Rank and file إلى مراتب الضباط - وقيامهم بالتالى بنفس المهام المسندة إلى ضباط البوليس [١] ، صحيح أنه لم تكن هناك ثمة قواعد لترقية الضباط من الصفوف Rankers ، لكن هذه القواعد وضعت فيما بعد وأقرت ترقية هؤلاء إلى مراتب الضباط وفق نسب معينة من المجموع العام .

من هذا الخليط المتنافر تكونت اللبنة الرئيسية فى جهاز البوليس - وهو تكوين لا يساعد على قيام أى جهاز بواجبه على الوجه الأمثل ، فما بالك بجهاز فى أهمية جهاز البوليس . فالقدرات ترتبط بنوع الثقافة التى حصّلها الفرد ، والثقافة المتخصصة عماد العمل فى جهاز البوليس ، ولا أعتقد أنه فى ظل خليط كهذا يمكن أن يتوافر الإنسجام الثقافى الذى يحتاجه الجهاز ، ناهيك عن الانسجام النفسى بين الأفراد ، والذى سنتعرض له فيما بعد .

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام ١١ فى ١٠-١-١٩٠١ / ١٢٢ فى ٢٠-٣-١٩٠١ / ٤٦٣ فى ٢٣-٩-١٩٠١ - ٥١٦ فى ٢١-١٠-١٩٠١ / ١٣٨ فى ١٧-١-١٩٠٥ / ١٣٨ فى ٢٠-٤-١٩٢٢ .

وما دمنا فى صدد الحديث عن تفاوت المستويات الثقافية وما ينبثق عنها ، فإن استكمال البحث يقتضينا التعرض لشريحة كان لها دور مؤثر فى زيادة التنافر العضوى فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة ، وأعنى بها « المدنيين فى جهاز البوليس» .

ظهرت إلى جانب وظائف ضباط البوليس (ملاحظى البوليس - معاونى البوليس ... إلخ) وظيفة أخرى هى وظيفة معاونى الإدارة ، وقد ورد أول ذكر لهذه الوظيفة فى قوانين البوليس - فى قانون البوليس الصادر عام ١٨٩٧ - لكن أول وصف لطبيعة عملهم ورد فى (نظام البوليس الصادر عام ١٩٣٦) الذى جاء به (على معاون الإدارة وملاحظ البوليس تنفيذ كل ما يصدر إليهما من المأمور أو نائبه من الأوامر وعليهما فيما يختص بضبط الحوادث اتباع الإجراءات المبينة فى باب التحقيق .. إلخ) مما يعنى أن معاون الإدارة كان مساوياً فى المرتبة لملاحظ لبوليس (ملازم أول وثان) - يؤكد ذلك ما جاء فى (نظام البوليس) المشار إليه من أن (معاون البوليس هو الموظف التالى للمأمور فى القسم أو المركز المعين به [(١)])

حتى عام ١٩٢٣ كان معاونو الإدارة يعينون من : كتبة المصالح الحكومية وكتبة الظهورات ، والمبتدئين فى العمل الحكومى الذين لا تعرف مؤهلاتهم ، ومستخدمى وزارة الحربية ، ومستودعى الحربية ، وضباط البوليس ، ومأمورى المراكز ، ومعاونى السخانات ، ومدرسى مدارس معلمى الكتاتيب التابعة لمجالس المديريات - ومستخدمى مصلحة عموم البوستة ، وأمناء التوريدات فى المدارس ، وكتبة المراكز ، وكتبة تفتيش السجون ، وكتبة محاكم المراكز [(٢)] .

(١) وزارة الداخلية - « نظام البوليس والادارة» مصدر سبق ذكره .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١ فى ٥-١-١٩٠١ / ٧ فى ٦-١-١٩٠١ / ١٢٢ فى ٢٠-٣-١٩٠١ / ١٢٧ فى ٢٥-٣-١٩٠١ / ٣٢٠ فى ٣٠-٦-١٩٠٢ / ٣٤٥ فى ١٤-٧-١٩٠٢ / ٥٠٥ فى٢-١٠-١٩٠٢ / ٥١٩ فى ٩-١٠-١٩٠٢ / ٢٢١ فى ٢٧-٤-١٩٠٣ / ٢٦ فى ١٥-١-١٩٠٥ / ٦٧ فى ٢٥-١-١٩٠٥ / ٥٠٦ فى ٤-٧-١٩٠٥ / ٥٢٦ فى ٢٦-٩-١٩٠٩ / ٢٢٧ فى ١٤-٤-١٩١٠ ٣٨٤ فى ٤-٧-١٩١٠ / ٧٧٦ فى ٢٦-١٢-١٩١١ / ٢٧٧ فى ١٨-٤-١٩١٢ / ٢٨٦ فى ٢٣-٤-١٩١٢ / ٣١٨ فى ٦-٥-١٩١٢ / ٣٤٣ فى ١٥-٥-١٩١٣ / ١٠٣ فى ١٦-٢-١٩١٣ / ١٠٨ فى ٢٠-٢-١٩١٣ / ١٩٦ فى ١٣-٤-١٩١٣ / ٣٨٠ فى ٢١-٧-١٩١٤ / ٣٩٩ فى ٢٨-٩-١٩١٩ / ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ / ٥١٩ فى ٩-١٢-١٩٢٣ .

وفى عام ١٩٢٣ قررت وزارة الداخلية جعل شهادة الليسانس فى الحقوق هى المؤهل الأساسى لوظيفة معاون إدارة ، وفى عام ١٩٣٠ قررت أن لا يعين فى هذه الوظيفة إلا من كان حاصلاً على شهادة الليسانس فى الحقوق ، «ويكون قد تمرن تمريناً كافياً على الأعمال الكتابية بالوزارة أو فروعها وحسنت الشهادة فى حقة »[١] .

أصبحت مدرسة البوليس منذ عام ١٩٠٦ مدرسة لتخريج ضباط ومعاونى إدارة ، وتعدل اسمها لهذا السبب بدءاً من عام ١٩١٠ إلى مدرسة البوليس والإدارة ، ونص فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ على أن « التلامذة الضباط الذين يتممون الدراسة المدرسية وينجحون فى الامتحان النهائى يعينون بصفة ملاحظى بوليس أو معاونى إدارة ، حسب اختيارهم وكذلك قانونها الصادر عام ١٩١١ ، وذلك الصادر عام ١٩١٢ وعام ١٩٢٥ [٢] . ومع هذا فلم يعين أحد من خريجى المدرسة بوظيفة معاون إدارة على الإطلاق خلال الفترة موضوع الدراسة .

حتى عام ١٩٢٧ كانت مدرسة البوليس والإدارة قد خرجت ١٠٣٥ طالبا ، منهم ٢٢٥ من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، و ٨٣ من ساقطيها ، و ٢٨٥ بشهادة الكفاءة ، و ٣٥٤ من ساقطيها ومن حملة الابتدائية ، و ٨٨ من ساقطى الابتدائية ، ومن عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٦ خرجت المدرسة ٢٩٤ طالباً منهم ٢٢ من حملة الليسانس فى القانون و ٢٧٢ من حملة شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان .

ويستخلص من ذلك أن الشريحة الرئيسية فى جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة كانت تضم من لا مؤهلات لديهم (الضباط من الصفوف) ، أصحاب خبرات حربية (ضباط الجيش) ، أصحاب مؤهلات أقل من الإبتدائية ، أصحاب مؤهلات أعلى

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ٢-٦-١٩٣٠ ، القرار الوزراى رقم ١٦٩ فى ٢٧-٥-١٩٣٠ ، وقد أنشىء فى كلية البوليس قسم دعى (قسم الإدارة) فى عام ١٩٤٦ يلحق به حملة ليسانس الحقوق لتخريج معاونى الإدارة .

(٢) نظارة الداخلية ، قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، وقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ والقانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة ، ومرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والإدارة فى ٢٣ يونيو ١٩٢٥ .

من الابتدائية وأقل من الكفاءة ، أصحاب مؤهلات أعلى من الكفاءة وأقل من شهادة إتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ، أصحاب مؤهل الإبتدائية ، أصحاب مؤهل شهادة إتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) ، أصحاب مؤهل الليسانس فى القانون ، موضوعاً فى الاعتبار أن العبرة فى تسلسلهم الرئاسى لم يكن المؤهل وإنما كان تاريخ الالتحاق بالخدمة ، بمعنى أنه كان يمكن والحالة هذه أن يخدم ضابط حاصل على الليسانس تحت رئاسة ضابط لا يحمل مؤهلا أو مؤهلاته حربية ، أو تحت رئاسة مدنى . . . وهكذا .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الجهاز كان يطعِّم فيما يتعلق بالشريحة العليا منه (المديرون والمحافظون ووكلاؤهم ، ومفتشو الوزارة) برجال من السلك القضائى أو النيابة العامة ثقافتهم قانونية .

وإذا تذكرنا أن المدن كانت تستوعب عناصر أوروبية من الضباط (ما بين ٥٨ إلى ٥٤ ضابطا خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٧ [1]) ، إذا كان الأمر كذلك ، فهل يمكن تصور أن جهاز البوليس كان يستطيع أن يؤدى واجبه بفعالية ؟ .

عاش ضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة (ظروف خدمة)غاية فى الصعوبة .

كانت الأعمال التى يقوم بها ضباط البوليس تنقسم الى ثلاثة أنواع : الأعمال الإدارية : كتنفيذ الأحكام ، ومنع التعديات ، وأعمال إبادة دودة القطن والآفات الزراعية الأخرى ، والمساعدة فى تحصيل الأموال الأميرية ، وملاحظة جسور النيل أيام الفيضان . . إلخ .

والأعمال النظامية : كتدريب الصف ضباط Non Commissioned Officers والعساكر ، وتفقد نظامهم ، وحالة الخيول وما يلزمها من مؤونة ، وترتيب جميع الخدمات ،

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء ، يوليو ١٩٢٦ ، وتقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره .

والتفتيش على الأسلحة والمهمات من وقت لآخر ، وملاحظة ملابس الأفراد ، وأداء الدوريات الليلية والنهارية وأعمال التشريفات والاحتفالات . . . إلخ .

والأعمال القضائية : كضبط جميع الوقائع الجنائية وما تستتبعه من إجراءات كالانتقال لمحل الحادث ، وإجراء التحقيق وضبط المتهمين وتفتيش المنازل واستحضار الشهود والمحافظة على ما يوجد من آثار . . . إلخ تلك الواجبات المتعددة . . ثم يسلم كل إجراءاته لعضو النيابة عند وصوله لمباشرة التحقيق باعتباره رجل الضبطية القضائية الأول – ويتبع ذلك إحضار الشهود وضبط المتهمين وإجراء التفتيش الذى تستلزمه مراحل التحقيق الجديدة – وبعد إنتهاء التحقيق وانصراف السلطات ، يبقى الضابط بمحل الحادث ، يواصل البحث ، وينفذ طلبات النيابة ، ويستوفى التحقيقات – ثم قد ينتدب لتحقيق واقعة أخرى فينتقل إليها دون راحة .

مع عودة الضابط لمقر عمله يجد أمامه القضايا الأخرى تنتظره ، والشكاوى التى عليه فحصها فى فترة زمنية معينة وإلا تعرض للعقاب .

أمام كل هذه الأعمال يجد الضابط نفسه أمام عاملين :

(أ) إما أن ينجز الأعمال بأية كيفية تدفع عنه المسؤولية . . . وفى ذلك ما فيه من ضرورة للصالح العام ، ومع ذلك فإنه يوصف أمام رؤسائه أنه أكثر كفاءة من غيره .

(ب) وإما أن يرضى ضميره فى عمله فينجزه على الوجه الأكمل فيقع فى مسؤولية تأخير الأعمال ، ويتعرض بالتالى للجزاء ونقمة رؤسائه عليه . .

وبديهى أن ضابط البوليس يتبع الطريقة الأولى لدفع المسؤولية عن نفسه .

وبينما الضابط منشغل بالأعمال المتنوعة طوال يومه ، يكلف بالقيام بالدوريات التى تستغرق منه الليل بطوله ، فيقوم بها دون أن يحسنها ، ويمر مروراً غير جاد بقصد التوصل لأداء الواجب بصورة شكلية ، وعند عودته مكدوداً ، ينتظره بلاغ جديد يضطره للمبادرة بضبطه وهو على هذا الحال . .وهكذا دواليك .

فى ظل هذا المناخ المرهق ، يقع الضابط تحت رئاسة رئيس لا يقدر متاعبه ولا الظروف القاسية التى يعيشها ، فيضعف ذلك من عزيمته ويحبس طاقاته ومواهبه ، ويضطره إلى تأدية عمله بالشكل الذى يدفع عنه المسؤولية فقط دون الوصول إلى نتيجة - ولهذا ما له من أثر سيىء على علاقات العمل .

وفوق هذا فقد كان ضابط البوليس عرضة لأن يؤذى فى مستقبله نتيجة للنظام الذى كان يضبط عمله ، كالتقارير السرية ، أو شهادة رئيسه ، أو المجازاة باقتطاع جزء من الراتب ، أو النقل إلى جهة نائية ، أو عدم التثبيت فى الوظيفة التى يرقى إليها .

وقد يكون الرئيس المباشر للضابط فاسداً لا يمنعه خلقه من استخدام هذه السلطات للاضرار بضابط ربما كان كل ذنبه أنه أمسك عن مجازاة رئيسه فى ميوله الشريرة .

هنا يأتى الانحراف الخلقى ؛ فقد يضطر ضابط ضعيف النفس إلى سلوك الطريق الذى يرضى به رئيسه ، ولعل هذا يفسر لنا تفشى مظاهر النفاق بين أعضاء جهاز البوليس .

ويلاحظ أن « التأثير الرئاسى » فى جهاز البوليس أكثر تأثيراً وأشد فعلاً منه فى أجهزة أخرى كثيرة ؛ ذلك أن ضباط البوليس بحكم خضوعهم للنظام العسكرى وما يستلزمه ذلك من الطاعة والانقياد يجعل من سلطات رؤسائهم سلاحاً رهيباً فى مواجهتهم ، خاصة إذا كان مستقبل الضباط رهنا بأيدى رؤسائهم .

كان مستقبل ضباط البوليس رهناً بأيدى رؤسائهم نتيجة لاعتماد نظام الخدمة فى الجهاز على قاعدتين أساسيتين لضمان انضباطه :

١ - التقارير السرية : قضى النظام الإدارى بأن يحرر الرؤساء تقارير سرية سنوية عن الضباط تعد بمثابة أحكام تصدر فى الخفاء نظراً لأنه لم يكن يتاح للضباط الاطلاع عليها ومن ثم الدفاع عن أنفسهم ، فتحتفظ بملفاتهم ويُرجَع إليها عندما يحل الدور على الضباط فى الترقى ، فيكون الفيصل هو التقرير السرى .

وقد شاب هذه التقارير عيب جسيم ؛ ذلك أنها كانت تحوى تهما خطيرة مذكورة بصفة عامة غير مؤيدة بوقائع معينة ، مما يفسح المجال أمام هوى النفس والغرض لأن يفعلا فعلهما [١] .

٢ - وضع الضباط تحت الإختبار عند الترقية لرتبة أعلى : كذلك قضى النظام الإدارى الذى يخضع له الضباط خلال الفترة موضوع الدراسة بوضع الضابط كلما رقى إلى رتبة أعلى - تحت الإختبار ، فلا يثبت فى وظيفته إلا إذا قرر رئيسه أنه أمضى مدة الاختبار على ما يرام .

اتخذ بعض الرؤساء هاتين القاعدتين أسلحة يستخدمونها ضد مرؤوسيهم ، وغنى عن الذكر أن ضباط البوليس كانوا فى ظل نظام كذلك ، أضعف من أن يقاوموا ، ومضطرين للخضوع وتحمل أنواع المعاملات التى قد يتعرضون لها ، خشية أن يحرر رؤساؤهم تقارير سرية ضارة بهم ، أو يقرروا تقارير سلبية عن مدة الاختيار التى يخضعون لها فيحرمون من الوظائف التى رقوا إليها بغير ذنب جنوه .

كان هذا الوضع يدفع ضعاف النفوس إلى ارتكاب ما يخالف الواجب وينافى المفروض ، فيضطرون غالباً إلى المداهنة والنفاق واتخاذ الوسائل الممقوتة لإرضاء الرؤساء وكان هذا هو الداء العضال فى جهاز البوليس .

وإلى جانب ذلك فقد كان الضباط يجازون بالخصم من الراتب حتى ١٥ يوماً ، وينقلون إلى جهات القطر دون نظام يحقق العدالة فى شأن المدد التى يقضيها هؤلاء الضباط فى الأماكن النائية أو التى لا تتوافر فيها سبل المعيشة المريحة ، فضلاً عن صدور قرارات النقل عفوية ، مع ما تحويه من عنصر المفاجأة .

---

(١) « على المحافظين والمديرين أن يبعثوا قبل أول مارس من كل سنة إلى وزارة الداخلية بتقرير سرى (أورنيك رقم ٧٥) عن حالة كل موظف ما عدا المستخدمين من الدرجة الثامنة على أن تعتبر هذه التقارير أوراقاً سرية لا ينبغى فى أى حال إذاعة ما تضمنته » . « على الحكمدار أن يقدم تقارير سرية للمحافظ أو المدير سنوياً عن معلوماته الخاصة بسير وسلوك الضباط الذين تحت إدارته وعن كفاءتهم فى العمل ولياقتهم للترقية » ، نظام البوليس والإدارة ، الباب الأول ، واجبات رجال الأمن العام ، الفصل الأول ، الفصل الثانى .

وكانت مجالس التأديب تشكل من المدير الذى يتبعه الضابط رئيساً ، والحكمدار ، ومفتش إدارة التفتيش (مفتش الداخلية) أعضاء ، فكانت تجتمع فى هذه الحالة سلطتا الإتهام والحكم فى يد واحدة . (فالمدير) هو الذى كان يطلب إلى الوزارة محاكمة الضابط ، فهو إذاً متشبع بفكرة الإدانة ، والحكمدار (أعلى رتبة عسكرية فى المديرية) لا يمكنه فى الغالب أن يخرج عن رأى المدير للأسباب التى سقناها عند الحديث عن التقارير السرية والوضع تحت الاختبار ، إذ هو خاضع لهذا النظام رغم علو رتبته [1] .

---

(١) خلال الفترة موضوع الدراسة كان (الحكمدار) هو الرجل الثانى فى المديرية التى يرأسها (المدير) أو(المحافظ) - والحكمدار هو رئيس القوة النظامية بالمديرية أو المحافظة (ضباط - صف ضباط - عساكر - وخفراء) ، وهو مسؤول عن تدريب القوات وتوزيعها ، ومن واجباته العمل على منع الجرائم وتتبع ضبط الحوادث ، ومراقبة أعمال العسكريين فى دائرة عمله . والحكمدار كضابط كان فى غالب الأحوال فى رتبة القائمقام (عقيد) أو الأميرالاى (عميد) ، وإن كان عددهم فى الثانية قليلاً ، وكان الضابط فى رتبة القائمقام بيكاً من الدرجة الثانية (صاحب العزة) ، وفى رتبة الأميرالاى بيكا من الدرجة الأولى (حضرة صاحب العزة) ، وفى رتبة اللواء بيكا من الدرجة الأولى أو (باشا) . ومع ذلك فإنه كان يخضع لنظام الخصم من الراتب ، وتمضية فترة الاختبار التى يكتب بعدها (المدير أو المحافظ) رأيه فى صلاحيته من عدمه ، كما أنه كان يخضع لنظام التقارير السرية السنوية . وهذه السلطات التى كان يملكها المدير أو المحافظ فى مواجهة الحكمدار كانت تفقد الأخير الكثير من هيبته وكرامته ، فقد كان بعض المديرين يتعمدون الإساءة إليهم وتوبيخهم فى حضور العمد والأعيان أو المرؤوسين من الضباط ، وكانوا يكلفونهم بمهام فى جهات نائية للقيام بأعمال تافهة يمكن أن يؤديها أحد مرؤوسيهم ، أو يرسلونهم للبحث عن فاعل فى حادثة ما ويأمرونهم بالبقاء فى المهمة أياماً دون أن يكون من وراء ذلك فائدة ما ، أو يأمرون بعدم إحالة أى أعمال اليهم ، فيبقون كميات مهملة مزدرين بين مرؤوسيهم وقد أنتج ذلك موقف الضعف الذى كان الحكمدار يجد نفسه فيه أمام المدير الذى كان دائما مدنياً من رجال القضاء أو النيابة ، ورتب ذلك الضعف تخلف الحكمدار عن حسن إدارة عمله ، واضطراره للخضوع للمدير ، والتفانى فى كثير من الأحيان فى إرضائه لا فى إرضاء الواجب ، ولو بوسائل تتنافى مع كرامته وأهمية وظيفته .

راجع اليوزباشى على حلمى بمدرسة البوليس والإدارة ، واليوزباشى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس ، بحث فى حالته الحاضرة ، وفى أوجه الإصلاح المنشود » - تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لإصلاح أنظمة البوليس والأمن العام ، مرجع سبق ذكره .

ومفتش الداخلية غالباً ما يكون قد تولى تحقيق التهمة واقتنع بثبوتها . . . فأى عدالة كانت تنتظر من مجالس تأديب كهذه ؟

وفى ظل هذه الظروف غير المواتية كانت مرتبات ضباط البوليس كالآتى :

ملازم ثان	٧٢ جنيهًا سنوياً
ملازم أول	٨٤ جنيهًا سنوياً
يوزباشى	١٢٠ جنيهًا سنوياً
صاغ	٢١٦ جنيهًا سنوياً
بكباشى	٣٣٦ جنيهًا سنوياً
قائمقام	٤٢٠ جنيهًا سنوياً
أميرالاى	٥٦٤ جنيهًا سنوياً[1]

وفى عام ١٩٢٤ رُفِعَت المرتبات إلى :

ملازم ثان	١٤٤ جنيهًا سنويا
ملازم أول	١٦٨-١٩٢ جنيهًا سنوياً
يوزباشى	٢٤٠-٣٠٠ جنيهًا سنوياً
صاغ	٣٧٢-٤٢٠ جنيهًا سنوياً
بكباشى	٤٨٠-٦٠٠ جنيهًا سنوياً
قائمقام	٦٠٠-٧٨٠ جنيهًا سنوياً
أميرالاى	٧٨٠-٩٠٠ جنيهًا سنوياً[2]

(1)Milner papers, Bodlean Library, Oxford-Box 32, Personal and equipment Dept., op. cit.,

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٦ فى ٤ مارس ١٩٢٤ ، وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة ، لم يكن هناك مصرى حائز لرتبة اللواء .

أما المدد التى كانت تُقضى بين الرتبة والرتبة التى تليها فكانت سبعة أعوام بين رتبة الملازم ثانى والملازم أول ، وأكثر من ثمانى سنوات بين رتبة الملازم أول واليوزباشى ، أكثر من اثنى عشرة سنة بين رتبة اليوزباشى والصاغ ، بمعنى أنه بعد مضى ٢٧ عاماً فى الخدمة وبلوغ سن الخمسين يكون راتب ضابط البوليس فى رتبة الصاغ (٣١ جنيهاً فى الشهر) ، أما رتب البكباشى والقائمقام فإن المدد فيها كانت أكثر من ست سنوات [١] .

من كل ما تقدم يظهر جلياً ظلام الحياة الوظيفية لضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة .

ولقد كان هذا الضابط المطحون فى عجلة الإدارة ، المغبون برواتبها وإمتيازاتها هو المطالب بتنفيذ القانون والتعامل مع المواطن ،ولا يمكن والحال كذلك إلا أن يكون ضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة ، بحكم الحرمان المادى الذى يعانيه والإحساس بالظلم الذى يستشعره ، مستبداً بمواطنيه ، متعجرفاً معهم ، سهل الانزلاق إلى مهاوى الفساد ، وهو ما تعالجه الصفحات التالية من هذه الدراسة .

---

(١) اليوزباشى على حلمى واليوزباشى محمود على ، مرجع سبق ذكره .

الفصل السادس

الانحراف

أوضحت فى الفصل السابق أن أسباب فشل جهاز البوليس المصرى فى مهمته كانت تعود إلى عناصر خارجية تتصل بطبيعة المناخ الذى كان يعمل فى ظله (ظروف اجتماعية - سياسية - خلقية - اقتصادية) لها أثرها فى البناء الاجتماعى الذى كان الجهاز يؤدى وظيفته فيه ، وعناصر داخلية وثيقة الصلة بنظام عمل الجهاز ، ونوعية أفراده وأساليب الإدارة فيه ، والتدريب والأحوال الثقافية والمعنوية والعلمية ، وانعدام التجانس بين القوى البشرية التى تكون منها ، وخاصة فيما يتعلق بفئة الضباط .

وقد أجملت فى الفصل الخامس العناصر الخارجية فى :

١ - الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية .

٢ - المخدرات .

٣ - البغاء .

٤ - الزج بالجهاز فى المنازعات السياسية بين حكومات الفترة موضوع الدراسة .

٥ - الصراع السياسى بين الأحزاب المتطلعة للسلطة وتولد الأحقاد والضغائن والحزبية داخل جهاز البوليس والإدارة .

٦ - تزايد الجرائم ذات الطابع الانتقامى فى الريف .

٧ - الامتيازات الأجنبية وتزايد جرائم الأجانب .

أما العناصر الداخلية فقد أجملتها فى الأحوال الإجتماعية والثقافية والوظيفية - فكان الحديث أولاً عن المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى لصف ضباط وعساكر

البوليس ، وشروط وظروف الخدمة ، وأحوال الخفراء ، وإجرام الفئتين اللتين أوكل إليهما حفظ الأمن .

ثم عرجت الى اختلال التناسب العددى بين قوات البوليس وآعداد السكان - وناقشت بعد ذلك التفاوت الثقافى بين عناصر الضباط الذين كان الجهاز يتزود بهم لشغل القاعدة الأساسية فيه (خريجى مدرسة البوليس والإدارة ، ضباط الجيش الملحقين بالجهاز ، ضباط من تحت السلاح (عساكر فى الأصل) ، ضباط من خريجى قسم الكونستابلات ، مدنيين (معاونى إدارة) (قضاة) (وكلاء نيابة) ، والذى أدى إلى تجمع قيادات بوليسية تجمع بين مؤهلات حدها الأدنى مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة ومعرفة التعليمات المنظمة لعمل البوليس ، مروراً بالشهادة الابتدائية ، الرسوب فى امتحان شهادة الكفاءة ، الرسوب فى امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، شهادة البكالوريا ، ليسانس الحقوق ، شهادة التخرج من المدرسة الحربية .

ولقد كان واضحاً عند أفراد هذه الشريحة من جهاز البوليس الشعور بالفارق الثقافى بين بعضهم البعض ، وخاصة إذا كانت قواعد (الأقدمية) الصارمة تضع ضابطاً لا مؤهل له أو إذا كان ذا مؤهل ثقافى بسيط فوق ضابط أحدث يحمل مؤهلاً ثقافياً أعلى (خريج مدرسة البوليس والإدارة ، خريج المدرسة الحربية ، خريج مدرسة الحقوق) ، أو معاونا للإدارة بدأ حياته الوظيفية كاتباً فى مصلحة حكومية ، ثم تدرج فى سلك هذه الوظيفة حتى وصل إلى منصب مأمور مركز أو مدير مديرية ، مترأساً بالطبع على هذا الخليط المتنافر من الضباط ذوى الثقافات المتباينة والذين يمكن أن يكون مؤهل البعض منهم أعلى بكثير من المؤهل الذى يحمله .

وقد أوضحت أن جهاز البوليس ابتلى ، على مدى الفترة موضوع الدراسة ، بتربع عناصر ذات ثقافة قانونية بحتة وغريبة عنه(قضاة - وكلاء نيابة) على قمة الجهاز لشغل الوظائف العليا فيه (مديرون - محافظون - مفتشو داخلية) .

وكان حجم ونوع الأعمال التى يقوم بها ضباط البوليس كبيراً ومرهقاً للغاية ، لا يسمح على الاطلاق بالإجادة والإتقان ، بل يسمح فقط بما يكفى لدرء المسؤولية .

وتسلحت قمة الجهاز بمجموعة من السلطات الضخمة على مرؤوسيها من الضباط تكفى لإيذائهم فى مستقبلهم (تقارير سرية ، مجازاة باقتطاع جزء من الراتب ، النقل التعسفى إلى جهات نائية ، تأخير أو عدم الترقية) .

وكوفىء الضباط بمرتبات هزيلة فى ظروف إقتصادية صعبة التهبت فيها الأسعار ، وأفرز هذا كله جهازاً مفكك الأوصال ، لا ترابط بين عناصره المتنافرة ، يسوده جو من التعالى والتكبر والغطرسة ، والحقد والجهل والعناد ، والخوف ، والنفاق .

وكانت قمة المأساة داخل جهاز البوليس ما جادت به قرائح قياداته من اعتبار معيار الكفاءة ، ومن ثم الترقية والرضا هو انخفاض عدد الحوادث ذات التأثير على حالة الأمن العام (القتل ، الشروع فى القتل ، السرقة بالإكراه ، الخطف ، السرقات بظروف) أو الجرائم المصنفة كالجنايات - فى النطاق الجغرافى لعمل الضابط ، بمعنى أن رجل البوليس الناجح هو ذلك الذى تقل فى نطاق مركزه هذه الحوادث أو تنعدم ، أو هو ذلك الذى ينجح فى الكشف عن فعل إجرامى مؤثر .

وقد أنتج هذا بالتبعية مرضاً خطيراً أصاب جهاز الأمن ، ولصق به على مدى سنوات عمره ، وأعنى به محاولة تغيير ناتج الفشل إلى نجاح وما يستتبعه ذلك من نتائج ، بمعنى أن هذا المعيار الشرير دفع البعض من رجال البوليس إلى محاولة طمس معالم الجرائم وإبعاد المسؤولية عن أنفسهم ، فالقتيل الذى يعثر عليه فى النطاق الجغرافى لمسئوول الأمن يتم نقله تحت جنح الظلام إلى نطاق مسؤول آخر ليتخلص الأول من تهمة حدوث الجريمة فى نطاقه وليحمل غيره زيادة رصيد الجنايات عنده . والجريمة المعدودة من الجنايات تجرى محاولات التخفيف من وصفها لتتحول إلى جنحة بسيطة فيقل بذلك عدد الجنايات التى تحدث فى النطاق الجغرافى للمسؤول عن الأمن وينال التقدير الأدبى والمالى من رؤسائه ، بل ويشار إليه بين أقرانه على أنه ناجح فى عمله ، وكم من ضابط بوليس وصف خلال

الفترة موضوع الدراسة بأنه (يأكل الجنايات) ، أى ينجح فى تغيير وصفها إلى جرائم ذات خطورة أقل (أى جنح [1]) .

ولا شك أن هذه المحاولات لتغيير شكل الأمن العام الفعلى إلى شكل يغاير الحقيقة كانت تتضمن من بين ما تضمنت جرائم التزوير التى تمثلت فى حمل الشهود ورجال الإدارة (العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء) على تغيير معلوماتهم أمام أجهزة التحقيق (النيابة) لتنسجم مع التصوير المغاير للحقيقة الذى أجراه رجال البوليس للجرائم . ولا يخفى أن حمل الشهود ورجال الإدارة على ارتكاب هذه الأفعال كان يتم من خلال وسائل بوليسية يدخل من بينها الإكراه المادى والمعنوى ، وهى وسائل تعتبر جرائم فى حد ذاتها .

كذلك فإن نجاح رجال البوليس فى تحقيق هذه النتائج الأمنية المغايرة لحقيقة الأمن العام كان يرتب أضراراً بالغة ببعض أطراف النزاع الذين أُضيرت مصالحهم بإخفاء الحقائق (أقارب المجنى عليهم الذين من مصلحتهم ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة) ، وهذه الأضرار كانت ترتب بالتبعية نتيجتين هامتين ، أولاهما زيادة أعداد الجرائم نتيجة لقيام المتضررين من أفعال البوليس المشار إليها بالثأر من خصومهم الذين أفلتوا من العقاب نتيجة لتغيير البوليس للحقيقة ، أما ثانيتهما فهى تناقص تقارير الأمن العام التى تشير إلى انخفاض معدل الجريمة مع الواقع الفعلى لهذا الأمن الذى كان مختلاً بالفعل نتيجة لإخفاء الحقيقة .

---

(١) مذكرات غير منشورة للمرحوم الأستاذ حسن بك على ، وكيل مديرية أسيوط سابقاً عن تجربته فى جهاز البوليس والإدارة خلال الفترة ١٩١٢ - ١٩٥٢ والتى شغل فيها وظائف معاون إدارة ، مأمور مركز ، وكيل مديرية حتى إحيل إلى المعاش فى عام ١٩٥٢ ، ومن أطرف ما جاء فى هذه المذكرات اكتشاف رجال الأمن فى أحد مراكز الصعيد فى الأربعينيات جثة طافية فى ترعة بالنطاق الجغرافى لمركزهم ، فما كان من مأمور المركز الناجح إلا أن أمر رجاله بسحب الجثة سباحة إلى نطاق المركز المجاور عندما يحل الظلام . لكن مأمور المركز المجاور وكان ناجحاً أيضاً كان متنبهاً لما يفعله جاره المأمور النشيط ، فانتظر خروج رجال الأول من الماء وكلف رجاله بسحب الجثة سباحة وإعادتها إلى نطاق المركز الأول ، وهكذا ظلت جثة القتيل تتنقل بين المركزين عدة أيام حتى يئس أحدهما من المحاولة .

هذا عن الجانب السلبى من أساليب معالجة تزايد الجريمة ، أما الجانب الإيجابى فكان يأخذ مكانه عند وقوع جريمة يتعذر إخفاؤها أو التقليل من شأنها .

فقد ذكرنا فى السطور السابقة أن أحد معايير الكفاءة لضباط البوليس كان نجاحه فى الكشف عن الفاعل وتقديمه لسلطات التحقيق ، ولما كان الكشف عن الفاعل لا يتحقق فى حوادث عديدة وخاصة فى الريف المصرى ؛ فقد عمد البعض من ضباط البوليس إلى محاولة تحقيق النجاح المطلوب عن طريق نسبة التهم إلى غير من ارتكبوها ، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً فى دوائر الأمن (تسديد القضية - أى إيجاد فاعل لها)[١] .

وقد أوجد هذا السلوك من جانب رجال البوليس فجوة من انعدام الثقة بين الجمهور وجهاز البوليس تمثلت فى تزايد أعداد الشكاوى التى كانت تقدم ضد رجاله ، فعلى مدى الفترة ١٩٢٥ - ١٩٤٣ كانت اعداد الشكاوى التى قدمت ضد ضباط البوليس فى مدينة القاهرة والمتعلقة بالتضرر من أسلوب آدائهم لواجبات وظائفهم كالآتى على التوالى :

٩٤ -٧٠-٦١-٩١ -٤٥ -٤٨ -٤٢ -٥٠ -٤٥ -٤٧ -٥٨ -٧٣ -٩٦ -١٠٥ -١٢٠- ١٥٦ -٢٠٩ -١٩٠ -١٩٢[٢] .

ويلاحظ ارتفاع عدد الشكاوى ضد ضباط البوليس طردياً مع تقدم السنوات ، مما يعنى تزايد إخلال جهاز البوليس بواجبه الوظيفى .

ويمكن تصنيف الإنحراف فى مجال العمل البوليسى إلى أكثر من شكل : فهناك الانحراف المتعلق بأداء الوظيفة الأمنية ، وهو ما ناقشناه فى السطور السابقة .

وهناك ذلك الانحراف الناجم عن الضعف البشرى الذى يصيب الإنسان فيدفعه إلى الانحراف عن السلوك القويم لينزلق إلى تصرفات شخصية مشينة ، ولا شك فى أن هذا النوع من الانحراف الشخصى يكون بالغ الضرر فى حالة رجل البوليس الموكول إليه منع الجريمة وقمعها وضبط مرتكبيها ، فإذا به يسهم بسلوكه فى مضاعفتها .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) التقارير السنوية لبوليس مدينة القاهرة فى المدة ١٩٢٥ - ١٩٤٣ .

ولما كان الانحراف المتعلق بأداء الوظيفة الأمنية هو أخطر أنواع الانحرافات نظراً لما يسببه من إخلال بالأمن ، وإفلات مجرم من يد العدالة والزج ببرىء فى أعماق السجون ؛ فقد رأيت أن أبدأ به ، على أن يتبعه الحديث عن الانحراف الشخصى .

رُوِّعَت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بثلاثة حوادث جنائية خطيرة ظلت ذكراها ماثلة فى أذهان المجتمع المصرى لفترة طويلة ، وهى على التوالى(حادثة ريا وسكينة ١٩٢٠) ، و (حادثة مقتل الراقصة امتثال فوزى ١٩٣٦) ، و (حادثة خُط الصعيد عام ١٩٥٠) .

كانت أهمية الأولى تكمن فى عدد الضحايا اللاتى قتلن على يد السفاحتين (١٤ امرأة) ودور الطب الشرعى فى الكشف عن شخصياتهن وتقديم الجانيتين للقضاء [١] .

وسببت الثالثة ارتياعاً كبيراً فى صعيد مصر عندما تعددت حوادث خطف الرجال والمطالبة بإتاوات ضخمة مقابل إعادتهم أو قتلهم إذا لم تُدفع الإتاوة ، وقتل الكثير من المخطوفين وفشل البوليس لفترة طويلة فى إيقاف هذا التيار الإجرامى .

---

(١) كشفت هذه القضية فى عام ١٩٢٠ عندما عثر أحد العمال الذين كانوا يحفرون فى أحد شوارع قسم اللبان بالإسكندرية على عظمة آدمية ، ومع إبلاغ مدير إدارة الطب الشرعى فى ذلك الوقت (السير سدنى سميث Sydney Smith) بهذا الاكتشاف - فقد طلب استمرار الحفر الذى وصل إلى ما تحت أحد المنازل فى ذلك الشارع ، وكشف الحفر عن وجود أجساد لأربعة عشر جثة لنساء بين الثامنة عشرة وما بعد منتصف العمر - مسلمات (حيث كن جميعاً ممن جرى ختانهن) ، وقد استطاع سدنى سميث أن يكشف عن شخصياتهن عندما لاحظ أنهن جميعاً كن يحتفظن بشعر العانة Pubichair بالمخالفة لعادة النساء المتزوجات فى مصر فى ذلك الوقت ، ومن هذه الملاحظة استطاع سدنى سميث أن يقرر أن الضحايا من المومسات اللاتى كن يطلقن شعر العانة بقصد الاثارة الجنسية Aphrodisiac reasons ، وقد أمكن عن طريق هذا الكشف التعرف على أسمائهن بحكم معرفة البوليس لأسماء هذه الطائفة من النساء . وقد تعرضت هذه النسوة لهذا المصير المؤلم نظرا لأن هذا النوع من النساء اعتدن فى ذلك الوقت أن يحتفظن بثرواتهن على أجسادهن (حلى من الذهب على شكل أساور وأقراط وعقود) بدلاً من حفظها فى البنوك ، فكن مطمعا سهلاً لمن يبغى الاستيلاء على هذه الثروات ، كما أن إستدراجهن كان سهلاً عن طريق دعوتهن للقاء عميل ثرى (عمدة أو أحد أعيان الريف) ينشد المتعة ، فيبتلعن الطعم ويذهبن إلى المنزل المحدد حيث يقدم لهن القهوة أو بعض المشروبات المنعشة التى وضع بها مخدر ، وما أن يحدث هذا المخدر أثره حتى يقوم زوج إحدى الجانيتين بخنقها من الخلف بحبل ثم تدفن مع زميلاتها تحت أرضية المنزل .
راجع Sir Sydney Smith, Mostly Murder, pp., 71-73 ، مرجع سبق ذكره .

أما الثانية وهى ما تعنينا ، فتكشف عن بشاعة الجريمة عندما يغمض رجل البوليس عينيه عنها ويهمل فى أداء واجبه نحوها عمداً ويخلط بين واجبه الرسمى وعلاقاته الشخصية .

تخلص وقائع الجناية رقم ١٨٥٩ قسم الأزبكية بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٣٦ فى قيام نجار بقتل الراقصة امتثال فوزى فى إحدى صالات الرقص بتحريض من (فؤاد الشامى) رئيس إحدى عصابات البلطجية الذين اتخذوا من فرض الإتاوات فى منطقة شارع عماد الدين (الذى كان مركز النشاط الفنى والترفيهى خلال الفترة موضوع الدارسة قبل أن ينتقل إلى شارع الهرم فيما بعد) وسيلة للتعايش ، وكان فؤاد الشامى هذا قد تمكن خلال الثلاثينيات من بسط نفوذه على منطقة المراقص والمسارح والحانات بشارع عماد الدين الواقع بدائرة قسم الأزبكية ، من خلال تزعمه لعصابة اشترك معه فى إدارتها شقيقه مختار حسين الشامى ، ودأبت هذه العصابة على تعاطى الإتاوات من أصحاب الصالات والراقصات بمنطقة شارع عماد الدين بطريق تهديدهم . وظل فؤاد الشامى يتمادى فى نشاطه الإجرامى هو وعصابته وتعددت حوادث اعتدائهم على النفس حتى أصبحت منطقة عماد الدين بوسط القاهرة تسمى بإمبراطورية فؤاد الشامى .

ورغم اعتداءات عصابة الشامى المتكررة على رواد المنطقة والمشتغلين بها من أصحاب الحانات والراقصات والمومسات ، ورغم أن المسافة بين هذه المنطقة وقسم الأزبكية لا تتجاوز ألف متر ؛ إلا أن تورط مأمور القسم الصاغ (ر .ا .ع) ، واليوزباشى (ا .م .م) معاون بوليس القسم ، والملازم أول (ع .ع) ضابط مباحث القسم واليوزباشى (ا .م .ع) ، والملازم أول (ش .ج .ا) ، فى علاقات مريبة مع أفراد العصابة وإغماض أعينهم عن تجاوزاتهم ، دفعت بالآخرين إلى تصعيد نشاطهم الإجرامى الذى وصل إلى حد قتل الراقصة امتثال فوزى برقبة زجاجة مكسورة يوم الحادث .

كانت امتثال فوزى قد رفضت الرضوخ لمطالب عصابة فؤاد الشامى بدفع الإتاوات ، فقام فؤاد الشامى وعصابته بالاعتداء عليها بالضرب ليلة ١٥ / ٥/ ١٩٣٦ ورغم إبلاغها

مأمور القسم بالحادث وتحرير المحضر رقم ١٨٧٠ جنح الأزبكية عن الحادث ، فإن الضابط الذى حرر المحضر (الملازم أول ش . ج .ا) قام بناء على تعليمات المأمور بإخلاء سبيل المتهمين مع أن الظروف كلها كانت توجب القبض عليهم .

ونتيجة لتصرف المأمور والضابط بقسم الأزبكية تصرفاً ينطوى على التقصير الظاهر فى قضية الجنحة ١٨٧٠ السابق الإشارة إليها ؛ فقد قام أعضاء العصابة بعد سبعة أيام فقط من ضرب الراقصة بتهديدها بالقتل إن لم تستجيب لمطالبهم .

ومرة أخرى ذهبت الراقصة إلى قسم الأزبكية وأبلغت اليوزباشى (ا م .ع) بواقعة التهديد ، ولكن الضابط لم يحرر محضراً لضبط واقعة التهديد التى تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ عقوبات ، فكان أن قتلت الراقصة بعد عودتها من القسم بساعتين فقط على الصورة التى أوضحناها فى السطور السابقة .

وكان اليوزباشى المذكور قد حفظ محضر التحرى رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٣٦ الأزبكية الخاص بمختار حسين الشامى (أحد أفراد عصابة فؤاد الشامى) دون انتظار ورود صحيفة السوابق الخاصة به والتى تبين منها أنه سبق أن (أُنذِرَ) وحكم عليه بالتشرد والاشتباه ، وسبق أن حكم عليه فى قضايا أخرى ، وكان متهماً أيضاً فى جنايتين « لا تزالان منظورتين بالمحاكم وحالته تجعله عائداً للاشتباه وفق نص المادة ٩ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٤[1] » .

وكانت الراقصة عزيزة محمود الشهيرة برجاء قد تعرضت للتهديد من جانب العصابة المذكورة فى عام ١٩٣٥ فتوجهت لقسم الأزبكية وأبلغت الصاغ (ا .م .م) معاون بوليس القسم الذى حرر محضر الجنحة ١١٧٦ لسنة ١٩٣٥ الأزبكية ، ومع أن الراقصة المذكورة ذكرت فى أقوالها عن المتهم(فؤاد الشامى) أنه مشهور بالاعتداء على النفس واعتياد تعاطى

(١) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية ١٥٣ فى ٣٠ / ٣/ ١٩٣٩ ، مجلس التأديب المنعقد بمحافظة مصر فى ٢٨ / ١٠/ ١٩٣٦ للنظر فى التهم المنسوبة إلى الصاغ (ر .ا .ع) مأمور قسم ثان بندر طنطا منذ كان مأمور لقسم الأزبكية ، يوزباشى (ا .م .ع) معاون البوليس بالمحافظة المذكورة ، الصاغ (أ .م .م) مأمور قسم الوايلى منذ كان معاوناً بالمحافظة المذكورة ، الملازم أول (ع .ع) الضابط بالاستيداع منذ كان ضابطاً للمباحث بالأزبكية - والتقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ ص ٧٤ .

الإتاوات من أصحاب الصالات والراقصات بطريق تهديدهم إلا أن الضابط أغفل إخطار (قلم المباحث) بما ورد فى أقوال الراقصة .

وأهمل الملازم أول (ش ج .ا) فى اتخاذ أى إجراء فى حادث تهديد فؤاد الشامى للراقصة (عزيزة) عند تحرير محضر الجنحة ١١٧٦ لسنة ١٩٣٥ الأزبكية « مع أن هذا التهديد ينطوى على إهانة الضابط نفسه والاعتداء عليه أثناء تأدية وظيفته» [١] - كما أغفل تحقيق ما نسبته الراقصة إلى المتهم فؤاد الشامى من أنه مشهور عنه الاعتداء على النفس واعتياده تقاضى الإتاوات من أصحاب الصالات والراقصات بطريق التهديد .

أما ضابط المباحث الملازم أول (ع .ع) فرغم تكرار إخطاره عن أعمال عصابة فؤاد الشامى ومعرفته لأفرادها ؛ فإنه لم يتخذ أى إجراءات قانونية لإيقاف اعتداءاتها ، كذلك فإنه لم يقدم أى معلومات فى محاضر التحرى التى عملها بقسم الأزبكية ضد فؤاد الشامى وأخيه حسين الشامى .

وفوق هذا كله فإنه بدلاً من قيامه بواجبه كضابط فى التصدى للأعمال الإجرامية فإنه « أوجد بينه وبين فؤاد الشامى وهو من الأشقياء المعروفين من صلات الصداقة والمودة ما أثار الظنون حول علاقته به وحمل هذا الشخص وعصابته على التمادى فى شرورهم . وقد استخدم هذا الشخص ، وبعض أفراد عصابته فى مصلحة خاصة به ، وهى مساعدته فى تسهيل تنفيذ حكم صادر بالإزالة ضد يوسف عويس حجاج وآخرين بعزبته التابعة لناحية نزلة عليان مركز الصف » [٢] .

هكذا اشترت عصابة من القتلة والبلطجية قسم بوليس بأكمله . ويبدو أن مأمور قسم الأزبكية (ر .أ .ع) فى عام ١٩٣٦ لم يع درس حادث عصابة فؤاد الشامى - والذى فاز فيه

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر نفسه ، وقد تم تنزيل هذا الضابط إلى رتبة الملازم ثان مع إيقافه عن العمل شهرين من تاريخ إيقافه عن العمل (٣١ / ٢/ ١٩٣٦) وعدم صرف مرتبه عنهما مع صرف مرتب عن باقى مدة الإيقاف كما قضى بقطع شهر من راتب الملازم (ش ج .ا) ومجازاة اليوزباشى (ا م ع) بالإنذار وبراءة الصاغ (ر .ا .ع) والصاغ (ا م م) .

بالبراءة - فعاد فى عام ١٩٤١ وقد أصبح مأموراً لمركز إطسا بمديرية الفيوم فاستغل سلطة وظيفته واختلط بأحد الأشقياء اختلاطا معيباً لا يتفق وواجبات وظيفته[١] .

وأمام مجلس تأديب مديرية الجيزة قُدِّمَ (ع .ح) مأمور ضبط مديرية بنى سويف فى ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٨ متهماً بأنه وقت أن كان مأموراً لمركز قليوب وشبين القناطر فى عام ١٩٣٦ لم يتخذ أى إجراء فى الجناية رقم ١٠ لسنة ١٩٣٦ قليوب والخاصة بالشروع فى قتل خفير والتى تقدمتها جناية شروع فى سرقة بحمل سلاح رغم تبليغها إليه رسمياً من عمدة (نـاى) عقب وقوعها ، ومن المجنى عليه ومن آخرين بعـد ذلك - وبإنه فـى يوم وقـوع الجناية المذكورة «عمل على تضليل التحقيق فيها وإنكار وقوعها بأنه أمر العمدة والخفير سالفى الذكر وباقى الشهود بإنكار حصولها إمام النيابة [٢]» ، ورغم أن النيابة حولت إليه فى ٣٠/٨/ ١٩٣٦ بلاغاً عن هذه الجناية فإنه لم يبادر بالتحقيق رغم وجود الأدلة المادية على صحتها ، واكتفى بأخذ إقرارات من المجنى عليهم والعمدة بعدم وقوعها ، وذلك بعد وقوع الحادث بثمانية أيام ، وأعاد البلاغ للنيابة فى ٢٠ / ١٠/ ١٩٣٦ مع أن الجنايات تُضبط فور وقوعها ، وأخفى بلاغاً مقدماً إليه فى ٢٢/ ٩/ ١٩٣٦ عن هذه الجناية .

وفى ١٣/ ٤/ ١٩٣٦ لم يتخذ إجراءً قانونياً فى حادثة الجناية ٢٤٥٠ لسنة ١٩٣٧ قليوب (حريق عمد) والمبلغة إليه من عمدة (حلابة) وكلف الأخير بصرفها ، وفى سبتمبر ١٩٣٦ لم يتخذ إجراءً قانونياً فى حادثة الجناية ٢٤٥١ سنة ١٩٣٧ قليوب (سرقة مواشى بالإكراه) والمبلغة إليه من عمدة حلابة ، وكلف الأخير بصرفها .

وفى أغسطس ١٩٣٧ اشترك مع اليوزباشى (م .ع .ش) فى تغيير الحقيقة فى الحادثة ٢٤١٦ لسنة١٩٣٧ شبين القناطر بأن اتفق معه أن يوعز إلى المجنى عليهم بأن يدّعوا أن جِمالهم فُقِدَت منهم أثناء نومهم بغيط البطيخ ، وأن لا يذكروا أنها سُرِقَت بالإكراه ، وذلك بعد أن شرحوا له ظروف الحادثة كما وقعت والإكراه الذى وقع عليهم .

---

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٣٧٩ فى ٢٣/ ٩/ ١٩٤٣ .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ١٢٧ فى ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٨ .

وإمعاناً من هذا المأمور فى إخفاء وقوع الجنايات ، فقد كلف الموظفين التابعين له بمركز قليوب بعدم إثبات تبليغات الجنايات فى دفاتر الإشارات التليفونية حتى يتم التفاهم بشأنها بينه وبين الجهات المبلغة .

ويبدو أن مركز قليوب بأكمله قد تبنى خلال رئاسة (ع .ج) سياسة إخفاء الجنايات ، فإلى جانب اشتراك اليوزباشى (م ع .ش) معاون بوليس المركز مع مأموره (ع .ج) فى إخفاء الجناية السابق الإشارة إليها ، وإيعازه للمجنى عليهم بأن يدّعوا أن جِمالهم فُقدت منهم ولم تُسرَّق منهم بالإكراه ، وذلك فى مقابل أن يرد إليهم جملاً ثالثاً لم يكن قد رد إلى صاحبه بعد ، إلى جانب ذلك فإنه فى ليلة ١٢/ ٤/ ١٩٣٦ بمركز شبين القناطر لم يتخذ الإجراءات التى يفرضها عليه واجبه والقانون فى حادثة الجناية رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٣٦ شبين القناطر والتى أبلغت إليه (سرقة بحمل سلاح) . وعمل على إخفاء (ظرف الإكراه) وهو حمل السلاح وإطلاقه فى الحادثة بأن أمر رجال الإدارة (العمد ومشايخ القرى ورجال الخفر) بأن يهملوا ذكر السلاح وبأن يرسلوا للمركز بلاغ الحادث غفلا من هذا الظرف (حمل السلاح واستخدامه) الذى يجعل من وصف السرقة الواقعة (جناية سرقة بالإكراه) ، وهى من الحوادث ذات الأثر الضار بالأمن العام .

كذلك فإنه فى يوم ٦ / ٣/ ١٩٣٧ عمل على تغيير الحقيقة فى جناية سرقة أخرى بالاكراه بدائرة مركزه بأن أوعز إلى المجنى عليهم أن ينكروا حصول الإكراه عليهم ، وأن يدعو أن (الجِمال المسروقة) قد شردت منهم .

ثم انتقلت عدوى إخفاء الجنايات إلى نقط هذا المركز أيضاً . ففى يناير ١٩٣٧ لم يتخذ هذا اليوزباشى وضابط نقطة طحانوب الملازم أول (ع .م .ص .ع) أى إجراء من الإجراءات التى يفرضها القانون فى حادثة الجناية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٣٧ شبين القناطر (سرقة بالإكراه) رغم تبليغهما بها رسمياً الأمر الذى أثر تأثيراً سيئاً فى نتيجة التحقيق . واتفقا مع (عمدة الكوم الأحمر) التى وقعت الحادثة فى زمامها على صرف الحادثة عرفياً

للصلح بين المجنى عليهم والمتهمين ، كما عملا على إخفاء الحقيقة وتغيير الواقع فى تلك الحادثة بأن أوعزا للشهود بأن لا يذكروا الحقيقة أمام النيابة

وفى (نقطة بوليس نوى) التابعة لهذا المركز أيضاً لم يقم الملازم أول (م .م) فى ٢/٢/ ١٩٣٧ بالإجراءات المفروضة عليه قانوناً بصفته رئيس النقطة فى حادثة سرقة جاموسة كرهاً . والمبلغة إليه عقب وقوعها بأن صرفها عرفياً . وفى ١٤/ ٤/ ١٩٣٧ بشبين القناطر أدى شهادة مزورة أمام وكيل النيابة بأن أنكر وقوع الجناية وعلمه بها مع اعترافه فى التحقيق الإدارى بصحتها وتبليغها إليه [١] .

وهكذا فإن المأمور (ع .ج) وضباطه معاون البوليس (م .ع .ش) وضباط النقط (ع .م .ص .ع) و (م .م) حاولوا خلال عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إخفاء الخلل فى الأمن العام الحادث بدائرة مركزى قليوب وشبين القناطر بأن تستروا على تسعة حوادث من المعدودة من الجنايات المخلة بالأمن العام (١شروع فى قتل - ١ شروع فى سرقة بحمل سلاح - ١حريق عمد - ٣ سرقة مواشى بالإكراه - ٣ سرقة بالإكراه) . وفى سبيل تحقيق ذلك ارتكبوا جرائم التزوير ، والشهادة الزور - وكذبوا - وضغطوا مادياً وأدبياً على كل من له صلة بهذه الحوادث من المجنى عليهم والشهود ورجال الإدارة .

فإذا افترضنا أن كل حادث من هذه الحوادث يرتكبه ما بين فرد إلى ثلاثة أفراد ، فإن أفعال هؤلاء الضباط أدت إلى ترك ما بين ٩ إلى ٢٧ مجرماً عاتياً يعيشون فى دائرة المركز فسادا دون أن يلقوا العقاب جزاء ما ارتكبوه ، ولا يختلف اثنان فى أن هروب الجانى بفعلته دون عقاب يحفزه إلى ارتكاب ما هو أبشع منها بعد أن يستمرىء طعم مافعله ، وهكذا تتزايد الجرائم .

وفى نقطة بوليس (قها) التابعة لمركز طوخ بمديرية القليوبية أبلغ اليوزباشى (أ .ف .س) بتاريخ ٣ / ٨/ ١٩٤٠ بصفته رئيساً لتلك النقطة ومأموراً من مأمورى الضبطية القضائية بواقعة سرقة بالإكراه وتهديد بالسلاح فى الطريق العام فى الساعة التاسعة

(١) المصدر السابق .

والدقيقة الخمسين مساءً على شخصين من مجهولين . لكن الضابط أخل بواجبات وظيفته المحددة فى قانون تحقيق الجنايات وكُتِب البوليس والإدارة فلم يثبت البلاغ فى دفاتر النقطة ولم يخطر المركز التابع له ولا النيابة ، ولم ينتقل لضبط الواقعة والبحث عن مرتكبيها ، وبدلاً من ذلك فإنه وسَّط (نائب عمدة قها) وأحد الصف ضباط بالنقطة (الجاويش النوبتجى = الرقيب المنوب) لحمل المجنى عليهما على التغاضى عن بلاغهما الأمر الذى حدا بالمجنى عليهما إلى إبلاغ النيابة المختصة كتابة ، وقد أثبتت التحريات وتحقيقات النيابة صحة الحادث ، وأمكن معرفة الفاعلين والقبض عليهم وحسبهم احتياطياً لارتكابهم جريمة عقابها ينطبق على المادة ٣١٥ عقوبات [١] .

وفى (بيلا) غربية تصرف مأمور المركز (م .ل .ع) فى قضية الجناية ٣٩١ بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٠ (سرقة ماكينة رى) تصرفاً سيئاً فيه إخلال بواجبات وظيفته عندما اتفق مع ضابط النقطة المختص وعمدتى قريتين يقع فى نطاقهما الحادث على استبعاد ظرف الإكراه الذى وقع على خفير الماكينة « بقصد الوصول إلى تصويرها فى صورة جنحة بسيطة ، وقد تم له ما أراد وانتهى تحقيق البوليس بقيد الحادثة جنحة سرقة عادية ، وثبت بعد ذلك من التحقيق الذى قامت به النيابة بناء على بلاغ (المتضرر) ، ومن الكشف الطبى الشرعى أن الحادثة جناية سرقة بإكراه حيث وُجِدَ بالخفير آثار ضرب كرباج وقطعة من الحديد [٢]»

وفى أسيوط غيَّر الملازم ثان (ع . م .ل) الحقيقة فى واقعة تفتيش أشخاص اتهموا بالاتجار فى المخدرات والذخيرة ، وشهد كذباً أمام المحكمة بعد حلفه اليمين بأنه هو الذى قام بالتفتيش ثم تبيَّن من المناقشة أن غيره هو الذى فعل ذلك ، ثم اعترف الضابط بأنه لم يقم بالتفتيش حقيقة ، فكان أن برأت المحكمة المتهم فى القضية ، ووصمت الضابط فى

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم (٣٦) - مجلس تأديب القليوبية فى ٢ / ٣/ ١٩٤١ .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ١٢ فى ٨ / ١ / ١٩٤٢ مجلس تأديب القليوبية فى ٢٤ / ٤ / ١٩٤١ .

أسباب حكمها بأسوأ ما يمكن أن يوصف به ضابط ، بأن قالت « إنها لا ترتاح إلى تحقيق على يد محقق لا يتورع عن إثبات ما يخالف الحقيقة فى محضره [١] .

وفى المنوفية أخفى الملازم ثان (م . م . م . ح) ركن الاكراه فى تحقيق القضية ١٣١٣ تلا سنة ١٩٤١ (خطف ورقة بنكنوت) وأخفى ركن العمد فى قضية جناية الحريق رقم ٢٦٥٢ لسنة ١٩٤١ [٢] .

أما اتهام الأبرياء زوراً فقد ارتكبه الملازم ثان (م .ا .ص) فى ٢٧ / ٩/ ١٩٤٢عندما أبلغه عمدة الجلاوية بجرجا بحادثة شروع فى قتل شخصين بأن أطلق عليهما شخصين معينين الأعيرة النارية ، فاتفق هذا الضابط مع خفير على تغيير هذا الاتهام باتهام آخرين أبرياء ، وشهد أمام النيابة شهادة كاذبة بأن ادعى بأن العمدة أبلغه شفوياً أن من حددهم هم الذين ارتكبوا الحادث « لإيجاد ثغرة فى التحقيق القصد منها إضعاف الاتهام قبل المتهمين الأصليين بدافع صلة قائمة بينه وبينهما لم يفصح عنها الشهود [٣] .

وفى الشرقية تعمد الملازم أول (م . س . ع . هـ) خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٣ تحوير الواقعة ٢٩٣٨ جنايات منيا القمح لسنة ١٩٤٠(إتلاف زراعة قطن) إلى جنحة ، والجناية ١٥٠ منيا القمح لسنة ١٩٤١ (حريق عمد) إلى جنحة ، والجناية ٢٨٠ منيا القمح لسنة ١٩٤٣ (تهديد بالقتل) جنحة مع توفر ركن الجناية ، والجناية ٦٢٥ منيا القمح (حريق عمد) إلى جنحة ، والجناية ٨٠٩ منيا القمح لسنة ١٩٤١ (سرقة بالاكراه) إلى جنحة - والتستر على جناية الحريق رقم ٣٨١ منيا القمح لسنة ١٩٤٢ (حريق عمد [٤]) .

وفى السنبلاوين تعسف اليوزباشى (م . ع . ص) عند سؤال المجنى عليه فى قضية الجناية ٣٥٧٩ لسنة ١٩٤٨ السنبلاوين الأمر الذى حدا بالمجنى عليه (وهو مصاب بطلق

---

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٩٢ فى ١٢/ ٣/ ١٩٤٢ مجلس تأديب أسيوط فى ٣ ، ٤/ ٩ / ١٩٤١ .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٣٥٧ فى ٩/ ٩/ ١٩٤٣ .

(٣) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٢٦٩ فى ٢٥ / ٣/ ١٩٤٤ ، وقد قضى مجلس التأديب المنعقد لمحاكمة هذا الضابط برفته من الخدمة .

(٤) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٤٠٦ فى ١٢/ ٩/ ١٩٤٦ .

ناري وتوفى فيما بعد متأثراً بجراحه) إلى الامتناع عن الإجابة على أسئلته واتهامه بمالئة المتهم . فما كان من الضابط إلا أن حرر محضرا ضمنه ما بقي في ذاكرته المضطربة وقلبه الحانق على المجنى عليه فلم يذكر ما قرره الأخير ، وأثبت ما غيرا أقوال الشهود الذين حضروا سؤال المجنى عليه والذين أكدوا أنه قرر لهذا الضابط أن المتهم هو الذى أطلق عليه النار ، وأنه تبينه ووصف ملابسه ، وقد اقتنعت محكمة الجنايات بصحة أقوال الشهود وحكمت على المتهم الذى حدده المجنى عليه بالإعدام ، وقد أهمل هذا الضابط فى إجراء التفتيش اللازم لمنزل المتهم الذى حدده المجنى عليه ، وأثبت أنه لم يجد فى منزله سلاحاً فى حين أن ضابط المباحث عثر على هذا السلاح المستعمل فى ارتكاب الجناية فى نفس المنزل فى نفس يوم التفتيش [١] .

إنها مدرسة للتزييف والتزوير راسخة البنيان - وسيمضى وقت طويل قبل أن يتخلص هذا الجهاز من هذه الآفة المهددة لسمعته والضارة بمصالح الناس والأمن العام .

وفى مجال الإنحراف الشخصى فإن المرء يعجب لهذا الاندفاع الرهيب الذى اندفع إليه بعض ضباط البوليس فى مجال الجريمة . فقد كان التصور أن يقدم هذا النفر من المنحرفين على ارتكاب بعض مظاهر الانحراف التى تمس السلوك الشخصى كالإستدانة أو تعاطى الخمر أو المخدرات فقط - لا أن يمتد الانحراف الى ممارسة الجريمة التى أنيط بهم مكافحتها .

فى جرجا اختلط الملازم أول (ص . م . هـ . ط) بعصابة مؤلفة من تسعة أفراد من نواحى المركز ، كان خمسة منهم منذرين مشبوهين منذ أعوام ١٩٣١ - ٣٢ - ٣٤ - ١٩٣٩ ، وتستر على غياب اثنان منهم ، ولم يبلغ بعودتهما رغم أنهما كانا يترددان على منزله خلال مدة الغياب .

---

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٥١٦ فى ١٦/ ١٠/ ١٩٥٢ ، وقد قضى مجلس التأديب المنعقد لمحاكمة هذا الضابط بتنزيله إلى رتبة ملازم أول .

وإلى جانب هذا الاختلاط المعيب بالأشقياء فإنه توسط فى رد مسروقات « بالحلوان» فى حوادث سرقات بدائرة عمله ، وتسلم هو « الحلوان » بنفسه من ذوى الشأن وأعاد المسروقات . ولم يضبط وقائع لحوادث ضبط أسلحة مع أصدقائه من الأشقياء ورد الأسلحة إليهم رغم كونها تعتبر من الجنايات (إحراز سلاح بدون ترخيص (١)) .

وفى أسوان اتهم الملازم أول (م . أ . ف) فى عام ١٩٤٢ بسرقة نقود زميله الملازم ثان (أ . خ) أثناء وجوده عنده بالمنزل فى ٢/ ٨/ ١٩٤٠ - ومبلغاً آخر من ملابس الملازم أول (م . ر . ش) أثناء مبيتهما معاً - ومبلغاً ثالثاً من ملابس زميل ثالث . وفى المدة ١٧/ ٨/ ١٩٤٠ و ٧/ ٩/ ١٩٤٠ سرق استمارة سكة حديد نقل ركاب من زميله الأول أثناء إقامته معه فى أحد فنادق القاهرة وفى حجرة واحدة (٢) .

وفى الغربية اتهم الملازم ثان (ب . خ . ر) بقبول الرشوة من متهم فى جنحة لأخلاء سبيله (الجنحة ٦٤٧ كفر الشيخ سنة ١٩٤٣) وطلب رشوة قدرها ثلاثة جنيهات من متهم بالقتل فى ١/ ٩/ ١٩٤٢ لعدم اتخاذ إجراءات قانونية ضده بعد أن ثبت لديه أنه مشبوه واتهم فى جريمة قتل ، وقبول رشوة من شخص فى ٢٨/ ٧/ ١٩٤٢ ليعمل على نفى خصم له اتهم فى قتل شقيقه وأفرجت النيابة عنه لعدم كفاية الأدلة ، وسلك سلوكا لا يتفق مع كرامة وواجبات وظيفته بأن طلب مبلغاً من المال (٢٠ جنيهًا) من شخص فى مقابل عدم مزاحمة والده (الضابط) له فى شراء أرض من شركة البحيرة (٣) .

وفى عام ١٩٤٥ اتهم الملازم أول (م . م . ز) بمديرية الشرقية بإصطحاب ثلاثة أشقياء معه ليلاً أثناء مروره الليلى ، وقضى معهم وقتاً طويلاً بمنزل أولهم - وبعد خروجهم من المنزل المذكور وقعت الحادثة رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٤٥ جنايات فاقوس (سرقة نقود وملابس بطريق الإكراه) ، وقد شهد أحد أقارب المجنى عليه بأنه نظر الضابط ومعه

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٢٤ فى ١٦/ ١/ ١٩٤١ وقد قضى بفصل الضابط المذكور من الخدمة مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ١٦٣ فى ٢٩/ ٤/ ١٩٤٢ .

(٣) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٢٤٠ فى ١١/ ٥/ ١٩٤٤ .

الأشقياء الثلاثة واقفاً أمام منزل المجنى عليه قبل وقوعها الأمر الذى حمل المجنى عليه وقريبه على اتهام الضابط بالإشتراك فى الحادثة مع الأشقياء الذين كان يرافقهم والذين تُعرَّف الكلب البوليسى على اثنين منهما [١] .

وفى ٨/ ١/ ١٩٤٦ أتهم اليوزباشى (ن . ح . ى) بتلفيق تهمة إحراز مخدرات (أفيون) لأحد الأشخاص بأخميم ، وقدم للنيابة فأمرت بحبسه ، ولما قدم للمحاكمة قضى ببراءته «وذلك بأن فتش منزل ابنته بعد أن استصدر أمراً من النيابة بتفتيشه على اعتبار أنها تتجر بالمواد المخدرة ، ولما لم يجدها بالمنزل ضبط والدها واستصدر أمرا من النيابة بتفتيشه أيضاً مع أنه كان قد فتشه قبلاً فى تاريخ سابق ، ولما ورد له إذن التفتيش فى تاريخ لاحق أثبت بالمحضر على غير الحقيقة أنه فتشه وضبط معه أفيون [٢] » .

وفى طنطا حجز اليوزباشى (ع . م . أ . أ) ثلاثة أشخاص بحجة اتهامهم بإحراز مخدرات ، ثم ساومهم على الإفراج عنهم مقابل رشوة تقاضاها - ولفق ثلاثة قضايا مخدرات لهؤلاء الأشخاص « وهذا التلفيق ظاهر من أسباب الأحكام التى صدرت ببراءتهم فى القضايا ٢٤٢٩ - ٢٤٣٠ - ٢٤٣١ جنح مركز طنطا لسنة ١٩٤٨» [٣] .

أما الملازم أول (ع . ع . ص) فقد اشترك وآخران فى الجناية ٤٥١ الوايلى لسنة ١٩٤٩ المقيدة برقم ٢٠٣ كلى مصر لسنة ١٩٤٩ فى الاستيلاء على نقود وساعة جيب ودبلة ذهب بالاتفاق والتحريض ، واستعمل مع زميليه طرق احتيالية ضد أحد المجنى عليهم ، كما اشترك معهما فى جريمة شروع فى نصب بطريق التحريض والاتفاق ، وكان جزاؤه السجن لمدة خمس سنوات من محكمة جنايات مصر حضورياً فى ٢١/ ٢/ ١٩٥١ [٤]

---

(١) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٥٦٧ فى ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٦ - وقد قضى بفصل الضابط المتهم من الخدمة .

(٢) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٦٠٤ فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٤٩ وقد قضى بفصل هذا الضابط من الخدمة .

(٣) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ١١ فى ٣/ ١/ ١٩٥٢ .

(٤) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٧٨ فى ٥/ ٢/ ١٩٥٣ .

ويأتى فى ذيل قائمة الانحراف ذلك السلوك الشخصى الذى كان يوصف فى قرارات مجالس التأديب بأنه «سلوك معيب لا يتفق وكرامة الوظيفة والذمة والأمانة والشرف والصدق الواجب توافرها فيمن ينهض بتأديتها» .

وقد ضمت هذه القائمة نماذج عديدة ووفيرة من الإنحراف ، كالإعتياد على المقامرة ، وارتكاب الديون ، والاتصال بتجار المخدرات ، والسُكر البين بالطريق العام بالملابس الرسمية ، وركوب وسائل المواصلات بدون تذاكر والاستدانة ، واستغلال سلطة الوظيفة ، ومعاشرة الساقطات ، والتصرف المعيب المشكك فى النزاهة ، والمماطلة فى سداد الديون ، ولعب القمار وإتيان البارات ، وتعاطى الخمور على قارعة الطريق ، وجمع أموال من الأهالى والاستيلاء عليها ، والأكل فى المطاعم دون دفع الحساب ، والاتجار فى مكان العمل استغلالاً لسلطة الوظيفة ، والتداخل والتلاعب فى القضايا لمنفعة شخصية والحصول على عطايا عينية من الأهالى (خراف - صفائح سمن - طيور) ، والتلاعب فى أوزان المضبوطات من المواد المخدرة (حشيش وأفيون) ، والتزوير ، سرقة الأسلحة ، والاعتداء على الشرف واستعمال القسوة والنصب [١] .

على أنه ينبغى الإشارة إلى أن ما ذكرناه لم يكن يعنى أن جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة كان موصوماً كله بهذا الفساد المتمثل فى النماذج التى أوردناها للتزييف والتزوير وارتكاب الجريمة والسلوك الشخصى - وإنما هو إنحراف لبعض وليس كل رجال البوليس - كما أنه من الواجب الإشارة إلى أنه الى جانب الذين انحرفوا بهذا الشكل الكريه كان هناك ضباط زادوا عن شرف المهنة ، وكانوا نماذج مضيئة ولامعة لضابط الشرطة

(١)على سبيل المثال وليس الحصر راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام :
٦٢٢ فى ٢٥ / ٩/ ١٩٣٠ / ١٢١ فى ٢ / ٣ / ١٩٣٨ / ٢٩٦ فى ٢٥/ ٦/ ١٩٣٩/ ٤٦ فى ١٩/ ١/ ١٩٣٩ / ٢٥٢ فى ١٨/ ٧/ ١٩٣٩ / ١٠٦ فى ١/ ٣/ ١٩٣٩ / ٢٩٦ فى ١٥/ ٦/ ١٩٣٩ / ٥٨٧ فى ٧ / ١٢/ ١٩٣٩ / ٦٠٧ فى ٢١ / ١٢/ ١٩٣٩ / ٣٣٧ فى ١١ / ٩/ ١٩٤١ / ٤٤١ فى ٣١ / ٨ / ١٩٤٤ / ٢٥٤ فى ١٩/ ٤/ ١٩٤٥ / ١٨٢ فى ١٨ / ٤/ ١٩٤٦ / ٢١٥ فى ٩ / ٥ / ١٩٤٦ / ٢١٣ فى ١٦/ ٥/ ١٩٤٦ / ٤٠٦ فى ١٢/ ٩/ ١٩٤٦ / ٤٢٥ فى ٢٦/ ٩/ ١٩٤٦ .

النزيه الكريم الشريف ، وفوق ذلك فقدها والبعض من ضباط الشرطة بأرواحهم فداءً لأمن الوطن . . . فما قدمناه من انحراف لضباط البوليس لا يعنى انحراف الجهاز كله .

لكن وجه خطورة انحراف البعض يكمن فى حقيقة أن الانحراف ، وإن كان قائما فى كل أجهزة الدولة ، وفى كل مهنة ، لا يقبل من هؤلاء الذين كانت وظيفتهم الأساسية حفظ الأمن وقمع الانحراف . والسلطة التى منحت لرجل الأمن تتناسب تناسباً طردياً مع مسئووليته ، فكلما تعاظمت سلطاته كلما تعاظمت مسؤولياته ، ولا سلطة بغير مسؤوولية .

وقد جُبِلَ رجل الشارع على تعميم الاتهام ، فإذا ما تعرض لتعسف من رجل بوليس عابس ، أو ظُلِمَ من رجل بوليس عابث ، أو انحراف من رجل بوليس غير نزيه إلخ ، فإنه سرعان ما يعمم وصفه للجهاز كله ، وهذا وجه خطورة المنحرفين بجهاز البوليس ، فهم بسلوكهم غير السوى يصمون كل الجهاز بالجناح وعدم السواء .

فإلى الذين يبحثون عن سر الفجوة العميقة الموجودة بين الجمهور ورجل البوليس اقدم لهم هذا السر ، إنه إرث قديم ومستمر من انعدام الثقة ، من شك ، من الخوف ، من الإحساس بالأمان المزيف القائم على التزوير والتزييف وتغيير الحقيقة ، من الرهبة الناجمة عن البطش الجاهل المتغطرس المتعالى على غير أساس ، من الإحساس بضياع الحقوق ، وما أمر وأثقل هذا الإرث .

الفصل السابع

محاولات الإصلاح

لم يكن تاريخ البوليس المصرى كله قاتماً تماماً ، فالإنصاف يقتضينا تقرير أن محاولات إصلاح الجهاز كانت تسير بخطى حثيثة بهدف التغلب على الجريمة أو التقليل منها على الأقل ، ومع ذلك فإن من هذه المحاولات ما قُدِّر له النجاح ومنها ما قُدِّر له الفشل .

يذكر لسلطات البوليس المصرى محاولة رفع مستوى القاعدة فى الجهاز عن طريق إنشاء قوة بوليس مثقفة ، تحل محل العساكر الأميين الذين كانوا يشكلون ٩٠٪ من قوة الجهاز .

بدأت هذه المحاولة مبكراً عام ١٩٠٣ فى عهد السيطرة البريطانية الكاملة على وزارة الداخلية ، عندما أنشىء قسم فى مدرسة البوليس لتدريب العساكر الملمين بالقراءة والكتابة تدريباً ثقافياً وعسكرياً ، وإلحاقهم بالبوليس بعد ذلك . كان هؤلاء الرجال يتلقون برنامجا مكثفاً مدته ستة أشهر يحتوى تدريبات بدنية ، وركوب خيل ، وتعليم مشاة ، ودراسة للوائح البوليس ، وقانون العقوبات . والإجراءات الجنائية [١] . ولكن العمل بهذا القسم لم يقيض له الاستمرار طويلا ، فقد توقف فى عام ١٩٠٩ .

وفى عام ١٩٢٥ أنشأت وزارة الداخلية قسمين فى مدرسة البوليس والإدارة للعساكر البيادة (المشاة) - والعساكر السوارى (الخيالة) ، ألحقت بهما بعض (المجندين) الذين يقضون مدة الخدمة العسكرية بالبوليس حيث يمضون المدة الإلزامية .

---

(1) Egypt No.1 (1904) Reports by His Majesty's Agent and Consul General on the finances, administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1903 .

استخدم هؤلاء الجندون كقوات يتدرب الطلبة الضباط والكونستابلات عليهم فى تدريبات التشكيلات العسكرية والنداءات ، فضلاً عن الخدمات التى تتطلبها المدرسة من خفارة ودوريات . كما خصص قسم عساكر السوارى للقيام بخدمات الإسطبل والخيول المخصصة لتدريب الطلبة على الركوب .

خلال فترة عملهم بالمدرسة ، كان العساكر يعلمون القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وواجبات البوليس وتمرينات ضرب النار والتعليمات العسكرية ، وتقرر أن يلحق من تتوفر فيه الكفاءة والنشاط والإستقامة وحسن الخلق بخدمة البوليس ، بعد انتهاء مدة خدمته الإلزامية[1] .

ظل الحال على ذلك دون أن ينتج تغييراً يُذكر فى الحالة العامة لعساكر البوليس .

فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ أعيد إنشاء قسم بمدرسة البوليس والإدارة تحت مسمى « قسم عساكر الرديف» لتدريب (أنفار) على أعمال البوليس انتخب أفراد هذا القسم من رديف (مسرحى) الجيش الذين يجيدون القراءة والكتابة والحائزين لدرجة (قدوة حسنة) أو جيد جداً) فى الأخلاق .

كان هؤلاء الأنفار يلحقون بالمدرسة لمدة خمسة أشهر يدربون خلالها على أعمال البوليس ، ويدرسون :

١ - اللغة العربية بما فى ذلك الأخلاق وآداب المحادثة .

٢ - قانون البوليس .

٣ - اللوائح والمخالفات .

٤ - مبادىء أرقام اللغتين الإنجليزية والفرنسية ليتمكنوا من تمييز الأرقام والعناوين بالحروف اللاتينية .

---

(١) نظام البوليس والإدارة - الباب الثانى (شروط الخدمة) .

٥ – مبادىء الإسعافات الطبية .

٦ – التدريب العسكرى البيادة .

٧ – إشارات المرور بالطريق العام .

٨ – التدريب على أعمال الإطفاء .

وفى نهاية الدورة الدراسية كان هؤلاء العساكر يؤدون اختباراً يلحق بعده الناجحون ببوليس المدن والمديريات فى رتبة (عسكرى درجة أولى[١]) .

والمشروع فى حقيقته جيد ، ويخدم الهدف الذى أُنشىء من أجله وهو تحسين المستوى الثقافى لرجال البوليس ، لكن المشكلة كانت تكمن فى السؤال الآتى : ما هى أعداد أنفار الرديف الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة ؟ – وبالتالى ما هى الأعداد التى كان يمكن أن يخرجها هذا القسم لسد الحاجة الثقافية فى جهاز البوليس على مستوى القطر ؟

فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المحاولات لرفع مستوى العساكر ، كانت هناك محاولات أخرى تجرى لايجاد طبقة من رجال البوليس تقع بين العساكر وبين الضباط ، ولكنها ليست طبقة الصف ضباط – وأعنى بها طبقة الكونستابلات .

كان البوليس المصرى لا يعرف من الكونستابلات سوى الكونستابلات الأجانب الذين كانوا يشغلون وظائف البوليس فى المدن المصرية (القاهرة – الإسكندرية – بورسعيد – السويس) .

فى عام ١٩٠٣ أنشىء فى مدرسة البوليس والإدارة قسم لتخريج كونستابلات وطنيين .

كانت شروط قبول هؤلاء الكونستابلات هى حسن السلوك وأداء امتحان فى اللغة العربية (القراءة والكتابة) والحساب ، وشهادة الدراسة الابتدائية إذا كان الطالب حاصلاً عليها ، أى أن الشهادة لم تكن ملزمة .

---

(١) المصدر السابق .

وكانت مدة الدراسة ستة أشهر ونصف يحصل الطالب خلالها على ماهية شهرية قدرها خمسمائة مليم ، ويعين الخريج فى البوليس بوظيفة كونستابل وطنى بماهية تتراوح بين ٢٧ و ٣٠ جنيهاً فى العام . وقد فتح مجال الترقى لهؤلاء الكونستابلات إلى رتب الضباط إذا أدوا أعمالهم (بذمة ونشاط [١]) .

ويبدو أن الخريجين من هذا القسم لم يعملوا بوظائف كونستابلات فى البوليس بعد تخرجهم ، فقد خلت الأوامر العمومية من أى ذكر لوظيفة كونستابل- وطنى - كما يبدو أن القسم أُلغِىَ فى الفترة ما بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٢ ، فقد ذُكِرَ فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ فيما يتعلق بمدرسة البوليس أنها أنشئت (لتخرج ضباط وكونستابلات للبوليس ومعاونى إدارة) [٢] - أما القانون ٢٢ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمدرسة فقد ذُكِرَ فيه أن المدرسة أنشئت(لتخريج ضباط ومعاونى إدارة [٣]) ، ومع ذلك فإن الأمر العمومى ٨٤٦ فى ١٩ أكتوبر ١٩٠٧ يفيد أن ثلاثمائة تلميذا قد قبلوا بمدرسة البوليس (بصفة تلامذة بقسم الكونستابلات)[٤] كذلك فإن قانون البوليس لسنة ١٩١٤ يشير إلى علامات الكونستابلات الوطنيين بقوله « يلبس الكونستابلات الوطنيون شريطاً واحداً مع علامة الهلال والنجمة كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة وإنما يكون من نحاس أحمر بدلاً من قصب»[٥] .

على أى حال فإن قراراً جديداً صدر عام ١٩٢٥ أُلحق بمقتضاه قسم خاص بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج كونستابلات .

اشترط فى النظام الجديد أن يكون الطالب المتقدم للالتحاق بهذا القسم حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) من وزارة المعارف - فإذا لم يتقدم العدد الكافى من حملة

(١) قانون البوليس عام ١٩٠٦ ، الفصل الثالث ، مدرسة البوليس

(٢) المصدر السابق .

(٣) القانون ٢٢ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩١٢ بشأن مدرسة البوليس والإدارة .

(٤) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٨٤٦ فى ١٩/ ١٠/ ١٩٠٧ .

(٥) قانون البوليس سنة ١٩١٤ ، الباب الثانى عشر ، الفصل الأول (علامات الرتب العسكرية) .

هذه الشهادة أخذ العدد المطلوب من الراسبين فيها ، وكانت مدة الدراسة سنتان يدرس فيهما الطلبة : اللغة العربية ومحاضرات فى الأخلاق والآدب الدينية - اللغة الانجليزية - اللغة الفرنسية - قانون العقوبات بوجه مختصر - قانون تحقيق الجنايات بوجه مختصر - قانون البوليس - القانون الإدارى بوجه مختصر إلى جانب اللوائح الإدارية - قانون تحقيق الجنايات العملى والفنى بوجه مختصر مع كيفية إنشاء المحاضر وأخذ بصمات الأصابع - الإسعافات الطبية الأولية - ومبادىء الطب البيطرى .

أما مواد الدراسة العملية فكانت : التعليمات العسكرية بأنواعها (بيادة) و (سوارى) - إشارات المرور بالطريق العام - التدريب على أعمال إطفاء الحرائق - ركوب الدراجات والموتوسيكلات وقيادة العربات والسيارات - الملاكمة - استعمال السلاح - حركات الهجوم والدفاع .

وتقرر فى هذا النظام أن يعين الخريجون بوظيفة « كونستابل درجة ثانية خارج عن هيئة العمال» (١) .

ولم يكد يمضى عامان على إعمال هذا النظام الجديد حتى صدر فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٧ قرار وزارى اشترط فيه لقبول طلبة قسم الكونستابلات أن يكونوا من راسبى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) فإذا لم يتيسر العدد المطلوب ؛ فمن الحاصلين على الشهادة الثانوية قسم أول (الكفاءة) ، ولم يحدث أى تعديل فى باقى شروط الإلتحاق .

ولما كان نظام الكونستابلات جديداً على جهاز البوليس ، فقد شكلت لجنة بوزارة الداخلية للنظر فى الوضع الذى نشأ عن وجود هذه الفئة الجديدة من رجال البوليس ، واقتراح النظام الذى تعامل به بحسبانها ليست من فئة صف الضباط . وأخيراً انتهت اللجنة إلى اقتراح إنشاء كادر جديد مقتضاه وضع خريجى هذا القسم عند بدء تعيينهم فى وظائف بوليس تقابل وظائف الأومباشية (العرفاء ومفردها عريف) ، وأن يعطوا رتباً مقابلة

---

(١) وزارة الداخلية ، قرار بشأن إنشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج كونستابلات ، المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٢٥ .

لرتب صف ضباط البوليس مع إضافة كلمة كونستابل ، على أن تميز هذه الفئات عما يماثلها من رتب صف ضباط البوليس العاديين بمنحها ماهيات تزيد جنيهاً واحداً . وشُرِعَ فى تطبيق هذا الكادر اعتبارا من ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كالآتى :

الـــدرجـــة	الماهية الشهرية		ملاحظات
	مليم	جـ	
كونستابل أومباشى	٧٥٠	٥	كونستابل درجة ثالثة
كونستابل جاويش	٥٠٠	٦	كونستابل درجة ثانية
كونستابل باشجاويش	٥٠٠	٧	كونستابل درجة أولى
كونستابل درجة أولى	من ٨ إلى ١١ جنيه		كونستابل درجة أولى ممتازة

ومثلما حدث فى تجربة ١٩٠٣ فقد تقرر أن تُهيأ الفرصة لكونستابلات الدرجة الأولى الممتازين الذين يبرهنون على التفوق فى الخدمة ويضربون المثل الأعلى فى السلوك والتصرفات لدخول امتحان الترقية إلى رتب الضباط « توطئة للنظر فى ترقية عدد محدود منهم فى كل سنة إلى رتبة الملازم حتى لا يسد فى وجوههم باب الأمل فى المستقبل ولكى يكون حافزاً لهم على التفانى فى أداء الواجب . على ألا يزيد عدد من يرقى بهذه الصفة عن اثنين كل سنة »[١] .

وقد رقى بالفعل بعض خريجى هذا القسم إلى رتبة ضابط ممن حسنت فيهم الشهادة وعرف عنهم الجد والاستقامة وجازوا امتحاناً معادلاً لامتحان التخرج من قسم الضباط [٢] .

(١) نظام البوليس والإدارة ، الباب الثانى ، الفصل الثالث ، « مدرسة البوليس والإدارة ، قسم الكونستابلات» .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره .

كان هذا النظام (الكونستابلات) نوعًا من المواجهة للتطور الذى حدث فى عالم النقل ، حيث تدفقت السيارات بأنواعها على البلاد وتزايدت حوادث المرور وأعبائه [1] ، واستدعت الحاجة إيجاد خدمة مرورية فى الشوارع والطرق .

- حتى ما قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن لم يكن لجهاز البوليس المصرى أى معرفة أو خبرة بما يسمى فى الوقت الحالى « بالمباحث الجنائية» ، وكان كل ما وضع من تنظيمات تتصل بأعمال (البحث السرى) هو ما جاء بشأن واجبات موظفى الأمن العام فى قوانين البوليس « المحافظون والمديرون مسؤولون عن الأعمال السرية فى دائرة اختصاصهم . ولهذا الغرض قد تخصص لهم مبلغ من النقود للمصاريف السرية يتصرفون به كما يرون موافقاً سواء بتعيين رجال مستديمين من البوليس بملابس ملكية ، أو بدفع أجرة لأشخاص يؤدون خدمات مخصوصة وقتية ، ولهم عند الاقتضاء أن يجعلوا جزءاً من هذا المبلغ تحت تصرف المأمورين» [2] .

«على المحافظين والمديرين أن ينظموا أعمال التحريات السرية فى دائرتهم سواء أكان بتعيين بوليس ملكى دائم أو ندب أشخاص لخدمات معينة مقابل مرتبات تقرر للأولين ومكافآت تصرف للأخيرين مما أفرد للمحافظات والمديريات من المصاريف السرية ، وعليهم

---

(١) بلغ عدد السيارات فى القاهرة عام ١٩١٤ (٩٣٥) سيارة - وفى عام ١٩٢٠ أصبحت (٢٩٥٦) سيارة - زادت فى عام ١٩٢٩ إلى (١٢٥٣٤) سيارة - وفى عام ١٩٣٠ أصبحت (١٩٢٧٦) سيارة - وبلغ مجموع المحاضر المقيدة بمحكمة مخالفات المرور عام ١٩٣٦ (٣٧٧٠٠) محضراً حصل فيها ٤٣٨٨ جنيهاً كغرامات - تقارير بوليس مدينة القاهرة السنوية أعوام ١٩٢٦-١٩٢٩-١٩٣٠-١٩٣٦- أما على مستوى القطر فقد كان عدد السيارات والموتوسيكلات والعربات بمحافظتى مصر والإسكندرية (١٩٥٠٧) عام ١٩١٤ - زاد عام ١٩٢٨ إلى (٥٥٩٩٥) - وفى عام ١٩٢٤ كان عدد السيارات فى مصر كلها (٤٣٦٥٥) زاد فى عام ١٩٢٨ إلى (٧٦٧٦٦) وبلغت حوادث القتل الخطأ فى عام ١٩٢٦ (٢٩٢) وفى عام ١٩٢٧ (٣٦٥) وفى عام ١٩٢٨ (٤١٣) - وحوادث الإصابة الخطأ فى نفس السنوات على التوالى (٣٥٨٧) (٤٨٩٣) (٥٨١٣) - وكان عدد الكونستابلات الوطنيين الذين تخرجوا من قسم الكونستابلات (٣٣) فرداً ألحقوا جميعاً بقلمى مرور الوجه البحرى (طنطا) والوجه القبلى (أسيوط) - تقرير إدارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٨ .

(٢) قانون البوليس سنة ١٩١٤ « واجبات موظفى الأمن العام» .

أن يخصصوا المراكز بجزء منها على حسب ما تستلزمه حالة الأمن فى كل منها ، ويجب قصر هذه المصروفات على شؤون الأمن العام ويمنع بتاتاً التصرف فى شىء منها فى غير تلك الشؤون ، وأن يكون الصرف دائماً تحت إشراف المدير أو المحافظ »[١] .

ويستنتج من ذلك أن أعمال المباحث السرية كانت تعتمد على أساليب اجتهادية يقوم بها مدير المديرية ، سواء بتعيين بعض رجال البوليس بملابس ملكية (مدنية) لجمع التحريات أو استخدام نظام المرشدين الذين يقدمون المعلومات(لمن يدفع) .

ويبدو أن بوليس القاهرة كان أسبق من غيره فى إدخال نظام (المباحث) فى عمله ، فالأمر العمومى رقم ٥ فى ٢٩ / ١/ ١٩٢٠ يشير إلى اليوزباشى سليم زكى أفندى رئيس القسم السرى الخصوصى ببوليس محافظة القاهرة [٢] ، كذلك فإن اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة (١٩١٨ - ١٩٤٦) يشير فى كتابه Egyptian Service إلى البكباشى كارتيير Quartier كرئيس للمباحث[٣] Chief detective officer .

وتكشف كراسة مطبوعة فى المطبعة الأميرية خلال العقد الثانى من هذا القرن - لتوضيح واجبات المخبرين فى بوليس القاهرة - عن البداية الساذجة لعمل المباحث الجنائية فى مصر . تقول الكراسة :

١ - إن اختصاص المخبرين السريين هو اكتشاف الجرائم بعد وقوعها . لكن مع هذا عليهم أن يعلموا تمام العلم بأن منع ارتكاب الجرائم هو أول واجب تقوم به قوة البوليس كمجموعة واحدة وأن منع ارتكاب جريمة يؤدى إلى تقليل العمل الملقى على عاتق كل واحد .

٢ - .... على حضرات مساعدى حكمدار الفرق أن يوجهوا عناية خاصة للاكثار من سؤال المخبرين مراراً عن بائعى الكوكايين وتجار الحشيش والمخدرات والعقاقير الممنوعة

---

(١) نظام البوليس والإدارة ، الباب الأول ، واجبات رجال الأمن العام .

(٢) راجع الأمر العمومى رقم ٥ فى ٢٩ / ١/ ١٩٢٠ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية .

(3) Egyptian Service. op. cit., p. 182.

والمنازل والشقق الخالية ، والأسواق ، والمراقبين وتحركاتهم ، ومكاتب الحكومة والمصارف والشركات . . . . ويوجهون بنوع خاص أسئلة فى تلك المواضيع لأفراد البوليس النظامى الذين يطلبون الالتحاق كمخبرين سريين .

٣ - لا يجوز للمخبر مطلقاً أن يفتش أى مكان أو يلقى القبض على أى شخص فى داخل منزل خصوصى إلا إذا كان معه ضابط بوليس ، وهذه القاعدة يجب إتباعها بكل دقة إذ كثيراً ما يحصل أن يدعى المتهم بأن المخبر السرى نفسه هو الذى وضع الأشياء المسروقة أو الممنوعة أو نحوها فى محل سكنه أو دكانه .

٤ - لايجوز للمخبر مطلقاً أن يكشف شخصيته بقول أو فعل أو إشارة أو إيماء أمام الجمهور أو فى عربات الترام أو عربات الركوب أو القهوات أو المطاعم أو أماكن اللهو وغير ذلك . وعليه أن لا يؤدى التعظيم العسكرى لأى شخص مطلقاً وأن لا يلبس الحذاء العسكرى وكثير من المخبرين السريين عندما يرون ضابطاً من ضباط البوليس يؤدون له التحية بواسطة وضع يدهم على بطونهم أو صدورهم ، فهذا لا ضرورة له مطلقاً وهو خطأ عظيم ولا يجوز عمله أبداً .

وإذا دعت الضرورة أن يظهر المخبر فلا يصيح أو يبوح أو يفتخر بذلك ، بل يبرز شهادته الشخصية . أما المخبر الذى يحاول أن يظهر أمام الجمهور بأنه شخص مهم ويقول « أنا مخبر» ، فيجب عليه فى الوقت نفسه أن يقول أيضاً « وأنا حمار» [(١)] .

كان عام ١٩٢١ هو البداية الرسمية لإنشاء جهاز البحث الجنائى فى مصر عندما أنشىء قلم للمباحث الجنائية بإدارة عموم الأمن العام ، ووزع اختصاصه على عدد من الضباط ، فاختص كل منهم بمنطقة جغرافية معينة ، إلا أن ذلك النظام تعثر مع بداية عمله نظراً للأسلوب المركزى الذى طبق فيه والمتعارض مع بديهيات عمل البحث الجنائى وأعنى بها (سرعة الانتقال إلى مسرح الحادث) .

---

(١) أحمد فؤاد عبد المجيد وآخرون ، « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى » ، دار الطباعة المصرية ، القاهرة ١٩٢٦ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

فى ٣ مايو ١٩٢٣ صدر أمر إدارى بإنشاء (قلم) جديد للمباحث الجنائية ، وفى التاسع من نفس الشهر صدر منشور وزارى بتشكيل (أقلام) تابعة لهذا (القلم) فى المديريات . أسندت رئاستها (لمأمورى الضبط) علاوة على اختصاصاتهم الأخرى ، وأجازت الوزارة انتداب (مساعد الحكمدار) لمعاونة مأمور الضبط . أما المديريات الخالية من مأمورى الضبط ، فتسند رئاسة أقلام المباحث فيها للحكمدارين ويخصص أحد الضباط الأكفاء لمساعدته [١] .

ويلاحظ أن مخططى البوليس لم يعوا الدرس ، فاستمروا فى تطبيق النظام المركزى فى المرحلة التالية ، وتبين بمضى الوقت أن أقلام المباحث الجنائية فى المديريات لا تكفى للقيام بكل ما يطلب منها فى جميع أنحاء المديريات لترامى أطرافها وتباين أحوالها وكثرة عدد الجنايات فيها وعدم توفر الاتصال بين ضباط المباحث وبين الظروف المحلية [٢] .

لذلك فإن الوزارة عممت فى منتصف عام ١٩٢٦ نظام المباحث بحيث تواجد ضابط للمباحث فى كل مركز - يعمل تحت إشراف المأمور [٣] .

لكن قلة عدد ضباط البوليس فى ذلك الوقت - وتردد المخططين فى جهاز البوليس فى الأخذ بمبدأ « التخصص الجنائى » والاضطرار إلى استكمال أعداد ضباط المباحث من ضباط الجيش أصحاب الخبرات الحربية - والذين برغم إلحاقهم بمدرسة البوليس للتدريب على أعمال المباحث - كانوا بحاجة إلى كثير من التجارب والمعلومات ، كل هذا أدى إلى الأخذ من قوة الضباط الأصلية بالمديريات للعمل فى المباحث ، الأمر الذى أدى إلى نقص القوات اللازمة لأعمال البوليس ، وكانت النتيجة فى النهاية هى تكليف المأمورين

---

(١) العقيد إبراهيم محمد الفحام ، «تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » ص ٩٧ ، مرجع سبق ذكره ، وقد جاء بتقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ أنه عين ضابطًا فى عاصمة كل مديرية ليقوم بأعمال المباحث فيها .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ .

(٣) المصدر السابق - والصاغ حسين كامل « الإجرام فى الريف المصرى» مع نبذة تاريخية عن إدارة المباحث فى مصر - ص ٩٥ - ٩٧ .

لضباطهم المشتغلين بأعمال المباحث بترك هذا العمل والاشتغال بمهام البوليس ، وهو ما قضى على التجربة الوليدة [١] .

لهذا لم يكن غريباً أن نجد أمراً عمومياً فى عام ١٩٢٨ بتعيين أحد معاونى الإدارة درجة (ب) رئيساً للمباحث الجنائية بإحدى المديريات [٢] .

ويبدو أن النية لتطبيق نظام المباحث فى مصر لم تكن جادة ، فقد صدر فى ٢٣ مارس ١٩٢٤ الأمر الإدارى رقم ٦ بإدماج قلم المباحث الجنائية الناشىء (بإدارة عموم الأمن العام) فى قلم الجنايات (أحد فروع إدارة عموم الأمن العام) والتابع لقسم الجنايات ليصبحا معاً (قلم الجنايات) بإدارة عموم الأمن العام [٣] .

ولقد كان ذلك الإدماج فى الحقيقة « اعترافاً بفشل ذلك النظام وإلغاء جهاز المباحث المركزى بالوزارة ، من الوجهة العملية ، ثم اضمحلال الأجهزة التابعة له بفروع الوزارة الجغرافية بالتدريج» [٤] .

هكذا سقطت التجربة الأولى لإنشاء نظام للمباحث الجنائية فى مصر ، لكنها كانت محاولة للإصلاح على أى حال .

كانت مشكلة المشاكل فى مجال الجريمة فى مصر هى محاولة إيجاد (الصلة) بين المجرم وجريمته ، تلك الصلة التى إذا ثبتت وقع المجرم فى يد القانون .

وللحقيقة فإن مصر لم تكن تنفرد بهذه المشكلة ، فأغلب أجهزة البوليس فى العالم كانت تحاول خلال السنوات الأولى من القرن العشرين أن تبتكر وسيلة للربط بين المجرم وجريمته .

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى أعوام١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ والصاغ حسين كامل « الإجرام فى الريف المصرى » ، مصادر ومراجع سبق ذكرها .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٧ فى ٩ / ٥/ ١٩٢٨ بتعيين عبد الله حسنى أفندى معاون الإدارة درجة (ب) بمديرية الجيزة رئيساً للمباحث الجنائية بها .

(٣) الأوامر العمومية بوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ٢٣ / ٣/ ١٩٢٤ (الأمر الإدارى رقم ٦) .

(٤)العقيد / ابراهيم محمد الفحام - مرجع سبق ذكره - ص ٩٨ .

وقد أدخل جورج هارفى George Harvey باشا حكمدار بوليس القاهرة حتى عام ١٩١٨ نظام تحقيق الشخصية فى البوليس المصرى منذ أن كان حكمداراً لبوليس الاسكندرية عام ١٨٩٦ . لكن هذا النظام كان لا يصلح للتطبيق إلا فى حالات العثور على بصمات للجانى ومضاهاتها ببصماته عند ضبطه ، أما ما عدا ذلك فقد كان المجرم يبقى طليق السراح طالما لم تتوفر حلقة الاتصال بينه وبين جرائمه ، وهى الحلقة المتممة لسلسلة البحث الجنائى .

كان يعيب نظام البحث الجنائى فى مصر :

١ - عدم تنظيم طرق النشر عن الحوادث وأوصاف مرتكبيها بشكل واضح دقيق عقب ارتكاب الجريمة وتبليغها لجميع رجال البوليس فى أنحاء البلاد .

٢ - عدم وجود العناية الكافية من المحققين بإيضاح كيفية وقوع الحوادث وأساليب ارتكابها وأوصاف المجرمين والمسروقات إيضاحاً كافياً اكتفاءً منهم بعمل قائمة بالمسروقات لتسليمها لرجال البوليس السرى .

٣ - عدم إنشاء جريدة بوليسية منظمة يرجع إليها رجال البوليس فى مباحثهم .

٤ - عدم إعطاء معلومات تفصيلية للجهات المختصة عمن يضبط من المجرمين والمسروقات لكف البحث عنهم ، مما يضيع وقت وجهد البوليس فيما لا طائل ولا لزوم له .

٥ - عدم الإلمام بما يقع من الحوادث بين جهة وأخرى مما يساعد على تعقب اللصوص المتجولين Travelling thieves.

٦ - عدم وجود سجل عام ترصد فيه جميع حوادث الاستيلاء على مال الغير Lar-ceny بأنوعها المختلفة ، فى مكتب رئيسى للاسترشاد به ، والإكتفاء بدفتر عام (كشكول) للحوادث بأنوعها .

٧ - عدم إنشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية Cleaning House تبلغ إليه حوادث الاستيلاء على مال الغير فى أقرب وقت ، ليتولى تصنيفها وترتيبها وتسجيلها ومقارنة بعضها ببعض والنشر عنها .

٨ - تحرير صحف الحالة الجنائية بطريقة مقتضبة دون توضيح طريقة ارتكاب الجريمة مما يؤدى إلى ضياع القرائن التى تؤيد الاعتقاد بارتكاب المجرم نفس الجريمة التى يحاكم من أجلها إذا كانت على نفس أسلوب الجريمة السابقة .

٩ - عدم إنشاء نشرة دورية ببيان المفرج عنهم من السجون لإمكان ملاحظتهم .

وتبعاً لهذا النظام الأعرج ، الذى قام على تنفيذه مخبرون لا يعرفون من العمل السرى سوى ارتداء المعطف التيل الأصفر ، والحذاء الثقيل الأسود والطربوش الطويل الأحمر (وكلها ملبوسات أميرية واضحة) ، والوقوف على محطات الترام ينظرون إلى الناس شذراً ويلوحون بخيزراناتهم الأميرية فى حركات عسكرية تنم عن شخصياتهم المفترض أنها غير معروفة ، تبعاً لهذا كله تعثرت أعمال البحث الجنائى فى مصر .

حتى كان عام ١٩٢٣ فأوفدت وزارة الداخلية بعثة من ضباط البوليس مكونة من خمسة أفراد إلى إنجلترا لدراسة طرق البحث الحديثة وتطبيق ما يمكن تطبيقه منها فى مصر[١] ، أتبعتها ببعثة أخرى مؤلفة من ثلاثة ضباط إلى انجلترا لدراسة نظام البوليس والمباحث الجنائية وطرق تعقب المجرمين فى عام ١٩٢٨[٢] .

وقد سجلت عودة هؤلاء الضباط من انجلترا وتطبيق ماعادوا به - أول خطوة على الطريق الصحيح فى تاريخ المباحث الجنائية فى مصر . فقد عاد هؤلاء الضباط بالـ Modus Operandi ، وهى الطريقة الشهيرة فى الربط بين المجرم والجريمة والتى ابتكرها الماجور اتشرلى Major Atcherley أحد ضباط البوليس البريطانيين عام ١٩١٣الرصد طرق المجرمين وأساليبهم معتمداً على القاعدة التى تقول إن « الإنسان أسير عادته » .

---

(١)القائمقام دوجلاس بيكر بيك مأمور ضبط محافظة مصر ، البكباشى مرقص فهمى أفندى مفتش الضبط بمحافظة مصر - الصاغ حسين كامل أفندى مأمور قسم حلوان - اليوزباشى حسن لطفى قبضاية أفندى بإدارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية M.O » الطبعة الأولى يناير ١٩٢٦ ، طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الإلهامية - ص ص - ٣٠ -٣٤ .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٨ - مصدر سبق ذكره .

كان لُب الـــ Modus Operandi (طريقة العمل) هى أن اللص إنما يتبع طريقة واحدة فى حياته الجنائية غالبا ، ويعتمد عليها دائماً فى ارتكاب جرائمه ، وتبعاً لذلك فإن دراسة طريقة ارتكاب المجرم لجريمته تمكن من الوصول إلى معرفة شخصيته - وهذه هى حلقة الاتصال المفقودة .

وكان الوصول إلى معرفة الجانى بواسطة أسلوب ارتكاب جريمته يعتمد على استيفاء نقاط عشرة :

١ - هدف الجريمة Classword

٢ - طريقة الدخول Entry

٣ - الآلات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة Means

٤ - المسروقات Object

٥ - الوقت Time

٦ - الانتحال Style

٧ - الرواية Tale

٨ - الشركاء Pal

٩ - الذهاب والإياب Transport

١٠ - الأثر Trade-Mark

ودون الدخول فى تفاصيل فنية ، فإن الحكمة المنطوية فى البحث الجنائى على طريقة M.O كانت تتمثل فى سهولة العثور على الجناة من مقارنة الحوادث السابقة بالحوادث اللاحقة ، وتلافى خطر ضياع معلومات رجال البوليس (بالنقل أو العزل أو الوفاة) عن طريق تسجيل المعلومات عن المجرمين بالوسائل الفنية .

ولبيان مقدار الأثر الذى كان يحدثه التخلف العلمى فى أسلوب البحث الجنائى فى مصر فى ضبط المجرمين ، وإفلات الجناة من العقاب ، وبالتالى زيادة (نسبة المحفوظ) من الحوادث لعدم توافر الأدلة ، يكفى ذكر قضية أحمد حلمى أبو الذهب (خانق النساء) عام ١٩٢٣ .

فقد ارتكب هذا الجانى أربعة حوادث قتل متتابعة فى الفترة (يناير- سبتمبر ١٩٢٣) وتلخصت طريقته فى أنه يرتكب جرائمه :

١ - ليلاً .

٢ - على النساء المومسات .

٣ - المتحليات بالحلى والمجوهرات .

٤ - تعاطيه الخمر قبل ارتكاب الجريمة .

٥ - مداعبة النساء حتى تنحط قواهن .

٦ - خنقهن بواسطة الضغط باليد على القصبة الهوائية .

٧ - استعانته على إتمام الخنق بحبل دقيق .

فلو كان رجال البحث السرى فى القاهرة ، قد تأملوا طريقة ارتكاب هذا الجانى لهذه الجرائم لتبين لهم أنه ارتكبها وفق نموذج واحد لا يتغير ، ولو كانت طريقة البحث الحديثة M.O متبعة فى ذلك الوقت لأمكن عند تكرار حوادثه الربط بينهما جميعاً ونسبتها اليه حتى ولو كان مجهولا ، ولأمكن حقن دماء بعض المجنى عليهن إذا نشرت التفصيلات والأوصاف .. إلخ وتنبيه الضحايا فى الوقت المناسب [١] .

وقد شرع فى تطبيق النظام الجديد فى مصر بعد عودة ضباط البعثة من انجلترا ، وظهر أثر ذلك فى نماذج بوليس القاهرة الخاصة بالمباحث الجنائية ، فاشتمل الأورنيك رقم ١

---

(١) القائمقام دوجلاس بيكر وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .

(مباحث جنائية) على نظم البحث الجنائى السالف شرحها ، وصدرت فى عام ١٩٢٥ الغازيتة (النشرة) البوليسية لبوليس القاهرة - وملحق الغازيتة عن بيان المجرمين الخطرين المزمع الإفراج عنهم ، وملحق الغازيتة عن بيان المحكوم عليهم غيابيا والهاربين المطلوب ضبطهم ، ونماذج الحفظ وبطاقات الأسماء والانتحال والرواية - والخرائط الجنائية Crimi-nal Route Maps .... إلخ [١] .

وعلى مستوى النتائج أمكن « لمكتب اكتشاف الجانى بواسطة طريقة ارتكابه للجريمة» ببوليس القاهرة ، أن يحقق شخصيات ويعرف محلات إقامة وبضبط ٨٦٥ مجرما فى عام ١٩٢٧ - و ٩٣٠ فى عام ١٩٢٨ - و ١٦٠٢ فى عام ١٩٢٩ - و ١٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ - و١٥٠٢ فى عام ١٩٣١ - و ١٣٣١ فى عام ١٩٣٢ و ١٠٢٤ فى عام ١٩٣٣ - و ١١٩٢ فى عام ١٩٣٤ -و ١٠١٥ فى عام ١٩٣٥ - و ٨٤٧ فى عام ١٩٣٦ [٢] .

ومن الأقوال المأثورة عند المشتغلين بمهمة البوليس ذلك الذى يقول :

"It is essential that police improvement should precede that of the Criminal and not follow it ".

«من المهم أن يسبق تطور البوليس تطور المجرم ، لا أن يتبعه [٣] » .

وكقاعدة لا تقبل الجدل ، فإن تطور البوليس رهين « بالتخصص» - والمقصود بالتخصص هنا ما يسمى فى الوقت الحاضر « بالشرطة المتخصصة » . ومعنى هذا على المستوى المهنى أن هناك أنواعاً من الجرائم أو العمليات البوليسية تحتاج إلى جهاز متخصص يتولى القيام بها ومواجهتها .

وبالنسبة للبوليس المصرى فإن التخصص فيه اتخذ اتجاهين ، الأول هو ذلك الذى فصل ، بحق ، بين الجريمة الجنائية ، والجريمة السياسية ، وحسناً فعل المتخصصون فى

---

(١) المرجع السابق ص ١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨١ .
(٢) تقارير بوليس مدينة القاهرة عن أعوام ١٩٢٨ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، مصادر سبق ذكرها .

(3)"Egyptian Servie" op. cit., p.p. 161-162

البوليس فى مصر عندما أقاموا أجهزة بوليسية تعنى بالأمن السياسى (قلم الضبط فرع ب) ، وأخرى تعنى بالأمن الجنائى (قلم الضبط فرع أ) ، ويمكن ملاحظة ذلك فى الهياكل التنظيمية لأجهزة البوليس فى المحافظات (القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس) على وجه التحديد على اعتبار أن الجريمة السياسية تنمو وتزدهر فى المدينة أكثر منها فى القرية .

ومع ذلك فإن جهاز البوليس كان يحوى أفكاراً متناقضة بشأن التخصص ، بمعنى أنه رغم قيامه مبكراً بتطبيق مبدأ التخصص على النحو الذى سقناه ، بل وتعمق بقدر الإمكان فيه بالنسبة للأمن السياسى على ما سنرى - إلا أنه فيما يتعلق بالأمن الجنائى أو الجريمة الجنائية كان يسير بخطى مترددة ، سرعان ما يعدل عنها ليعود إلى نظام العمل العام الذى يجعل السرقات بأنواعها مثلاً فى بطاقات التسجيل (سرقة - سرقة - سرقة - سرقة) رغم أنه يمكن أن تكون الأولى ذات طبيعة أو ظروف تختلف عن الثانية والثالثة والرابعة وهكذا ، ولعل هذا كان واضحاً عند الحديث عن تطبيق نظام البحث الجنائى فى الربع الأول من القرن العشرين . وحتى عندما أخذ الجهاز بمبدأ التخصص فى نهاية العقد الثالث من القرن فإنه أخذ به لمجرد الحاجة لملاحقة تطور الجريمة وليس الترتيب المسبق لها ، بالمخالفة للقاعدة التى ذكرناها فى السطور السابقة . ومع ذلك فإننا نذكر أخذ البوليس المصرى بمبدأ التخصص المحدود كنوع من الإصلاح يحسب له .

خلال الربع الأول من القرن انتشرت المخدرات فى البلاد انتشاراً رهيباً ، هدد كيان المجتمع وارتفعت الأصوات فى الجرائد والمجلس النيابى بوجوب اتخاذ إجراءات مشددة لوقف هذا التيار السام الوارد من الخارج ، وكنا قد أشرنا فى أكثر من موضع من هذه الدراسة إلى كميات المخدرات ، وخاصة الكوكايين والهيروين ، التى كانت تجد طريقها إلى داخل البلاد عن طريق مهربى المخدرات الأجانب ، وأشرنا إلى الآثار المدمرة لتلك السموم على المصلحة العامة فى البلاد . وقد اكتظت السجون بالمحكوم عليهم للإتجار أو التعاطى ، وزادت الجريمة باعتبار أن المخدرات من بين الأسباب الهامة التى تهيىء لارتكاب الجرائم وتسهيل سبلها .

تبعاً لذلك كانت المخدرات عنصراً هاماً فى العناصر التى يجب أن يُعنى رجال الأمن العام بمقاومتها .

كان أول من تحرك لتخصيص فرع من البوليس متخصص فى مكافحة المخدرات فى مصر هو اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس العاصمة الذى بادر بتوضيح المخاطر التى تحيط بالبلاد لرئيس الوزراء وقتئذ (فبراير ١٩٢٩) محمد محمود باشا - الذى وافق على إنشاء مكتب خاص لمكافحة المواد المخدرة .

تم إنشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة فى نفس العام (١٩٢٩) ، وتحدد اختصاصه فى :

١ - البحث عن النظم الجارى عليها تجارة المواد المخدرة فى القطر المصرى حتى يمكن مساعدة السلطات الأوروبية المختصة فى المناطق الرئيسية لتحضير المواد المخدرة ، وذلك بمراقبة الصادر من المعامل وإخطار الحكومات المختصة بأسماء التجار الكبار الذين يشتغلون بتهريب المواد المخدرة .

٢ - إيجاد الصعاب فى طريق مهربى المواد المخدرة إلى القطر المصرى حتى يعلو الثمن علواً فاحشاً لا يمكن معه للناشئة الصغرى وطبقات العمال أن تحصل عليه .

٣ - الاتصال بالسلطات التنفيذية والسلطات الواقية (الجمارك) والعمل على مهاجمة كل الهيئات المنظمة المعروفة باشتغالها بإدخال المواد المخدرة إلى مصر والحصول على المعلومات عن الهيئات الأخرى غير المعروفة ومهاجمتها واتخاذ الوسائل القانونية للتأكد من تطبيق القانون على التجار الذين تثبت إدانتهم سواء أكانوا من الوطنيين أو الأجانب وإحكام الرقابة على التجارة فى المخدرات .

٤ - عمل الدراسات اللازمة لمنع انتشار تعاطى المواد المخدرة ومساعدة المتعاطين الراغبين فى التوبة .

وقد أُسنِدَت رئاسة المكتب إلى اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس العاصمة إلى جانب وظيفته الأصلية ، وعاونه مساعد وضابط برتبة القائمقام وضابطان برتبة البكباشى ومساعد مفتش أجنبى- ومنح (رسل باشا) عشرة آلاف جنيه كمصاريف سرية لأعمال المكتب لا يحاسبه عليها أحد وسيارة فورد طراز ١٩٢٩[١] .

وقد تمكن الجهاز المتخصص الجديد من جمع معلومات كثيرة وأتم تنسيقها فى محفوظاته ، وأضاف معلومات قيمة على الجدول الشامل لأسماء كبار مهربى الحشيش ، وكان يعد فى عام ١٩٣٠ جدولاً آخر عن أسماء كبار مهربى المواد المخدرة .

وكان الجهاز الجديد على صلة وثيقة بسلطات الأقاليم والسلطات القضائية وغيرها مما سهل له الحصول على معلومات ثمينة عن الاتجار بالمخدرات فى البلاد . وقد أنشأ المكتب ١٧٦٩٠(بطاقة) لتجار المخدرات والمشتغلين بهذه التجارة والمتعاطين للمخدرات عام ١٩٢٩ و١٧٠٠٠ بطاقة عام ١٩٣٠ . وتلقى المكتب ٦٣٨ بلاغاً ضد تجار ومهربين فى عام ١٩٢٩ و ٧٢٨ بلاغاً فى عام ١٩٣٠ ، و ٢٨ بلاغاً ضد مدخنى الحشيش عام ١٩٢٩ فى مقابل ٢٣ بلاغاً عام ١٩٣٠ - ٢٥ بلاغاً ضد متعاطى المواد المخدرة عام ١٩٢٩ مقابل ١٠ عام ١٩٣٠ - وثلاثة بلاغات ضد عساكر بوليس لهم ضلع فى تجارة المواد المخدرة عام ١٩٢٩ - مقابل ٤٠ بلاغاً عام ١٩٣٠ ، وتمكن مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة من تحقيق صحة ٢٩٧ بلاغاً من ٥٤٥ بلاغاً أى أن ٢٤٨ بلاغاً كان كاذباً [٢] .

وقد بلغ عدد القضايا المضبوطة عام ١٩٣٥ (٢٤٩٣) قضية ضمت ٣٧٢٤ متهماً ، وبلغت فى عام ١٩٣٦(٢٤٦٦) قضية شملت ٣٨٤٠ متهماً - وكان عدد المتجرين فى المخدرات عام ١٩٣٦ (١٩٢٤) متجراً ، أما المتعاطون فكانوا ٣٤٧٧ متعاطياً[٣] .

ومثلما تأخر إنشاء جهاز متخصص لمكافحة نشاط إجرامى معين (المخدرات) حتى أصبح الخطر ينذر بكارثة قومية ، فقد حدث نفس الشىء بالنسبة لنشاط إجرامى آخر .

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء عام ١٩٢٩ ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ، من وزارة المالية - للجنة المالية - رقم ف ١٦٨ - ٣/٥ فى ١٧ مارس ١٩٢٩ .

(٢) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ ، مصدر سبق ذكره .

(٣) تقرير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٤٠ ، مصدر سبق ذكره .

مع نهايات العقد الثالث من القرن ظهر فرعان من الإجرام يهددان الأمن الاقتصادى للدولة - وهما : جرائم تزوير الأوراق المالية ، وتزييف المسكوكات - بلغ جملة النوع الأول منه بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٧ (٤٤٩) جريمة ، وبلغ جملة النوع الثانى ١٧٢ جريمة الأمر الذى أزعج السلطات ، وكعادة الحكومة وجهاز البوليس - وهو أحد فروعها - فإن التحرك تم تابعاً للنشاط الإجرامى ، فأنشىء فى عام ١٩٣٣ مكتب لمكافحة التزييف والتزوير - أُلحق بإدارة عموم الأمن العام ، عنى بالتوفيق بين جهود سلطات البوليس وسلطات القضاء وتقريب بعضها إلى بعض بعمل الأبحاث المتعلقة بالعملة الزائفة . وفى سبيل قيامه بواجبه اتصل المكتب اتصالاً وثيقاً بالجهات المختصة بإصدار (البنكنوت) و (العملة المعدنية) - و بسلطات البوليس والنيابة - وبالمكاتب المركزية لمكافحة تزييف العملة فى الدول الأخرى . وأُنشىء لمعاونة المكتب لجنة استشارية للمعاونة فى إنجاح مهمته تكونت من مدير عام إدارة الأمن العام ، وكبير مفتشى النيابات مندوبا عن وزارة الحقائية (العدل) ، ومندوب عن وزارة المالية ، ومندوب عن البنك الأهلى ، وخبير أخصائى فى تزييف العملة (من مصلحة المساحة) وخبير كيميائى (من مصلحة الطب الشرعى) .

وقد أثبتت الإحصائيات المتأخرة هبوطاً فى عدد حوادث تزوير الأوراق المالية عزاها تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٨ للنشاط الذى أبداه رجال الإدارة وجهاز البوليس فى السنوات الأخيرة . فقد كان إحصاء ١٩٣٦ يشير إلى ١٢٠ حادث تزوير أوراق مالية ، هبطت فى عام ١٩٣٧ إلى ٦١ وفى عام ١٩٣٨ انخفضت إلى ٤٦ .

كذلك الأمر بالنسبة لتزييف المسكوكات ، فقد كانت فى عام ١٩٣٦ (٢٨) حادثة - هبطت فى عام ١٩٣٧ إلى ١٨ ثم إلى ١٥ فى عام ١٩٣٨ [١] .

وقد ضُبِطَت فى القاهرة أربع جنايات لتزييف النقود الفضية فئة القرشين ، والخمسة قروش ، والعشرين قرشاً :

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

١٤١٣ جنايات السيدة زينب فى ٢/ ٥/ ١٩٣٣ .

١٧٦٣ جنايات شبرا فى ٧/ ٦/ ١٩٣٣ .

٢٤٣٥ جنايات شبرا فى ٢٨ / ٨/ ١٩٣٣

١٣١٣ جنايات باب الشعرية فى ١٨/ ١٠/ ١٩٣٣ (١) .

وفى عام ١٩٣٤ ضبطت الجنايات ٤٩٠ عابدين فى ٢/ ٩/ ١٩٣٤ تزييف نقود فئة العشرة قروش .

٥٢ السيدة زينب فى ١٢/ ٩/ ١٩٣٤ تزييف أوراق بنكنوت فئة العشرة جنيهات - وقد ثبت أن هناك عصابة للتزييف بناحية(طنطا) مركز ميت غمر - وقبض على ٢٥ شخصا بتهمة تزييف وترويج النقود المزيفة (٢) .

وفى عام ١٩٣٥ ضبطت الجنايات ١٤٨٧ شبرا و ٢٠٩٩ شبرا و ٢٧٣٥ الأزبكية و٢٠٩٣ الوايلى و ١٧١٦ بندر الجيزة وفيها ضبط ستة أشخاص يزيفون الأوراق المالية فئة الخمسين قرشا (٣) .

وفى عام ١٩٣٦ ضبطت الجنايات ١٦٠ الموسكى و ١٨٩٤ شبرا و ١٤٠٣ بولاق و١٦٤٦ بولاق و ٨٤٧ الجمالية و ٣٠٧٤ شبرا و ٩٢٢ الخليفة و ١٥٥١ باب الشعرية(٤) .

ومع أن التخصص الجنائى أثبت نجاحاً فى مجال الجريمة التى خصص لها ، إلا أنه لم يتقدم حتى عام ١٩٣٦ أبعد من ذلك الذى قدمنا له . وكان يمكن لو أخذ بالمبدأ فى أنشطة إجرامية أخرى ، أن تتحسن حالة الأمن العام ،لكن الثابت أن المخططين لجهاز البوليس كانوا ، كما قلنا فى صفحات سابقة ، مترددين فى تطبيق هذا المبدأ الناجح .

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٣ .

(٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٤ .

(٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٥ .

(٤) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

وعلى العكس من نصيب الإجرام الجنائى فى التخصص ، فقد كان للجريمة السياسية حظ كبير فى هذا المقام . . فمجرد فصل الجريمة السياسية عن الجريمة الجنائية فى التعامل والمواجهة ، كان يعنى أن هناك فهماً صحيحاً عند المخططين لجهاز البوليس لما يسمى بالتصنيف الإجرامى .

على أن الدقة تقتضى القول أيضاً إنه يمكن أن يكون فوز الإجرام السياسى بهذا القدر من العناية ، واختصاصه وحده بشعبة مستقلة من جهاز البحث - لا يعنى الفهم الصحيح للتصنيف الإجرامى والتخصص بقدر ما يعنى تغطية احتياجات أمنية تمس النظام الحاكم فى كيانه ، وتمثل رغبته الملحة فى البقاء Survival وضرب الخطر الذى يتهدده والمتمثل فى الجريمة السياسية .

ونحن نميل إلى التفسير الثانى - والوثائق تؤيد ما نميل إليه .

فى أعقاب مقتل السردار وكشف الجماعات السياسية التى ارتكبت مجموعة الجرائم التى وجهت ضد الوجود البريطانى (١٩١٩ - ١٩٢٤) هدأ الشارع السياسى هدوءا تاما ، ثم لم يلبث أن انفجر فى أعقاب تولى (إسماعيل صدقى باشا) الوزارة (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - فوقعت محاولة اغتيال إسماعيل صدقى باشا فى ٢٥ / ٨/ ١٩٣٠ ، وأطلق النار على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى يوليو ١٩٣١ ، واكتشف البوليس جماعة تعتزم ارتكاب جرائم سياسية فى ١٩/ ١٠/ ١٩٣١ (مكونة من حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سليم وسيد عبد الخالق ومحمود محمد إبراهيم وعبد القادر مختار وحداد شاذلى ومحرم راشد) ، وألقيت عدة قنابل فى أوقات مختلفة فى فناء وزارة الحقانية ودار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب ، وعثر فى فبراير ١٩٣٢ على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا لكن مفعولها أبطل قبل أن تنفجر ، ووضعت فى مايو ١٩٣٢ قنبلة فى (طما) بين قضبان السكة الحديدية بهدف نسف القطار الذى كان يستقله صدقى باشا فى طريقه إلى جرجا ، وعثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة صباح أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٣٢ ، وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى قرب

دار المندوب السامى ، وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار ، وفى مارس من نفس العام انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة إنجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل ، وفى أبريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة ، وفى مايو ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال اغتيال إسماعيل صدقى باشا فى محطة العاصمة ، وفى يونيو انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور وزارة الحربية ، وقيدت كل هذه الحوادث ضد مجهولين (١) .

كان هذا يعنى عند الذين يأخذون بمبدأ التخصص أن تياراً جديداً من جرائم العنف السياسى قد وجد سبيله مرة أخرى إلى الشارع السياسى ، وأن الأمر يقتضى تخصيص فريق للعمل فى مواجهة هذا التيار .

لكن لأن التخصص لم يكن هو القضية المطروحة كما ذكرنا ، وكان أمن الدولة فقط هو الوارد ، فإن إهتمامات (قلم الضبط فرع ب) تركزت فى التيار الذى كان قد بدأ يظهر خطره منذ العشرينيات ، باعتباره هو الخطر الذى يهدد النظام الاجتماعى فى المملكة المصرية ، وأعنى به الشيوعية .

ومؤدى هذا أنه لو كان جهاز البوليس يعنى بالتخصص ، وفق المبادىء التى تضمنتها الصفحات السابقة ، لكان فرع الأمن السياسى منه قد شمل شعبة لجرائم الإغتيال السياسى ، وشعبة للمعارضة السياسية ، وشعبة للأحزاب ، وشعبة للشيوعية ، لكن نظراً لأن الاهتمام كان كما قلنا بأمن الدولة ، وكان أمن الدولة يتعرض للخطر من جانب التيار الشيوعى فقط ، وكانت باقى الأنشطة المعادية التى سقناها فى السطور السابقة من انفجارات ومحاولات اغتيال لا تمثل خطراً داهماً بالمقارنة بالشيوعية ، فقد انصرف اهتمام جهاز الأمن السياسى لمحاربة الشيوعية فقط .

---

(1) Russels Private Papers, a llst about the political crimes which took place between the years 1910 and 1946, op . cit.,

وعبد الرحمن الرفعى «فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، ص ١٧٦ – ١٧٧ .

ومن المفاوقات العجيبة ، والتى تؤكد صحة التفسير الذى سقناه فى شأن التصنيف الإجرامى - أن جهاز الأمن السياسى ربط خلال معالجته للنشاط الشيوعى بين هذا النشاط - والعمال - والطلبة ، وسمى هذا كله بالنشاط الهدام ، وهو ربط عزيناه فى مؤلفنا عن النشاط الشيوعى (أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ = ١٩٥٠) إلى الفهم المجرد عن الرؤية الحقيقية لمعنى تبنى اليسار لقضية الطبقات العاملة - نتيجة (للأمية السياسية) عند المشتغلين بالأمن السياسى فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة [١] .

ففى فبراير ١٩٢٥ كتب (يوسف قطاوى باشا) وزير المالية فى وزارة زيوار الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٢ مارس ١٩٢٥) مذكرة إلى مجلس الوزراء قال فيها :

« كان الماجور سانت جورج أنسون الموظف بالإدارة السرية بعموم الأمن العام يقوم بأعمال خاصة بمراقبة الحركة الشيوعية فى البلاد المصرية ومسائل العمال ، وكان يتقاضى مرتباً قدره ٩٠٠ جنيه فى السنة من ربط المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية ، وقد أنشئت فى ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بإدارة الأمن العام وظيفة مؤقتة من الدرجة الثالثة براتب قدره ٩٦٠ جنيه تقترح وزارة الداخلية إسنادها إلى المستر أنسون وتعيينه فيها بالراتب المذكور بعقد لمدة سنة ابتداء من أول أبريل ١٩٢٤ . والسبب فى إسناد تلك الوظيفة إلى جنابه هو ما تحتاج إليه مقاومة الحركة الشيوعية فى البلاد المصرية ، وكذا تسوية مسائل العمال من الخبرة التامة والدراية بالأعمال السرية الأخرى المتعلقة بالأمن العام والتى أخذت فى الازدياد بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة ، وقد وقع اختيار وزارة الداخلية على الماجور أنسون لأنه مارسها فى زمن السلطة العسكرية وأصبح ملماً بها [٢] » .

(١) عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠» ، دار المعارف ١٩٨٣ ، الطبعة الأولى ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء فبراير ١٩٢٥ مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن الماجور سانت جورج آنسون ، وقد جاء بنهاية الوثيقة تأشيرة نصها « يعين بعقد الموظفين الأجانب ، ولن يتجدد هذا العقد بعد ٣ مارس ١٩٢٥ ، راجع أيضاً الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٤٣ ، فى ١٩ أبريل ١٩٢٥ الخاصة بتعيين آنسون بعقد لمدة سنة من ١/ ٤/ ١٩٢٤ .

وفى مارس ١٩٢٥ أفادت وزارة الداخلية « أن الحاجة لا تزال ماسة إلى استمرار وجود الموظف المشار إليه فى الخدمة بعد التاريخ المذكور لما لمشكلة العمال من الأهمية الكبرى واحتياج الوزارة الشديد لخدماته لأقصى مدة ممكنة نظرا لمعلوماته القيمة فى المسائل المتعلقة بمقارمة نشر (الدعوى) الشيوعية فى البلاد [(١)]» .

على ضوء هذا الفهم المحدد لأمن الدولة السياسى تحرك جهاز الأمن السياسى لضرب الحركة الشيوعية والعمال والطلبة فقط .

ففى عام ١٩٢٦ انشغل (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بمراقبة التطورات السياسية ، وقامت جماعاته الخاصة بالشيوعية والعمال بالمراقبة فيما يتعلق بالعمال والدوائر الشيوعية [(٢)] .

ورغم أن عام ١٩٢٨ حفل بالاضطرابات السياسية الناتجة عن تولى محمد محمود باشا الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) وقيامه بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، وحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات فى يوليو ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات ، ومقاومة الأحزاب لقرار الحكومة وما صاحب ذلك من اضطرابات وعنف ، فإن القسم المخصوص (الضبط فرع ب) لم ينشغل بأكثر من « فحص جوابات التهديد المألوفة وبلاغات المؤامرات وغيرها وقدم تقارير عنها كما تتبع الحالة السياسية وقدم عنها تقارير مفصلة يومياً [(٣)]» .

أما بالنسبة للشيوعية فقد قالت تقاريره إن شعبة الشيوعيين الموجودة بالقاهرة ، والتى كان أعضاؤها من اليونانيين واليهود والمصريين ، عقدت اجتماعات فى أوائل عام ١٩٢٨وتبادلت الزيارات مع الحزب الشيوعى بفلسطين ، وفى ٧ مايو عام ١٩٢٨ ألقى

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس الوزراء = ١٩٢٥ ، وقد استمر جناب الميجر آنسون بإدارة عموم الأمن العام حتى فصل فى ١/ ٦/ ١٩٣٧ لانتهاء مدة عقد استخدامه - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٧٤ فى ١٥/ ٤/ ١٩٣٧ .

(٢) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ ، مصدر سبق ذكره .

(٣) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٨ ، مصدر سبق ذكره .

القبض على ٢١ شيوعياً فى القاهرة ، أفرج عن خمسة منهم فيما بعد ـ بينما استبعد الستة عشر الباقون ومن بينهم زوجتان إلى بلاد اليونان وإيطاليا وفرنسا وقبرص .

وفى ذلك الوقت وصلت إلى القسم معلومات مفيدة عن شعبة الشيوعيين بالإسكندرية .

وفى يوليو ١٩٢٨ وصل إلى مصر مندوب سوفيتى لبث الدعاية الشيوعية - فوضعه رجال الضبط فرع (ب) تحت المراقبة المتواصلة حتى قبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه فى ديسمبر وأبعدوا إلى روسيا فى باخرة سوفييتية .

وحصل القسم على أخبار خاصة بعودة بعض الطلبة الذين كانوا قد سافروا إلى موسكو لدراسة أنظمة السوفييت ، وأبلغها إلى الجهات المختصة ، كما أرسل إلى تلك الجهات أسماء وأوصاف سبعة عشر طالباً آخرين كانوا قد سافروا إلى موسكو ، وتم للقسم الكشف عن أعمال الشيوعيين وتنظيماتهم فى طنطا والزقازيق والإسكندرية .

وتابع القسم تذمر العمال من الأجور وساعات العمل فى شركتى الترام والسكة الحديد المصرية وشركتى الغاز والنور ومصلحة التنظيم و (فابريقات) السجائر - وفحص الصلة بين التذمر والنفوذ الشيوعى [١] .

وقد أطلق (القسم المخصوص) أو (قلم الضبط فرع ب) تسمية (شعبة الشيوعيين المصريين) على المشتغلين بالنشاط الشيوعى فى مصر ، ويبدو أن الصلة بين الشعبة والخارج قد تزايدت خلال عام ١٩٢٩ ، ففى ذلك العام روقبت شعبة الشيوعيين المصريين مراقبة دقيقة ، واشترك فى المراقبة (قسم المباحث الجنائية) واتصل بحركاتهم بهدف شلها ، ثم راقب القسم حركات الشيوعيين الأجانب حتى اكتشف وصول (مندوب شيوعى) فى يوليو لبث الدعوة الشيوعية ، وعندما شرع فى العمل بالتعاون مع مندوب سوفييتى آخر قام (الضبط فرع ب) بالقبض عليهما ونفاهما إلى خارج البلاد ، وخلال السنة ذاتها حصل

---

(١) المصدر السابق .

القسم المخصوص على قائمة بأسماء ستة عشر شخصاً فى فلسطين وقبرص واليونان والمانيا وفرنسا ومصر «كانت تبودلت رسائل بينهم وبين بعض أعضاء العصبة الشيوعية [١] » - ويفهم من ذلك أن اعتراض المراسلات البريدية قبل وصولها لأصحابها (الرقابة) كان من بين أساليب جهاز الأمن السياسى فى مصر فى ذلك الوقت ـ كذلك فإن (المباحث الجنائية) كانت تشارك فى أعمال الأمن السياسى . ويحتمل أن هذه المشاركة تمت لتخفيف الضغط على جهاز الأمن السياسى ، كما يمكن تفسيرها أيضاً بتشابك الاختصاصات بين جهاز الأمن السياسى والأمن الجنائى فى ذلك الوقت .

وقد راقب القسم المخصوص تذمر عمال السكة الحديد والعنابر ببولاق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بسبب ضآلة المكافآت التى تصرف لهم ويسبب فصل ٢٣ نجاراً منهم بسبب الاستغناء ، وراقب أيضاً إضطرابات حوذية عربات الركوب بسبب لائحة دراجات العربات التى قام بتنفيذها (قلم المرور) ، كمل سجل إضراب عمال الحرير بقسم الجمالية عن العمل خلال شهرى مايو ويونيو [٢] .

وسجل جهاز الأمن السياسي فى عام ١٩٣٠ ازدياد التقارب الشيوعى المصرى مع النشاط الشيوعي الأجنبى . ونظر فى أمر شعبتين شيوعيتين إحداهما مؤلفة من بعض

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٢٩ ، مصدر سبق ذكره .

(٢) المصدر نفسه . وقد بدأ اهتمام الدولة بالمشكلات العمالية فى بواكير عام ١٩١٩ عندما شكلت لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل - وقد ألغيت هذه اللجنة عام ١٩٢٤ وتحول اختصاصها إلى لجان محلية بالمحافظات والمديريات برئاسة المحافظين والمديرين . فى يوليو ١٩٢٧ ومع تزايد نشاط الحركة العمالية شكلت لجنة لبحث نظام العمل والعمال فى مصر برئاسة (عبد الرحمن رضا باشا) وكيل وزارة الحقانية (العدل) ، وقد اقترحت اللجنة من بين ما اقترحت إنشاء مكتب للعمل فى عام ١٩٢٨ - وفى ١٩٣٠/١١/١٩ صدر القرار الوزارى ٤٠ بإنشاء مكتب للعمل يلحق بإدارة عموم الأمن العام واختص بكل ما يتعلق بالعمل والعمال ، وعندما أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى ديسمبر ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الوزراء فى عام ١٩٣٥ بضم مكتب العمل إليها ، ثم ألحق بوزارة الشؤون الاجتماعية فى ١٩٣٩/٨/٢٠ .

لمزيد من المعلومات عن مكتب العمل واختصاصاته ، راجع د . عبد الوهاب بكر ، « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ » ص ١٢١ ، ملحق ٢ .

الأرمن الذين أبعدوا فيما بعد إلى خارج القطر ، أما الثانية فكان يرأسها شخص أجنبى أوفدته إلى البلاد هيئة شيوعية قوامها أجانب ومصريون . وقد قبض القسم المخصوص على ذلك الأجنبى وقبض على زعماء تلك الهيئة وأبعدوا عن القطر المصرى . وكان تقرير القسم المخصوص عن نشاط الشيوعيين المصريين فى تلك السنة متفائلاً ولغته لغة الواثق من عدم إقدام الشيوعيين المصريين على محاولة إبداء أى نشاط آخر ، وربما كان هذا إشارة إلى الدور البوليسى الباطش الذى قامت به حكومة (صدقى) فى ذلك الوقت ، والذى شمل كافة روافد الحركة الوطنية .

وحفلت تقارير القسم المخصوص فى ذلك العام بأخبار إضرابات عمال عنابر السكة الحديد بمناسبة تعديل أجورهم ونجاح البوليس السياسى فى إنهائها ، وإضراب عمال ورش عربات السكك الحديدية لعدم منحهم راحات ولعدم كفاية أجورهم ، وإضراب عمال النسيج وعمال تلوين قماش الموسلين وعمال شركة سيارات الأوتوبيس المتحدة وعمال فابريقة الأسمنت بحلوان وعمال مصنع بركات لصنع الطوب فى بولاق ، وإضراب سياسى عام فى ١٥ فبراير تجاوب معه الصناع وأرباب المهن الأخرى .

ويلاحظ أن كل هذه الإضرابات الاقتصادية والسياسية قد حدثت فى فبراير ١٩٣٠ - وهو تاريخ كانت تتولى الحكم فيه وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) وقد كان الاعتقاد السائد عند الكثير من المؤرخين أن اضطرابات الثلاثينيات كانت من نصيب حكومة صدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) حتى كشفت وثائق جهاز الأمن السياسى عن الإضطرابات العمالية الإقتصادية وغير الإقتصادية والإضرابات السياسية (العامة) فى عهد حكومة الوفد الثانية أيضاً ، وليس حكومة صدقى فقط .

ومع ذلك فليس من المحتم أن تعنى هذه الاضطرابات أن عهد حكومة الوفد الثانية كان غير حائزة على رضا طبقات الشعب ، ومن المحتمل أن تكون هذه الاضطرابات :

١ - جزءاً من خطة وفدية لتعبئة الجماهير ضد خصوم الحزب الذين يسعون إلى إسقاط الحكومة [١] .

٢ - حملة من جانب حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يسعى لاستبعاد الوفد من الحكم باعتباره عدواً يجب إزالته ، ومن المحتمل كثيراً أن يكون حزب الأحرار الدستوريين قد نجح فى استقطاب عناصر عمالية إلى صفه وحركها فى مظاهرات عدائية لإضعاف موقف الوفد وحكومته .

٣ - لأسباب اقتصادية حقيقية تمثل المعاناة من ارتفاع الأسعار والضيق المالى الذى جلبته الأزمة الاقتصادية العالمية التى كانت تطرق أبواب البلاد فى ذلك الوقت .

وقد غطت تقارير الأمن السياسى لعام ١٩٣٠ إضراب طلاب المدارس فى نوفمبر والإجراءات الحازمة التى اتخذتها السلطة الإدارية لاحتواء الموقف [٢] .

وكالمعتاد ، فإن جهاز الأمن السياسى انشغل طوال عام ١٩٣١ بتشديد الرقابة على «جماعة الشيوعيين المصريين» والأجانب ، وقبض على عشرة من الشيوعيين الأرمن وأبعدوا خارج القطر - كما تابع (شعبان حافظ) الشيوعى المعروف حتى سفره إلى روسيا للانضمام إلى الجامعة الشرقية بموسكو ، وأكد تقرير البوليس فى ذلك العام أن « كل نشاط بدأ من جانب شعبة الشيوعيين فى خلال السنة قضى عليه وهو فى المهد [٣] » .

---

(١) تحدث الدكتور يونان لبيب رزق عن خطة وفدية قوامها ، تعبئة الجماهير الوفدية والمساندة للوفد لتحذير خصومة فيما لو أقدموا على إسقاط الحكومة الوفدية ، كذلك فإن من بين أساليب الوفد فى ذلك الوقت المظاهرات الشعبية للضغط على القصر . وقد دبر الوفد مظاهرة شعبية كبيرة يوم ١٩ مايو للضغط على الملك فؤاد حتى لا يقبل الإستقالة التى كان قد قدمها النحاس باشا إحتجاجاً على المسلك التعطيلى الذى كان الملك قد اتخذه من الحكومة الوفدية فى ذلك الوقت ، راجع ، . يونان لبيب رزق ، « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٣٤٧ .

(٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٠ ، مصدر سبق ذكره .

(٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ ، مصدر سبق ذكره ، أما شعبان حافظ فهو من أوائل المصريين الذين أسهموا فى الحركة الإشتراكية فى مصر ، وقدم للمحاكمة فى قضية الشيوعية الأولى ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ وعوقب بالحبس لمدة سنة واستمر نشاطه الاشتراكى بعد ذلك . راجع ملفات القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ ، و د . عبد الوهاب بكر ، «أضواء على النشاط الشيوعى » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

وباعتبار النشاط العمالى مرتبط بالشيوعية عند سلطات الأمن السياسى فى مصر ، فقد تابع القسم المخصوص تأليف (عباس أفندى حليم) عدة نقابات خلال العام ، وتنظيمه نقابة للعمال - وانحلال هذه النقابات ، وسجل القسم تسع حوادث إضراب من عمال شركات (السيارات المتحدة - القمر للسيارات - مصنع ليون جوجانيان بشبرا - شل- فاكوم أوبل - الغاز (منتاشوف) - البيرة (سان جورج) بمصر القديمة - يارن - ومطبعة أميريان بشبرا) .

وباعتبار النشاط الطلابى مرتبط أيضاً بالشيوعية عندهم فقد سجل إضراب طلبة مدارس : مصر الصناعية - الأقباط ببولاق - الفنون والصنائع ، وإضراب بعض العمال بالورش الأميرية والعنابر[١] .

وقد كشف القسم المخصوص عن نشاط (الأرمن) فى الحركة الشيوعية فى مصر - ولم تخل عملية مضادة من جانبه من وقوع بعض الشيوعيين الأرمن - ومن ذلك ما قام به عام ١٩٣٢ من القبض على تسعة أرمن فى شهر يناير كانت لهم صلة بمنشورين شيوعيين وجدا مكتوبين باللغة الأرمنية وملصقين على البناء الخارجى لمصلحة التلغرافات والتليفونات بشارع الملكة نازلى (رمسيس الآن) . وقد نفى ثلاثة منهم إلى روسيا فى يوليو ١٩٣٢ ، أما الستة الباقون فقد حكم عليهم فى شهر ديسمبر ١٩٣٢ .

وتفيد تقارير القسم المخصوص فى نفس العام أن منشورات شيوعية باللغة اليونانية وزعت فى أبريل خارج كنيسة القديسين هيلانة وقنسطنطين اليونانية - ولم يستطع القسم أن يقدم الدليل على إدانة أحد . لكن القسم نجح فى منع دخول أى شيوعيين إلى القطر من الخارج . ولم يفت القسم أن يسجل إضراب طلبة الجامعة المصرية وكلية الطب والآداب فى مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على نقل الدكتور طه حسين من الجامعة لوزارة المعارف .

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ ، مصدر سبق ذكره ، وعباس افندى حليم هو النبيل (لقب ملكى) عباس حليم أحد أفراد الأسرة المالكة وقتئذ ، وكان على خلاف مع القصر الملكى ، وتعرض لتجريده من لقبه الملكى أكثر من مرة .

أما العمال فقد انحصر نشاطهم فى إضراب عمال مصلحة التنظيم بسبب تخفيض مرتباتهم ، وإضراب سائقى سيارات الأجرة احتجاجاً على فرض الضرائب الجديدة على السيارات ، وإضراب عمال الحرير لنزاع بينهم وبين أصحاب المحال بسبب إنقاص رواتبهم . وقد استطاع قسم الضبط فرع (ب) أن يمنع إضراباً كان سيقع فى نوفمبر من جانب سائقى شركة الأمنيوس المصرية ، نتيجة لقيامه بالدعاية بين السائقين[١] .

وسجل قسم الضبط فى عام ١٩٣٣ نشاطاً غير عادى للعمال ، فذكرت تقارير البوليس حوادث إضراب عمال النحاس ، وعمال الحرير ، وعمال مطبعة شندلر ، وذكر أن أسباب الإضرابات كانت تتعلق بالأجور .

وذكرت التقارير إضراب عمال شركة السيارات المصرية (ثورنيكروفت) لمدة ثلاثة أسابيع ، وتحدثت التقارير عن حوادث التحريض على الإضراب خلال ذلك من جانب العمال القدامى الذين هاجموا السيارات التى كانت يقودها العمال الجدد الذين عينتهم الشركة تحت حماية البوليس [٢] .

ويسجل (لقسم الضبط ب) نجاح كبير فى عام ١٩٣٤ عندما اهتدى إلى شخصين من شعبة الشيوعيين كانا قد دخلا إلى القطر المصرى خلسة (محمد وهيب المالك وشهرته سليم يوسف ، وعلى حسين حسنين الذى كان قد غادر مصر إلى روسيا عام ١٩٣٠ وحرم من الجنسية المصرية) ويفيد تقرير البوليس أن (المالك) تمكن من الهروب من مصر بينما قبض على الثانى فى يونيو مع فريق من أفراد شعبته البالغ عددهم ٢١ شخصا ، وكان عشرة منهم فى انتظار المحاكمة .

كذلك نجح القسم فى الوصول إلى مقر الشيوعى شعبان حافظ الذى كان قد غادر مصر إلى روسيا السوفييتية فى عام ١٩٣٠ - ودخل خلسة إلى مصر فى سبتمبر ١٩٣٤ ،

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٢ ، مصدر سبق ذكره .

(٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٣ ، ويلاحظ أن شركة ثورنيكروفت كانت هى الشركة التى تسير سيارات الأوتوبيس فى أنحاء القاهرة ، وأن إضراباً لمدة ثلاثة أسابيع كان يعنى التأثير فى حركة المواصلات داخل المدينة .

فقبض عليه وسلم لنيابة الإسكندرية فحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات لاتهامه فى قضية الشيوعية (١٩٣٠) كما أبعد فى نوفمبر ثلاثة أرمن إلى روسيا بعد قضائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فى قضية المنشورات الشيوعية التى اتهموا فيها عام ١٩٣٣ (١) .

ورصد (قسم الضبط ب) تسلل ثلاثة مندوبين من شعبة الشيوعيين الأجانب فى عام ١٩٣٥ ، وتكللت جهود القسم بالنجاح فى النهاية بصدور الأحكام فى قضية الشيوعية الكبرى (٢) .

كان عام ١٩٣٥ عاماً سعيداً (لقسم الضبط ب) فيما يتعلق بمواجهة النشاط الشيوعى والعمالى ، لكنه لم يكن كذلك فى عام ١٩٣٦ فيما يتعلق بالنشاط العمالى- فرغم أن الموقف بالنسبة للشيوعية كان هادئاً ، ولم يفد إلى القطر من الخارج أحد من الشيوعيين ، وكان النشاط فى الداخل قد توقف بعد الزج بأعضاء النشاط الشيوعى فى السجون ، فإن الإضرابات انفجرت بين عمال التنظيم ، وحمالى محطة مصر ، وعمال الطوب ، والكوائين ، والخبازين ، وعمال الحرير ، وعمال السجائر ، ونساجى الحرير والقطن وعمال النحاس ، وكانت أكثر الإضرابات خطورة هى تلك التى قام بها عمال القطن والحرير والنحاس حيث أضربوا مرات عدة طوال العام ، وعانى قسم الضبط خلال العام من تهديدات طوائف عمالية أخرى بالإضراب (٣) .

لم يكن المستهدف من عرض ما يتعلق بالأمن السياسى تقديم صورة للعمل السياسى فى الفترة موضوع الدراسة . فالغرض كان مواصلة العرض لمحاولات إصلاح جهاز البوليس

---

(١) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٤ .

(٢) تقرير بوليس القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٥ ، وقد كانت الأحكام الصادرة فى هذه القضية كالآتى : شعبان حافظ السجن ثلاث سنوات ، محمد وهيب ملك السجن ٥ سنوات و ٢٠٠ جنيه غرامة ، على حسين حسنين ٤ سنوات سجن و ١٠٠ جنيه غرامة ، محمود السيد على ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة ، أحمد محمد على الخشب ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة ، محمد محجوب عبد الرحمن ثلاث سنوات سجن ، وقضت المحكمة ببراءة عبد الفتاح رزق أبو زر ، درويش مصطفى محمد ، سيد السيد أحمد ، كامل السيد .

(٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

- ومن بينها التخصص . وقد جاء العرض للعمل السياسى بمناسبة الحديث عن محاولات الإصلاح .

وقد يلاحظ أن حظ جهاد البوليس فيما يتعلق بنتائج مواجهة النشاط السياسى كان أوفر من حظه فيما يتعلق بالنشاط الإجرامى . وما ينبغى التنبيه إليه هو أن هذا الحظ لم يكن راجعاً إلى الأخذ بأساليب علمية أو تطور تقنى أو تخصصى ، بقدر ما كان راجعاً إلى (طبيعة النشاط) الذى كان البوليس السياسى يواجهه . فصاحب النشاط السياسى سهل الوقوع بين أيدى البوليس نظراً لأنه صاحب عقيدة ، وقيم ، ومبادىء ، فهو لا يقدم على ما يشوه صورته أمام المجتمع الذى يسعى إلى تطهيره ، وصورة البطل هى الصورة التى يحرص السياسى على بقائها نقية لا يشوهها هروب أو خضوع أو استجداء أو تذلل أو خوف ، صحيح هو يعمل فى سرية ، ويحرص على ألا يقع فى أيدى البوليس - ليس حرصاً منه على حياته أو حريته ، ولكن حرصاً على الاستمرار فى أداء الرسالة السامية التى كلفته عقيدته بتنفيذها ، وهو أثناء ذلك لا يلجأ إلى أساليب وحيل المجرم الجنائى ، لهذا كله فإن السياسى يقع بسرعة فى أيدى البوليس ، ليس لمهارة البوليس ولكن بسبب المبادىء السامية والعقيدة والقيم ، فلا فضل للبوليس إذاً فى تفوقه فى القضاء على النشاط السياسى ، وإنما الفضل لطبيعة النشاط السياسى نفسه .

كانت هذه هى المحاولات الستة للإصلاح على مدى الفترة موضوع الدراسة (رفع المستوى الثقافى للقاعدة ، إيجاد طبقة وسطى بين الضباط والجنود (الكونستابلات) - إستخدام نظام المباحث الجنائية ، إدخال نظم البحث الجنائى الحديثة« M.O » - التخصص - والأمن السياسى .

وإذا كان هناك ثمة جدل قد يثور حول مدى فعالية هذه المحاولات ، أو مدى جديتها ، فإن الذى لا جدال فيه هو أنها (الإصلاحات) قد أغفلت الجانب الإنسانى من الإصلاح ، إصلاح الفرد ذاته عن طريق إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والنفسية والمعيشية ، وهو أهم نقد يمكن أن يوجه إلى محاولات إصلاح البوليس .

الفصل الثامن

ملء الفراغ

فى الوقت الذى كان الشارع المصرى فيه يلتهب غضباً من أجل الدستور عام ١٩٣٥ كانت المتغيرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحدث تطورات سياسية تشمل الداخل والخارج .

كانت إيطاليا قد غزت الحبشة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ، وتحرج الموقف الدولى - وازداد الخطر قربا من مصر . وكانت مصر فى ذلك الوقت بلا دستور . فدستور ١٩٣٠ أُلغِىَ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد ، وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هو أن مصر لا تتمتع بمركز دولى محدد ، فماذا يحدث لو أن البلاد أصبحت كرة يتقاذفها الانجليز والإيطاليون ؟

كانت انجلترا قد شرعت فى حشد أسطولها فى المياه المصرية ، وزادت قواتها البرية فى البلاد زيادة ضخمة ، وجعلت المنطقة الغربية منطقة عسكرية محظورة ، وعززت أسطولها الجوى فى مصر . وعلى الجانب الآخر عززت إيطاليا حاميتها العسكرية فى ليبيا ، وأصبحت مصر نتيجة للوجود البريطانى معسكراً معادياً لإيطاليا .

من ناحية أخرى كانت عواطف المصريين فى الداخل تتجه نحو الحبشة - الدولة المعتدى عليها ، لهذا فإنهم كانوا يؤيدون كل ما من شأنه تخفيف الضغط على الأحباش . وكان استيلاء إيطاليا على الحبشة يهدد مصر من ناحية الصحراء الغربية ، ومن ناحية السودان ، لهذا كله فإن مصر - الدولة الضعيفة - وضعت مصيرها فى عربة بريطانيا - فسايرتها فى سياستها إزاء إيطاليا - واشتركت فى الاستعدادات الحربية ، وقبلت قرار العصبة ضد إيطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم أنها لم تكن عضواً فيها (عصبة الأمم) معرضة نفسها لعداوة دولة كبرى .

لهذا كله أحست مصر أن الظروف تقتضى تقنين علاقتها ببريطانيا قبل قيام حرب سيزج بها فيها ، وتحرك (الوفد) فى أكتوبر ١٩٣٥ متفقاً مع توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) فى تقديم مذكرة إلى المندوب السامى البريطانى مقتضاها تحريك القضية المصرية وعقد معاهدة بين البلدين .

وفى الشهر التالى (نوفمبر ١٩٣٥) وقعت « أزمة تصريح هور » التى مست قضيتى «الاتفاق بين مصر وبريطانيا» و « الدستور» بشكل لا يتفق والأمانى الوطنية - وترتب على ذلك صدمة عنيفة للشارع المصرى الذى راحت قواه تثور فى مظاهرات أشبه بثورة ١٩١٩ ، وصاحب ذلك دعوة الوفد لمقاطعة الانجليز واستقالة الوزارة النسيمية .

ومع عودة الدستور فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تشكلت الجبهة الوطنية (الوفد - الأحرار الدستوريين) مطالبة بالدخول مع بريطانيا فى مفاوضات على غرار مفاوضات (النحاس - هندرسون ١٩٣٠)[١] .

ويلاحظ أن من بين الأمثلة التى قدمتها الجبهة الوطنية كأسباب للاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويستدعى بالتالى التفاوض لإنهائه على أسس سليمة ، «قضية الأمن الأوروبى» المتمثل فى « الإدارة الأوروبية » .

ودارت المفاوضات التى انتهت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

جاء فى المذكرة الثانية الموجهة من مصطفى النحاس باشا إلى مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى :

« بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فوراً ولكنها ستستبقى لمدة خمس

(١)عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ » ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ص ٧٧٦ - ٧٨٨ .

سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً أوروبياً معيناً فى بوليس المدن ، ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين . وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور ، مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمسة من موظفى البوليس الأوروبى وستفضل الحكومة المصرية على العموم - بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم - الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب»[١] .

وكان هذا يعنى بداية استقلال جهاز البوليس المصرى عن تبعيته لبريطانيا التى دامت أربعة وخمسين عاماً - وهو استقلال لا ينبغى أن ينظر إليه على أنه مجرد التخلص من عدد من رجال البوليس الأجانب . لقد كان معنى هذا الاستقلال هو الاعتراف لأول مرة للبوليس المصرى بالمسؤولية الكاملة عن أرواح وممتلكات الأجانب ، وهى السبب الأساسى فى وجود الإدارة الأوروبية و « البوليس الأجنبى» .

كان استقلال البوليس فى العهد الجديد يعنى على المستوى الوطنى :

(أ) إحراز أكبر قدر ممكن من الكفاءة البوليسية .

(ب) تجنب الاضطراب السياسى .

(ج) صيانة خدمة الأمن السياسى فى البوليس .

وعلى المستوى البريطانى فإن إلغاء الإدارة الأوروبية وتغيير حالة الممثل البريطانى من (مندوب سام) إلى (سفير) ، سبّب حرمان الحكومة البريطانية من الوسيلة Medium المؤثرة فى السياسة البوليسية فى المدن كذلك فإن هذا الوضع بدوره أضعف موقف ضباط البوليس البريطانيين أنفسهم . وهؤلاء بدورهم ، مدركين لهذا الوضع الجديد ، طالبوا بإعفائهم من السلطات التنفيذية وتولى سلطات استشارية فقط لكنهم مع ضعف موقفهم

---

(١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - ص ٤٧٧ .

هذا ظلوا يمارسون سلطات تنفيذية فى البوليس ، لكن المسؤولية عن (الأمن) انتقلت من هؤلاء (الحكمدارين) إلى المحافظين ، وأصبحت العلاقة بين البوليس والمحافظ تماثل العلاقة بين الأول والمدير فى الاقاليم .

ولقد كانت قضية محاولة إحياء النفوذ البريطانى فى البوليس بعد المعاهدة ، قضية حيوية للغاية عند البريطانيين الذين لم ينل منهم اليأس ، فابتدعوا وسائل أخرى لتحقيق هذا المطلب ، ونجحوا فيه ، وهو ما سنناقشه فى موضعه ، غير أنهم فى البداية كانوا يحاولون وضع (حكمداريهم) كمستشارين فى لجان التعيين والترقية بوزارة الداخلية ، لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك ، ومع ذلك فقد وافقت على تشكيل لجان لتعيين وتحديد واجبات الأعضاء الأوروبيين ، واختيار الذين سيحالون إلى المعاش والتعاقد مع الذين سيحتفظ بهم ، وهو نظام كان سينتهى أمره إلى المصريين فى النهاية على كل حال[١] .

انتهى أمر الإدارة الأوروبية باعتزال « جناب السير الكسندر كين بويد » فى ١٦/ ٣/ ١٩٣٧ وبإلغاء الإدارة نفسها فى ١/ ٤/ ١٩٣٧ وإضافة أعمالها إلى إدارة عموم الأمن العام ، وتسريح موظفيها الأجانب والمصريين ، إما بالإحالة إلى المعاش أو الإلحاق بأعمال أخرى .

---

(1)F.O. 371-73659. J 7168 File 1645-ME 66/49 "European elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922. Research Dept. Foreign office . 7th October, 1949

ويلاحظ أنه نظراً لقيام الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) فإن برنامج إنهاء الوجود الأجنبى فى البوليس المصرى لم ينفذ فى الموعد المحدد (١٩٤١) ، وتم مد عقود بعض الكونستابلات والضباط حتى انتهاء الحرب . ولم يقرر مجلس الوزراء إحلال رجال البوليس المصريين محل رجال البوليس الأجانب إلا فى ٢٠ / ٨ / ١٩٤٥ ، على أن يتم ذلك فى ميعاد غايته أول سبتمبر ١٩٤٦ ، وبالنسبة لرسل باشا حكمدار العاصمة فقد تقرر اعتزاله الخدمة اعتبارا من ٢٣ / ١٢/ ١٩٤١ ، لكنه لم يحال إلى المعاش إلا فى ٣١ / ٨ / ١٩٤٦ ، راجع ملف خدمته بدار المحفوظات العمومية مسلسل ٥٥٤٧ - دولاب ١٠٦ - رف ٢ - محفظة ٥٣٤٥ .

شهد النصف الأول من عام ١٩٣٧ حركة تطهير ضخمة للعناصر الأوروبية بالجهاز شملت إنهاء خدمة ١١٣ كونستابل (أ - ب - جـ) لانتهاء أجل عقود استخدامهم ، وإحالة ثلاثة من كبار الضباط البريطانيين ببوليس القاهرة إلى المعاش ، وفصل حكمدارى بوليس الإسكندرية والسويس للاستغناء ، ومجموعة أخرى من كبار الضباط ، لكن النصف الثانى من العام شهد قرارات تعيين جديدة لأجانب كحكمدارين للإسكندرية والسويس ووكيل حكمدار للإسكندرية - وإلغاء رفت كونستابلات أوروبيين ومنح علاوات لمائة وتسعة عشر منهم ، وترقية بعض الذين فى درجة (ب) منهم إلى رتبة هيدكونستابل .

ومن مراجعة أسماء الضباط والكونستابلات الأجانب فى الأوامر العمومية ، يتضح أن البعض منهم كان يذكر اسمه فى قوائم الذين استغنى عن خدماتهم بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بعقد معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، ثم يتضح أنه مازال فى الخدمة فى قرارات لاحقة ، مما يعنى أن عقود هؤلاء كانت تجدد بالنظر لظروف الحرب واستمرار خدمة هؤلاء الأجانب فى البوليس لذلك السبب ، كذلك يلاحظ أن بعضا من الكونستابلات الأجانب ، وخاصة الأرمن واليهود ، كانوا يعودون للعمل بوظائفهم السابقة تحت مسمى جديد (كونستابل وطنى) ، وهو أمر يحتمل معه أن يكون هؤلاء الأرمن قد حصلوا على الجنسية المصرية ، أو أن اليهود من الكونستابلات قد عوملوا بعد عام ١٩٣٦ كيهود مصريين [(١)] . وعلى أى حال فقد انتهت خدمة جميع الضباط الأجانب من البوليس المصرى خلال شهر أغسطس عام ١٩٤٦ ، وأصبح البوليس المصرى منذ ذلك الوقت خالياً من أى عناصر أجنبية .

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٥٢ فى ١٩/ ٥/ ١٩٣٨ « يعين الكونستابل الأجنبى هاجوب كافوكيان فى وظيفة كونستابل وطنى درجة ممتازة ببوليس محافظة مصر بماهية ٩٦ جنيه سنوياً اعتباراً من ١/ ٦/ ١٩٣٨ التاريخ التالى لانتهاء عقد استخدامه ، « يعين الكونستابل الأجنبى حاييم ساكس فى وظيفة كونستابل وطنى درجة ممتازة ببوليس محافظة الإسكندرية بماهية ٩٦ جنيه سنوياً اعتباراً من ١/ ٦/ ١٩٣٨ التاريخ التالى لانتهاء أجل عقد استخدامه» .

بدأت إجراءات ملء الفراغ الناشىء عن ترك العناصر الأجنبية للبوليس المصرى مبكرة فى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ ، عندما صدر قرار وزير الداخلية فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ (الوزارة النحاسية الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) بتعديل نظام قسم الكونستابلات بمدرسة البوليس والإدارة ورفع مستوى عساكر البوليس بصفة عامة .

وفقاً لقرار وزير الداخلية عُدِّلَ نظام قسم الكونستابلات بحيث يتسع لقبول عدد أكبر من التلاميذ الذى يلتحقون بعد تخرجهم بصفة عساكر درجة أولى يرقى الممتازون منهم إلى وظائف الكونستابلات .

وقد اشتُرِطَ فى الطالب المتقدم أن يكون حائزاً على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية على الأقل ، وأن يجتاز امتحاناً للدخول يعقد فى أول السنة الدراسية فى المواد التى يعينها مجلس إدارة المدرسة من بين المواد التى تدرس فى السنتين الأوليتين من الدراسة الثانوية .

ونص على أن تكون مدة الدراسة فى القسم سنتان يدرس الطلبة فيها اللغة العربية وتشمل إنشاء المحاضر والتقارير ومحاضرات فى الأخلاق والآداب ، قانون البوليس واللوائح الإدارية ، قانون العقوبات بإيجاز تام والمخالفات تفصيلاً ، قانون تحقيق الجنايات (الإجراءات الجنائية) بإيجاز تام ، التربية الوطنية وتشمل نظام الحكم فى المملكة المصرية ، أبواب مختارة من التحقيق الجنائى العملى والفنى والمباحث الجنائية وتدريب الطلبة على كتابة التقارير عن الحوادث الشائع وقوعها وعن الإجراءات التى تتبع فيها وواجباته لدى تأدية الشهادة فيها ، مبادىء الإسعافات الطبية ، اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية (بهيئة محادثات فى الشؤون الضرورية التى تخص وظيفة البوليس بصفة عامة ، جغرافية القطر المصرى لتزويد الطالب بمعلومات عملية عامة عن المدن وعواصم المديريات وما بها من مؤسسات هامة وآثار تاريخية وطرق المواصلات الرئيسية .

أما التدريب العسكرى والرياضة البدنية فقد شملت : التدريب العسكرى المشاة والخيالة ، إشارات المرور فى الطرق العامة ، التمرين على إطفاء الحرائق ، ركوب الدراجات

النارية وقيادة العربات والسيارات ، الرياضة البدنية (كرة القدم - لياقة بدنية - مصارعة يابانية - ملاكمة) .

وتقرر أن يلحق خريجو قسم الكونستابلات بوظيفة (عسكرى درجة أولى) براتبها مضافا إليه جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن ، ثم يتدرج الخريج فى الراتب كلما رقى إلى درجة أعلى (عسكرى - أونباشى - جاويش - باشجاويش - صول) .

وأجاز القرار ترقية خريجى القسم (الممتازين) بعد الوصول إلى درجة (أونباشى) إلى سلك الكونستابلات بدرجاته المقررة .

ويبدو أن وزارة الداخلية تبينت بعد فترة أن النظام الجديد عودة إلى نظام العساكر المطور ، فأجرت تعديلاً على النظام الجديد مقتضاه تخريج الطلبة الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (بكالوريا) بوظائف أونباشية كونستابلات بماهية ٤ جنيهات و٧٥٠ مليماً شهرياً ، ويتدرجون فى درجات الصف ضباط العليا بالمرتبات المقررة ، مع جواز إدخال الممتازين من هؤلاء بعد مضى ستة شهور على الأقل على تاريخ تخريجهم فى سلك الكونستابلات بترقيتهم إلى وظيفة كونستابل درجة ثالثة بماهية ٥ جنيهات و ٧٥٠ مليماً شهرياً (إذا حسنت الشهادة فى حقهم) .

أما الطلبة الحائزون على مؤهلات دراسية أخرى فيعاملون عند التخرج وفقاً للنظام الأصلى (أى يلحقون بالبوليس بوظيفة عسكرى درجة أولى وبمرتباته مضافاً إليها جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن) .

وتقرر تطبيق هذا النظام على الطلبة الذين تقرر قبولهم بقسم الكونستابلات فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ . لكن هذا النظام الجديد لم يلق استحساناً ، نظراً لتشابهه مع نظم العساكر والصف ضباط - ويبدو أن القسم لم يلق إقبالاً من الشباب للانخراط فى سلك الكونستابلات ، فأدخل تعديل جديد فيما يتعلق بمستقبل الخريجين تقرر بمقتضاه وضع

نظام جديد لدرجاتهم وماهياتهم وملابسهم المميزة وأقدميتهم بالنسبة لوظائف صف ضباط البوليس :

الدرجة	الماهية الشهرية		الأقدمية
	مليم	جنيه	
الثالثة	٧٥٠	٥	يكون مساوياً للأونباشى ولكن يعتبر أقدم منه
الثانية	٥٠٠	٦	يكون مساوياً للجاويش ولكن يعتبر أقدم منه
الأولى	٥٠٠	٧	يكون مساوياً للباشجاويش ولكن يعتبر أقدم منه
الممتازة	من ٨ إلى ١١ جنيه العلاوة الدورية نصف جنيه كل سنتين		يكون مساوياً للصول

وفقاً لذلك النظام فإن الكونستابلات الذين كانوا بالخدمة وقت تطبيق النظام الجديد (١٩٣٧) ، وكانوا يستحقون ماهية من ثمانية جنيهات فأكثر فى الشهر اعتبروا كونستابلات فى الدرجة الممتازة ، وأجاز التعديل ترقية عدد محدود من هؤلاء الكونستابلات الممتازين ممن يتوفر فيهم حسن السلوك والخلق الحميد والكفاءة فى العمل إلى رتبة ملازم ثان بعد النجاح فى امتحان الترقية لرتب الضباط الذى كانت مواده مماثلة للمواد التى يؤدى الامتحانات فيها طلبة السنة النهائية ب قسم الضباط بمدرسة البوليس والإدارة ، مع إعفائهم فقط من الامتحان فى مواد اللغات الأجنبية ، وبشرط ألا يزيد عدد من يرقى بهذه الصفة فى كل سنة عن اثنين[١] .

وقد لحق شروط الالتحاق بقسم الكونستابلات تعديل جديد فى سبتمبر ١٩٤٣ اشترط فيه أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام أو من راسبيها ، وكان الخريج من الأولين يعيَّن بوظيفة كونستابل درجة ثالثة (أولى درجات

(١) نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ ، الفصل الثالث ، مدرسة البوليس والإدارة .

الكونستابلات) - أما راسبو شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) فكانوا يعينون بوظيفة أونباشى كونستابل[1] . ويلاحظ أن وزارة الداخلية قد أحدثت بنظامها الجديد خللاً كبيراً فى المستوى الثقافى لنظام الكونستابلات ، فعلاوة على تعدد مؤهلات الخريجين (شهادة الابتدائية ، شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) ، راسبى شهادة الثقافة) ، فإن الثغرة التى كان ينفذ منها حملة الشهادة الإبتدائية وفق تعديل ١٩٤٣ كانت هى إمكانية تقديم أوراقهم إلى امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم العام مباشرة ، ورسوبهم بالطبع وحيازتهم على شهادة الرسوب فى هذه الشهادة باعتبارها مؤهل الالتحاق بقسم الكونستابلات (أو من راسبيها) .

هكذا كان نظام الكونستابلات بعد المعاهدة ، وهو نظام قصد به إحلال الكونستابلات الوطنيين محل الكونستابلات الأجانب الذين كان يتم التخلص منهم مرحلياً . ومع أن برامج الدراسة كانت متناسبة مع المهام الموكله لهؤلاء ؛ إلا أن المأخذ كان فى تعدد المستوى الثقافى وتنوعه ، وهو أمر لا شك محدث أثره فى مستوى الأداء [2].

كان ملء الفراغ على مستوى الضباط يقتضى التوسع فى سياسة القبول بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج أعداد أكثر من الضباط ، بالإضافة إلى رفع الضباط الوطنيين إلى الرتب الأعلى (أميرالاى ولواء) التى كان البعض منها مقصوراً على البريطانيين .

ويسجل لجهاز البوليس فى هذا الصدد أنه لجأ إلى رفع المستوى الثقافى للضباط عندما صدر مرسوم ملكى فى ١١ أكتوبر ١٩٣٧ بإنشاء « قسم الليسانس » بمدرسة البوليس والإدارة ليقبل حملة إجازة الليسانس فى القانون ، حيث يقضون سنة دراسية بالمدرسة يتلقون فيها الأنظمة البوليسية ، وعلوم الطب الشرعى ، والطب البيطرى ، والتحقيق الجنائى العملى والعلمى ، والتدريب العسكرى .

---

(١) كلية البوليس الملكية ، الكتاب الذهبى ١٨٩٦ - ١٩٤٦ ، مرجع سبق ذكره .

(٢) بلغ عدد الكونستابلات الوطنيين بالبوليس ٧٢٨ فى عام ١٩٤٢ و ٨٣٧ فى عام ١٩٤٣ ، راجع « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ .

والواقع أن الحاجة كانت ماسة إلى أعداد من الضباط بمستواهم المعتاد - وليس إلى رفع المستوى ، فطبيعة عمل ضابط البوليس ، حتى فى الوقت الحالى ، لا تحتاج إلى دراسات قانونية على مستوى عال بحسبان أن دوره فى مجال ضبط الوقائع هو مجرد ضبط الواقعة ، وتحرير محضر جمع الاستدلالات فقط ، أما الاختصاص الأصيل بالتحقيق والتكييف القانونى للحوادث والتصرف فيها قانوناً فقد كان ولا يزال معقوداً لسلطات «النيابة العامة » - وقد استمر معدل القبول بمدرسة البوليس والإدارة منخفضاً طوال سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فكان على التوالى (٤٤ منهم ٢٣ من حاملى شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ من حملة ليسانس الحقوق) و (٥٣ منهم ٤٦ شهادة الدراسة الثانوية و٧ ليسانس) و (٥١ منهم ٣٥ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) .

ولم تشرع المدرسة فى قبول اعداد كبيرة نسبياً إلا بدءاً من عام ١٩٤٠ عندما قبلت ٩٣ طالباً (٧٢ شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ ليسانس) ، وفى ١٩٤١ قبلت ٧٠ طالباً (٥٤ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) . ولم يتجاوز العدد حد المائة إلا عام ١٩٤٢ عندما قبلت الكلية [١] مائة وأربعة وثلاثون طالباً (١١٦ شهادة الدراسة الثانوية و ١٨ ليسانس) ، ثم ارتفعت الأعداد فى أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لتصبح على التوالى ١٧٢ و ٢٢٣ و ١٣٨ - ثم انخفضت إلى ٦٩ فى عام ١٩٤٦ [٢] ، ويمكن وفقاً لتزايد أعداد المقبولين فى سنوات الأربعينيات ، القول بأن تزايد معدل قبول الطلبة فى كلية البوليس كان لمواجهة ظروف الحرب ، وليس لملء الفراغ الناشىء عن ذهاب العنصر الأجنبى من البوليس .

على مستوى الوظائف القيادية كان المطلوب هو توفير عناصر صالحة من الرتب الوطنية الكبرى للحلول محل الرتب الأوروبية الكبرى التى كانت بسبيل التخلى عن مواقعها وفقاً لشروط المعاهدة ، ومن المعروف أن الأوروبيين استأثروا بالرتب العليا فى البوليس ، بل

---

(١) صدر مرسوم ملكى فى ١٢/ ٤/ ١٩٤١ بإطلق اسم « كلية البوليس الملكية » على مدرسة البوليس والإدارة ، راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣١ فى ١٧/ ٤/ ١٩٤١ .

(٢) كلية البوليس الملكية ، بيان عدد الملتحقين والمتخرجين فى الكلية كل عام ١٨٩٦ - ١٩٤٦ ،« اليوبيل الذهبى» .

حجبوا رتبة (اللواء) تماماً عن المصريين لدرجة أن التسلسل العسكرى فى البوليس حتى الأربعينيات كان ينتهى عند رتبة الأميرالاى (عميد) .

كان أول إجراء يتصل بالعناصر المصرية وكفاءتها لتولى الرتب العليا هو ذلك الذى أصدره (محمود فهمى النقراشى) وزير الداخلية فى وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) باتباع قاعدة جديدة فى ترقية الضباط إلى رتبتى القائمقام (العقيد) والأميرالاى (عميد) - مقتضاها مراعاة «درجة كفاءة المرشحين لهذه الرتب واستعدادهم لأداء الأعمال المطلوبة منهم فى وظائفهم الجديدة وما تتطلبه هذه الوظائف من مقدرة وصفات خاصة ، وليس الأقدمية SENIORITY فقط[1]» ، والقرار بملابسات وتوقيت إصداره يرتبط تماماً بقضية تولى الضباط المصريين المناصب القيادية فى البوليس بدلاً من العناصر الأوروبية فى المدن [2] .

حتى منتصف عام ١٩٤١ لم يكن هناك مصرى واحد حاصل على رتبة اللواء فى البوليس ، وفى٢١/ ٧/ ١٩٤١ منح رتبة اللواء (شرف) إلى السيد رمزى باشا مدير إدارة النظام ، ثم أصبحت الرتبة فعلية فى ٨/ ٢/ ١٩٤٢ وتغير لقب وظيفته لأول مرة فى تاريخ البوليس إلى « مدير البوليس » فى ١٩/ ٢/ ١٩٤٢ ، وعندما أحيل المعاش فى١٩/ ٤/ ١٩٤٢ عُيِّنَ بدلاً منه محمد نديم بك فى ٢٣/ ٤/ ١٩٤٢ ، وأنعم عليه برتبة

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٦١ فى ٢٢/ ٩/ ١٩٣٨ .

(٢) فى أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ كان عدد ضباط البوليس من رتبة الأميرالاى ٧ فقط - ارتفع عددهم عام ١٩٣٦ إلى ٨ وعام ١٩٣٧ إلى ١١ - وظلوا كذلك حتى عام ١٩٤٣ عندما أصبح عددهم ١٤ - أما الضباط من رتبة القائمقام فقد كان عددهم عام ١٩٣٠ (١٧) . ومن عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٥ (١٨) وفى عام ١٩٣٦ (١٩) وفى عام ١٩٣٧ (١٨) وفى عام ١٩٣٨ (١٩) وفى عام ١٩٤٠ (٢٢) وفى عام ١٩٤٢ (٢٩) وفى عام ١٩٤٣ (٣٠) ، أى أن كل الرتب القيادية فى جهاز البوليس حتى عام ١٩٤٣ كانت لا تزيد عن (٤٤) ضابط ، راجع تقارير الأمن العام لسنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٧) ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ .

اللـواء (١) . أما تولى المناصب القيادية فى البوليس بدلاً من الأجانب فلم يتم إلا فى عام ١٩٤٦ عندما عُيِّنَ اللواء حسين يسرى قمحة باشا حكمداراً لبوليس الإسكندرية ، واللواء سليم زكى باشا حكمداراً لبوليس القاهرة (٢) .

لكن القضية لم تكن فى حقيقتها مجرد استبدال إنجليزى بمصرى ، فهذا أمر فى غاية البساطة ، لقد كانت القضية هى قضية التأثير الإنجليزى فى القيادة المصرية ، ذلك التأثير الذى يمكن أن يخدم أهداف بريطانيا فى المستقبل .

لدينا فقط حالة أول حكمدار مصرى لبوليس القاهرة « اللواء سليم زكى باشا» .

تخرج سليم زكى ملازماً فى البوليس فى ١/ ٧/ ١٩١٣ ، فى عام ١٩١٥ انتدب للخدمة بالجيش وقتما كان ضابطاً بقسم (الميناء) ببوليس القنال ، فى ١٥ يناير ١٩١٥ وقع أسيراً فى يد (القوات العثمانية) بينما كان بالخدمة بالبر الشرقى لمدينة بورسعيد ، فى ١/ ٦/ ١٩١٧ منح رتبه الملازم أول وهو فى الأسر ، أرسلت إليه مصر خمسة جنيهات شهرياً فى تركيا عن طريق معتمد دولة هولندا ، حضر من الأسر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ وأُلحق ببوليس القاهرة فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان (رسل باشا) قد أصبح حكمداراً لبوليس المدينة فى ١/ ٣/ ١٩١٨ ، فى ٢٩/ ١/ ١٩٢٠ كان قد أصبح رئيساً للقسم السرى الخصوصى ببوليس القاهرة ومنح نيشان النيل من الطبقة الخامسة ، أدى دوراً فريداً فى قضية مقتل السردار فى ١٩نوفمبر ١٩٢٤ . وفى تقريره إلى المندوب السامى بعد القبض على الجناة . يقول اللواء توماس رسل باشا بعد الثناء على (الهلباوى) الشاهد الأساس ومرشد البوليس فى القضية :

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٦٣ فى ٣١/ ٧/ ١٩٤١ و ٥١ فى ١٩/ ٢/ ١٩٤٢ و ٢٦ فى ٢٩/ ١/ ١٩٤٢ و ١٥٣فى ١٤/ ٥/ ١٩٤٢ - ويلاحظ أنه اعتباراً من ١٥/ ٦/ ١٩٤٢ أطلق اسم « إدارة البوليس » على إدارة النظام والخفر بديوان الوزارة - (وقلم البوليس) على أقلام النظام والخفر بالمديريات والمحافظات - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٨ فى ١٨/ ٦/ ١٩٤٢ .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٦١ فى ٦/ ٦/ ١٩٤٦ و ٢٧٠ فى ١٣/ ٦/ ١٩٤٦ و ٢٩٣ فى ٢٧/ ٦/ ١٩٤٦ .

Next to him the most important figure in the plot has been selim zaki. Zaki was a unimportant police subaltern at port Said who was captured by Arabs while on patrol during the Turkish advance on the Canal The Turks thought they had got a soft thing in Zaki, but they soon found they had caught a young tiger, Zaki refused to vert, and Went through three yearsimprisonment in turkey with the British officers .

In their attempts to break his spirit the turks marched him up in the but it did not break Zaki. At the armistice Zaki re- |Sivas |snows to turned tp Egypt in summer 1919 and was posted to Coiro police. The murdergang have often been ofterhim, but have L uckily failed to get him Various Ministries have tried to break him, but I have luckily been able to save him I know of no Egyptian with Zakis Courage, pertinacity and loyalty to the English; he knows his own people and realizes that England is their only hope

One Lesson stands out clearty to my mind, and that is that Helbawi would never have come forward with his information to anyone except British officials, among whom I have the honour of including Selim Zaki .

كان سليم زكى هو أهم شخصية فى المؤامرة بعد (الهلباوى) ، كان سليم زكى ملازماً صغيرا غير ذى أهمية فى بوليس بورسعيد عندما أسر بمعرفة الأعراب عندما كان فى دورية خلال التقدم التركى على القنال اعتقد الأتراك أنهم قد عثروا على شىء لين فى (زكى) ، ولكنهم وجدوا على الفور أنهم قد قبضوا على نمر صغير ، رفض (زكى) أن يستسلم وظل سجيناً فى تركيا مع الضباط البريطانيين ، وفى محاولتهم لكسر معنوياته قاده الأتراك سيراً على الثلج إلى (سيواس) لكن هذا لم يؤثر فيه . تم أعادته فى الهدنة إلى مصر فى صيف ١٩١٩ وعُين فى بوليس القاهرة . كانت عصابة القتل وراءه دائماً ، لكنها فشلت فى الوصول إليه . حاولت وزارات كثيرة أن تحطمه ، لكننى نجحت لحسن الحظ فى إنقاذه . لا

أعرف أحداً من المصريين فى شجاعة (زكى) ، عناده ، وولائه للإنجليز ، إنه يعرف أهل بلده جيداً ، وهو يدرك أن انجلترا هى أملهم الوحيد .

. . . . يتبقى درس واحد راسخ فى عقلى ، وهو أن (الهلباوى) ما كان يمكن على الإطلاق أن يقدم معلوماته إلى أى مخلوق سوى الموظفين البريطانيين ، الذين يشرفنى أن أضم (سليم زكى) إليهم[(١)] » .

فى أعقاب الحكم على متهمى قضية السردار رقى سليم زكى إلى رتبة الصاغ (١/ ٦/ ١٩٢٥) وفى ٨/ ١٠/ ١٩٢٥ منح نوط الواجب الفضى ، وكان ما يزال مفتشاً لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة ، فى ١٦/ ٦/ ١٩٢٩ منح رتبة البكباشى (مقدم) وفى ١٥/ ٨/ ١٩٣١ منح رتبه القائمقام (عقيد) ، وفى ١/ ٣/ ١٩٣٩ منح رتبة الأميرالاى - وفى ١/ ٢/ ١٩٤٠ عُيِّنَ وكيلاً لحكمدار القاهرة ، وفى ١٥/ ٦/ ١٩٤٤ منح نيشان النيل من الطبقة الثالثة ، وفى ٥/ ٧/ ١٩٤٥ أصبح مفتشاً عاماً لبوليس الوجه البحرى وظل محتفظاً بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة ، وفى ١/ ٨/ ١٩٤٥ منح رتبة اللواء ، وفى ١٢/ ٦/ ١٩٤٦ أصبح حكمدار البوليس ، وفى ٤/ ١٢/ ١٩٤٨ لقى حتفه بقنبلة أُلقيت عليه أثناء مظاهرات الجامعة[(٢)] .

كأن الحكمدار الإنجليزى لم يرحل ، ليس ذلك فقط ، فالمدرسة الإنجليزية أثمرت رجالاً آخرين فى مواقع عديدة ، وهؤلاء الرجال الآخرون دربوا اتباعا لهم على الولاء للإنجليز ، وسنناقش هذه القضية فى موضع آخر من الدراسة .

---

(1) Russels private papers,Dt.107. 2. SB- Cairo City police, Special Branch, office of the Commandant. His excellency the High Commissioner. The Residency - Cairo 21st, February, 1925, op. cit.,

ودار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا ، محفظة ٥٨٩٨ - ، مسلسل ٥٩٠٣٧ ، مخزن ٣٧ ، رف ، أوراق ٢٧٦ .

(٢) ملف خدمة سليم زكى باشا ، مصدر سبق ذكره .

الفصل التاسع

التحديث وإعادة التنظيم

التطور سُنَّة الحياة ، وليس من المتصور أن يظل الإنسان أسير فكر ثابت واحد ، اللهم إلا إذا كان محكوماً عليه بالتخلف والبلادة ، والإنسان مجبور على السعى نحو الأفضل ، والأمور تُعرف بأضدادها ، والتطبيق يسهل إذا عُرفت القاعدة والحل يُعرف إذا وُجد القانون .

وتبعاً لهذه المعطيات ، فقد كان من المحتم أن يحدث نوع من التحديث والتنظيم فى البوليس ، بعضه لدوافع سياسية ، وبعضه من باب مواكبة العصر وترك التخلف ، وبعضه من باب الملاحقة وسد القصور الذى تكشفه الممارسة ، وكلا الأخيرين جيد ، وكلاهما ينتهيان إلى الهدف المنشود ، وأعنى به «إحراز أكبر قدر ممكن من الكفاءة البوليسية» ، وخاصة فى عهد ما بعد عام ١٩٣٦ الذى تحرر فيه جهاز البوليس ، ولو نظرياً ، من قيود التبعية التى أفرزها وجود « الإدارة الأوروبية» فى البوليس .

كانت تجربة إنشاء جهاز للمباحث الجنائية قد توقفت عند عام ١٩٢٤ وتعثرت خطوات التنفيذ مع التعقيدات الإدارية حيناً ، ونقص الإمكانيات حيناً آخر .

خلال مناقشة ميزانية الدولة ١٩٣٧ / ١٩٣٨ تقدم أحد أعضاء مجلس النواب من الذين كانوا يعملون بالبوليس فى السابق (الأميرالاى أحمد سرور الشريف بك وكيل مديرية البحيرة سابقاً) باقتراح مفاده « إنشاء قسم خاص بالبوليس للمباحث الجنائية فى الأرياف ، ويتبع إدارة الأمن العام لتعقب المجرمين المعتادى الإجرام ، وجمع التحريات عنهم . .» (١)

---

(١) العقيد إبراهيم محمد الفحام ، « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

وفى ١٧يوليو١٩٣٧صدرقرار مجلس الوزراء بإنشاء (مكتب رئيسى للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية) . وفى سبتمبر من نفس العام صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء - وتقرر إنشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية يتبع إدارة عموم الأمن العام ويكون له إشراف مباشر على (أقلام) المباحث الجنائية . ونص قرار وزير الداخلية على تأليف لجنة من :

مدير عموم إدارة الأمن العام ، مدير إدارة النظام ، وثلاثة موظفين من وزارة الداخلية لبحث ووضع نظام العمل فى هذا المكتب ومكاتب المباحث الجنائية [١] .

فى يناير ١٩٣٨ انتهت اللجنة من وضع تقريرها ، واعتمدت وزارة الداخلية النظم التى وضعتها اللجنة فى ٥/ ٦/ ١٩٣٨ وشرعت فى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق إيجاد نظام المباحث الجنائية .

وفى المدة التى بقيت من عام ١٩٣٨ انتفعت الوزارة بضباط (المكتب الرئيسى) ومديره « فكانوا ينتقلون فى الحوادث الهامة مما أدى إلى الوصول لنتائج مرضية فيها» [٢] .

كان معنى هذا أن فروع المكتب المركزى للمباحث الجنائية لم تنشأ بعد . وغنى عن البيان أن عمل « البحث الجنائى» لا يمكن أن يدار بصورة مركزية ، إذ لا بد من وجود رجال البحث الجنائى بالقرب من موقع الحادث ، وفى أسرع وقت ممكن .

كما أن الوزارة أقرت فى تقاريرها بتأخر إنشاء فروع الجهاز عندما قالت « وتعنى الوزارة الآن بتعميم المباحث الجنائية بالمحافظات والمديريات تدريجياً كلما سمحت ميزانية الوزارة بذلك [٣] » .

---

(١) الصاغ حسين كامل « الإجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن إدارة المباحث الجنائية فى مصر» ، ص ٩٧ - ٩٨ ، مرجع سبق ذكره .

(٢) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ ، مصدر سبق ذكره .

(٣) المصدر نفسه .

وعلى مدى عقد كامل لم تنجح الوزارة فى إضفاء الجدية على مشروع إنشاء نظام المباحث فى مصر ، واستمرت أعمال المباحث فى المديريات تسير بصورة مرتجلة بنتيجة مؤداها أن ٩٠٪ من مكاتب المباحث فى المراكز كان يرأسها (كونستابلات) حديثى العهد بالخدمة ، ليس هذا فقط ؛ بل إن اختصاص هؤلاء الكونستابلات لم يكن قاصراً على (أعمال المباحث) « بل كان يعهد إليهم بأعمال البوليس العادية كتحرير المحاضر ، والداوريات البوليسية وما إلى ذلك من الأعمال الآخرى النظامية» [١] .

وخلال هذه الفترة تعرض المكتب الرئيسى للمباحث الجنائية لتعديلين من حيث التبعية - ففى ٣/ ٤/ ١٩٤٠ صدر القرارالوزاري رقم٣ بأن يتبع ذلك المكتب (إدارة الجنايات) بإدارة عموم الأمن العام ، وفى ٢ أغسطس ١٩٤٤ فصل المكتب عن تبعيته لإدارة الجنايات وسمى (إدارة المباحث الجنائية) وتبع إدارة عموم الأمن العام مباشرة ، بمعنى أنه أصبح من مكونات هذه الإدارة الرئيسية [٢] .

ومع ذلك فقد كان بكل مديرية (قلم مباحث جنائية) يرأسه يوزباشى (نقيب) أو صاغ (رائد)[٣] .

ظلت أجهزة المباحث الفرعية تعانى من التدهور ، حتى جرت محاولة للإحياء فى عام ١٩٤٨ قسمت بمقتضاها مديريات القطر - لأغراض المباحث الجنائية - إلى خمس مناطق :

المنطقة الأولى : وتشمل مديريات الغربية ، البحيرة ، المنوفية - ويكون مقرها (طنطا) .

---

(١) الصاغ حسين كامل « الإجرام فى الريف المصرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .
(٢) العقيد / إبراهيم الفحام : تطورالبناء التنظيمى بوزارة الداخلية ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠ .
(٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣١٦ فى ٢٧ / ٦/ ١٩٤٠ و ١٥٢ فى ١٤/ ٣/ ١٩٤٥ و ١٩٣ فى ٢٩/ ٣/ ١٩٤٥ و ٣٨٢ فى ٢١/ ٦/ ١٩٤٥ .

المنطقة الثانية : وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، محافظة دمياط - ويكون مقرها (الزقازيق) .

المنطقة الثالثة : وتشمل مديريات القليوبية ، الجيزة ، الفيوم - ويكون مقرها(الجيزة) .

المنطقة الرابعة : وتشمل مديريات بنى سويف ، المنيا ، أسيوط - ويكون مقرها (المنيا)

المنطقة الخامسة : وشملت مديريات جرجا - قنا - أسوان وكان مقرها (سوهاج) .

عُيِّنَ لكل منطقة ضابط (مفتش للمباحث) يكون من اختصاصه الإشراف على أعمال المباحث فى منطقته ، والتفتيش على أقلام المباحث بالمديريات ، وضباط المباحث بالمراكز والبنادر ، وإرسال تقارير التفتيش وملاحظاته (لإدارة المباحث الجنائية بالوزارة) .

بمقتضى هذه الخطوة أصبح الهيكل التنظيمى لجهاز المباحث الجنائية فى البوليس على الشكل الآتى :

إدارة المباحث الجنائية بالوزارة

منطقة المباحث الأولى
(طنطا)
أقلام مباحث المديريات
(الغربية – البحيرة – المنوفية)
أقلام مباحث المراكز

منطقة المباحث الثانية
(الزقازيق)
أقلام مباحث المديريات
(الشرقية – الدقهلية – دمياط)
أقلام مباحث المراكز

منطقة المباحث الثالثة
(الجيزة)
أقلام مباحث المديريات
(القليوبية – الجيزة – الفيوم)
أقلام مباحث المراكز

منطقة المباحث الرابعة
(المنيا)
أقلام مباحث المديريات
(بني سويف – المنيا – أسيوط)
أقلام مباحث المراكز

منطقة المباحث الخامسة
(سوهاج)
أقلام مباحث المديريات
(جرجا – قنا – أسوان)
أقلام مباحث المراكز

وشرعت مكاتب المباحث بالمديريات والمراكز فى تنظيم أعمالها فضمت سجلات الأمن العام لحصر الهاربين من الجندية ، والمتهمين الهاربين المطلوب القبض عليهم ، الأشخاص الهاربين من الليمانات والسجون ومراقبة البوليس ، حصر الأحكام الباقية تحت التنفيذ ، وبطاقات تسجيل المتهمين ، ودفاتر لقيد المشبوهين . . . إلخ وكل ما يهيىء لمكتب المباحث المضى قدما فى مهمته [١] .

ويلاحظ أن أجهزة المباحث الجنائية فى (المدن) لم تخضع لذلك التقسيم حيث كان (قلم الضبط فرع أ) يقوم بأعبائها برياسة (مأمور الضبط)[٢] .

من هذا العرض يمكن القول إن نشأة المباحث الجنائية فى جهاز البوليس المصرى ، كانت فى عام ١٩٤٨ .

فى تقريره عن حالة الأمن العام لعام ١٩٣٨ قال مدير إدارة عموم الأمن العام : إذا كان عصرنا الحاضر معروفاً بأنه عصر التخصص ، فقد أصبحت الحاجة ماسة جدا إلى تخصيص بوليس للأعمال الإدارية ، وآخر للأعمال القضائية وقسم للمباحث وآخر للآداب وثالث لمكافحة المخدرات والممنوعات [٣] » .

ورغم إيمان المخططين للبوليس بأهمية التخصص ، كما أوضح مدير الأمن العام فى تقريره ؛ فإن خطوات التخصص ، وهو أرفع مظاهر التطور ، مع ذلك كانت تسير بخطى حثيثة - وعلى سبيل المثال فإن التخصص فى البوليس حتى ذلك الوقت كان قد مس (مكافحة المخدرات) و (تزييف وتزوير الأوراق المالية والمسكوكات) .

كانت أعمال حماية الآداب داخلة فى اختصاص البوليس العام حتى تقرر فى ١٥/ ١٢/ ١٩٣٧ إنشاء مكتب لحمايتها ، واقتصرت أعماله على النطاق الجغرافى لمحافظة القاهرة ،لكن التوسع فى النشاط ما لبث أن شمل بعد قليل محافظتى الإسكندرية والقنال ومديرية الغربية .

---

(١) الصاغ / حسين كامل ، « الاجرام فى الريف المصرى» مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦

(٢) العقيد / إبراهيم الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠

(٣) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

وعندما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ نص على أن يتبعها بوليس الآداب . ولما كان المفهوم لدى وزارتى الداخلية والشؤون الاجتماعية من هذا النص أن تشغل وزارة الشؤون الاجتماعية بالنظام العام لحماية الآداب وتوجيهه توجيهاً صالحاً منتجاً ، وأن قوة بوليس الآداب المكلفة بحماية الآداب سعياً لتحقيق هذه الغايات نفسها كانت ولا تزال تابعة لوزارة الداخلية تديرها وتشرف عليها فى كل ما يتصل بعملها ورجالها ، فقد رؤى ، ضماناً لحسن سير العمل وتوحيداً للإجراءات فى جميع مكاتب الآداب ، إنشاء مكتب رئيسى لحماية الآداب يكون تابعاً لإدارة الجنايات التابعة لإدارة عموم الأمن العام (القرار الوزارى ١١ فى ٣٠/ ٥/ ١٩٤٠) .

وقد اختص المكتب بمراقبة الآداب العامة والمساهمة فى رعاية الحالة الخلقية فى البلاد ، واقتراح مشروعات الإصلاح الخاصة بهذا الشأن والقيام على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها فعلاً ، والتى تصدر فى المستقبل وخاصة فى :

- مراقبة البيوت والمحال التى تدار للدعارة غير العلنية واتخاذ الإجراءات نحوها تطبيقاً للقوانين واللوائح (لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى ١٦/ ١١/ ١٩٠٥) .

- ضبط الذين يتجولون فى الطرق والمحال العامة رجالاً ونساء يحرضون المارة على الفسق والفجور ، وهكذا الذين يتعقبون السيدات والفتيات لهذا الغرض ، وجرائم الفعل الفاضح .

- حماية القُصَّر ذكوراً وإناثاً الذين يضبطون فى المحال المشار إليها بعاليه ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والملاجىء وإيواء من يمكن إيواؤه منهم فيها .

- منع تجارة الرقيق الأبيض .

- ضبط الصور والكتب والمطبوعات المخلة بالآداب .

- ضبط البلطجية الذين يعولون فى معيشتهم - كلها أو بعضها - على ما تكسبه المرأة من الدعارة ، وكذا القوادين .

- مراقبة محال لعب القمار والمراهنات الخفية .

- مراقبة مكاتب التخديم .

- الإشراف على الصالات والبارات ونوادى الرقص والأماكن المعدة للنوم (البنسيونات والفنادق) ، كذلك المسارح ودور السينما .

-حماية الأطفال المشردين وتطبيق القوانين التى تتعرض لقضايا التسول والأحداث المتشردين وجمع أعقاب السجائر [١] .

وعلى مستوى التخصص الفردى شهد جهاز البوليس ، ولأول مرة فى تاريخه ، أول محاولة لرفع مستوى (الكفاءة التقنية بين أفراده عندما انتخبت وزارة الداخلية بعضاً من حملة دبلوم الهندسة التطبيقية قسم الميكانيكا والكهرباء وألحقتهم بمدرسة البوليس (قسم المطافىء) فى عام ١٩٣٨ للتدريب على الأعمال النظامية ، ثم إلحاقهم بعد ذلك بفرق المطافىء بالمحافظات للتدريب على أعمالها تمهيداً لتعيينهم فى وظائف (كونستابلات وطنيين) من الدرجة الممتازة [٢] ، لكن هذا القسم أُلغى بعد أن تخرج فيه أربعة عشر كونستابلاً ممتازاً [٣] .

أما بالنسبة للضباط ، فقد زيدت جرعة الدراسات القانونية والإدارية والبوليسية لهم فى عام ١٩٤٣ ، عندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ فى الخامس من سبتمبر بوضع نظام مؤقت لكلية البوليس الملكية جعلت مدة الدراسة بمقتضاه أربع سنوات ، وقصر الالتحاق بها على حملة الشهادة التوجيهية بعد إلغاء شهادة البكالوريا .

---

(١) تقرير وكيل وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٤٠ وقد أصبح هذا المكتب إدارة مستقلة تتبع إدارة عموم الأمن العام مباشرة فى ٢/ ٨/ ١٩٤٤ بالقرار الوزارى ٥٤ ، وأصبح اسمها (إدارة بوليس الاداب العامة) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الصاغ خليل رضوان الديب ، الصاغ محمود على عبد الرحيم ، اليوزباشى على شهيب ، اليوزباشى عبد المنعم إسماعيل ، « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية» ، القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٥ - ٢٦ ، والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٢ فى ٣/ ٤/ ١٩٤١ .

ويلاحظ على منهج الدراسة الجديد أنه اشتمل على الدراسات العلمية فى :

اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية - نظام الدولة الدستورى والادارى - مقدمة القوانين - النظم البوليسية - مبادىء القانون المدنى والشريعة الإسلامية - مبادئ الصحة والإسعاف - مبادىء الطب الشرعى - قانون العقوبات - قانون تحقيق الجنايات - المباحث الجنائية - الطب البيطرى - القانون المالى - المساحة - قراءة الخرائط - اللوائح الثقافة العامة .

واحتوى التدريب العسكرى على :

تدريب المشاة والخيالة - قيادة الدراجات البخارية - استخدام الأسلحة الصغيرة - التربية البدنية - أعمال الوقاية ومكافحة الحريق - الميكانيكا والمرور - المفرقعات - التصوير الشمسى - الطبوغرافيا .

لم تستطع كلية البوليس الملكية فى الأربعينيات أن تتخلص من أسر (الدراسات النظرية) التى ميزت مناهجها على مدى مراحل تطويرها (١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥) ، ورغم أن التدريب العملى أُدخِلَ عليه بعض التطوير بتدريس المفرقعات والتصوير الشمسى وقيادة الدراجات البخارية ؛ إلا أن عدد الساعات المقررة لمثل هذا النوع من التدريب كان يقل كثيراً عن الساعات المقررة للدراسات القانونية والإدارية ، كما أن الإهتمام فى الامتحانات كان ينصب على المواد القانونية والتحريرية ، ولم يحدث فى تاريخ مدرسة البوليس (كلية البوليس فيما بعد) أن رسب طالب أو أعاد الدراسة فى سنة من السنوات لرسوبه فى إحدى مواد التدريب العملى والعسكرى ، مما يؤكد حقيقة أن الكلية كانت تزود طلبتها ، وبالتالى خريجيها بدراسات نظرية فقط . ولعل الشىء الذى يذكر لوزارة الداخلية فى مجال تطوير الدراسة البوليسية فى الأربعينيات ، أنها قضت بإلحاق طلبة كلية البوليس بمراكز وأقسام البوليس لمدة شهر ونصف خلال العطلة الصيفية للتدريب على أعمال البوليس[1] .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧ - ٣١ .

وفيما يخص التجهيز فقد كان المطلب الملح بالنسبة لجهاز البوليس هو سرعة تزويده بالمعدات التى تمكنه من مجاراة التطور الإجرامى الذى كانت خطاه تسبق خطى الجهاز .

وبعيداً عن المعدات والتجهيزات التى كان يلزم إدخالها فى الجهاز تحقيقاً لهذا الهدف ، وهى عديدة وهامة للغاية ، فإن المطلب الأساسى فيها كان هو (التسليح) .

كان التسليح فى جهاز البوليس خلال الفترة ١٩٣٦ - ١٩٤٥ يقتصر على الريفولفر Revolver للضباط ، والقربينه (البندقية القصيرة) Carabine ذات الطلقة الواحدة للقوات الراكبة - والبندقية مارتينى ذات الطلقة الواحدة للقوات الراجلة من القوات المخصصة لحفظ النظام (بلوكات النظام) ، والبندقية الخرطوش جرينر Greener وشنيدر Shneider لقوات الخفر ورجال البوليس فى الداوريات . وقد أثبتت الحوادث خلال الفترة موضوع البحث أن الأسلحة التى كان يستخدمها المجرمون - وخاصة فى الصعيد - كانت تتفوق كثيراً على تلك التى لدى البوليس ، وقد أجمعت قيادات البوليس منذ عام ١٩٣٨- وخاصة فى الريف ، على حتمية استبدال أسلحة رجال البوليس بأسلحة أخرى جديدة بعيدة المرمى لتضارع ما يحمله الأشقياء [(١)] .

غير أن مشكلة البوليس فيما يتعلق بالتجهيز بصفة عامة كانت تبعيته للجيش . بمعنى أنه لم تكن هناك ثمة سياسة محددة لإمداد البوليس باحتياجاته من المعدات التى قد يتوافر مثيلها فى الجيش (كالأسلحة والسيارات وأجهزة اللاسلكى وما أشبه) ، إنما جرت العادة على أن يكون البوليس هو الزبون الأول للمستهلك أو المستعمل من أسلحة الجيش التى يستغنى عنها . وهذا ما حدث بالفعل عندما أصبح الجيش المصرى فى وضع يسمح له ، بعد معاهدة ١٩٣٦ التى وفرت له بعض التحديث والتنظيم ، أن يتخلص من القديم من معداته نظراً لتزوده بأسلحة جديدة .

---

(١) الصاغ حسين كامل ، « الإجرام فى الريف المصرى» ص ٥٤ وما بعدها ، مرجع سبق ذكره ، وتقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية ١٩٣٨ ، مصدر سبق ذكره .

ومع ذلك فقد كانت حركة جهاز البوليس فى مجال التسليح بطيئة للغاية ، ويبدو هذا من قيمة المبالغ التى كانت تخصص لهذا الغرض - فقد خصص مبلغ عشرة آلاف جنيه فقط فى ميزانية عام ١٩٣٨ لاستبدال أسلحة رجال البوليس (بأنواع من الأسلحة التى يستعملها الجيش المصرى)[١] . ونظراً لأن أسلحة الخفراء كانت من النوع الذى يطلق (الخرطوش) وليس (الرصاص) ، فقد اعتمد فى ميزانية عام ١٩٣٨ مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه لشراء أسلحة وذخيرة جديدة لاستبدال أسلحتهم التى كانت معهم فى ذلك الوقت[٢] .

وفى ميزانية ١٩٣٩ أدرج مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض ، وتخابرت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع وحصلت منها على (٤٠٠٠) بندقية مستعملة من طراز (لى انفيلد) Lee Enfield و (٣٢٥٠) بندقية أخرى جديدة من نفس الطراز .

وقد استخدمت هذه الدفعة من البنادق (٧٢٥٠ بندقية قديمة وجديدة) فى تسليح القوة الضاربة من جهاز البوليس (بلوكات النظام) ومدرسة البوليس ، ووزعت على المحافظات والمديريات ليسلح بها وببندقيات (مارتينى) القديمة ثلثى أفراد الداوريات الليلية ، مما يعنى أن الأسلحة المستعملة والجديدة التى وفرها وصول الإمدادات الجديدة من الأسلحة للجيش لم تكن حتى عام ١٩٣٩ تكفى لتسليح البوليس بأسلحة تقف فى مواجهة أسلحة الأشقياء التى ذكرت تقارير الأمن العام بكل صراحة أنها تفوق أسلحة البوليس جودة وآلية .

وفى عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ تعاقدت وزارة الداخلية مع شركة (جرينر) الإنجليزية على توريد (٤٠٠٠) بندقية جرينر من طراز جديد على أن تسلم ابتداء من مارس ١٩٤٠ بمعدل (١٠٠٠) بندقية شهرياً[٣] .

---

(١) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٨ ، مصدر سبق ذكره .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ ، مصدر سبق ذكره . انظر أيضاً تقرير الوزارة عن حالة الأمن العام عام ١٩٤٠ ، مصدر سبق ذكره .

ومن المحقق أن التحديث فى مجال التسليح فى البوليس كان يسير بخطوات متثاقلة للغاية فى الأربعينيات برغم الحصول على بعض أسلحة الجيش المستغنى عنها . فحتى عام ١٩٤٣ كانت إدارة عموم الأمن العام تقرر فى تقاريرها (أن السلاح الحالى الذى لدى رجال الحفظ لم يعد وافياً بالغرض ولا يتفق والتطورات الحديثة ولا يتكافأ وما تسرب إلى أيدى الأهالى والأشرار والمجرمين من سلاح حديث له خطره وقدره فنوصى بضرورة تسليحهم بأسلحة حديثة أسوة بما هو متبع فى البلاد الأجنبية) [١] . وقد استمرت الشكوى من تخلف التحديث فى هذا المجال لسنوات طويلة [٢] ، ويبدو أن الموقف فى هذا المقام كان متدهوراً تماماً . فالجيش لم يعد مصدراً للتزويد بالمستعمل من سلاحه بعد أن توقفت بريطانيا عن تنفيذ التزامها المنصوص عليه فى صلب معاهدة ١٩٣٦ بإمداد الجيش بالأسلحة الحديثة بحجة احتياجات الحرب وميادين القتال [٣] ، لهذا فإن توصيات إدارة عموم الأمن العام كانت الإتفاق مع قيادة الحلفاء (على تسليمنا هذه الأسلحة مما لديها بعد انتهاء الحرب ، أو العمل على استيرادها بعد الحرب مباشرة) [٤] ، وقد كان هذا الاقتراح من جانب إدارة عموم الأمن العام مفرطاً فى التفاؤل ، فالجيش نفسه لم يكن قادراً على مداركة سلاحه من (الحلفاء) . . . فيما بالك بالبوليس!

لهذا فإن إدارة عموم الأمن العام عادت وقدمت توصية متواضعة بتسليح رجال البوليس (بما ضبط أو قدم من أسلحة بمناسبة صدور الأمر العسكرى القاضى بمنع حمل السلاح)[٥] .

---

(١) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام عن سنة ١٩٤٣ .

(٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

(٣) راجع فى قضية توقف بريطانيا عن إمداد الجيش المصرى بالسلاح والمعدات بدءا من عام ١٩٣٩ كتابنا « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » ، القاهرة - دار المعارف ١٩٨٢ .

(٤) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ ، مصدر سبق ذكره .

(٥) المصدر السابق ، والأمر المشار إليه هو الأمر العسكرى رقم ٢٤ بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٤٠ بمحاكمة محرزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

وكان « الانتقال » من أهم المسائل التى تعنى البوليس بإيجاد حل لها ، فلا بوليس دون (سلاح) و (وسيلة انتقال) ، وكانت الوسائل التى لدى رجال البوليس للانتقال بها فى ذلك الوقت لا تتفق وأربعينيات القرن الذى سادت فيه الوسائل الميكانيكية ؛ إذ كانت وسيلة البوليس هى (الخيول) فى الريف ، أما السيارة فكانت نوعاً من الترف الذى لا يقوى البوليس على تدبير الكثير منه ؛ فقد كانت السيارة (البوكس) هى السيارة الوحيدة فى المراكز وأقسام البوليس ، وكثيراً ما كانت تتعطل ولا تتوفر لوازم إصلاحها .

وقد أمل المسؤولون فى جهاز البوليس ، نتيجة توافر سيارات (الجيب) Jeep لدى قيادة الحلفاء - إمكانية تزويد البوليس بها ،لكن تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٤٩ كانت لا تزال تفيض بالشكوى من سوء حالة السيارات(١) .

وحتى عام ١٩٤٣ كان كل رصيد البوليس من (اللاسلكى) محطة بمحافظة القاهرة لكنها كانت لا تعمل لاحتياجها إلى بعض التجهيزات (٢) .

ويخلص مما فات أن خطوات التحديث التقنى كانت تسير بخطوات بطيئة للغاية لا تتفق والتطور سريع الإيقاع فى كافة نواحى الحياة ، ولعل هذا كان له أثر كبير للغاية فى نقص الكفاءة الفنية لجهاز البوليس فى مصر .

وعلى العكس من ذلك فإن البوليس حقق خطوات ملحوظة فى مجال التطور التنظيمى الإدارى خلال الفترة موضوع الدراسة ، على أنه يجدر التنويه إلى أن هذا التطوير الإدارى وخطوات إعادة التنظيم لم تكن خالصة لوجه المصلحة العامة ، إذ كان للسياسة دخل فيها . فنظام (على ماهر) الذى أدخله فى شأن إدارة التفتيش فى ١١ مارس ١٩٣٦

---

(١) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

(٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ ، مصدر سبق ذكره - ولم يشرع فى ادخال اللاسلكى فى البوليس إلا فى عام ١٩٥٢عندما خصص فى ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ٥٠ / ١٩٥١ مبلغا لانشاء محطات لاسلكية مترابطة بعواصم المحافظات ، ثم وردت الأجهزة فى عام ١٩٥١ ، وأنشئت بالقرار الوزارى ٣٧٨ لسنة ١٩٥٢ (إدارة اللاسلكى التابعة لإدارة عموم الأمن العام) .

والذى وحدت أعمال التفتيش فيه فى جهاز يتبع الوزير ، وتوزيع الاختصاص على مفتشين أحدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى ، هذا النظام لم يلبث أن أُلغى فى عهد وزارة الوفد (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) وأُنشىء جهاز جديد للتفتيش برياسة موظف بدرجة مدير عام فى ٢ يوليو ١٩٣٦ (١) .

لم يكن هناك ما يبرر هذا الإلغاء سوى الرغبة فى تغيير كل ما يتعلق بنظام سابق ، ولعل ما أدخل على جهاز التفتيش عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة الوفد يكشف تماماً كيف أن التعديل والتغيير فى التنظيم فى أجهزة البوليس ووزارة الداخلية خلال الفترة موضوع الدراسة لم يستهدف التطوير بقدر ما استهدف إلغاء ترتيب فعله آخرون أو تحقيق مصلحة ما . فى ٤/ ٨/ ١٩٤٢ أصدر (مصطفى النحاس باشا) رئيس الوزراء ووزير الداخلية قراراً برغبته فى تولى الإشراف على ما يجرى فى الأقاليم وتوثيق الصلة بين الوزارة والموظفين والأهالى وكل ما يمت لمصالحهم بصلة ، فقرر أن يكون لمدير عام التفتيش حق الاتصال به مباشرة وعلى الدوام لعرض التقارير والملاحظات الهامة عليه وتلقى الأوامر فى شأنها والعمل على تنفيذها .

ثم حدد القرار مسؤولية مدير عام التفتيش فى توزيع الأعمال وتنظيمها بين المفتشين الذين يعملون معه ، وزيارة المديريات والمراكز وفروع الإدارة ليقف بنفسه على أحوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم ، وعضويته فى لجنة الترقيات والتنقلات بالوزارة ورئيساً لمجلس التأديب بها بحكم ما لديه من الوسائل الكافية لمعرفة درجة وكفاءة الموظفين واستعدادهم فى العمل ، وأخذ رأيه فيما يقترح من الإنعام برتب أو نياشين وميداليات على موظفى الأقاليم والعمد والأعيان ، واقتراحات تثبيت الموظفين تحت الاختبار . . . . إلخ (٢) .

---

(١) العقيد / إبراهيم محمد الفحام ، مرجع سبق ذكره .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٠ فى ١٣/ ٨/ ١٩٤٢ - القرار الوزارى رقم ٤٠ .

ويبدو واضحاً أن منصب مدير عام التفتيش قد أصبح فى التعديل الجديد منصباً خطيراً يعطى لصاحبه الحق فى مراقبة كل حركات الترقيات والتنقلات (وهى تشمل كل الموظفين من المدير فى المديرية والحكمدار حتى أدنى الرتب) ، ورئاسة مجلس التأديب بالوزارة الذى يتولى محاكمة كل موظفى جهاز البوليس ، وهو صاحب الرأى فى الاقتراح بالإنعام بالباشوية والبكوية والنياشين على رجال الإدارة فى الأقاليم والعمد وأعيان البلاد .

وواضح أيضاً أن مدير التفتيش بوزارة الداخلية أصبح يمسك بزمام الأمور فى الريف المصرى كله بباشواته المديرين وبكواته الحكمدارين وقائمقاماته وبكباشيته وصاغاته ويوزباشيته ، إلى جانب عمده وأعيانه الذين تجذبهم ألقاب التشريف الملكية .

ويمكن فهم السر فى هذا التعديل أو التطوير الادارى إذا ربطنا بينه وبين الأحداث التى كانت تجرى فى الشارع السياسى فى وقت صدور التعديل من هجمة شرسة على (الوفد) تمثلت فى (الكتاب الأسود) الذى أصدره (مكرم عبيد باشا) عام ١٩٤٣ والذى فضح فيه سياسة الإستثناءات الوفدية واتهم (الوفد) باتهامات تمس نزاهته ونزاهة رئيسه مصطفى النحاس باشا ، وذلك فى أعقاب فصله من وزارة الوفد الخامسة (٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢) ، وما أحدثته هذه الهجمة من تأثير فى شعبية الوفد . كذلك تحالفت مع مساعى (مكرم عبيد) مساعى الملك لإضعاف شعبية الوفد خلال الفترة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ومحاولاته إجتذاب العمال والطلبة إلى صفه [١] ، ولما كان الريف بجموعه الغفيرة فى أيدى العمد والمشايخ وأعيان البلاد ، وهؤلاء فى أيدى المديرين ، فإن تقوية قبضة (إدارة التفتيش) كانت هى (الإجراء البوليسى) المضاد من جانب (الوفد) فى معركة الصراع ضد القصر وضد خصوم الوفد لضمان بقاء القوى الشعبية إلى جانبه ، هذا إذا قلنا إن جولات النحاس فى الصعيد فى ذلك الوقت رداً على جولات الملك كانت هى (الإجراء الحزبى) .

(١) يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية» ص ٤٤٤ - ٥٥٤ ، مرجع سبق ذكره .

وإذا كانت المصلحة الحزبية واضحة فى هذا النوع من التنظيم ؛ فإن فؤاد سراج الدين باشا (وزير الداخلية الوفدى اعتباراً من ٢/ ٦/ ١٩٤٣) كان أكثر موضوعية من مصطفى النحاس باشا عندما حدد اختصاصات مفتشى إدارة التفتيش فى نهايات شهر ديسمبر ١٩٤٣ .

استهل (سراج الدين) قراره بتأكيد الغرض من إنشاء إدارة التفتيش العام هو « أن يكون المفتشون عيوناً للوزير وأداة سريعة وثقة لاستطلاع أحوال الأقاليم والإشراف على سير الأمور بها بحيث تكون الوزارة على اتصال دائم عن طريق (التفتيش) بما يجرى فى جميع المديريات وتعرف حالة البلاد الحقيقية . . . (و) يمثل مفتشو الداخلية الوزارة بالأقاليم» [١] .

ثم قسَّم اختصاص مفتشى الداخلية أربع اختصاصات تعلق أولها بالأمن العام ، وثانيها بالإدارة ، وهما أهم ما فى تنظيم (سراج الدين) ، أما الثالث فكان يتعلق بشؤون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفايتهم واستعدادهم وجهودهم وتقصيرهم وسلوكهم وظروفهم وإبداء الرأى نحو تثبيتهم وتحرير التقارير السرية عنهم ، وتعلق الرابع بمقر إقامة المفتش والتسهيلات التى توفر له لأداء عمله . فى شأن الأمن العام اختص مفتشو الداخلية بالتفتيش على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وأسبابها وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص ، وتتبع الإجراءات التى يقوم بها رجال الضبط والمباحث فى القضايا الهامة ، وما يبذلونه من مجهود فيها ، والاطلاع على القضايا المحفوظة والتى حكم فيها بالبراءة وتقديم تقارير بملاحظاتهم عن أوجه النقص فى تحقيقها ، وتقديم الاقتراحات الضرورية واللازمة لإصلاح حالة الأمن العام فى المناطق التى تزيد فيها الحوادث ، ومراقبة الإجراءات التى تتخذ نحو القبض على المتهمين الهاربين والمحكوم عليهم غيابياً والفارين من السجون ، وكل ما يتعلق بالبحث عن الأسلحة غير المرخص بها وصناعتها ، وامتحان كفاءة الأداء فى شأن السيطرة على المشبوهين والمراقبين والأغراب والعربان المتنقلين ،

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥١٢ فى ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٣ (تحديد اختصاصات حضرات مفتشى إدارة التفتيش العام) .

والداوريات ، وملاحظة حسن استخدام قوات البوليس والخفر وتوزيعها طبقا لحالة الأمن بكل منطقة ، والتفتيش على السجون المركزية وملاحظة العمل بها ، وتفقد مراكز ونقط البوليس والقرى ، والإهتمام بأحوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات الهامة وما اتخذ لإزالتها من إجراءات(١) .

ولا شبهة فى ارتباط هذه الاختصاصات والتنظيمات بالجانب الوظيفى للبوليس ومحاولة إعادة تنظيمه بهدف تحسين ادائه .

لكن الشبهة تأتى فى الاختصاص المتعلق (بالإدارة) ، فقد اختص مفتش الداخلية ببحث حالة البلد الخالية من العمد والمشايخ والتحرى عن أصلح المرشحين واتجاه رغبة الأهالى نحو من يولونه عمدة أو شيخاً عليهم .

وباعتباره عضواً فى لجنة الشياخات ممثلاً للوزارة كان عليه أن يدرس قضايا تأديب العمد والمشايخ دراسة جادة ، وأن يفحص المسائل الخاصة بفصل البلاد والعزب وإنشاء أو إلغاء العمديات والشياخات(٢) .

نقول إنه برغم الموضوعية التى اتسم بها تنظيم فؤاد سراج الدين باشا لإدارة التفتيش ، إلا أن دور (مفتش الداخلية) فى شأن البلاد الخالية من العمد والمشايخ والمرشحين لهذه الوظائف والتحرى عن رغبات الأهالى فى هذا الصدد ، وتداخله فى قضايا تأديب رجال الإدارة من العمد والمشايخ ، وفحصه لمسائل فصل البلاد والعزب وإنشاء أو إلغاء العمديات والشياخات ، كان يحمل فى ثناياه إحتمالات استخدام الضغط الحكومى للتأثير على رجال الإدارة المتحكمين فى إدارة القرى والبلاد .

لقد شكلت الأربعينيات المبكرة خطورة حقيقية على شعبية الوفد ودوره فى الحياة السياسية المصرية ، فقد كانت هناك أزمة الانشقاق التى أحدثها مكرم عبيد وما احدثته من

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

رد فعل عند الجماهير ، وتهديد لقدرته على الحركة وتضامنه الداخلى - وما أفرزه ذلك من اهتزاز لصورة الوفد أمام الجماهير .

كان الوفد فى الواقع يواجه مشكلة الهجمة الشرسة المستهدفة شعبيته ، والتى أتت بعض الثمار فى ذلك الوقت ، وكان لابد أن يكون هناك رد فعل من جانبه لمواجهة تحالف القصر وأحزاب الأقلية وحملة مكرم عبيد ودعاوى الفساد والإستثناء واستغلال النفوذ الذى لصقت به .

وتمثل رد الفعل عند حكومة الوفد (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) فى محاولة استقطاب بورجوازية إصلاحية استهدفت استعادة الأرض التى فقدتها فى الأربعينيات نتيجة للحملة الناجحة التى قادتها العناصر المعادية للوفد ، فأصدرت مجموعة من القوانين والإجراءات المعبرة عن طابعها ، كان من بينها قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات ومراسلات كل الشركات العاملة فى مصر ، وقانون مجانية التعليم الابتدائى ، وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون التأمين الإجبارى ، والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار الملاك الزراعيين ، ووضع مشروع المجمعات الصحية ، وأنشأت ديوان المحاسبة وجامعة فاروق الأول (الإسكندرية حاليا) ، وأصدرت قانون استقلال القضاء وتحويل الدين العام إلى دين وطنى ، وأصدرت قانون نظام هيئات البوليس (١) .

ويلاحظ على مجموعة قوانين وإجراءات وإصلاحات حكومة الوفد أنها كانت تستهدف صالح الطبقات المختلفة فى المجتمع كالعمال والمزارعين والموظفين ، وحسن سير الإدارة الحكومية ، والتيسير على الناس ، وهى أهداف تدخل بطبيعتها فى نطاق برنامج حزب الوفد بحسبانه حزباً يتوجه إلى الجماهير التى يستمد منها شعبيته على مواجهة الخصوم .

---

(١) على الدين هلال (السياسة والحكم فى مصر - العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢) ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٦ ، ص ١٧٠ - ١٨٦ .

وللإنصاف فإن توقيت صدور هذه الإجراءات والإصلاحات ، وإن كان قد جاء فى الأربعينيات وارتبط برد الفعل الوفدى تجاه الحملة الملكية المتحالفة مع أحزاب الأقلية ضده ، إلا أن تأخر الوفد فى إصدار هذه القوانين والإصلاحات حتى ذلك الوقت كان يرجع أيضاً إلى قلة الفرص والمدد التى أُتيحت له ليحكم على مدى الفترة ١٩٢٤ - ١٩٤٢ والتى سادتها الإنقلابات الدستورية وعمليات الإقالة بهدف عزله عن جماهيره ، فلما توافرت له الفرصة من حيث الوقت (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) سارع إلى تنفيذ وإعمال طابعه البورجوازى الإصلاحى .

على أن هذا لا ينفى عن مجموعة القوانين والإجراءات الإصلاحية ، والتى أصدرها الوفد فى ذلك الوقت ، أنها جاءت بدوافع سياسية .

رغم أن المادة ١٤٨ من دستور ١٩٢٣ قد نصت على أن « يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من اختصاصات » ، فإن أياً من الوزارات التى وُلِّيت الحكم حتى عام ١٩٤٢ لم تفعل شيئاً لتنفيذ ذلك ، وظل البوليس المصرى لا ينظمه إلا بعض لوائح متفرقة لا تفى بما رمى إليه ذلك الدستور .

فلما جاءت حكومة الوفد (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أصدرت قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة١٩٤٤ فى ٢١/ ٨/ ١٩٤٤ كواحد من مجموعة الإجراءات التى تناولناها فى السطور السابقة .

وقد جاء الهدف من القانون ليحقق المطلب الأساسى لأفراد جهاز البوليس من حيث إحاطتهم بكافة الضمانات التى تكفل لهم الطمأنينة فى قواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم ؛ وصولا إلى قيامهم بواجبهم على الوجه الأكمل ، وحتى يكونوا بمنأى عن العوامل التى تؤثر عليهم .

حدد القانون لأول مرة فى تاريخ البوليس هوية الجهاز عندما نصت المادة الأولى منه على أن (البوليس هيئة مدنية نظامية) ، ففرقت بينه وبين الجيش بالنص على أنه جهاز مدنى ، وإن كانت قد سببت بعض الحيرة عندما قررت أنه هيئة مدنية ونظامية فى وقت

واحد ، فلا يوجد معنىٍ لأن تكون هيئة ما ذات صفتان إحداهما مدنية والأخرى نظامية ، لكن المقطوع به أن المشرع لم يقصد على الإطلاق أن يكون الجهاز هيئة عسكرية وإلا لنص على ذلك ، كذلك فإن من المسلَّم به أن كلمة (نظامية) لا تسبغ الصفة العسكرية على مؤسسة ما . وعلى كل حال فقد حسمت المادة ٤١ كل جدل حول طبيعة الجهاز عندما نصت على أنه (فيما عدا الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ، تسرى على هيئات البوليس القواعد المقررة للموظفين والمستخدمين المدنيين)[١] .

وقد حدد القانون اختصاص البوليس بالمحافظة على النظام العام والأمن العام ومنع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف .

وأُسنِدت رئاسة البوليس إلى المحافظين والمديرين والحكمدارين ومأمورى المراكز والأقسام كل فى حدود اختصاصه .

وأنشىء مجلس أعلى للبوليس برئاسة أقدم وكلاء وزارة الداخلية وعضوية وكلائها والمستشار الملكى للوزارة ومدير إدارة الأمن العام ومدير التفتيش العام ومحافظ القاهرة ومدير الغربية ومدير عام البوليس ومدير كلية البوليس وحكمدار بوليس العاصمة ومدير إدارة المستخدمين - وأقدم ضابطين من رتبة الأميرالاى (العميد) وأقدم ضابطين من رتبة القائمقام (العقيد) ، واختص هذا المجلس ببحث الأمور المتعلقة بالمستقبل الوظيفى لموظفى

---

(١) الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون « قانون البوليس ونظمه - وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية» - القاهرة ١٩٤٨ ، أما الأحكام المنصوص عليها المشار إليها فى المدة ٤١ فهى تطبيق الأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش على ضباط البوليس فى كل ما يتصل بأعمالهم فى قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية ، وخضوع الكونستابلات وضباط الصف والعساكر لتلك الأحكام والقواعد فيما يتصل بخدمتهم فى البوليس - وخضوع الخفراء النظاميين للأحكام العسكرية فى كل ما يتصل بخدمتهم ، وخضوع مقترعى الجيش الذين يلحقون بخدمة البوليس لأداء الخدمات ذات الصبغة العسكرية الخاصة بالبوليس فى خدمتهم ومعاملتهم للأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش .

جهاز البوليس (إطالة مدة اختبار الملازمين ، تخطى الضباط فى الترقية بعد حلول دوره - الفصل فى الشكاوى الخاصة بالأقدمية ، إيداع التقارير التى تقدم فى حق موظفى الجهاز فى ملفات خدمتهم أى اعتبار ما ورد فيها صحيحًا ، ترقية الكونستابلات الممتازين أو الصولات إلى رتب الضباط - تعيين وترقية ونقل موظفى الجهاز غير المعينين بمرسوم ، الإحالة إلى الاحتياط والإعادة منه - الإحالة إلى المعاش . . .) .

وقد وضع هذا القانون الأسس لدخول ضباط البوليس فى المناصب التى كانت قاصرة على المدنيين من أجهزة الدولة الأخرى (أى القضاء والنيابة) ؛ فنصت المادة الثانية عشرة منه على عدم جواز نقصان نسبة التعيين فى وظائف المديرين أو المحافظين أو وكلاء المحافظات أو وكلاء المديريات أو المفتشين بإدارة التفتيش العام عن الثلث من خريجى قسم الضباط بكلية البوليس ، وبقيت نسبة الثلثين لرجال القضاء والنيابة .

وامتنع وفقا لهذا القانون تعيين ضباط الجيش فى البوليس بعد أن بيَّنت المادة التاسعة المصدر الذى تستمد منه الحكومة ضباط البوليس وهو كلية البوليس .

وقضى القانون على الترقيات الإستثنائية بتقريره عدم جواز تخطى الضابط فى الترقية عند حلول دوره إلا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس ، وبعد سماع أقوال الضباط أمام هذا المجلس .

ومنح الضباط فى القانون الحق فى معرفة مضمون التقارير السرية التى تقدم عنهم وحقهم فى إبداء ملاحظاتهم عليها ، وحرم عليهم إبداء الآراء والميول السياسية أو الحزبية بتقرير حظر اشتغالهم بالسياسة .

وحُددَت فى القانون مدد الخدمة فى المحافظات والمديريات مراعاة للمصلحة العامة ، كما وُحِّدَ (التأديب) فى هيئة واحدة هى مجلس التأديب الذى شُكِّلَ من مدير الأمن العام رئيساً وعضوية مدير البوليس ونائب أول بأقسام قضايا الحكومة .

وأجاز القانون ترقية الكونستابلات الممتازين حتى رتبة الصاغ (رائد) والصولات حتى رتبة الملازم أول ، على أن لا تزيد نسبة الترقى فى كل من الرتبتين على ٥٪ من مجموع الرتب[١] .

وكانت حكومة الوفد قد حسَّنت مرتبات الضباط عندما أصدرت (كادر هيئات البوليس فى ٢٩/ ٥/ ١٩٤٤) ،فجعلت راتب :

الملازم ثـــان	١٢جنيهاً شهرياً
المـــلازم أول	١٣٫٥ جنيهاً شهرياً
واليوزباشى	١٩جنيهاً شهرياً
والصـــاغ	٣٠جنيهاً شهرياً
والبكباشى	٤٠جنيهاً شهرياً
والقائمقام	٥٨جنيهاً شهرياً
والأميرالاى	٧٠جنيهاً شهرياً
والـــلـــواء	٩٠جنيهاً شهرياً[٢]

بتلبية المطالب الوظيفية لضباط البوليس على هذا النحو ، ومنح (إدارة التفتيش العام) هذه السلطات الضخمة فيما يتعلق بالقطاع الريفى من البلاد ، حقق الوفد نوعا من الوقاية ضد المؤامرات الملكية لإنقاص شعبيته وقطع الجسور بينه وبين القوى المؤثرة فى البلاد .

لكن الخطر مع ذلك لم يأت من حيث خشى الوفد ، فقد جاء من جانب السراى عندما أقدم الملك ، بعد أن حصل على الضوء الأخضر من الوجود البريطانى - على إقالة الحكومة النحاسية فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٤٦ فى ٦/ ٤/ ١٩٤٤ .

والواقع أن (الوفد) لم يكن هو القوة السياسية الوحيدة التى صبغت عمليات تنظيم وتحديث البوليس باالسياسة ؛ فقد أسهمت قوى أخرى فى هذا النشاط .

كان (على ماهر باشا) قد اتبع تجاه انجلترا خلال عهد وزارته الثانية (١٨ اغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) سياسة عدوانية فحواها مناوئتها قدر الإمكان وتعطيل خططها العسكرية تجاه الجيش المصرى الذى كانت بعثتها العسكرية تتولى إعادة تنظيمه من ناحية ، ورفض الزج بمصر فى عمليات القتال الدائرة على أبوابها فى ذلك الوقت من ناحية أخرى (سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب) ، ولونّت سياسة على ماهر هذه فى نفس الوقت بصبغة الميل نحو المانيا - وهى صبغة تلون بها القصر وبعض الشخصيات المرتبطة به فى ذلك الوقت ، وتأثرت البلاد فى ذلك الوقت أيضاً بحركات التنظيمات الفاشية والنازية شبه العسكرية ، فظهرت منظمات (القمصان الخضراء) لأحمد حسين ، و (القمصان الزرقاء) لحزب الوفد - وسيطر على سياسة مصر العسكرية الثلاثى الحربىMilitary Trio (على ماهر - عزيز المصرى - عبد الرحمن عزام) ، وتملكت (نظرية الزعيم) المرتبطة بنظم الحكم الشمولى فكر بعض المصريين .

فى ظل هذا التصعيد شبه العسكرى ، ظهرت فى عهد وزارة على ماهر فكرة إنشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع غير حكومى يكون للدولة عليها نوع من الوصاية غير الرسمية . فكان (الجيش المرابط) وهو نوع من التعبئة الشعبية Levee Masse خلف الجيش أحد هذه الأفكار ، وتزعمه (عبد الرحمن عزام) وزير الأوقاف فى وزارة على ماهر الثانية ، وتلخص فى إنشاء معسكرات يتلقى فيها المتطوعون تدريبا مبسطاً ويتجمعون فى شكل خلايا تدار وفق أسس كوميونية Communal وقد ماتت الفكرة بعد إقالة وزارة على ماهر هذه ، وأُلغى فى عام ١٩٤٣ فى عهد حكومة الوفد السادسة .

كان هذا هو أثر الفكر السياسى الماهرى على مستوى الجيش .

أما على مستوى (البوليس) فقد تبلور هذا الفكر فى إنشاء نظام (البوليس الخاص) بالقرار رقم ١٢ فى الثامن من يونيو ١٩٤٠ .

تألفت قوة البوليس الخاص من الأفراد غير التابعين للبوليس الرسمى ، المتطوعين للعمل دون أجر لمعاونة البوليس عند الحاجة لحفظ الأمن وصيانة المال ومكافحة الإجرام والإخلال بالنظام .

وكان الغرض من إنشاء هذه القوة هو مساعدة البوليس الرسمى إذا ما طُلبَ منها المساعدة ؛ فيقوم حكمدار البوليس بمخابرة قائد تلك القوة لتقديم العدد المطلوب من رجال البوليس الخاص للعمل فى منطقة معينة أو للقيام بأعمال رجال النقط والداوريات .

وعند تكليف رجال البوليس الخاص بالعمل مع البوليس النظامى يصبح لهم مؤقتاً صفة رجال البوليس ، ويكون عليهم القيام بواجباتهم طبقاً للتعليمات والقواعد الخاصة بنظام البوليس .

وقد تميز رجال البوليس الخاص بكسوة خاصة بهم يرتدونها عند قيامهم بأداء واحباتهم ، أو عند ذهابهم للقيام بها أو عودتهم منها ، وكانوا يتلقون أوامرهم من صف ضباط وضباط البوليس النظامى بالطريق العادى ، أما إذا استخدموا بصفتهم وحدة أو جماعة ، فهم يتلقون الأوامر من صف ضباطهم وضباطهم الذين يتلقون بدورهم الأوامر من ضباط البوليس النظامى المتخصصين .

وقد اشترط فى رجل البوليس الخاص ألا يقل عمره عن ٢٥ سنة ، وأن يحوز مستوى مقبولاً من الكفاية البدنية وصحته جيدة وحسن السيرة والسمعة ، وعلى جانب طيب من الثقافة ، وأن يوقع تعهداً بالقيام بواجباته وبمسؤوليته عما يقع منه من مخالفات لهذه الواجبات .

وكان الاختيار النهائى لرجال البوليس الخاص من اختصاص رئيس القوة ، وكانوا يتلقون قبل تسلم أعمالهم دروساً نظرية وعملية فى أعمال وظائفهم بالطريقة التى يحددها رئيس القوة ويصدق عليها وزير الداخلية .

وكان للبوليس الخاص قائد يعينه مجلس الوزراء وكان له سلطة تعيين ضباط القوة وتنظيم الوحدات الخاصة بكل منطقة طبقاً لنظام البوليس المحلى ، وقبول المتطوعين والإشراف على تدريبهم بالإتحاد مع حكمدار البوليس المحلى ، وتوزيع افراد القوة للقيام بأعمال فردية أو لأداء واجبات معينة أفراداً أو جماعات فى مناطق معينة بناء على طلب حكمدار البوليس ، والأمر بالاستغناء عن خدمات أى فرد من القوة يقصِّر فى القيام بواجباته أو يسلك سلوكاً معيباً .

وكانت تأدية اليمين أمام وزير الداخلية وفى حضرة رئيس القوة بأداء الواجبات فى طاعة وأمانة والعمل فى حدود اللوائح والتعليمات من أهم التزامات أعضاء هذا البوليس .

وتسلَّح رجال البوليس الخاص (بالدنك) فى جميع أحوال الخدمة - وبالسلاح النارى فى حالة صدور أمر بخدمات مع حمل السلاح .

وكانت (أقسام البوليس) هى المستوعات الأساسية لحفظ أسلحة وشارات الخدمة للقوة الجديدة .

وقد قضى نظام خدمة البوليس الخاص بضرورة الحصول على طلب صريح من حكمدار البوليس قبل قيام رجاله بأعمالهم الرسمية (حيث يقوم الحكمدار بإخطار رئيس قوة البوليس الخاص بالعدد المطلوب منهم والمكان والزمان الذى يجب أن يحضروا فيه ويقوم رئيس القوة باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستدعاء رجاله بمعرفته للخدمة كما يقوم بإجراء ما يلزم لحضور ضباط القوة وإخلاء رجاله من الخدمة)[١] .

ويفهم من مضمون القرار المنظم للبوليس الخاص أن نطاق عمله كان فى المدن فقط حيث نص على حفظ أسلحته وشاراته فى (أقسام البوليس) ، وليس المراكز ، التى لا توجد فى الريف .

ويكشف (الازدواج) فى تنظيم البوليس فى مصر نتيجة لهذا النظام ، ووجود قائد يعيِّنه مجلس الوزراء ليقود القوة ، واختصاص القوة بضباط وصف ضباط ، وحلف أعضائها

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٨٦ فى ١٥/ ٦/ ١٩٤٠ نظام البوليس الخاص ، قرار رقم ١٢ .

اليمين أمام قائدها ، والتزيى بزى معين وشارات معينة ؛ يكشف كل ذلك عن التشابه الشديد بين البوليس الخاص والتنظيمات شبه العسكرية التى سادت مصر ومناطق أخرى من العالم . فكتائب « الإخوان المسلمين » كانت على هذا الشكل - وقوات (المرابط) ماثلتها فى مصر ، أما فى المانيا فكان البوليس الخاص يماثل فى مهامه مهام قوات الـ Schutzsaffel المعروفة بـ SS - وقوات Sturmabteilung (العاصفة) . الأولى قوات حماية الحزب النازى وكان لها دور متداخل مع اختصاصات البوليس ، أما الأخرى فكانت قوات أقرب إلى الجيش وتنظيمه [١] .

قام هذا التنظيم فى عهد وزارة على ماهر ، وأُسندت قيادته إلى (محمد طاهر باشا) أحد نبلاء القصر الذين يمتون للملك فاروق بصلة القرابة . ويبدو من كل الملابسات المحيطة بظروف تشكيله وتاريخ إنشائه وشخصيات مؤسسيه أن الهدف من إنشائه كان سياسياً محضاً ويرتبط تماماً بسياسة (على ماهر) والقصر المعادية للوجود البريطانى فى ذلك الوقت .

كما يؤكد ذلك ما جاء فى التقارير البريطانية عنه من أنه كان يمثل نوعاً من الطابور الخامس الذى أداره بعض كبار المصريين المتعاطفين مع (المحور) أمثال على ماهر ، النبيل عباس حليم ، الأمير عمر الفاروق ، محمد طاهر باشا [٢] .

أما وقد ثبت بالقطع أن التحديث (بشقيه التقنى والفردى) ، وإعادة التنظيم ، قد شابهما جوانب قصور كثيرة حيث كان بطيئاً وغير فعّال أو متوائماً مع تطور العصر فى الأول ، ومضروباً بالتأثيرات السياسية فى الثانى . فإن التسلسل الطبيعى للأمور يقتضى التعرف على موقف الجهاز مما أتت به الحرب العالمية الثانية فى محاولة لربط الأسباب بالنتائج .

---

(1) F.O 141/838- File 305- Embassy and Consular archives British Embassy, Cairo, 14 December 1942 the Ikhwan almuslimin reconsidered.

(٢) وقد تم فى عهد حكومة الوفد (٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢) حل هذا البوليس الخاص الذى كان ذا طبيعة عسكرية قريبة الشبه بالتنظيمات الفاشية والنازية ، إلى جانب إيقاف نشاط بعض المؤسسات الاجتماعية ذات النشاط الذى اشتبه البريطانيون فى معاداته لوجودهم كنادى السيارات ، كذلك تم اعتقال رئيس البوليس الخاص (محمد طاهر باشا) ، وبعض المتعاطفين مع المحور أمثال النبيل عباس حليم ، الأمير عمر الفاروق ورئيس الوزراء السابق على ماهر باشا ، راجع يونان لبيب رزق (تاريخ الوزارات المصرية) ، ص ٤٤٦ .

الفصل العاشر

البوليس والحرب العالمية الثانية

إذا كان للحروب بصفة عامة آثار عديدة ، فإن الأثر الاقتصادى هو أكثرها وضوحاً وأصعبها حلاً .

وقد فاجأت الحرب العالمية الثانية مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ فأحدثت بها آثاراً اقتصادية وغير اقتصادية تجمعت كلها معاً لتقدم شكل مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

وللأحوال الاقتصادية ارتباط وثيق بالجريمة والأمن ؛ فالأمن يتأثر أيما تأثر بالاقتصاد ، ويرجع الإجرام فى مصر إلى أسباب دائمة ، وأسباب طارئة ، فأما الأسباب الدائمة فهى :

١ - الجهل .

٢ - الفقر ونظام توزيع الثروة .

٣ - المرض .

٤ - الثأر والانتقام .

٥ - الخزى من العار والافتخار بالشرف .

٦ - توافر السلاح مع المواطنين .

٧ - تعارض المصالح .

أما الأسباب الطارئة فهى :

١ - الحروب .

٢ - الأزمات الاقتصادية .

٣ - الأزمات السياسية [١] .

وإذا نحن دققنا فى الأسباب الطارئة ، فإننا نلاحظ أنها ترتبط جميعاً ببعضها - فما من حرب تورطت فيها مصر إلا وأحدثت آثارا إقتصادية وأزمات سياسية . وينبثق عن الأولى نتائج أخلاقية ونفسية واجتماعية لا يمكن التهوين من شأنها .

كانت متاعب مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ من الناحية الإقتصادية تتمثل فى الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة وفشل الحكومة فى إيقافه . وكان هذا الارتفاع راجع إلى نقص المواد الأولية الضرورية ، ولعل أبرز مثل لذلك هو اختفاء المنسوجات من الأسواق فى ذلك الوقت .

ولم يعد من السهل على المواطنين العثور على الوقود (الكيروسين) اللازم للاستخدام المنزلى ، كما اختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز ، وخُلِطَ دقيق القمح بدقيق الذرة ، واضطربت المواصلات فزاد القحط . ورغم إصدار الحكومة لتعليماتها بعدم نقل الحبوب من محافظة لأخرى ؛ فإن الوضع التموينى لم يتحسن ، واقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل أقليم من أقاليم المملكة ، لكن الجهود التى بذلتها الحكومة من أجل ضمان عدم حدوث المجاعة لم تحقق الأمل المطلوب - فقد ارتكبت كثير من الأخطاء ، وتخبط الجهاز المكلف بتحقيق الأمان التمويني وفقد السيطرة على نظام توزيع الحصص التموينية ، واستطاع المضاربون تخزين المواد التموينية أملاً فى الربح فيما بعد ، وكانت النتيجة الحتمية هى انتشار « السوق السوداء» .

ولقد كان وجود قوات الحلفاء من بريطانيين محتلين ، وأمريكيين ، ونيوزيلنديين واستراليين وجنوب أفريقيين ويونانيين وفرنسيين ، وهو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التموينية ، إذ إن مصر التزمت بتسليم جيش الاحتلال على سبيل المثال كميات محددة من القمح لتغذية أفراده ، لكن ظروف الحرب رفعت استهلاك هذا الجيش إلى ٦٠٠ ألف أردب فى العام .

---

(١) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٥ .

ورغم محاولة الحكومة التخلص من شبح المجاعة بتحديد مساحة الأراضى المخصصة لزراعة القطن وتهيئة ما يزيد على ٠٠٠و١٧٠ فدان لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية ، ومنح موظفى الحكومة وصغار العمال إعانات مالية انعاشية ؛ إلا أن هذا كله لم يؤد إلى تحسين الوضع الغذائى والمعيشى المتدهور (١) .

ونتيجة لخضوع الحكومة للنفوذ البريطانى ، فقد ارتبطت السياسة المالية والاقتصادية المصرية بالوجود البريطانى ، فكان أن تضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والإسترلينى ، فزاد إصدار أوراق البنكنوت وارتفعت الأسعار بصورة غير محتملة حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ، وهذا أدى بدوره إلى هبوط مستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخول المحدودة (٢) .

ولقد صاحب هذه الأحوال تزايد مضطرد فى أعداد السكان ، وزحف رهيب من القرية إلى المدينة لتوافر فرص العمل التى خلقتها الحرب بها ، وبطالة وظروف عمل سيئة ، وشدة ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا بدوره أوجد الاضطراب الاجتماعى Social dislocation خلال فترة الحرب (٣) .

خلاصة الأمر أن مصر كانت تعانى خلال سنوات الحرب اضطراباً اقتصادياً خطيراً كان له أثره على أحوال الأمن .

فماذا عن الأحوال الاجتماعية ....

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة ، وفى مجتمع يعيش الكثير فيه تحت مستوى خط الفقر ، وفى مدن يسودها نظام الإظلام التام نتيجة لظروف الحرب ، ويجوس شوارعها وحاراتها عشرات الآلاف من الجنود من مختلف أنحاء العالم ، ينفقون نقودهم فى

---

(١) مارسيل كولومب ، « تطور مصر١٩٢٤- ١٩٥٠» ترجمة زهير الشايب ص١٢٧-١٢٨ .
(٢) طارق البشرى ، « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » ص ١٠ .
(3) P.J. Vatikiotis " the History of Egypt" Second Edition pp. 330 -338 .

المواخير ، وصالات الرقص والحانات . فى مجتمع هذا وصفه لا تجد الجريمة مناخاً أفضل لتترعرع وتزدهر ، هذا على مستوى الجريمة العادية .

بلد مزدحم بالقوات المتحاربة ، أحياؤه مكتظة بالنازحين من العمال وغيرهم الساعين وراء العمل فيما تقتضية حاجات الحرب والجيوش . . . وما أكثرها ، موجة غلاء كاسحة - أمتعة الجيوش وعتادها منتشر يغرى الفقراء بالسرقة وعربات الجيوش المحملة بالبضائع المكشوفة تغدو فى الشوارع بلا حراسة ، قوات محاربة تطوف الطرق وتغشى محال اللهو وتحتك بالأهالى احتكاك الحياة اليومية . ميول إجرامية سابقة أو كامنة فى النفوس . . . لديها إغراء جاهز لارتكاب الجريمة التى سهلتها ظروف الحرب وقيود إظلام المدن والشوارع ، وجهاز البوليس تضاعف اعداؤه ، وكان عليه أن يعمل فى ظل ظروف صعبة للغاية فماذا يكون العائد ؟

فى البداية استغلت الحكومة ظروف الأحكام العرفية التى أُعلنت بمناسبة الحرب فبادرت إلى اعتقال من لا يُرجى صلاحه من كبار الأشقياء والخطرين على الأمن العام وترحيلهم إلى معتقل أنشىء لهم (بالطور) ؛ كمحاولة لقمع الجريمة بالوسائل الاستثنائية . وروعى فيمن اعتقلوا أن يكونوا ممن تعددت سوابقهم فى القتل والشروع فيه والسرقات المقترنة بظروف والسرقات العادية وظهرت خطورتهم ، ومن يترأسون العصابات التى تعبث بالأمن ، ومن اشتهروا بالاعتداء على النفس والمال وبالاستئجار لارتكاب حوادث القتل ، ومن عُرف عنهم إثارة الشغب والهياج بين الأفراد ، وقد نُظِّمَ الإعتقال فى الطور بالأمر العسكرى ١١٢ لسنة ١٩٤٠ وتبع ذلك إصدار الأمر العسكرى ٢٤ لسنة ١٩٤٠ لمحاكمة محرزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

وقد نجحت هذه الإجراءات مؤقتاً فى إيقاف الجريمة فى الأيام الأولى من الحرب ، لكن الفيضان سرعان ما أغرق كل شىء ؛ فكان عدد الجنايات فى عام ١٩٣٩ (٨٢٣٣) ، فانخفض فى عام ١٩٤٠ إلى ٧٤٧٥ ، لكنه سرعان ما ارتفع عام ١٩٤٢ إلى ٧٦٦٨ ثم إلى

٧٩٤٠ عام ١٩٤٣ وقفز إلى ٨٣٦٦ فى عام ١٩٤٤ ثم إلى ٨٤٠٠ فى عام ١٩٤٥ ، وزادت السرقات المعدودة على الجنايات من ٨١٣ فى عام ١٩٤٢ إلى ١٢٥٦ عام ١٩٤٣ . وزادت الرشوة من ٣١ إلى ٤٥ عام ١٩٤٣ ، وارتفعت أرقام الجنايات فى المحافظات من ١٨٨٢ إلى ٢٢٢٠ .

وفى القاهرة وحدها كانت الزيادة فى الجنايات عام ١٩٤٣ (١٠٧٩) فى مقابل ٩٩٦ فى العام السابق ، أما فى الإسكندرية فكانت الزيادة فى عام ١٩٤٣ (٧٥٠) مقابل ٥١٣ فى عام ١٩٤٢ .

ويمكن الربط مباشرة بين الزيادة فى جنايات السرقات وظروف الحرب ؛ من ملاحظة أن الزيادة فى هذا النوع من الجرائم كانت هائلة فى الجهات التى وُجدت فيها معسكرات الجيوش المتحالفة ، أو التى فُرضت فيها قيود على الإضاءة .

الجهــة	عدد الجنايات عام ١٩٤٢	عدد الجنايات عام ١٩٤٣	نسبة الزيادة
القاهرة	١٤٩	٢٣٢	٥٦٪
الإسكندرية	١٢٢	٣١١	١٣٦٪
القنال	٥٥	٧٤	٣٥٪
القليوبية	٥	٤٧	٨٤٠٪
الشرقية	٤٨	١٢٣	١٥٦٪
البحيرة	٩	٢٣	١٥٦٪
الجيزة	٢١	٣٧	٧٦٪
بنى سويف	١٩	٤١	١١٦٪
المنيا	٤٢	٦٠	٤٣٪
جرجا	٤١	٥٥	٣٤٪

وقد زادت جنح السرقات فى سنوات الحرب زيادة كبيرة ؛ فبينما كانت ٦٢٧٧١ فى عام ١٩٣٩ ، ارتفعت إلى ٦٥١١٩ فى عام ١٩٤٠ ثم قفزت إلى ١٠٠٧٩٣ فى عام ١٩٤٢ لتصل إلى ١٠٨٩٦١ عام ١٩٤٣ ثم إلى ١٠٩٩٦٨ فى عام ١٩٤٤[١] .

ولم تكن الزيادة فى أعداد الجرائم خلال سنوات الحرب هى الظاهرة اللافتة للاهتمام فقط ؛ لكن الأمر الجدير بالتسجيل الخاص بالجريمة فى مصر فى سنوات الحرب هو «الأشكال الجديدة للجرائم» التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، والتى كانت إفرازاً مباشراً لحالة الحرب .

فقد ظهرت خلال الحرب التشكيلات العصابية التى تجاوز عدد أعضائها الثمانية عشر شخصاً ، والتى تخصصت فى خطف الغلمان من المدن وتدريبهم على النشل (الجناية ١٠٥٧ بولاق ١٩٤٠) ، وعصابات تزييف أوراق البنكنوت (اثنى عشر شخصا) (الجناية ٨٧٦ حلوان ١٩٤٠) ، وعصابات سرقة السيارات وتغيير أشكالها أو تفكيكها وبيع أجزائها (القضايا ٢٧٤٥ و ٤٣٣٧ و٤٥٧٣ و ٣٨٧٢ و ٤٩٣٧ و٥٠٣٢ و ٥١٣٢ عابدين سنة ١٩٤١ و ٥١ و ٨٩ و ٢٨٤ و ٣٤٠ و ٤٧ قسم عابدين سنة ١٩٤٢ و ٢٥٧ قسم الأزبكية سنة ١٩٤٢ و ١٢٥ قسم الأزبكية سنة ١٩٤٢) ، وحوادث مهاجمة أفراد الجيوش الأجنبية (الجناية ١٩٨٠ قسم الأزبكية ١٩٤٢ ، الجنحة العسكرية ١٣٢٨ قسم مصر الجديدة ١٩٤٣) ، وسرقة مساكن أفراد هذه الجيوش (الجنحة ٢٧٩ قسم عابدين - ٨٠٩ قسم الأزبكية ١٩٤٤)[٢] .

وكان ذروة ما قدمته الحرب من أشكال جديدة للجريمة هو ما حدث فى اليوم الثامن عشر من مايو ١٩٤٤ عندما هاجم أربعة أفراد هاربين من الجيشين المصرى واليونانى فرع البنك الأهلى بمصر الجديدة وهم مسلحون بالأسلحة النارية ، واستولوا على ٦٨١٠ جنيها

---

(١) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٤٣-١٩٤٤ .

(٢) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنتى ١٩٤٢ -١٩٤٣ - والتقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

ثم لاذوا بالفرار فى سيارة كانت فى انتظارهم (الجناية العسكرية ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤ [١]) .

لقد أفرزت الحرب أشكالاً جديدة للجريمة فى مصر كان أهمها التشكيلات العصابية واستخدام السلاح فى مهاجمة المصارف ، وهى جرائم لم يكن لمصر عهد بها من قبل - جرائم منظمة من إنتاج أوروبى وأمريكى جاء به جنود الجيوش الحليفة إلى مصر من بين ما أتوا به من رذائل .

كذلك فقد شكلت سرقات متعلقات الجيش البريطانى عنصراً جديداً من عناصر الجريمة فى مصر أثناء الحرب ، وشكلت هذه السرقات ٧٧٥ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، و ٦٩٠ قضية فى الموسم القضائى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، وكان مجموع ما ضبط من هذه المسروقات فى الموسم الأول ما قيمته ٢٦٦٧١ جنيهاً - أما فى الموسم الثانى فكانت قيمة المسروقات المضبوطة ٢٠٧٦٤ جنيهاً [٢] .

ومن متاعب البوليس خلال فترة الحرب تزايد جريمة المخدرات السوداء بشكل خطير ؛ فرغم تراجع الإقبال على الهيرويين ، إلا أن الإقبال على الحشيش والأفيون زاد بسرعة وزاد الإدمان فيه .

ويرجع هذا التزايد إلى أمرين : الفقر ، ووجود الجيوش الأجنبية فى البلاد .

قلنا فى موضع سابق من هذا الفصل وكما ذكرنا من قبل ، إن الحرب وفرص العمل فى المدينة دفعت بجيوش أهل الريف للعمل فى المدينة ، وعندما زحف هؤلاء كانوا يحملون معهم الأمراض الطفيلية (البلهارسيا والإنكلستوما) التى من أهم نتائجها تقليل القوة البدنية للمرضى بها ؛ ولما كان النازحون إلى المدينة للعمل فى فرص الحرب لا يملكون سوى قوتهم البدنية لتوفير قوتهم ، فقد التجأوا إلى الإقبال على تعاطى الأفيون والحشيش أبتغاء الوقاية من النقص فى هذه القوة بالجنوح بشراهة إلى تنبيه أنفسهم بتعاطى الأفيون

(١) وزارة الداخلية ، بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

(٢) تقارير بوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

والحشيش . والجدول الآتى يكشف عن تزايد كميات المخدرات المستهلكة على مدى الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ :

السنة	الكمية بالكيلو جرام
١٩٣٩	١٨٩٦
١٩٤٠	٢٥٦٠
١٩٤١	٢٤٩١
١٩٤٢	٣٩٨٧
١٩٤٣	٢٧٣٩
١٩٤٤	٢٦١٧
١٩٤٥	٣٧٨٦[(١)]

وقد صاحب تزايد كميات المخدرات المستهلكة فى مصر خلال سنى الحرب ظهور وسائل تخدير جديدة ، كتدخين أوراق نبات السيكران كمنعش ليس لأغراض تتصل بالرذيلة أو الجريمة وإنما للتخلص من التفكير فى الفقر المدقع ، وكذلك خلط أوراق نبات الحشيش المجففة بالسجائر وتدخينها (البانجو) وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر وأكلها ، بل ووصل الأمر إلى حد أكل أقراص أوراق الشاى بدلاً من شراء الشاى كمشروب ، إلى جانب الإفراط فى شرب (البوظة) ، وتدخين المعسل المعروف باسم (حسن كيف)[(٢)] .

ولقد وصل عدد القضايا التى ضُبِطَت فى مجال المخدرات فى عام ١٩٤٤ (١٤١٥) قضية اتُهِمَ فيها ٢٠٠٤ متهم [(٣)] - ارتفعت فى عام ١٩٤٥ إلى ١٧٣٩ قضية اتهم فيها ٢٣٨٤ متهم .

---

(١) المملكة المصرية ، مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨- ويلاحظ أن المخدرات الوارد أرقامها تعنى كميات المخدرات المضبوطة ، وقد افترضنا أن هذه الكميات هى الكميات المستهلكة على اعتبار أنها كانت ستستهلك لو لم تضبط ، كما أن الزيادة فى المضبوطات معناه زيادة فى الواردات .

(٢) المملكة المصرية ، مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ .

(٣)المملكة المصرية ، مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٤ .

أما الجيوش الأجنبية فقد كان لها دور كبير فى زيادة كميات المخدرات المجلوبة إلى مصر

فقد كانت القطارات الحربية التى تنقل الجنود والمهمات البريطانية عبر سيناء من فلسطين إلى مصر وبالعكس من وسائل التهريب التى لا يمكن مراقبتها لعدم خضوع هذه القطارات للتفتيش ومراقبة البوليس المصرى ، أما السيارات العسكرية البريطانية التى كانت تمر على الطرق المصرية ، فكانت كالقطارات العسكرية البريطانية فى الحصانة ضد إجراءات البوليس ، وعلى ذلك فإن البضائع والمخدرات كانت تُهرَّب فيها دون عناء ، ولعل هذا يفسر لنا سر القفزات الهائلة التى كانت أرقام كيلوات المخدرات تصل إليها كل عام ، فقد قفزت كمية المخدرات المضبوطة من ٣٧٨٦ كيلو جراماً عام ١٩٤٥ إلى ١٣٢٦٨ كيلو جراماً عام ١٩٤٧ بفضل التسهيلات الممنوحة لوسائط النقل العسكرية التى كانت تحت تصرف القوات الحليفة (١) .

والجدول التالى يكشف دون تعليق عن دور الوجود العسكرى الأجنبى خلال الحرب العالمية الثانية فى زيادة كميات المخدرات الواردة إلى مصر .

(١) المملكة المصرية - إدارة مكافحة المخدرات - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ .

التاريخ	جهة الضبط	الكمية المضبوطة	جنسية المهرب
١٩٣٩/١٢/٦	القنطرة	٦٠٤, جرام حشيش	لوري تابع للجيش البريطاني
١٩٤١/٢/١٠	القنطرة	١٢,٩٠١ كيلو جرام حشيش	طيار بريطاني
١٩٤١/٢/٢٨	القاهرة	٥٩٠, جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤١/٧/٢٧	القاهرة	٢٤٨,٣٠ جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤٢/٣/٢٥	القاهرة	١١,٧٨٥ كيلو جرام حشيش	جنديين من القوات الفرنسية المحارية
١٩٤٢/٥/٦	القاهرة	١,٨٢٥ كيلو جرام حشيش	جندي من الجيش البريطاني
١٩٤٢/٦/٦	الإسماعيلية	٣١٣,٣٠٠ كيلو أفيون	جندي من القوات الفرنسية المحارية
١٩٤٢/٧/١٦	القنطرة	٧٧,٢٥٠ كيلو جرام من الحشيش ٩ جرام كوكايين + ١٦ جرام حشيش	جندي فرنسي
١٩٤٢/١١/٧	القاهرة	٤,٤٦٥ كيلو حشيش	جندي فرنسي
١٩٤٢/١١/٢٢	القاهرة	٨٣ جرام حشيش	جندي يوناني
١٩٤٣/٤/١٣	القاهرة	٧,٤٦٥ كيلو جرام حشيش	جنديان فرنسيان

التاريخ	جهة الضبط	الكمية المضبوطة	جنسية المهرب
١٩٤٣/١١/١٥	بورسعيد	١٢٣٠ جرام أفيون + ١٢١٠ جرام حشيش	بحار حربي يوناني
يناير ١٩٤٣	القاهرة	٧٤٢ جرام حشيش	جندي في الجيش اليوناني
١٩٤٣/٢/١٦	القاهرة	١,٤٥٠ كيلو جرام أفيون	جنديان فرنسيان
١٩٤٣/٢/٢٠	الإسماعيلية	٦ جرام حشيش	جندي يوناني
١٩٤٣/٦/٣	الإسكندرية	٣,٢٩٠ كيلو جرام حشيش	جندي بريطاني
١٩٤٣/١٠/٣٠	القاهرة	١,٠٤٥ كيلو جرام حشيش	جندي بريطاني
١٩٤٣/١١/١٨	القاهرة	٩٧٥ جرام حشيش + ٢٢٥ جرام أفيون	ثلاثة جنود بريطانيين
١٩٤٣/١٢/١٨	القاهرة	١٠,١٦٠ كيلو حشيش	جاويش بالجيش البريطاني
١٩٤٤/١/١٦	القاهرة	٧,٤٩٢ كيلو حشيش	جندي فرنسي
١٩٤٤/٢/١٧	الإسكندرية	١٠٦٠ جرام أفيون	بحار حربي يوناني
١٩٤٤/٢/١٨	القنطرة	١٢,٧٤٤ كيلو جرام أفيون + ٤,٨٩٣ كيلو جرام حشيش	وكيل عريف بريطاني
١٩٤٤/٢/٢٣	القاهرة	١١,٧٧٠ كيلو جرام حشيش	جندي فرنسي

التاريخ	جهة الضبط	الكمية المضبوطة	جنسية المهرب
١٩٤٤/٣/٦	الإسكندرية	٢,٧٦٠ كيلو جرام أفيون + ٤,٤٣٥ كيلو جرام حشيش .	جندي يوناني .
١٩٤٤/٣/٧	بورسعيد	٣٦ جرام حشيش .	بحاران يونانيان حربيان .
١٩٤٤/٤/٣	بورسعيد	٦٣٠ جرام حشيش + ٧٥٠ جرام أفيون .	جندي بحار يوناني .
١٩٤٤/٤/٢١	الإسكندرية	٢,٢١٧ كيلو جرام حشيش .	بحار بريطاني حربي .
١٩٤٤/٢/٢١	القاهرة	٣٥,٣٢٢ كيلو أفيون + ٣,٢١٥ كيلو جرام حشيش .	عساكر يهود وعساكر بالجيش البريطاني .
١٩٤٤/٣/٣	بورسعيد	٥,٢٧٠ كيلو جرام أفيون .	صول (مساعد) بالبحرية الفرنسية .
١٩٤٤/٩/٤	قطار حيفا - القاهرة	١٨,٨٣٠ كيلو جرام أفيون .	جندي بالجيش البريطاني .
١٩٤٤/٩/٧	القاهرة	٣,٨٣٠ كيلو جرام حشيش .	جنود بريطانيون .
١٩٤٥/٤/٣٠	الإسكندرية	٥,٨٠٠ كيلو جرام حشيش .	ضابط طيار يوناني .
١٩٤٥/٥/٢٦	الإسكندرية	٣٥٠ أمبولة مورفين .	٢ جاويشية بالبحرية اليونانية .
١٩٤٥/٦/١	القاهرة وكسفريت	١٣٤,٢٧٠ كيلو حشيش + ١٥١,٩٥٠ كيلو أفيون .	عصابة من رجال القوات المتحالفة البريطانية واليونانية[١٣] .

(١٣) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٥ .

فإذا انتقلنا إلى الجرائم الأخلاقية ، فإننا نجد أن هذا النوع من الجرائم بأنواعه قد تزايد زيادة عظيمة ، وخاصة فى المدن حيث يكثر وجود قوات الحلفاء .

فقد استخدمت صالات الموسيقى ومدارس الرقص التى وجدت سبيلها إلى المدن المصرية فى ظل سنوات الحرب ، كأماكن لممارسة الرذيلة إلى جانب الفنادق والبانسيونات ومحلات التخديم ، وبيوت الدعارة التقليدية ، كما مورست الدعارة على نطاق أوسع فى أماكن غير مرخصة لتستوعب الضغط الهائل على هذه التجارة التى انتعشت بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب .

وزادت أعداد النسوة اللاتى ضُبِطهن فى بيوت للدعارة السرية ، والأشخاص الذين ضبطوا يديرون محالاً للدعارة السرية ، والنسوة اللاتى ضُبِطهن للتحريض على الفساد ، والمأبونين الذين ضبطوا لنفس السبب .... إلخ . وتؤكد الإحصائيات المتعلقة بالآداب فى مدينة القاهرة تزايد أعداد النسوة اللاتى ضُبِطن بالشوارع لتحريض المارة على الفسق على مدى السنوات ١٩٣٩-١٩٤٤ - : ٤٧٠١ - ٤٩٥٩ - ٢٩٤٧ - ٤٢٢٥ - ٦٢٤٥ - ٣٥٨٩ [١] .

ويعتبر إحصاء النسوة المضبوطات فى الشوارع للتحريض على الفسق أصدق معيار على ارتفاع معدل الرذيلة ، نظراً لأن باقى الجرائم الأخلاقية الأخرى كممارسة الرذيلة ذاتها تجرى سراً وداخل بيوت لا يعلم عنها شيئاً ، وهذا هو السر فى انخفاض أعداد هذه البيوت فى الإحصائيات ، أما التحريض فهو عمل لا يمكن إخفاؤه ولابد أن يتم جهراً .

أما على مستوى البلاد كلها ، فقد كان إحصاء الجرائم الأخلاقية فى العام القضائى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ مقارناً بمثيلاتها فى العام القضائى السابق كالآتى :

---

(١) وزارة الداخلية ، بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

١٩٤٢ - ١٩٤٣		١٩٤٣ - ١٩٤٤
منازل مدارة للدعارة السرية	١٥٥	١٨٠
نسوة مضبوطات بها	٣١٦	٣١٩
نساء يحرضن على الفسق	٢٧٠٩	٥١٥٥
مصابات بأمراض سرية	١٣٩٠	٢١١١
ذكور يحرضون على الفسق	٦٢	٧٢
بلطجية	١١١	٢٠٩
قوادون	٢٢٨	٦٩٦ [1]

لقد أثبتت دراسة الجريمة خلال فترة الحرب الصلة المباشرة بين الحرب وزيادة الجريمة كماً ونوعاً .

وقد ذكرنا فى الفصل السابق كيف أن جهود التحديث ومواكبة العصر وإعادة التنظيم قد شابها الكثير من أوجه القصور ، فكانت بطيئة وغير فعالة وغير متوائمة مع روح العصر ومتأثرة بالأحوال السياسية غير المستقرة فى البلاد .

لذلك فإن جهاز البوليس ظل على حالة غير قادر على ملاحقة التطور فى الجريمة أو قمعها أو على الأقل الحد منها وإيقاف تزايدها المستمر .

ونظرة إلى الاقتراحات التى قدمتها إدارة الأمن العام لإصلاح حالة الأمن العام فى سنوات ١٩٤٤ وما بعدها تبين أن جهاز البوليس كان حتى ذلك الوقت لا يزال يعانى من عوامل القصور التى كان يعانى منها فى السابق ؛ فحتى عام ١٩٤٤ كان مدير عام إدارة عموم الأمن العام يقترح إصلاحا للأمن العام المتدهور : (النظر فى استبدال الخفراء بعساكر) ، (وإصلاح نظام الخفراء) ، و (إسناد رئاسة نقط البوليس لضباط أكفاء) ، و(تعزيز المباحث وتنظيمها) و (تسليح رجال الحفظ بأسلحة حديثة) و (تيسير وسائل

(١) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ .

الانتقال لرجال البوليس) ، و (إصلاح نظم الداوريات) ، و (إصلاح الطرق والمواصلات) و (العمل على مكافحة الإجرام فى نفوس الأهالى) ، و (تعزيز قوات البوليس بما يتناسب مع زيادة العمران) و (زيادة الإعتمادات المالية المخصصة لجهاز البوليس) [١] .

ويلاحظ أن هذه الاقتراحات كانت هى آفة جهاز البوليس على مدى سنوات الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، فالتسليح والخفراء ، وزيادة أعداد رجال البوليس ، وتحسين وسائل الانتقال هى عناصر القصور التى كان جهاز البوليس يعانى منها .

فلا غرابة إذاً أن تكون نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) هى ذلك التدهور الأمنى الذى شرحته الصفحات السابقة .

(١) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ - وتقرير سنة ١٩٤٧

الفصل الحادى عشر

البوليس والأمن السياسى

لا يعترف القانون الجنائى المصرى ولا النظام الحاكم فى مصر بالجرائم السياسية ولا يفرقان بينها وبين الجرائم العادية ، اللهم إلا فيما قرره القانون من عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين الذين يلجأون إلى مصر ، وفيما عدا ذلك فإن المجرم السياسى يلقى عقاباً ومعاملة لاتختلف عن المجرم العادى ، بل ربما كانت أمعن تنكيلاً وعنفاً فى حالات كثيرة . ويسجل للقضاء المصرى أنه لم يعف عن قاتل سياسي أو حتى شارعٍ فى القتل من تطبيق عقوبة الإعدام على مدى تاريخ القضاء المصرى ، ومنذ أن عرفت مصر جرائم العنف السياسى .

ومع هذا فإن العرف ، إلى جانب التقسيم البوليسى ، ميّز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية من حيث موضوع الجريمة أو الهدف الذى ارتُكِبَت من أجله ، وبكلمات أخرى من حيث الباعث على ارتكابها .

وعلى مدى النصف الأول من القرن العشرين تميّز تاريخ مصر بثلاثة مراحل متميزة من العنف السياسى . كانت الأولى هى تلك التى بدأت بمصرع بطرس غالى باشا عام ١٩١٠ - وبين ذلك العام وعام ١٩٢٥ أرتكبت جريمتى قتل سياسى ضد شخصيات مصرية كبيرة بينما جرت أربع عشرة محاولة بما فى ذلك محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (١٩١٤ - ١٩١٧) فى عام ١٩١٥ ، وجرت اثنتا عشرة جريمة قتل ضد مدنيين وعسكريين بريطانيين ، وواحد وعشرون محاولة قتل ضدهم أيضاً . وقد انتهت هذه الفترة الأولى بمصرع سردار الجيش (سيرلى ستاك) عام ١٩٢٤ والقبض على قاتليه وإعدامهم ، وما نتج عن ذلك من سقوط التنظيم المسؤول عن عمليات الاغتيال على مدى الفترة الأولى كلها [1] .

---

(1) Egyptian Service , op. cit., p. 214.

وقد كان التنظيم البوليسى لمواجهة الجريمة السياسية فى هذه الفترة بسيطاً للغاية ، ولا يتعدى ابتكارات تنظيمية أعدها البريطانيون لمواجهة تيار الجريمة الذى كان موجهاً لوجودهم بالدرجة الأولى ، فقد أنشىء على المستوى المركزى (القسم المخصوص) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لمواجهة الإعتداءات السياسية التى استهدف لها كبار الموظفين البريطانيين ، وكان تحت إشراف بريطانى حتى أنشئت « الإدارة الأوروبية» فى أواخر عام ١٩٢٢ وجعل ما يتعلق بالأجانب فى القسم المخصوص تحت إشراف الإدارة الأوروبية ، وظل هذا القسم خاضعاً للوجود البريطانى ، وعلى وجه الخصوص تحت إشراف (الميجور سانت جورج آنسون) الذى عُيِّنَ فى أبريل ١٩٢٤ لمواجهة النشاط الشيوعى حتى إلغاء وظيفته عام ١٩٣٧ (أول يوليو) بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦[١] .

وعلى المستوى المحلى (المحافظات) أنشئت فرقة للمباحث السياسية ضمت مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين فى جهاز البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، وقد سُميت فى البداية (لجنة الجرائم السياسية) ، ثم استقرت تسميتها فيما بعد على (قلم الضبط فرع ب) الذى أصبح مختصاً بالجريمة السياسية فى القاهرة ، وكذلك وجد قلم مماثل فى الإسكندرية ، وتبع القلمان بوليس كل من المدينتين ، وقد سُمى الجهاز المختص بالجريمة السياسية (بقلم الضبط فرع ب) تمييزاً له عن الجهاز المختص بالجريمة العادية والذى كان يسمى (قلم الضبط فرع أ) .

ولم يخرج نطاق عمل أقلام (الضبط فرع ب) والجهاز المركزى فى الوزارة (القسم المخصوص) خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات عن مراقبة نشاط الشباب والطلبة مع التخصص إلى حد ما فى المسائل التى لها صلة بالشيوعية والنشاط الشيوعى . ولا يلحظ أى تخصص داخل جهاز الأمن السياسى فى ذلك الوقت سوى ذلك الربط بين (مكتب العمل) الذى أنشىء فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ تابعاً لإدارة عموم الأمن العام والقسم

---

(١) العقيد / إبراهيم محمد الفحام «تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية» ، مرجع سبق ذكره .

المخصوص الذى كان يتبع نفس الإدارة . وقد نقلت تبعية ذلك المكتب فى أوائل عام ١٩٣٥ إلى وزارة التجارة والصناعة عندما أنشئت بالمرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ ، ومع هذا فقد ظل الإشراف على مراقبة النشاط الشيوعى فى الأوساط العمالية وغيرها خلال تلك الفترة معقوداً للفرع المختص بذلك الغرض (بالقسم المخصوص) المركزى [١] .

وتقع الفترة الثانية من العنف السياسى فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ ، وفيها جرى اغتيال شخصيتين مصريتين سياسيتين ، وجرت ثلاث محاولات اغتيال ، كذلك جرى اغتيال ثلاثة أفراد من الجيش البريطانى وجرت أربعة محاولات اغتيال ضدهم أيضاً .

وهكذا فإنه خلال المدة ١٩١٠ - ١٩٤٦ كانت هناك فترتان من العنف السياسى ، كسرتهما فترة فاصلة من الهدوء النسبى مدتها اثنا عشر عاماً كانت الجريمة السياسية خلالها محدودة .

كانت الاغتيالات والشروع فيها خلال هذه المدة من نوعين : نوع ارتكب بواسطة شبان مصريين ضد وزراء مصريين بما فى ذلك النحاس باشا ، أحمد ماهر باشا ، أمين عثمان باشا ، ونوع آخر ضد ضباط ورتب أخرى من القوات المسلحة البريطانية .

ودون التعرض بالدراسة التفصيلية لجرائم الاغتيال السياسى فى هذه المدة ؛ حيث إن الدراسة ليست معنية بها بقدر ما هى معنية بدراسة ما يخص جهاز البوليس فيها ؛ فإن الجانى السياسى أصبح فى هذه المدة أقرب إلى المنتحر منه إلى القاتل [٢] ، حيث إنه كان فى أغلب الأحيان يرتكب جريمته دون توافر أى فرصة للنجاة (جريمة اغتيال أحمد ماهر باشا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥) ، باستثناء جريمة محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا (٦ ديسمبر) التى لم يُضبط الفاعل فيها ، وجريمة اغتيال أمين عثمان باشا (٥ يناير١٩٤٦)

---

(١) مجلة الأمن العام ، العدد ٧٩ سنة ١٩٨١ « تطور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ » للعقيد / إبراهيم محمد الفحام .

(2) Egyptian Service , op. cit., p. 215.

التى نجح الجانى فيها فى الاختفاء ثم ضُبط بعد ذلك ، والتى كان الحكم فيها مخففاً نظراً لظروف نظر القضية فى عهد حكومة كانت معادية للحزب الذى كان ينتمى إليه القتيل .

بدأت سلسلة الجرائم ضد أفراد الجيش البريطانى فى مارس ١٩٤١ واستمرت حتى القبض على الجناة المشتبه فيهم فى اغتيال « أمين عثمان باشا» فى يناير ١٩٤٦ . وقد كانت هذه الجرائم من أسلوب واحد مماثل مقتضاه إطلاق النار من جانب ثلاثة أو أربعة أفراد من سيارة مقفلة على ضباط وعساكر بريطانيين أو أجانب يسيرون فى حدائق أو ضواحى غير مطروقة [1] .

وقد واكب هذه الحوادث ظروف الحرب العالمية الثانية التى ألقت على عاتق البوليس عبء مراقبة رعايا دول المحور فى مصر وتحرى نشاطهم ، وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بالألمان والإيطاليين وغيرهم ، والنشاط المعادى لبريطانيا فى مصر .

وهكذا فإننا نجد أن جهاز الأمن السياسى قد تطور تطوراً كبيراً خلال هذه الفترة .

على المستوى المركزى ظل (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية يقوم بدوره الرئيسى فى تحريك أجهزة الأمن السياسى الفرعية والإشراف على نشاطها .

وعلى المستوى المحلى فقد تولى (قلم الضبط فرع ب) القيام بعمليات اعتقال الألمان ووضعهم بمحال الإعتقال (سجن الأجانب - المدرسة الإنجليزية ببولاق) ، وتفتيش المنازل وفحص الأوراق الخاصة بالمعتقلين ومراقبة بريدهم ، ومراقبة التعامل فى المواد التى تدخل فى صناعة الحرب كالصفيح والقصدير ، ومراقبة النشاط الضار بمصالح بريطانيا من جانب الجواسيس ، وعمل التحريات عن الأشخاص الذى يطلبون الالتحاق بخدمة الجيش البريطانى ، ومن يقومون بالدعاية ضد الحلفاء والاستجابة لطلبات السلطات العسكرية البريطانية فى هذا الصدد .

(1) I. bid, p. 216.

ويبدو أن ضغط العمل على (الضبط فرع ب) كان متزايداً ؛ فأنشىء (القسم المخصوص) فى بوليس القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٠ لعمل التحريات الخاصة عن (الإيطاليين والألمان والمجريين والرومانيين والبلغاريين واليابانيين) ، والقبض على الأشخاص غير المرغوب فيهم من الجنسيات الآنفة الذكر واعتقالهم وتفتيش منازلهم ، والبحث عن أسرى الحرب الفارين والمعتقلين الهاربين وإعادة القبض عليهم ، وتنفيذ الإجراءات الخاصة بمعسكرات الإعتقال ، والتحرى فى أعمال الطابور الخامس بالنسبة للمصريين وغيرهم - والقبض على رعاة المحور وإحالتهم للمحاكم العسكرية .

وعلى ضوء اختصاص (القسم المخصوص) المحلى بهذا الدور ؛ فقد اختص (الضبط فرع ب) بالمسائل السياسية المحلية كعقد الاجتماعات السرية ونشاط الطلبة واهتم بالقضايا السياسية الداخلية ، ومراقبة الاحتفالات السياسية ، والتحرى والمراقبة فى النشاط السياسى الداخلى ، ومكافحة الشيوعية والنشاط العمالى[١] .

وخلال وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أنشىء مكتب للبوليس السياسى برئاسة مجلس الوزراء فى أول يونيو ١٩٤٢[٢] ، ولا يعلم على وجه التحقيق اختصاصات هذا المكتب الذى كان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، والذى ظل قائماً حتى جاءت حكومة أحمد ماهر باشا الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥)

---

(١) وزارة الداخلية ، بوليس مدينة القاهرة ، التقارير السنوية لسنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

(٢) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٤٢ « يندب حضرة البكباشى أمين خليل أفندى مساعد قومندان كلية البوليس الملكية لرياسة مكتب البوليس السياسى المنشأ برياسة مجلس الوزراء ويندب لمعاونته كل من حضرتى اليوزباشى المحلى محمد حلمى شعير أفندى والملازم أول محمود محمد الشافعى أفندى الضابطين ببوليس محافظة القاهرة» ، وقد عزز الجهاز بضابطين آخرين برتبة اليوزباشى (أحمد أبو الفتوح الوليلى وإسماعيل محمد أبو العزم) ثم ضم إليه فى ١/ ٦/ ١٩٤٤ ضابطان آخران هما الصاغ مراد جمالى طبوزاده مأمور قسم بمحافظة القاهرة ، واليوزباشى عبد الله محمد غبارة معاون البوليس بالقاهرة ، راجع الأوامر العمومية ٢١٢ فى ١٠/ ٦/ ١٩٤٢ و ٢٧٢ فى ١/ ٦/ ١٩٤٤ .

فدمرت المكتب ونكّلت برجاله فى إجراء من الإجراءات المعتادة التى كانت حكومات كل عهد تتبادلها مع الحكومات التى سقطت[١] .

ثم تأتى الفترة الثالثة من فترات العنف السياسى ، وفيها تزدحم القائمة بحوادث تستهدف قلقلة النظام الحاكم وإرباكه بتفجير المنشآت والاعتداء على أشخاصه ، أو قتل خصوم سياسيين ، أو ضرب العناصر المتعاطفة مع الوجود الصهيونى فى فلسطين (١٩٤٦ - ١٩٥٢) .

وفى هذه المرحلة تتشابكت اهتمامات جهاز الأمن السياسى وتعقدت بسبب تعدد الأنشطة والتيارات السياسية فى الشارع السياسى المصرى . فقد انتهت الحرب وأغلقت المصانع واستغنت الجيوش الأجنبية عن آلاف العمال وانتشرت البطالة ، وارتفعت نفقات المعيشة ، وتحركت التجمعات العمالية (النقابات) تطالب الحكومات بإصلاح أحوال العمال وتشارك فى الحركة الديموقراطية ، وتسعى إلى التحالف مع صغار الطبقة الوسطى والمثقفين والفلاحين لتكوين جبهة متحدة فى مواجهة النظام الحاكم .

وعلى مستوى المثقفين ساد القلق بينهم بسبب تعطلهم كحاملين لشهادات لا يجدون مجالات عمل لهم بسبب مزاحمة الأجانب لهم فى الشركات ومجالات العمل .

---

(١) وزارة الداخلية ، الأوامر العمومية رقم ٥٣٥ فى ٩/ ١١/ ١٩٤٤ « إحالة إلى المعاش - بناء على قرار مجلس الوزراء فى ١٥/ ١٠/ ١٩٤٤ بفصل ..... حضرة أمين خليل بك ومحمد حلمى شعير » ، والأوامر العمومية ١٠٥ فى ٢٢/ ٢/ ١٩٤٥ « تنقلات : اليوزباشى عبد الله محمد غبارة إلى الفيوم ، اليوزباشى محمود محمد الشافعى إلى جرجا - ويذكر أن اسماعيل صدقى باشا أنشأ خلال عهد وزارته الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) مكتباً مماثلاً لذلك الذى أنشأه مصطفى النحاس باشا - ألحقه برئاسة الوزراء وأسماه المكتب السياسى والحق به ابن شقيقته (أحمد كامل بك) محافظ القناة ليتولى رياسته ، لكن المكتب ألغى فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وفصل أحمد كامل من الخدمة فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ - راجع مجلة الأمن العام عدد ٧٩ لسنة ١٩٨١ - تطور انظمة الأمن السياسى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ » للعقيد إبراهيم محمد الفحام ، مصدر سبق ذكره .

وعلى مستوى التجار والصناع والحرفين فإن ضغط المنافسة الأجنبية على أرزاقهم أوجد عندهم نفس الإحساس بالقلق الذى كان يعانيه المثقفون .

وعلى مستوى القضية الوطنية كان الشعب يغلى هياجا ضد الحكومة وفشلها فى حلها ، فكانت المظاهرات الغاضبة يومياً تطالب بالعمل على إنهاء الإحتلال البريطانى ، والحكومة من جانبها أضعف من أن تستطيع الاستجابة لهذا المطلب ، وظهر ذلك جلياً فى خطواتها المترددة ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ملحة ، وأجهزة الأمن فقط هى الدرع الواقى للنظام من هياج الشارع .

وفى ظل هذا المناخ انتشرت أفكار جماعة الإخوان المسلمين خلال الحرب وبعدها انتشاراً ضخماً ، ودخلت فى اختبارات للقوى مع القوى السياسية الأخرى ، فكانت معارك الإخوان مع الوفد والشيوعيين فى المظاهرات ، واستخدام الإخوان فى معاركهم أساليب العنف والضرب والتدمير ، واستخدمت القنابل والرصاص وأشعلت الحرائق ، وفى داخل الجامعة تعددت المصادمات بين الإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين ، وبدا مع هذا كله أن جماعة الإخوان المسلمين قد أصبحت خطراً على الأمن السياسى ليس بوجودها العنيف فحسب ، بل بأفكارها الغامضة أيضاً .

وخلال الحرب نشأت الحلقات الماركسية فى مدن مصر الكبرى وتضخمت أعدادها وخلاياها وتكونت التنظيمات الشيوعية « كالحركة المصرية للتحرر الوطنى » برئاسة هنرى كورييل - « وأسكرا » برئاسة هليل شفارتز « وتحرير الشعب » التى خرجت من تحت عباءة « الحركة المصرية للتحرر الوطنى» ، كذلك ظهرت تنظيمات (الطليعة) و (عصبة الماركسيين) و (الفجر الجديد) ، لكن التنظيمات الشيوعية الرئيسية خلال فترة الحرب كانت فى حقيقتها هى (طليعة العمال) و (أسكرا) و (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) ، وقد انتشرت الصحافة الممثلة لهذه التنظيمات الشيوعية فى البلاد ، فكانت هناك صحيفة (الفجر الجديد) التابعة لطليعة العمال ، وصحيفة (الضمير) ، (وأم درمان) .

وقد وجدت الاتجاهات الماركسية مكاناً لها بين تنظيمات الطلبة التى قامت فى صيف ١٩٤٥ لتكوين جبهة لمواجهة الاستعمار (اللجان الوطنية) ، وضمت اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن هذا التجمع الطلابى بعض المنظمات الشيوعية ، وبعض عناصر الإخوان المسلمين ، وبعض الشباب الوفدى المتأثر بالفكر الشيوعى (الطليعة الوفدية) .

وحمل هذا التجمع كله اتجاهاً واحدا نحو الحركة الوطنية قوامه الجلاء البريطانى عن مصر دون شروط تحالفية ، أو معاهدات إقتصادية ، أو اتفاقيات ثقافية .... وتكون رأى عام موحد مضاد للحكومة والنظام فى شكله العام .

ومع التعارض التام بين موقف هذه القوى الصاخبة والتى تحركها تيارات سياسية عديدة ، وبين الحكومة فى بدايات عام ١٩٤٦ ، اصطدمت المظاهرات الشعبية الطلابية العمالية بالدرع الواقى للحكومة (جهاز البوليس) خلال أيام شهر فبراير ١٩٤٦ فيما وصف بأنه أسوأ ما شهده الشارع المصرى من اضطرابات سياسية بعد الحرب الثانية . ووقع قتلى وجرحى ، واعتُقِلَ الكثير ، وعُطِّلَت الدراسة فى بعض الجماعات والمدارس ، وصودرت بعض الصحف - وضُبِطَت المنشورات .

ثم انفجر البركان الكامن فى صدور العمال الساخطين على الأحوال الاقتصادية وشروط العمل ، فى شكل مظاهرات صاخبة فى أوائل عام ١٩٤٧ واعتصامات بالمصانع قابلها البوليس بالعنف مما أدى إلى سقوط ضحايا وأُشعِلَت الحرائق فى بعض المصانع ، واستخدم الجيش للمحافظة على النظام .

وامتدت الاضطرابات والاعتصامات إلى قطاعات أخرى ... فأضرب الممرضون بمستشفى قصر العينى ومستشفى فؤاد . وأضرب المدرسون بالمدارس الحرة ، وكذلك موظفو التلغراف وعمال السكك الحديدية وخريجو المدارس الصناعية فى ورش الحكومة ، واعتصم طلبة بعض الكليات .

ولم يستثن جهاز البوليس نفسه من الغليان والسخط والغضب لأسباب اقتصادية وفئوية ، فأضرب رجاله فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٨ ، وحاصرتهم قوات

الجيش ، وتضامنت قوى الطلبة والعمال معهم وسار الجميع فى مظاهرات صاخبة ، واستخدمت الأسلحة النارية من جانب الجيش فى تفريق الشعب واحترقت وسائل النقل والمحال ودور السينما[١] .

---

(١) تعود متاعب ضباط البوليس وشكاواهم من ظروف الخدمة إلى سنوات طويلة سابقة على عام ١٩٤٧ ، فقد ظهر فى يناير عام ١٩٢٨ كتاب بعنوان (ضباط البوليس بحث فى حالته الحاضرة - وفى أوجه الإصلاح المنشود) من تأليف كل من اليوزباشى على حلمى من مدرسة البوليس والإدارة ومحمود على من بوليس مدينة القاهرة ، ضمناه الكثير من معاناة الضباط وظروف خدمتهم الشاقة وأحوالهم المادية والنفسية إلخ .

وقد حاول الوفد أن يدخل بعض الإصلاحات التى تستهدف صالح طبقات المجتمع المختلفة أثناء وزارته (٢٦ مايو ١٩٢٤ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) فأصدر قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ مستهدفا كفالة بعض الطمأنينة للضباط فيما يتعلق بقواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم ، لكن مطالب الضباط كانت أكبر من أن يستوعبها هذا القانون ، فتحركوا للمطالبة بتحسين كادرهم ومساواتهم بضباط الجيش فى عهد وزارة صدقى (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) ويبدو أن نغمة التهديد التى صاحبت مطالبهم قد أزعجت الحكومة ، فبادر اللواء / سليم زكى باشا حكمدار بوليس القاهرة (١٢/ ٦/ ١٩٤٦ - ٤/ ١٢/ ١٩٤٨) إلى الإدلاء بأحاديث صحيفة وعد فيها بمعالجة مشاكل الضباط بهدف امتصاص غضبهم . . وكان ذلك خلال عام ١٩٤٦ وأثناء وزارة إسماعيل صدقى الثالثة السابق الاشارة إليها لكن غضب الضباط تزايد خلال عام ١٩٤٧ وشرعوا فى تنظيم أنفسهم لمواجهة الحكومة ، واتخذت لهجتهم التى تضمنتها منشوراتهم وخطاباتهم إلى المسؤولين خلال عام ١٩٤٧ طابع التشدد والتهديد بالتخلى عن العمل وتحديد موعد محدد لتنفيذ مطالبهم .

وقد تحددت مطالب ضباط البوليس فى ذلك الوقت فى مساواتهم بضباط الجيش من حيث المرتب ، وقصر جميع الوظائف الادارية بالديوان العام والاقاليم (أى مديرو المديريات ومديرو الإدارات بالوزارة) على ضباط البوليس ، ووضع جميع مأمورى المراكز والأقسام بالدرجة الرابعة ، ومفتشى الضبط بالدرجة الثالثة . ووكلاء المحافظات والمديريات بالدرجة الثانية ، والمديرين بالدرجة الأولى وبدرجة مدير عام ، وإنشاء وظائف جديدة لتتناسب وأعداد الوظائف مع بعضها وتثبيت معاونى الإدارة وتطبيق كادر هيئات البوليس عليهم وتحديد ساعات العمل وصرف أجور إضافية عن ساعات العمل الزائدة .

ويبدو أن الحكومة نجحت فى عام ١٩٤٧ فى امتصاص غضب الضباط وتأجيل انفجارهم حتى أبريل عام ١٩٤٨ عندما قرر الضباط نتيجة لتسويف الحكومة فى إجابة مطالبهم الإضراب عن العمل يوم ٥ أبريل ١٩٤٨ والتجمع فى ناديهم الذى كان يقع بحديقة الأزبكية وقتئذ . وقد استدعى الجيش لمواجهة الإضراب الذى امتد إلى الإسكندرية .

تلخصت مطالب الضباط فى ذلك الوقت فى إقالة عبد الرحمن عمار (بك) وكيل وزارة الداخلية من وظيفته - وإسقاط التهم الموجهة إلى زعمائهم - والاستجابة للمطالب الأصلية التى أضربوا من أجلها .

وقد حسم الإضراب فى نفس يوم حدوثه عندما حاصرت مصفحات الجيش نادى الضباط وأطلقت عدة دفعات من رشاشات البرن فوق رؤوس ضباط البوليس الذين كانوا يزمعون الخروج فى مظاهرة ومعهم أسلحتهم ، ثم أمروا بالخروج فرادى وتسليم أسلحتهم ففعلوا وانصرفوا إلى بيوتهم .

. . . .

= وكان قد سبق ذلك إحالة بعض الضباط إلى الاستيداع لبعض الوقت باعتبارهم من المحرضين الأساسيين على الإضراب . ورغم أن البوليس المصرى كان معروفاً على مدى تاريخه بأنه غير ملوث بالسياسة (رغم استخدامه فى أحوال كثيرة وعلى وجه الخصوص خلال الانتخابات البرلمانية بواسطة الحزب الذى فى السلطة) إلا أنه كان هناك بعض الحالات الفردية التى اعتنق فيها ضباط البوليس أفكاراً سياسية ، فبالنسبة للتيار (الإخوانى) فقد كشفت محاكمة (عبد الحميد أحمد حسن) المتهم باغتيال (محمود فهمى النقراشى) عن معرفة دور الضابط (أحمد فؤاد عبد الوهاب) فى الحادث وقد أنتهى دوره بمصرعه يوم ٢٤/ ٣/ ١٩٤٩ أثناء مطاردة البوليس له فى دائرة مديرية القليوبية . كذلك كشفت محاكمات جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤إثر محاولة أغتيال الرئيس السابق جمال عبد الناصر عن أن الصاغ (الرائد) صلاح شادى هو مسؤول التنظيم العسكرى داخل الجهاز السرى للجماعة وقد أُدين فى المحاكمة وقضى بسجنه لمدة ٢٥ عاماً .

أما بالنسبة للتيار (الشيوعى) فقد ذكر « أحمد الرفاعى» فى مذكراته التى سجلها « رفعت السعيد » فى كتابه (تاريخ الحركة الشيوعية المصرية – المجلد الخامس ، هكذا تكلم الشيوعيون » أنه تقابل أثناء نقله بالقطار من سجن بنى سويف الى السجن الحربى فى الخمسينيات التالية لقيام ثورة ١٩٥٢ ، مع ضابط برتبة الصاغ (الرائد) وأن هذا الضابط ناداه باسمه التنظيمى وأبلغه بنبأ القبض على مجموعة من رفاقه . وأفهمه أنه زميل له فى التنظيم الشيوعى الذى كان يتبعه . وأوضح الرفاعى فى مذكراته أن هذا الضابط كان « يوسف صبرى» الذى يعمل آنذاك صحفيا بمجلة روز اليوسف ، وقد أفهمنى د . رفعت السعيد أن صحة اسمه هو « يوسف عز الدين صبرى » .

ولا تعد هذه الحالات الفردية الثلاثة دليلا على وجود اتجاهات سياسية داخل البوليس المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة ، أو حدوث اختراق للتيار الإخوانى أو الشيوعى للجهاز . وقد أكدت التقارير البريطانية عن إضراب ضباط البوليس المشار إليه فى الحاشية أنه لم يكن يحمل أى دلالات سياسية من أى نوع .

- راجع – اليوزباشى على حلمى واليوزباشى محمود على ضابط البوليس بحث فى حالته الحاضرة ، وفى أوجه الإصلاح المنشود ، مرجع سبق ذكره .
- جريدة البروجريه إجبسيان يوم ١٧/ ٩/ ١٩٤٦ « حديث باللغة الفرنسية بين محرر الجريدة واللواء سليم زكى باشا .
- منشور رجال البوليس والإدارة بمديرية الفيوم يوم ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بعنوان « نداء أخير» ، إلى رجال البوليس والإدارة بالملحق رقم ٥ .
- خطاب مطبوع من الملازم أول عبد المجيد رشدى هيبة ضابط نقطة الفنت مركزالفشن إلى رئيس الديوان الملكى يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٤٧ بالملحق رقم ٥ .
- خطاب مطبوع من اليوزباشى كمال عبد المقصود المغربى معاون بوليس مركز قوص مديرية قنا إلى رئيس الديوان الملكى يوم ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بالملحق رقم ٥ .
- خطاب مطبوع من اليوزباشى محمد محمود حلمى معاون بوليس السويس إلى رئيس الديوان الملكى يوم ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بالملحق رقم ٥ .
- خطاب مطبوع من الملازم ثان كمال عبد الرحمن ضابط مباحث مركز المنصورة إلى رئيس الديوان الملكى يوم ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بالملحق رقم ٥ .=

وفى خضم هذا الانفجار الشعبى الجارف ، تحول الانتباه إلى فلسطين التى كانت محاولات تقسيمها بين العرب واليهود تجرى فى المجتمع الدولى ، وقاد الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة الدعوة للكفاح المسلح ضد اليهود فى فلسطين ، ثم ما لبث هذا أن تحول إلى ثورة عارمة ضد اليهود فى مصر تناولت محلاتهم ومساكنهم بالنسف والتدمير ، فلما دخلت مصر الحرب فى فلسطين (١٩٤٨) تزايد النشاط السياسى العنيف من جانب جماعة الإخوان المسلمين ، وظهرت حوادث النسف والتدمير والاغتيال (نسف سينما مترو فى مايو ١٩٤٧ ، مصرع رئيس محكمة الجنايات أحمد الخازندار فى مارس ١٩٤٨ - نسف حارة اليهود فى يونيو ١٩٤٨ ، إلقاء القنابل والمتفجرات على المحال التجارية اليهودية كشيكوريل وأوريكو فى يوليو ١٩٤٨ ، وبنزايون وجاتينيو فى أغسطس من نفس العام . ونسف شركة الإعلانات الشرقية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ ، ثم حادث ضبط سيارة جيب فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ محملة بالذخائر والأسلحة مما يخص الجماعة ، وتشعب التحقيق فى هذه القضية إلى اتهام بضعة وثلاثين شخصاً من الجماعة بالاتفاق الجنائى لقلب نظام الحكم بالقوة . . . إلخ)(١) .

ولا جدال فى أن المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٢ كانت أخطر المراحل على الإطلاق من حيث تهديدها للأمن السياسى فى البلاد

= - خطاب مطبوع من الصاغ إسماعيل إبراهيم يوسف ببوليس الغربية إلى رئيس الديوان الملكى يوم ١/ ١٠/ ١٩٤٧ بالملحق رقم ٥ .
- منشور مطبوع موجه إلى (إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى) بعنوان صورة المذكرة المقدمة لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من معاونى الادارة بدون تاريخ بالملحق رقم ٥ .

F.O . 371/69210-J2324
2326
2535

- وزارة الداخلية الأوامر العمومية رقم ٤٢١ فى ١٤/ ٩/ ١٩٤٩ .
- رفعت السعيد « تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المجلد الخامس ، هكذا تكلم الشيوعيون » ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(١) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢» ص ١٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ - ١١٥ .و « الإخوان والإرهاب» ، غير معروف المصدر والتاريخ .

تهديداً خطيراً ، ومن حيث إلقائها أعباء ضخمة على جهاز الأمن السياسى الذى كان عليه أن يواجه كل هذه القضايا (شيوعية - إخوان مسلمين - إضرابات - اعتصامات- نسف وتدمير - اغتيال سياسى - صحافة معارضة - فكر معادٍ - تذمر - صهيونية ... إلخ) .

على المستوى التنظيمى لجهاز الأمن السياسى فإن الذى أنشىء هو مكتب جديد فى بوليس القاهرة ضمن تخصصات (القسم المخصوص) فى سبتمبر ١٩٤٧ أطلق عليه اسم (مكتب الشؤون العربية) كان من بين أهدافه الحفاظ على أرواح الزعماء واللاجئين العرب ، ثم انبثق عنه فرع لمراقبة النشاط الصهيونى ، وصلته باليهود المقيمين فى مصر [١] .

ويجمل تقرير الأمن العام عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ معاً جهود (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية خلال هذين العامين فى المساهمة فى معاونة المجهود الحربى للقوات المصرية بفلسطين عن طريق مقاومة العناصر المؤيدة (للأعداء) والحصول على المعلومات التى تفيد القوات المحاربة ، والقيام بجهود خاصة فى مكافحة المبادىء المنافية للدستور من شيوعية وصهيونية ، وقيام مكتب مكافحة الشيوعية التابع للقسم بضبط خمسين قضية من قضايا الشيوعية التى أتهم فيها حوالى مائتى متهم ، وحتى عام١٩٤٩ كان القسم المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التى أنشأ لها ملفات فى أرشيفه ، كما أنشئت فروع للقسم فى المحافظات وبعض المديريات [٢] .

ويكشف آخر تقرير عن (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية عام ١٩٥٠ عن أن نشاطه كان اتخاذ الإجراءات لضمان عدم قيام العناصر المفرج عنها من المعتقلين بعد إلغاء الأحكام العرفية على يد حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) وإبطال العمل بقيودها ، بالإخلال بالأمن أو تعريض سلامة البلاد للخطر ، وبذل الجهود لحماية ظهر القوات المصرية فى فلسطين وضمان عدم تسرب العناصر المعادية لداخل البلاد للإضرار بتلك

---

(١)«تطور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ » ، مرجع سبق ذكره .

(٢) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ .

القوات أو بالمصالح والإعتبارات السياسية التى كانت تتوخاها الدولة فى هذا المقام ، وتتبع العناصر التى كانت «تستغل المشاعر الوطنية لإثارة بعض الطبقات وبث روح التذمر الذى لا يوجد ما يبرره والذى لوحظ فى أغلب الأحوال أن مصدره تلك العناصر المأجورة التى تعمل على الإخلال بالأمن ومحاولة قلب النظام بوسائلها الموحى بها من بعض العناصر الأجنبية [١] » على حد قول جهاز الأمن ، وملاحقة مروجى المبادىء الشيوعية بين العمال والطلبة الذين زاد نشاطهم عقب رفع الأحكام العرفية .

وقد أثبت تقرير الأمن العام المذكور نجاح القسم المخصوص وفروعه فى المحافظات والمديريات ، حيث كان قد تم تعميم إنشاء الأقسام المخصوصة هناك استكمالاً للعمل ولتمكين الجهاز من متابعة تنقلات واتصالات أصحاب النشاط غير المرغوب فيه ، فى ضبط ٦١ خلية شيوعية غالبيتها من الخلايا الرئيسية فى الحركة الشيوعية ، وقبض على ١٧٣ شخصاً من ذوى النشاط الشيوعى - كما ضبطت مطبوعات وتقارير شيوعية كثيرة كشفت عن الخطط التى كان يتبعها أصحاب النشاط اليسارى فى مصر فى تلك الفترة [٢] .

ويستخلص مما فات أن جهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات كان يتكون من :

- القسم المخصوص بالوزارة ، ويتبعه مكتب مركزى لمكافحة الشيوعية .
- أقسام مخصوصة فرعية فى المحافظات للقيام بأعمال الأمن السياسى .
- تخصصات داخل الأقسام المخصوصة لتولى الأعمال المتعلقة بالنشاط الشيوعى - الشؤون العربية - الصهيونية .

وإذا كانت المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر هى أخطر مراحل العمل السياسى على مدى تاريخ البلاد ، فقد كانت هذه المرحلة هى تاريخ الميلاد الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى البوليس بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى .

---

(١) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢) المصدر السابق .

لقد وقف جهاز الأمن السياسى أمام مجموعة خطيرة من قضايا الاغتيال السياسى كانت :

مصرع رئيس الوزراء أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ ، مصرع أمين عثمان باشا فى يناير ١٩٤٦ ، مصرع المستشار أحمد الخازاندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس ١٩٤٨ ، مصرع اللواء سليم زكى باشا حكمدار بوليس القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، مصرع رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا فى ديسمبر ١٩٤٨ .

ووقف أمام سلسلة من الانفجارات والتدمير والنسف استهدفت أوجه النشاط الإقتصادى والصحفى فى نفس الفترة .

ووقف أمام تغلغل يسارى فى صفوف شرائح مهمة فى الشارع السياسى .

ووقف أمام تيار دينى غامض يستخدم السلاح والعنف وسيلة لتحقيق أغراضه فعاشت البلاد مرحلة من الإرهاب يكفى أن يذكر من أحداثها حادث نسف محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩ ، وحادث وكر شبرا فى أبريل ١٩٤٩ . ووقف أمام مظاهرات لا تتوقف ، وإضراب عن العمل ، ونشاط صهيونى بدأ يتحرك[1] .

وكانت الأحداث متلاحقة بصورة تكاد تنقطع معها الأنفاس ..... ويكاد يسقط معها النظام - ثم جاء إضراب البوليس فى الربع الأخير من عام ١٩٤٧ والربع الأول من عام ١٩٤٨ ليهدم القلعة الحصينة التى كان يتحصن بها النظام ، ولم يبق من الهيكل كله إلا

---

(١) القضية ١٥٠٩ جنح الدلنجات بحيرة سنة ١٩٤٦ والخاصة بضبط كارمن باروخ وموريس أجيون (وهما يهوديان) وآخرين محرزين لطنين من المفرقعات ، وحكم على كل منهما بالحبس مع الشغل خمس سنوات ، راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥٣٦ فى ١٢/ ١٢/ ١٩٤٦ والخاصة بالثناء على البكباشى محمد مصطفى أفندى مساعد حكمدار البحيرة واليوزباشيين طه زغلول الضابط بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة ومحمد مختار المدبولى الضابط بمباحث مديرية البحيرة ، والملازمين الأولين حسن محمد الجندى الضابط بالمباحث بمديرية البحيرة ومحمد جمال الدين عبد المقصود الضابط بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة .

جهاز الأمن السياسى من جهاز البوليس ، الذى بقى على ولائه لحماية النظام السياسى المنهار .

هنا فقط - وفى النصف الثانى من الأربعينيات تبدأ العلاقة الخاصة بين نظام الحكم وجهاز الأمن السياسى .... جهاز أمن الدولة - هنا فقط يظهر الدور الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات ....

فى ذلك الوقت بدأت الأسماء اللامعة فى سماء الأمن السياسى تظهر ويظهر دورها فى حماية أمن الدولة ... القائمقام محمد إبراهيم إمام ، الصاغ محمد توفيق السعيد ، الصاغ محمد الجزار ، البكباشى سعد الدين السنباطى ، اللواء أحمد طلعت ....

ولم يكن تألق نجم هؤلاء راجع إلا لأدوارهم فى الإيقاع بالمتهمين فى القضايا السياسية ، واستخدام أساليب التعذيب ، والتأثير الشخصى ، والوعد والترغيب مع المتهمين ونجاحهم فى بعض القضايا فى الحصول على اعتراف بعض المتهمين على البعض الآخر [(١)] .

وكان دور رجال الأمن السياسى تحت رئاسة النظام الحاكم (رئيس الوزراء) الذى كان فى معظم الوزارات المصرية وزير الداخلية فى نفس الوقت إمعاناً فى تأكيد الاعتماد على جهاز البوليس فى حماية النظام الحاكم .

ولم يكن غريباً ، والأمر كذلك ، أن يصبح دور الأمن السياسى فى مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات دوراً متميزاً متمتعاً بعناية النظام الحاكم ورعايته [(٢)] .

---

(١) لطفى عثمان «المحاكمة الكبرى فى قضية الإغتيالات السياسية » .

(٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ فى ١٠/ ٢/ ١٩٤٩ ، الإنعام بنوط الجدارة الذهبى على الأميرالاى أحمد طلعت وكيل حكمدار بوليس مصر والقائمقام محمود عبد المجيد مديرإدارة المباحث الجنائية بالوزارة ، والقائمقام محمد إبراهيم إمام المفتش ببوليس محافظة القاهرة ، والصاغ سعد الدين السنباطى الضابط بمديرية الغربية والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد والصاغ المحلى محمد محمد الجزار الضابطين بمحافظة القاهرة ، والملازم أول عبده أرمانيوس سرور الضابط ببوليس الجيزة والمنتدب للعمل بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة - ويلاحظ أن الثانى والسابع كانا من المتهمين باغتيال المرحوم حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين يوم ١٢/ ٢/ ١٩٤٩ ، كما يلاحظ =

ورويداً رويداً أخذ القسم المخصوص بتضخم وتتشعب مسؤولياته [1] .

ولابد أن يعقب استئثار جهاز الأمن السياسى بثقة النظام الحاكم أن يصبح أكبر من الخضوع للرقابة القانونية والوظيفية ، كيف لا وهو الجهاز الذى يحمى النظام .

والنتيجة الحتمية لخروج جهاز الأمن السياسى عن نطاق الرقابة الرادعة والتصاقه بالنظام الحاكم هى أن يحمله النظام على طريقته حتى ولو كانت غير شرعية ، بمعنى آخر انزلاق الجهاز إلى الانحراف .

وهذا ما كان من أمر الجهاز فى عهد حكومة ابراهيم عبد الهادى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عندما تعاظم أمره وأوكل إليه (عبد الهادى) القيام بمهمة التنكيل بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة فى ظل وزارته التى فتحت الباب على مصراعيه لهذا العمل ، حتى انتهى الأمر إلى انحراف جهاز الأمن عن مهمته بارتكاب جرائم القتل السياسى عندما قتل حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين على يد مجموعة من رجال البوليس يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ [2] .

= أن هذه الإنعامات كانت قبل يومين من تاريخ إرتكاب هذه الجريمة - وقد كان كل هؤلاء الضباط من المشتغلين بالأمن السياسى راجع أيضا الأمر العمومى رقم ٩١ فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ بمنح الصاغ سعد الدين السنباطى رتبة البكباشى المحلية - وكان المذكور مسؤول جهاز الأمن السياسى فى مديرية الغربية - والأمر العمومى ١٤٥ فى ٢٤/ ٣/ ١٩٤٩ بمنح اليوزباشى صلاح الدين حامد إبراهيم الضابط بالقسم المخصوص بالوزارة نيشان النيل من الطبقة الخامسة - والأمر العمومى رقم ٢١٤ فى ١٢/٥/١٩٤٩ بمنح اليوزباشى أحمد حلمى واليوزباشى حسين حافظ العطار والملازم أول حسن أنور محمد أبو المجد رتباً محلية .

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٢ فى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ بنقل ثمانية ضباط من مقار عملهم إلى القسم المخصوص بالوزارة .

(٢) كمال كيرة ، « محاكمات الثورة » الكتاب الأول ، مكتب شؤون محكمة الثورة فبراير ١٩٥٤ - والقضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل سنة ١٩٥١ مقتل الشيخ حسن البنا فى ١٢/٢/١٩٤٩ والمتهم فيها الأميرالاى محمود عبد المجيد واليوزباشى عبده أرمانيوس سرور ، والجاويش محمد سعيد إسماعيل والأومباشيين أحمد حسين جاد وحسين محمدين رضوان .

F.O. 371/73662 File 1651 - J 8321.

وهذا التقرير يعقب على محاكمة قاتل النقراشى ، ويذكر أن من شاركوا فى حوادث التعذيب هم توفيق السعيد ، محمد صالح ، الجزار ، العشرى من ضباط البوليس السياسى .

وقد انساق جهاز الأمن السياسى بعد جريمة حسن البنا إلى مزيد من الجرائم .

فقد تبين من التحقيقات فى قضية مقتل رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) أن لأحد ضباط البوليس واسمه (أحمد فؤاد عبد الوهاب) دوراً فى الإعداد للجريمة - وكان ذلك فى إطار اعترافات (عبد المجيد أحمد حسن) المتهم باغتيال النقراشى . ولما كان اعتراف (عبد المجيد) يقتضى القبض على (أحمد فؤاد) فقد توجه البوليس بصحبة النيابة للقبض عليه وتفتيش منزله فى (بنها) - لكن (أحمد فؤاد) تمكن من التغرير بأحد زملائه الضباط وركب سيارة البوليس وانطلق هارباً تتبعه قوات البوليس لمطاردته ، وتوغل الضابط فى حقل على مقربة من الطريق الزراعى إلى القاهرة وعبر بملابسه إحدى الترع . وقد كان يمكن لقوات البوليس أن تقبض عليه لكنهم أطلقوا عليه النار فقتلوه فى ٢٤/ ٣/ ١٩٤٩[١] .

وتزخر وثائق محاكمات رجال عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢ بحوادث التعذيب التى ميزت عهد (إبراهيم عبد الهادى) ، والتى جرت على يد جهاز الأمن السياسى . ولقد ترتب على ذلك أن اقترن فى أذهان الشعب المصرى ولفترات طويلة مصطلحى (البوليس السياسى) و (التعذيب) [٢] .

لكن نهايات سنة ١٩٤٩ شهدت تطهيراً جزئياً فى جهاز الأمن السياسى بهدف امتصاص بعض السخط الذى أحدثته أعمال الجهاز خلال الفترة السابقة ، فاستُبعِدَت منه بعض الشخصيات التى نُسِبَت إليها عمليات تعذيب المتهمين فى القضايا السياسية أو المشاركة فى جرائم القتل التى ارتكبتها الحكومة فى عهد (إبراهيم عبد الهادى) [٣] .

---

(١) كما كيره (محاكمات الثورة) ، مرجع سبق ذكره ، وأحمد عادل كمال « النقط فوق الحروف -- الإخوان المسلمون - والنظام الخاص » ص ٢٢٨ .

(٢) « محاكمات الثورة » ص ١٠٨ - ١٢٠ ومحمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، ج ٢ ص ٢٤٥-٢٧٨ .

(٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٨٤ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ نقل الأميرالاى محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية مفتشاً بإدارة البوليس ، ونقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف =

ومع هذا فإن ذلك السلوك غير السوى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات لم يقلل على الإطلاق من الأهمية التى حازها هذا الجهاز داخل البوليس ، ولم يغير من سياسة الأنظمة الحاكمة تجاه خطوات تعزيزه ودعمه [1] ، بل إن سياسة دعم الأمن السياسى بدأت خلال تلك الفترة تحدث أثراً له دلالته داخل البوليس ، مقتضاه تغليب الوظيفة السياسية للبوليس على الوظيفة الجنائية ، بمعنى إعطاء الأمن السياسى أفضلية وأولوية على الأمن الجنائى ، وهى سياسة بوليسية ضارة بكل المقاييس .

ولقد كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أنسب وأخصب فترة لتطبيق هذه السياسة الخاطئة ، وكان أظهر مثال لذلك التطبيق هو (بلوكات النظام) .

عندما ظهرت صعوبات المحافظة على الأمن العام بواسطة قوات البوليس العادية فى عام ١٩٢٨ رؤى تعزيز البوليس بقوات من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية فى الجيش ، وبالفعل فإن (بلوكات الخفر) أنشئت فى ذلك العام من قوة قوامها ٤٠٠ عسكرى

= السنباطى مسؤول الأمن السياسى فى الغربية ضابطا بمديرية المنيا ، والصاغ المحلى محمد توفيق السعيد بالقسم المخصوص بالقاهرة إلى الفيوم والصاغ عبد المجيد صابر العشرى من القسم المخصوص بالقاهرة إلى البحيرة ، والأوامر العمومية ٤٩٣ فى نفس التاريخ بإلغاء ندب اليوزباشى عبده أرمانيوس سرور لإدارة المباحث الجنائية بالوزارة وإعادته إلى مديرية الجيزة ، والأوامر العمومية ١٦٦ فى ١٣ أبريل ١٩٥٠ بنقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى من المنيا إلى (وكيل مأمور مركز بدشنا بقنا) ، والأوامر العمومية ٥٢٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ محاكمة هذا الضابط أمام مجلس تأديب بتهم الإنقطاع عن العمل من ٣١/ ٥/ ١٩٥٠ حتى تاريخ إحالته على مجلس التأديب وتعديه على وزير الداخلية بالقذف والسب فى خطاب استقالته المنشور فى الصحف والمجلات ورفضه الحضور أمام مفتش الداخلية بالوزارة لاستجوابه ، وقد قضى المجلس المنعقد فى ١١/ ٩/ ١٩٥٠ بفصله من الخدمة .

(١) أثبت المرحوم عبد الفتاح حسن (باشا) الوزير السابق وجود نظام للتنصت على المكالمات التليفونية فى مارس ١٩٥٠ عندما كان وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية ، وذكر أن اللواء / عمر حسن مدير القسم المخصوص أرشده إلى غرفة بسطح وزارة الداخلية كان بها كونستابلات ووجدوا على مائدة جهازا للتسجيل الآلى وتبين أنه معطل وقيل له بأن جهازا آخر للتسجيل اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعيد إلى القصر الملكى ولم يرد منه ، كما ذكر أن تسجيل المكالمات الخارجية ظل ساريا خلال وزارة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، راجع كتابه « ذكريات سياسية » ، دار الشعب ١٩٧٤ ص ١٩ - ٢١ .

ممن يقضون الخدمة الإلزامية ، وجُعِلَ مقر نصف القوة فى قويسنا ، أما النصف الآخر فقد استقر فى أسيوط . وكان الغرض من هذه القوة حفظ النظام والمساعدة فى الأماكن التى تدعو الحالة فيها إلى المساعدة ، وكانت كل محافظة من محافظات القطر (القاهرة - الاسكندرية - القنال) يتبعها (بلوك خفر) .

وفى سنة ١٩٢٩ كان عدد هذه القوات ٦١٥ فرداً اشتغلوا كقوة احتياطية لحفظ النظام فى الموالد ومواسم الحج والرحلات الملكية والحفلات العامة .

وفى الثلاثينيات استقر واجب هذه القوات فى حراسة الأماكن المهمة كدور الحكومة والبنوك والمصارف والمنشآت العامة والقيام بالداوريات الكبيرة والمعاونة فى قمع المظاهرات والاضطرابات المخلة بالأمن العام وحفظ النظام فى المعتقلات والمصايف والمشاتى ومساعدة أجهزة مكافحة المخدرات فى ضبط الزراعات الممنوعة .

وفى عام ١٩٣٦ أصبح اسم هذه القوات (بلوكات النظام) ، ومع قيام الحرب العالمية الثانية كان قوام هذه البلوكات ١٠٠٠ مجند ، وفى عام ١٩٤٠ ضُمَّ إلى قوة بلوكات النظام ١٢٦١ عسكرى من قوة الجيش المرابط ، وخلال سنوات الحرب كان نطاق عمل هذه القوات قد اتسع ليشمل حفظ الأمن بدائرة الجامعة ، وشيئاً فشيئاً بدأ يتضح الدور الذى تلعبه بلوكات النظام فى مجال الأمن السياسى - فقد وقع على عاتقها حفظ الأمن أثناء اضطرابات ما بعد الحرب فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فواجهت حوادث إضراب عمال شركة ماتوسيان بالجيزة ، وفابريقة السكر بالحوامدية ، وحفظت الأمن بمعتقلات الهايكستب ومنطقة المصانع بشبرا الخيمة .

وفى عام ١٩٤٩ ضُمَّت إلى (البلوكات) قوة جديدة روعى تجهيزها بأسلحة ومعدات متطورة لمواجهة المظهر العنيف الذى اتسمت به عمليات تصفية جماعة الإخوان المسلمين إثر حلها فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تبع ذلك من مهاجمة (الأوكار) التى كانت الجماعة تخفى فيها أسلحتها ومتفجراتها ، وقيام أعضاء الجماعة باستخدام الأسلحة الأتوماتيكية فى رد هجوم قوات البوليس (٤ / ٤/ ١٩٤٩) - وقد سُمِيَت هذه القوة (بقوة المطاردة) .

أصبح عدد أفراد بلوكات النظام فى عام ١٩٥٠ (٣٨٣٧) مجند إلى جانب ٣١٧ رجلاً من قوة المطاردة ، وتطورت القيادة العامة لهذه القوات من رتبة الصاغ (الرائد) إلى رتبة اللواء ، وبإعتراف إدارة الأمن العام فى تقريرها عن حالة الأمن العام فى تلك السنة فإن هذه القوة أصبحت بمثابة جيش بوليسى ومظهراً لقوة الوزارة استغنت به للأمن العام الداخلى عن الاستعانة بخدمات الجيش .

ويلاحظ أن هذا الانحراف بجهاز البوليس المدنى إلى « العسكرة » كان يحمل فى طياته نذر شر كثيرة .

كان تكوين الجيش البوليسى فى أوائل الخمسينات إيذاناً بتسلل فكرة « العسكرة » فى البوليس إلى أذهان المخططين للجهاز ، وكان سبب « العسكرة» كما هو واضح هو «مواجهة العمل السياسى» وهذا هو أسوأ ما فى الأمر ، ذلك أنه كان يعنى مواجهة العمل السياسى بالبندقية وليس بالقانون ، وهو أسلوب عاد على البوليس والبلاد بأوخم العواقب[1] .

وكان خلق قوة عسكرية ، أفرادها جنود مكانهم الجيش -لجهاز ليس من شؤونه قيادة القوات العسكرية بحكم عدم تأهيل قياداته لهذا العمل التخصصى من ناحية ، وبحكم طبيعة عمل الجهاز نفسه داخل المدينة والقرية ومع الشعب من جهة أخرى ، كان هذا العمل فى غاية الخطورة بحسبانه أحد عوامل « الإنفلات» داخل هذه القوات غير المدربة جيداً والخاضعة لقيادات غير عسكرية ، لا يربطها بالحياة العسكرية إلا الملبس دون الروح .

إن الجندى فى الجيش يتخلص من حياته المدنية ويذوب فى بوتقة العسكرية من خلال خضوعه لقيادات تلقت العلم العسكرى البحت فى معهد متخصص ، ومن خلال

(١) وزارة الداخلية ، إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ، و١٩٢٩ ، وقانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية وضع الصاغ خليل رضوان الديب وآخرين ص ٣٩٣ - ٣٩٥ ، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩- و١٩٤٠ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، وكتاب الاخوان والإرهاب (نشرة مجهولة المصدر) ، وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - وعام ١٩٥٠ .

حياة المعسكرات والصحراوات والمناورات - ومن خلال التعامل مع المدفع والدبابة والإبرار الجوى والقاذف الصاروخى والقفز بالمظلة والغوص تحت الماء وركوب البحار بحيث يخلق منه ذلك كله ذلك « العسكرى» .

فأن نأخذ شاباً مطلوباً للجيش بالمعنى السابق لنضعه تحت قيادة مدنية لا تعرف من نظم العسكرية إلا قشوراً قليلة ، وكل عمل هذه القيادة هو الدفاتر والأوراق وضبط المخدرات وسارقى المساكن ، ثم نعطى هذا الشاب سلاحاً ونوجهه نحو جماهير تأثرت بالسياسة أو غاضبة ، وهو لم يتأقلم بعد لا عسكرياً ولا سياسياً ولا ثقافياً لمثل هذه المهام . . . . كل هذا يخلق قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى لحظة . . . . وقد انفجرت .

ولقد وُجِّهَت هذه القوات فى عام ١٩٥٠ لتهدئة عمال بعض الشركات التى تنتج مواد حيوية للبلاد ، واستُخدِمَت فى عدة مناسبات فى منطقة جامعة فؤاد الأول وحققت الغرض المنشود من استخدامها ، واستُخدِمَت لحفظ الأمن بمنطقة المصانع بشبرا الخيمة ، واستُدعِيَت قوات منها لمساعدة « بوليس مدينة القاهرة » فى « ظروف هامة استوجبت ذلك» [(١)] .

وفى عام ١٩٥١ اتسع تشكيل « بلوكات النظام» ليصبح مركز « بلوكات نظام الأقاليم» فى العاصمة ، بينما أُقيمت بلوكات نظام محلية فى عواصم المديريات لمواجهة الاضطرابات التى كان نطاقها قد تعدى العواصم والمحافظات ، إلى المديريات أيضاً ، وقد بلغ عدد قوات هذه البلوكات فى ذلك الوقت ٣٧٣٧ نفراً عدا ٣٢٠ من (قوة المطاردة) -يقوم بالإشراف عليهم ٥٦ ضابطاً و ١٤ صولاً (مساعد)[(٢)] .

كانت (بلوكات النظام) أو القوات العسكرية فى البوليس تتضخم تضخماً طردياً مع تفاقم أحوال الأمن السياسى ، والأرقام تشهد بذلك ، كذلك فإن التجهيز كان يتطور مع تطور الأحداث السياسية .

---

(١) تقرير عن حالة الامن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢) تقرير عن حالة الامن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية .

ولعل خير مثال على ذلك هو ما أفرزته حوادث يناير ١٩٥٢ من إنشاء ماسُمِىَ فى ذلك الوقت بالفرقة المدرعة وإعادة تنظيم بلوكات النظام التى كان أفرادها قد تمردوا على الحكومة صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ إثر توارد الأنباء عن مصرع ٥٧ من زملائهم فى حادث مستوصف الإسماعيلية فى معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية .

فقد كان الأميرالاى محمود عبد المجيد (منفذ حادث اغتيال حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، وحادث مقتل الملازم أول / عبد القادر طه فى ٢٥ مارس ١٩٥٢) مكلفًا بإعادة تنظيم بلوكات النظام التى خرجت على النظام وإعادة ترتيبها ، كما أُسند إليه أمر إنشاء الفرقة المدرعة لمواجهة الحوادث السياسية المماثلة لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١) .

زُوِّدَت هذه الفرقة بسيارات خاصة وأخرى للاتصال اللاسلكى ، وأنشىء مركز للتدريب تابع لها لتكوين فرق متخصصة فى أعمال قمع الشغب واستعمال الأسلحة الحديثة ، وزُوِّدَت الفرقة بآلة سينمائية للالتقاط والعرض تنقل إلى المسؤولين صورة حية للمظاهرات والشغب بهدف إثبات الوقائع عند التحقيق حيث يحدد الفيلم الدور الذى يلعبه كل متهم فى هذه الحوادث ، وتبعث الفرقة قوات على شكل دورتين تخرجان فى الصباح ومثلهما فى المساء للمرور فى أنحاء مدينة القاهرة بصفة دوريات استطلاع لمراقبة الحالة وإخطار القيادات لاسلكياً بحالة الأمن السياسى فى المدينة لكى لا تفاجأ أجهزة الأمن السياسى بحوادث خطيرة مثلما حدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ (٢) .

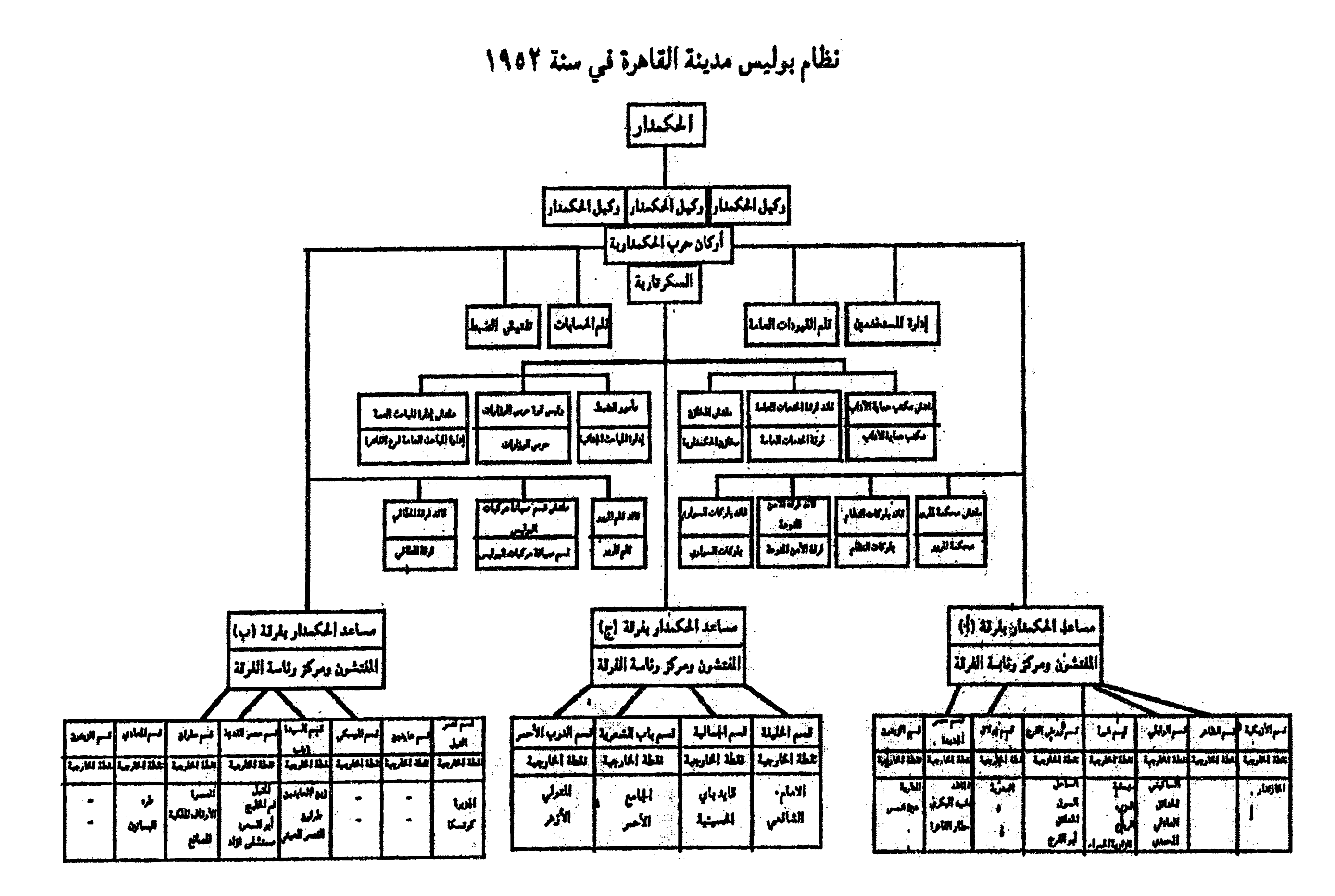
وقد تم فصل بلوكات النظام عن الفرقة المدرعة ، وأصبحت الأولى تضم فى عام ١٩٥٢ (٣٣) ضابطاً و ٢٤٤٦ جنديًا (٣) .

---

(١) شهادة اللواء / حسان سالمان وكيل إدارة البوليس واللواء / عبده إبراهيم المفتش بإدارة البوليس بوزارة الداخلية فى القضية ١٨٤ جنايات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ الخاصة بمصرع الملازم أول / عبد القادر طه فى ٢٥/ ٣/ ١٩٥٢ .

(٢) بوليس مدينة القاهرة – التقرير السنوى لسنة ١٩٥٢ .

(٣) المصدر السابق . أنظر الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٥٢ .


نظام بوليس مدينة القاهرة في سنة ١٩٥٢
الحكمدار
وكيل الحكمدار
وكيل الحكمدار
وكيل الحكمدار
أركان حرب الحكمدارية
السكرتارية
تفتيش الضبط
قلم الحسابات
قلم التوريدات العامة
إدارة المستخدمين
مأمور الضبط
حرس الوزارات
مكتب حماية الآداب
فرقة الخدمات العامة
مساعد الحكمدار بفرقة (ب)
المفتشون ومركز رئاسة الفرقة
مساعد الحكمدار بفرقة (ج)
المفتشون ومركز رئاسة الفرقة
مساعد الحكمدار بفرقة (أ)
المفتشون ومركز رئاسة الفرقة
قسم الخليفة
قسم الجمالية
قسم باب الشعرية
قسم الدرب الأحمر
النقطة الخارجية
الإمام الشافعي
قايتباي الحسينية
الجامع الأحمر
المتولي الأزهر

ومع هذا فقد كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقبله تمرد قوات الأمن السياسى (بلوكات النظام) فى صباح ذلك اليوم أكبر دليل على فشل جهاز الأمن السياسى بالبوليس المصرى ، فلا هو تنبأ بما حدث فكانت الكارثة التى احترقت خلالها العاصمة ، ولا هو أحسن عندما جعل من (عسكرة) البوليس سلاحاً لضرب السخط فى الشارع المصرى ، فخرج المارد من قمقمه وتمردت قوات (بلوكات النظام) على قياداتها ، وكانت هذه القوات صبيحة السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ أول عناصر تتحرك للشغب فى ذلك اليوم دون أن يتوقع البوليس تحركهم دائماً كالشيوعيين أو الإخوان .

وليت فساد « الأمن السياسى» اقتصر على ما فات فقط ؛ فقد كان داخل جهاز البوليس عنصر تدمير لقواعد النظام والانضباط بحيث أصيب الجهاز كله بالشلل مع أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢

كانت هناك ثمة قواعد موضوعة فى بوليس القاهرة يجرى تطبيقها فيما يتعلق بتحريك قوات « بلوكات النظام» والقوات الأخرى المساعدة فى الظروف العادية وفى أحوال الطوارىء ، فما الذى جرى وكان يجرى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ؟!

فى الظروف العادية يخصص للحكمدار قوة لمكافحة الشغب من بلوكات النظام (للمدينة) ، يتولى قسم منها حراسة خزائن ومخازن الحكومة ، بينما يبقى القسم الآخر كاحتياطى للمظاهرات .

فإذا ما توقع الحكمدار مشاكل خطيرة ، فإنه من خلال وزارة الداخلية يضع الجيش لحراسة هذه الخزائن والمخازن لزيادة قواته من بلوكات النظام بحوالى ٤٠٠ فرد .

ويلاحظ أن رجال أقسام البوليس ليس لهم شأن بالشغب نظراً لعدم انتظامهم فى تشكيلات أو معيشتهم فى ثكنات ، أما الخيالة (١٧٠ فرداً) فإنهم يستخدمون فى المراحل المبكرة من الشغب ، ثم بعد ذلك يمكن فقط استخدامهم لتعزيز البوليس غير الراكب .

فإذا كانت الاضطرابات المتوقعة خطيرة ؛ فإن قوة من الجيش كانت تحفظ فى ثكنات قصر النيل (مكانها فندق هيلتون النيل الآن) مع ضابط اتصال من الجيش يعمل مع الحكمدار لسرعة وسهولة التحركات ، تتحرك لاحتلال مواقع خدمة البلوكات .

فى يوم٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت بلوكات النظام فى مواقعها وفق الظروف العادية . وكان (١٠٢٠) فرداً منهم قد أُرسلوا للقنال منذ فترة سابقة وكانوا فى بورسعيد والسويس ، بحيث لم يكن تحت سيطرة الحكمدار من القوات المدربة لمكافحة الشغب سوى ٨٠٠ فرد فقط .

وكانت بلوكات نظام الأقاليم (٣٠٠٠ فرد) فى ثكناتها بالعباسية كاحتياطى للمديريات فى حالة احتياجها لقوات لمكافحة الشغب .

كان إجراء البوليس العادى عند توقع اضطرابات هو سرعة القبض على الخطرين المعروفين – وهذا هو ما فعله (أحمد مرتضى المراغى) محافظ الإسكندرية فى ذلك الوقت عندما قبض على حوالى (٣٥٠) شخصاً ، وبالتالى فإن الإسكندرية لم تتعرض لأى اضطرابات .

أما فى القاهرة فإن خطوة كهذه لم تتخذ .

فى الساعة السابعة والنصف من صباح السادسة والعشرين من يناير ١٩٥٢ حطم جنود بلوكات النظام ثكناتهم وانطلقوا إلى شوارع القاهرة حيث اتصلوا بجامعة الأزهر وجامعة فؤاد بالجيزة . وكانت هذه الثورة هى الفرصة التى كانت جماعات التخريب (أياً كانت) تنتظرها . وكانت تعليمات وزارة الداخلية هى عدم مهاجمة المظاهرات ، والتعامل معها بلطف .

كان البوليس فى القاهرة يُدار بواسطة (الأميرالاى = عميد) محمد إبراهيم إمام وكيل الحكمدار بدلاً من الحكمدار مراد الخولى بك (الأميرالاى) الذى كان قد تنازل فعليا عن وظائفه (لإمام) الذى كان رغم كونه وكيلاً له ، إلا أنه كان « رئيس البوليس السياسى» ومحل ثقة الوزارة ، وتجاوزت سلطاته سلطات الحكمدار الذى أزيح جانبا ولم يعد له كيان فعلى بالنظر للسلطات الهائلة والصلات القوية لرجل الأمن السياسى (إمام) .

فى ظل هذه الحقائق فإن « حكمدار البوليس فى القاهرة» :

- لم يقبض على العناصر الخطرة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ - والتى كان ينبغى أن يمده بأسمائها (البوليس السياسى) .

- لم يدع الجيش لحراسة الخزائن والمؤسسات بدلاً من (بلوكات النظام) وتوفير عدد كبير من رجال البلوكات لمواجهة الشغب .

- لم يستخدم « الخيالة» الذين ظلوا محبوسين فى ثكناتهم .

- لم يستدع قوات الهجانة « راكبى الجمال » للتعامل مع الشغب .

- لم يدع قوات الجيش للنزول إلى المدينة حتى ما بعد الحريق .

وتؤكد الوثائق أن « رئيس البوليس السياسى « الأميرالاى» محمد إبراهيم إمام » كان يصدر فى ذلك اليوم أوامر معاكسة لأوامر « الأميرالاى مراد الخولى بك» - وأن الأخير كان يتقبل هذا الوضع بنتيجة مؤداها أن إدارة البوليس فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت فى يد « الأميرالاى محمد إبراهيم إمام » مسؤول البوليس السياسى ، ووكيل محافظة القاهرة (محمود عبد اللطيف البدينى [١]) أحد المساعدين الرئيسيين (لفؤاد سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى ذلك الوقت [٢] .

---

(١) نقل الصاغ المحلى محمود عبد اللطيف البدينى مع مقدم حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) من المنيا إلى إدارة عموم الأمن العام وندب ياوراً (مرافقاً) لوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين باشا) فى ١٣ يناير ١٩٥٠ ، وفى فبراير ١٩٥٠ رقى لرتبة الصاغ الفعلية واعتبرت هذه الترقية اعتباراً من ٧/ ١٢/ ١٩٤٧ (يبدو أنه كان قد تعرض للتنكيل أثناء حكومة النقراشى باشا الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، فى شهر أغسطس ١٩٥٠ رقى لرتبة البكباشى (مقدم) ، فى يونيو ١٩٥١ منح رتبة القائمقام المحلية وعين وكيلاً لمحافظة القاهرة - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقــام ٢٥ فى ١٩/ ١/ ١٩٥٠ و ٣٩ فى ٢/ ٢/ ١٩٥٠ و ٤٠٣ فى ٣١/ ٨/ ١٩٥٠ و ٦١ فى ١/ ٢/ ١٩٥١ .

(2) Russell's private papers, Middle East Center- St. Antony's College- Oxford. "Series of notes prepared by Russell on the burning of Cairo - Submitted to the Committee Which Was Appointed to sit to examine the incident-dated jan. 1952.

واحترقت القاهرة وأصيب جهاز البوليس بالشلل نتيجة لدور جهاز الأمن السياسى فى البوليس .

إن أخطر ما كان يجرى داخل جهاز البوليس فى ذلك الوقت هو عملية نقل للقوة من القيادات الحقيقية والقانونية إلى جماعات قوى يسندها النظام الحاكم ويدعمها ويوفر لها الحماية من الشرعية ورقابة القانون بصورة يترتب عليها (الانفلات) ، فلا تلبث هذه الجماعات (أجهزة الأمن السياسى) أن تنمو وتترعرع وتصبح هى القيادة الحقيقية لجهاز البوليس ، تحركه كيفما شاءت . وتخطط له كيف شاء لها التخطيط ، كل هذا دون خبرة أو دراية بهذه الأعمال اللهم إلا تمتعها « بثقة النظام الحاكم» ، فترسم لجهاز البوليس الصورة التى تراها ملائمة من وجهة نظرها لحماية النظام ، وبمضى الوقت يصبح جهاز البوليس كله أداة فى يد أحد فروعه (البوليس السياسى) ، ويتحول دوره من أداة منفذة « للضبط الاجتماعى» ، إلى سوط يلهب به النظام الحاكم ظهور معارضيه ، فيرتكب الجرائم ويخرج عن القانون ويمارس التجاوزات ، ويصبح هو وحده « السلطة الوحيدة » التى تدير الأمور فى البلاد .

وكم من نظام حاكم أسلم أموره لأجهزة الأمن السياسى فانتهى أمره إلى كارثة .... وليت الناس يتعظون .

الفصل الثانى عشر

العلاقات السرية بين البوليس والوجود البريطانى

خضع جهاز البوليس منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر لإشراف بريطانى مباشر عندما أُسنِدَت قيادته إلى « مفتش عموم» وطاقم من كبار القادة البريطانيين سيطروا جميعاً على إدارته فى ظل إدارة مركزية ثقيلة .

وفى التسعينيات أُخضِعَ الجهاز لإشراف « مستشار بريطانى للداخلية » مقره وزارة الداخلية يتبعه طاقم من المفتشين يراقبون نظام العمل فى فروع البوليس المختلفة ويرفعون تقاريرهم للمستشار الذى يوجه « ناظر الداخلية» ، إلى جانب قيادة مباشرة من جانب حكمدارين بريطانيين فى محافظات القطر (القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد ، السويس) ، وجهاز بوليس مختلط من المصريين والأجانب فى هذه المحافظات .

مع صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اختفى المستشار البريطانى ورقابته من وزارة الداخلية ، وتبعه المفتشون البريطانيون ليحل محل هؤلاء نظام أمنى مزدوج على المستوى المركزى والمستوى المحلى ؛ فعلى المستوى المركزى وجدت (الإدارة الأوروبية) المسؤولة عن الأمن العام للأجانب ظاهرياً ، وإدارة شؤون الأمن فى مصر والسياسة البريطانية فعلياً ، إلى جانب إدارة عموم الأمن العام التى تولت شؤون الأمن العام لغير الأجانب .

وعلى المستوى المحلى كان هناك الحكمدارون البريطانيون يقودون جهاز البوليس في (المحافظات) ، وعنصر أوروبى للبوليس فى هذه المحافظات أيضاً .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ اختفى الوجود البوليسى المركزى البريطانى (الإدارة الأوروبية) ، وبقى الحكمدارون البريطانيون فى المحافظات ، إلى جانب العنصر البوليسى الأوروبى حتى اختفى هذا كله فى عام ١٩٤٦ .

خلال ربع القرن الواقع بين فبراير ١٩٢٢- ١٩٤٧ كان الوجود البريطانى فى البوليس قد نجح فى إقامة مدرسة له داخل الجهاز ، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم فى العمل المتفانى مع القيادات البريطانية فى البوليس .

ووجد هؤلاء طريقهم للمناصب والترقيات من خلال الرعاية البريطانية لهم ، ومن خلال تنسم هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتمتعهم (بنعمة الرعاية البريطانية) ، فإنهم نجحوا أيضاً فى ضم العديد من (التلاميذ) إلى مدرستهم بحيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى للوجود البريطانى فى البوليس المصرى نَعِمَ (تلاميذها) برعاية الحكمدارين البريطانيين ، والوجود البريطانى المسيطر والمتحكم فى السياسة المصرية ، كذلك فإنهم وجدوا التشجيع من جانب الوزارات المصرية التى كان رؤساؤها يلتمسون الدعم والرضا من « قصر الدوبارة» على مدى الفترة (١٩٢٤ - ١٩٥٢) .

وهكذا نما فى داخل البوليس المصرى عنصر من القيادات الفاعلة المنتمية بولائها للوجود البريطانى ، والتى استطاعت فى ظل هذا الوجود أن تصل إلى المراكز القيادية فى الجهاز ، وبالأخص فى (الأمن السياسى) و (القيادة العليا) .

وبحكم انتماء هذه القيادات بولائها للوجود البريطانى ؛ فإن هذا الأخير استطاع أن يكون له جهاز مخابرات داخل جهاز البوليس ينقل إليه كل ما يريد الوجود البريطانى أن يعرفه عن أسرار جهاز البوليس وأسرار السياسة المصرية .

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات المبكرة عن تعاون وثيق فى مجال نقل المعلومات السياسية بين أجهزة وزارة الداخلية والسفارة البريطانية .

ففى ديسمبر ١٩٤٢ حصل البريطانيون على معلومات حيوية عن جماعة الإخوان المسلمين [١] . وفى أغسطس من نفس العام كان لهم داخل القصر الملكى جاسوس يبلغهم بما يدور بين أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والملك من خلال التنصت على المكالمات التليفونية ، وكان هذا الجاسوس هو (قائد بوليس القصور الملكية) .

---

(١) عبد الوهاب بكر ، « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

وفى يوليو ١٩٤٢ كان (القسم المخصوص) يوافى السفارة البريطانية بمنشورات ضباط الجيش السياسية[١] .

وخلال الحرب الثانية كانت عمليات القبض والتفتيش والاعتقال للمنسوب إليهم الاشتغال بالسياسة تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية والبوليس السياسى المصرى [٢] .

وفى يناير ١٩٤٤ كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث بتقاريره عن «التدريب العسكرى» فى مصر للسفارة البريطانية [٣] .

وفى يناير ١٩٤٨ أبلغ السير رونالد كامبل **Ronald Kampbell** السفير البريطانى فى مصر وزارة الخارجية البريطانية أن (غزالى بك) مدير الأمن العام السابق قد أبلغ أعضاء من السفارة بأن (النقراشى باشا) سيترك الوزارة خلال أيام [٤] .

وخلال سلسلة إضرابات عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ظهر فى مكاتبات السفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية ، وتقاريرها التحليلية وجود مندوب للأمن بالسفارة على اتصال بأجهزة الأمن المصرية يستقى منها المعلومات ، وكان يطلق عليه مصطلح **Security Service Representative = S.S.R** قام هذا المندوب من خلال اتصاله بأجهزة الأمن بتغطية كل ما يتعلق بإضراب ضباط البوليس والممرضين [٥] ، وخلال مارس ١٩٤٨ كان مدير الأمن العام يوصف فى التقارير البريطانية بأنه[٦]"Appears to be friendly to us"

---

(١) المرجع السابق ص ١٥ - ١٩ .

(٢) عبد المغنى سعيد « أسرار السياسة المصرية » ، كتاب الحرية (٥) ، دار الحرية العدد (٥) أكتوبر ١٩٨٥ ص ٨١ - ١٨١ .

(٣) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢»ص ١٨ ، مرجع سبق ذكره .

(4) F.O. 371/69210-File 68-From Sir R.Campbell to F.O Dated 28-2-1948

(5) F.O..371/69210 J 2324 Sir R. Campbell to F.O. 5th April 1948 Egyptian police
- J 2326 Egyptian police Force-5th April 1948.
-J 2326-68-16 Egypt Weekly sit. 6th April 1948.
-J 2365 ditto police . 12th April 1948 .
-J 2582 Egyptian police Force 22nd March, 1948.
- J 2689 the probability of further "police Strike" th 16 April, 1948

(6) F.O. 371/69250-J 1890 "Communism in Egypt" 18th, March, 1948

وقد قدم ممثل خدمة الأمن S.S.R تقريراً عن الشيوعية فى مصر فى مايو ١٩٤٨ مستندا إلى معلومات من جهاز البوليس المصرى [١] .

لقد كانت العلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية متصلة اتصالاً وثيقاً إلى حد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبار موظفى الجهاز ؛ ففى تقرير لتقدير الموقف من جانب السفارة فى الثانى من سبتمبر ١٩٤٩ يتحدث التقرير عن قرار وزارى عهد فيه إلى (مرتضى المراغى بك) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة والأمن العام - وإلى بدوى خليفة (باشا) الوكيل الآخر للوزارة بالاشراف العامة على الإدارة الداخلية لوزارة الداخلية .

وتعلق السفارة على القرار بالتساؤل عما إذا كان (مرتضى المراغى بك) يمتلك المؤهلات والقدرة على معالجة الموقف الصعب الذى كانت تمر به البلاد ، وتنتهى إلى استحسان إحالة الإدارة الداخلية بالوزارة إلى (بدوى خليفة باشا) مع احتمالات إجراء انتخابات عامة - ويتحدث نفس التقرير عن وصول تقرير سرى إلى السفارة عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السياسى [٢] .

ويبدو أن علاقات التعامل بين جهاز الأمن والسفارة البريطانية كانت ذات طبيعة متصلة إلى حد تبادل وإعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية .

والتقرير الذى قدمه و . ب . إمرى W.B.Emery مسؤول السفارة البريطانية فى ٦ مايو ١٩٤٩ إلى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن أسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهاز البوليس المصرى ، وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط ، وحجم العلاقات بين الطرفين ، واهتمامات السفارة فيما يتعلق بالأحوال السياسية المصرية . . . قال إمرى :

---

(1) F.O. 371/69250-J 2953 “Communism in Egypt” 1st May, 1948

(2) F.O. 371/73461-J 7084 appreciation of events during the week ending 2nd sep. 1949.

« رأيت (طوبة) فى المحافظة يوم ٥ مايو ، وكانت المقابلة الضرورية تُقطع باستمرار بتيار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته إلى رتبه الأميرالاى التى أنعم بها عليه رئيس الوزارة بمناسبة ما قام به ضد الإخوان المسلمين » .

وقد أمكن معرفة (طوبة) هذا من الاطلاع على الأوامر العمومية لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ والتى ذكر فيها أسماء تسعة عشر ضابطاً من ضباط الأمن السياسى الذين منحوا رتباً محلية فى ذلك اليوم ، وقد شملت الترقيات واحد لرتبة اللواء ، وخمسة لرتبة الأميرالاى (عميد) ، وثلاثة لرتبة القائمقام (عقيد) ، واثنين لرتبة البكباشى (مقدم) - وستة لرتبة الصاغ (رائد) ، واثنين لرتبة اليوزباشى (نقيب[1]) .

كانت مواقع عمل الأميرالايات الخمسة الذين رقوا قبل زيارة (إمرى) بثلاثة أيام هى :

١ - مدير إدارة المباحث الجنائية ، الأميرالاى محمود عبد المجيد ، ومقره الوزارة .

٢ - حكمدار البوليس الجيزة ، الأميرالاى محمود جبر ، ومقره الجيزة .

٣ - مدير القسم المخصوص ، الأميرالاى عمر محمد حسن ، ومقره الوزارة .

٤ - مفتش ببوليس القاهرة ، الأميرالاى محمد إبراهيم إمام ، ومقره محافظة القاهرة - ٠ (مسؤول البوليس السياسى) .

٥ - مفتش ببوليس القاهرة ، الأميرالاى محمد محمد يوسف ، ومقره محافظة القاهرة (مسؤول الشؤون العربية)

ويمكن القطع بأن (طوبة) الذى كان مقره المحافظة ، كان هو الأميرالاى (محمد إبرهيم إمام) رئيس القسم المخصوص ببوليس مدينة القاهرة .

فماذا قدم (طوبة) لمسؤول السفارة البريطانية من معلومات رداً على استفساراته ؟ .

---

(١) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٤ فى ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ بترقية ١٩ ضابطاً إلى رتبة محلية اعتباراً من ٣/ ٥/ ١٩٤٩ .

- قال إن الإخوان المسلمين قد حُطِّموا تماماً فى أعقاب الغارة التى تمت على (أوكارهم) فى شبرا يوم ٤ إبريل ١٩٤٩ .

- قال إن المضبوطات التى ضُبِطَت فى غارة البوليس على وكر الإخوان المسلمين فى ذلك اليوم كانت ٢٣ مدفع استن ومدفع ماكينة ، ١١ مسدس بساقية ، أكثر من ألف قنبلة يدوية - أكثر من عشرة آلاف قطعة جلجنايت وديناميت أغلبه معبأ فى صناديق ومعد للاستخدام - كميات كبيرة من قطن البارود ، ثمانية قنابل زمنية ، أكثر من نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة ، جهاز إرسال ، ٥ قطع ملابس عسكرية منهم ثلاثة لأنفار وإثنان لكونستابلات .

- قال إن النحاس باشا كان يريد مقاطعة الانتخابات المقبلة على زعم أن الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة فى ظل الأحكام العرفية ، غير أنه (النحاس) خضع نتيجة للأغلبية من القادة الوفديين الذين تزعمهم (فؤاد سراج الدين) والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعنى بعد الوفد عن السلطة خمس سنوات ، وهى مدة تجعل الحزب يتراجع فى ظل النسيان ثم يتحطم أمام القوة السياسية ، وأن الوفد ، وفقاً لذلك يحارب ضد الأحكام العرفية ، وسوف يحارب فى الانتخابات .

- قدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولاراً .

- قدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها فى مصر والبلاد العربية .

- قدم قائمة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتى .

وكل ما قدمه الأميرالاى (إمام) أو (طوبة) كان مفيداً للوجود البريطانى . فهل كان هذا النوع من الخدمات بمقابل ؟ .

ويتضمن التقرير أسماء حركية لغير (طوبة) من الضباط المصريين بجهاز الأمن أمثال (Trombone) و (Fish)[1]

وفى الحقيقة فإن الوثائق البريطانية تقدم كل يوم المزيد من أسرار التعاون والعلاقات بين البوليس المصرى والإنجليز بصورة يمكن معها القول دون تجاوز أو تزيد أن هذا الجهاز كان عينا للإنجليز على كل أوجه الحياة فى مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة ، فأيًا كانت هذه الحكومات ، فإنه يقدم للانجليز كل شىء عنها .

والتقرير الذى تناقشه هذه السطور عبارة عن تقرير أعده القسم المخصوص بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر ، ومقدم إلى الوزارة الوفدية الأخيرة يوم ١٢ يناير ، ١٩٥٠ ، ويلاحظ أن تاريخ تقديم التقرير هو نفس يوم تولى الوفد السلطة ، ومع ذلك فإن التقرير وصل برمته إلى السفارة البريطانية التى سارعت بإرساله مترجماً إلى اللغة الإنجليزية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أول أبريل ١٩٥٠ .

وبصرف النظر عن محتويات التقرير الخطيرة ، فإن خطاب السفير البريطانى رونالد كامبل إلى وزير الخارجية البريطانية فى أول أبريل ١٩٥٠ - والمرفق بالتقرير ، يكشف صورة العلاقات البريطانية مع البوليس المصرى فى الخمسينيات ، إذ تقول الفقرة الأولى من الخطاب :

"Sir"

I have the honour to transmit herewith a translation of a memorandum dated 12th January, 1950, prepared by the Special" section of the Ministry of the Interior on the state of public security in Egypt, and submitted by them for consideration by the Cabinet after the Wafdist Government came into power .

(1) F.O. 371/73464 -J 4141 - From W.B. Emery Esq, M.B.E.-British Embassy Cairo. 6th May, 1949 to J.G. Tomlinson, Esq, D.S.O Canal.

أنظر الملحق رقم (٣) .

سيدى ،لى الشرف أن أرفع مع هذا ترجمة لمذكرة مؤرخة ١٢ يناير ١٩٥٠ ، معدة بمعرفة « القسم المخصوص » بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام فى مصر - ومقدمة بمعرفة ذلك القسم للوزارة الوفدية بمجرد تسلمها للسلطة [١] .

ويقدم التقرير البريطانى ،عن ظروف القبض على (هليل شفارتز Hiliel shwarts) وأسد حليم وجمال الدين غالى وعبد الحميد السحرتى وموريس يوسف دميان ، أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم (نحشم) الشيوعى فى ١٥ مارس ١٩٥٠ ، تفاصيل دقيقة للغاية عن عمليات القبض على أعضاء التنظيم . والتاريخ السياسى لكل من المقبوض عليهم يقطع بأن معلومات جهاز البوليس للسفارة كانت هى المادة الأساسية للتقرير [٢] .

ولم يقتصر دور جهاز البوليس المصرى فى علاقته بالوجود البريطانى حدود المسائل الأمنية أو السياسية الداخلية فقط بل تعداه فى ظل حكومة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢) إلى مسائل العلاقات المصرية - البريطانية ، بمعنى أن البوليس أصبح له دور فى قضايا تمس شكل العلاقات السياسية بين البلدين .

---

(1) F.O.371 / 80348- JE 1016-40 “Memorandum - important Considerations Concerning public Security which face the Cabinet at the present moment-jan . 1950

ويناقش التقرير مشاكل الأمن الداخلى فى مصر مع مقدم وزارة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢) ويقسم هذه المشاكل إلى خمس (الشيوعيين) (المعارضة) (الإخوان المسلمين) (المتطرفين والعناصر الإرهابية) و (السيطرة بالأحكام العرفية) ، ثم يحلل التقرير فى استفاضة كل مشكلة على حدة ، ويناقش أحوال القوات المقاتلة المصرية من وجهة نظر إستمرار العمل بالأحكام العرفية ، ويتمسك بضرورة استمرارها لمواجهة العناصر المتطرفة ومواجهة الحركة الشيوعية وتحرك جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، ويكشف التقرير بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن السياسى بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة لأمن النظام الحاكم ، وهى وجهة نظر تكشف عن أسلوب عمل أجهزة الأمن السياسى بصفة عامة ويتضمن التقرير خطاباً مرفقاً من السفير البريطانى إلى وزير الخارجية البريطانية فى أول أبريل ١٩٥١ يعقب فيه على التقرير ويوضح وجهات نظره فيما جاء به .

(2) F.O. 371/80354-J-1011-6 "Egyptian Communist party” from Sir R. Campbell to F.O. dated 18 -4-1950.

فهذا تقرير مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ صادر من (و . ب . إمرى) أحد رجال السفارة البريطانية عن لقاء تم بتحديد مسبق بينه وبين الأميرالاى محمد إمام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة (أفصح إمرى هذه المرة عن اسمه) - فى مكتبه (مكتب إمرى بالسفارة فى الساعة الثانية عشرة والثلث ، وفيه بدأ (إمام) الحديث بقوله إنه أتى برسالة شبه رسمية من «فؤاد سراج الدين باشا » كان الأخير يريد تبليغها شفوياً إلى السفير البريطانى ، وكان نص رسالة فؤاد سراج الدين إلى السفير البريطانى كالآتى :

« أراد الباشا أن يعلم السفير أنه (سراج) يتعهد بقمع أى مظاهرة أو إجراء ضد المصالح البريطانية ، وأنه يريد أن يتأكد السفير من هذه الحقيقة ، ورجا (سراج الدين) ألا يهتم السفير بالشائعات والروايات التى تدور وتنتشر عن الوفد أيًا كانت هذه الشائعات ، وإن هذه الشائعات قد بدأها المعارضون بهدف إثارة المشاكل وأراد فؤاد سراج الدين ، فوق ذلك ، أن يفهم السفير أنه (سراج الدين) يفعل كل ما فى وسعه وفى سلطته لوضع نهاية للمصاعب الحالية القائمة بين بريطانيا العظمى والوصول إلى حل سلمى لمشاكل الدولتين» .

ويواصل المسؤول البريطانى عرضه لمهمة (الأميرالاى إمام) فيقول إنه عندما أبلغ الرسالة إليه أبلغه إنه رغم صعوبة الموقف فإنه متأكد أن (سراج الدين باشا) ، الذى وصفه بأنه أقوى رجل فى الوفد ، مخلص تماماً فى إيجاد حل للعلاقات البريطانية ، المصرية التى وصلت إلى طريق مسدود .

ثم يعقب إمرى بعد ذلك فيقول إنهم (أى السفارة) يعلمون منذ زمن أن (إمام بك) محل ثقة كبيرة عند (فؤاد سراج الدين باشا) ، وإنه ليس غريباً والأمر كذلك أن يختاره الوزير كرسوله .

أما تعليق الوزير المفوضى البريطانى (شابمان أندروز) على زيارة مسؤول الأمن السياسى ببوليس القاهرة للسفارة وتقديم رسالة وزير داخلية حكومة الوفد إلى المسؤولين البريطانيين فكان مفاده أن هذه الزيارة يمكن أن تكون واحدة من المؤشرات العديدة على التوتر الشديد

فى المقامات السياسية الحكومية العليا . وأن العديد من أعضاء الحكومة قد بدأوا فى النهاية يرون النتائج المحتملة لمسلكهم العنيد ، وإنهم يبحثون (وربما كان الأكثر دقة إنهم يأملون) عن مخرج [١] .

وليس من اختصاص هذه الدراسة التعقيب على دور (فؤاد سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى حكومة الوفد الأخير فى العلاقات الوفدية - البريطانية ، ولا الإجابة على العديد من التساؤلات عن حقيقة العلاقات بين حكومة الوفد والوجود البريطانى فى أوائل الخمسينيات ، ولا على موقف (فؤاد سراج الدين باشا) وزير داخلية حكومة الوفد من المباحثات مع إنجلترا التى كانت تدور خلال الفترة مارس ١٩٥٠ - أكتوبر ١٩٥٠ والتى وقعت بعدها زيارة الأميرالاى محمد إبراهيم إمام للسفارة البريطانية حاملا رسالة (سراج الدين) الشفوية للسفير البريطانى .

لكن ما تختص هذه الدراسة به هو بيان تطور دور جهاز البوليس فى المجال الأمنى بصفة عامة ، ثم انحرافه إلى العمالة للوجود البريطانى .

لقد كشف اللواء / أحمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ - فى شهادته أمام محكمة الثورة فى القضية المقامة ضد (إبراهيم عبد الهادى باشا) رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطانى عندما قال فى جلسة ٢٩ ستمبر ١٩٥٣ :

« لقد كانت مهمتى أن يعرض الضباط أوراقهم علىَّ فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسراى وللوزارة ، وأنا اللى عملته إنى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضباط اللى كانوا بيقوموا بهذا العمل [٢]» .

كما أثبت الشاهد أنه رغم كونه حكمداراً للبوليس وأن ضباط البوليس السياسى تحت امرته فإنه مع هذا لم يكن بقدرته أن يفعل شيئا تجاه علاقاتهم بالسفارة البريطانية وغيرها . كما أثبت أن هذه العلاقات كانت قديمة .

---

(1) F.O. 371/80381-JE. 1054-47-Aminute by W.B. Emert dated November 27th, 1950 .

أنظر الملحق رقم (٤)

(٢) محاكمات الثورة ، الكتاب الأول ، ص ١٥٢ ، مصدر سبق ذكره .

– ومين كان رئيس القلم السياسى؟

– كان أحمد طلعت وكانوا بيتصلوا بكل الجهات ، وكانوا مسؤولين منى ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .

– وإيه اللى كان مخليك راضى بالوضع ده ؟

– أصل ده نظام قديم وساروا عليه [1] .

وقد شهد الضباط المعارضون بأن كل المعلومات والأخبار الهامة كانت تكتب فى تقارير يومية ترسل إلى السفارة البريطانية بعلم مدير الجهاز السياسى (اللواء عمر حسن) ، وإن ضابطاً معيناً هو (كما رياض نصير) كان هو الذى يتولى كتابة هذه التقارير [2] .

هل من تفسير لمسلك جهاز البوليس هذا مع الوجود البريطانى ؟

نميل إلى الاعتقاد بأن التفسير لهذا المسلك إنما يرتبط بمعرفة مفهوم الأمن قبل يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد كان مفهوم الأمن مقصوراً على أمن سلطات الاحتلال ، والقصر وذوى المصالح المرتبطة بهما من الأجانب والمصريين – لهذا فلم يكن غريباً إذاً أن يتعاون جهاز البوليس ، أو أحد فروعه الهامة والمؤثرة مع الوجود البريطانى على هذا الشكل الفاضح والمخزى .

لكن العامل المخفف لهذا السلوك – مع ذلك – هو أن النظام الحاكم ، والساسة المصريين كانوا جميعاً وعلى مدى الفترة موضوع الدراسة يتصلون بالوجود البريطانى ، ويتآمرون معه ضد خصومهم ، ويتلقون الوحى من السفير البريطانى فى قصر الدوبارة ، فليس غريباً والأمر كذلك ، أن يتعاون جهاز البوليس ، وهو أداة من أدوات النظام الحاكم ، مع الوجود البريطانى

---

(١) المصدر السابق ، وقد كان اللواء / أحمد عبد الهادى حكمداراً لبوليس القاهرة منذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ٢٧/ ٧/ ١٩٥٠ ، ثم نقل فى ذلك التاريخ مديراً لإدارة البوليس ، وفى ٣١/ ١/ ١٩٥٢ أعيد حكمداراً لبوليس القاهرة ثم ألغى هذا القرار فى ١٠/ ٢/ ١٩٥٢ ، وفى ٢٧/ ٣/ ١٩٥٢ أحيل إلى المعاش . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ٣٣٢ فى ٢٧/٧/١٩٥٠ و ٩١ فى ٢١/ ٢/ ١٩٥٢ و ١٥٢ فى ٢٧/ ٣/ ١٩٥٢ .

(٢) معلومات استقيتها من اللواء / إبراهيم محمد الفحام الوكيل السابق للإدارة العامة للتنظيم والإدارة بوزارة الداخلية ، أما كمال رياض نصير فقد كان أحد ضباط البوليس السياسى منذ الأربعينيات وصحة اسمه (جورج رياض نصير) ، وظل يعمل بالبوليس السياسى حتى أحيل إلى الاحتياط فى ١٥ أبريل ١٩٥٢– راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ، رقم ٣٠٨ فى ١٩ يونية ١٩٥٢ .

الذى يحرك سادة النظام ، ولا يمكن أن يستقيم الظل إذا كان الأصل مهتزاً [(١)] .

(١) مع سقوط نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ تعرض جهاز البوليس بصفة عامة والأمن السياسى بصفة خاصة لتغييرات عنيفة ، فجرى إحالة عدد كبير من الرتب العليا بالبوليس إلى المعاش ، وجرى تغيير المديرين بالمديريات والحكمدارين بآخرين ، وسمح لكثير من الضباط بطلب تسوية حالاتهم وتيسير إحالتهم إلى المعاش وفق قانون سمى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، كان يمنح طالبى تسوية حالاتهم بمقتضاه ضم الباقى من مدة خدمتهم حتى سن الستين الى مدة خدمتهم الحقيقية بحد أقصى قدره سنتان .

أما القسم المخصوص فقد ألغى تماماً وحل محله جهاز جديد سُمي (إدارة المباحث العامة) التى نقل إليها فى دفعة واحدة مائة وعشرون ضابطاً ليشكلوا جهازاً جديداً تماماً ، وذلك فى أغسطس ١٩٥٢ تكون الجهاز السياسى الجديد من :

١ - مكتب شؤون الأجانب .
٢ - مكتب مكافحة الصهيونية . وكان دوره هو الحد من النشاط الضار بمصالح البلاد ومراقبة الجمعيات والنوادى الخيرية والاجتماعية والأنشطة الرياضية التى ينتظم فيها شباب الطائفة الإسرائيلية التى كانت موجودة بمصر فى ذلك الوقت ، والبحث والتحرى عن الإسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون فى تجديد إقامتهم بالبلاد ، ومكافحة تهريب النقد إلى الخارج .
٣ - مكتب شؤون الطلبة : ويهتم بإبعاد التيارات الحزبية عن الطلبة ، وإبعاد تأثير الجماعات والأحزاب أو الهيئات المتطرفة أو ذات الميول والمبادئ الهدامة عنهم ، وكان من واجبات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والمدارس لتفقد حالة الدراسة ، ومراقبة الطلبة الشيوعيين والكشف عن تذمر الطلبة .
٤ - مكتب شؤون الصحافة : للتحرى عن الصحفيين وتنفيذ متطلبات إدارة المطبوعات ونيابة الصحافة والنشر وتنفيذ تعليمات الرقابة العسكرية .
٥ - مكتب مراقبة المطابع : لملاحظة نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن أحد من طبع أو إعداد نشرات مثيرة للخواطر أو تتضمن ما يخالف القانون أو تسئ إلى النظام الجديد ، ومراقبة موظفى وعمال هذه الدور للتعرف على ميولهم .
٦ - مكتب شؤون العمال : لملاحظة النشاط اليسارى داخل صفوف العمال ونشاط النقابات العمالية ومراقبة إجتماعاتها .
٧ - مكتب المراقبة والتحريات : لمراقبة الخطرين على أمن الدولة وأنصار العهد السابق .
٨ - مكتب شؤون الأحزاب : لمراقبة نشاط الأحزاب السابقة ومحاولاتها استرداد ما فقدته على يد النظام الجديد ، ومناهضة الشائعات ، ومحاربة التفرقة الدينية .
٩ - مكتب مكافحة الشيوعية .
١٠ - الأرشيف والأعمال الكتابية .

ويلاحظ تشعب إهتمامات الجهاز السياسى الجديد بما يتفق واهتمامات النظام السياسى الجديد ومحاولته منذ البداية إحكام قبضته على كل أوجه الحياة السياسية فى البلاد .

راجع التقرير السنوى لبوليس القاهرة عن عام ١٩٥٢ ، الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقام ٣٧٩ فى ١٤/ ٨/ ١٩٥٢ بنقل اللواء / أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة إلى وظيفة مدير عام للتفتيش بوزارة التموين ، و ٤١٩ فى ٢٧/ ٨/ ١٩٥٢ - و ٤٣٢ فى ٢٧/ ٨/ ١٩٥٢ و ٤٥٧ فى ١٨/ ٩/ ١٩٥٢ و ٤٥٩ فى ١٨/ ٩/ ١٩٥٢ ، و ٤٧٨ فى ٢/ ١٠/ ١٩٥٢ ، و ٤٨٦ فى ٢/ ١٠/ ١٩٥٢ و ٤٩٤ فى ٩/ ١٠/ ١٩٥٢ و ٥٦٠ فى ٦/ ١١/ ١٩٥٢ و ٦١٢ فى ٤/ ١٢/ ١٩٥٢ .

الفصل الثالث عشر

البوليس والعمل الوطنى

بإعلان (مصطفى النحاس باشا) رئيس الحكومة إلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) فى الثامن من أغسطس ١٩٥١ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة ، فقدت فيها بريطانيا ، شرعية وجودها فى البلاد ، تلك الشرعية التى أسبغتها عليها المعاهدة الملغاة واستتبع ذلك أن يتغير (التكتيك الوفدى) فى مواجهة هذا الوجود غير الشرعى .

بمعنى أن حكومة الوفد وقد حرمت بريطانيا من الشرعية التى كانت تبرر بها وجودها فى مصر ، وهى المعاهدة ، فإنها فى نفس الوقت كان عليها أن تتبع أسلوباً فى مواجهة المحتل البريطانى يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب (الكفاح السلمى المشروع) الذى ميز عمل الوفد على مدى السنوات الطويلة السابقة ، هو أسلوب (الكفاح المسلح) بكل ما يحمله هذا الأسلوب من معانى هجر تنظيماته القديمة وأشكال نشاطها السلمية ، وتخطى الصيغ والمفاهيم القديمة - ورفض الدخول فى مفاوضات [١] ، وقيام (وفد جديد) يمارس أسلوباً جديداً مع المحتل وهو (الوفد) فى السلطة .

وكان هذا كله يوجب على (الوفد) كحكومة أن يترك الشعب ، وقد ترك الكلمة فى مواجهة المحتل له - يواجه المحتل ، وأن يسبغ الشرعية على كل تصرفاته فى مواجهته ، وأن يدعمه بكل إمكانياته كحكومة .

وكان أول إجراء فعلته الحكومة الوفدية فى هذا المقام هو محاولة شل حركة القاعدة البريطانية فى قناة السويس عن طريق حرمانها من العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالقاعدة .

---

(١) طارق البشرى ،(الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥ ، مرجع سبق ذكره .

كان عدد العمال الذين يعملون مباشرة مع القوات البريطانية أو من خلال مقاولين ومتعهدين يوردون البضائع والخدمات إلى هذه القوات ، أو باعة وحرفيين (حلاقين ، عمال نصف مهرة ، بقالين) يبلغ حوالى٧٥,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ حتى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولم يكن هؤلاء العمال يفهمون كثيراً فى السياسة ، لكنهم كانوا مدركين تماماً بأن الحكومة فى القاهرة لم تعد تنظر إلى الوجود البريطانى فى منطقة القنال بعين الرضا .

فى ذلك الوقت تشكلت جماعات عديدة من فرق المقاومة الشعبية ضمت عناصر من قوى سياسية وطلبة جامعات ونوعيات مختلفة من المواطنين تحركهم الحماسة الوطنية والجو السياسى العام المسيطر على المصريين والرافض للوجود البريطانى .

وأصبح عمل هذه الجماعات اليومى هو حث العمال وغيرهم على عدم الاستمرار فى التعاون مع البريطانيين ، إلى جانب ممارسة أعمال المضايقة والتحرش بالقوات البريطانية بهدف جعل الوضع البريطانى فى القناة غير مريح .

وفى ظل هذه الظروف شرعت حكومة الوفد فى تحريض (عمال القنال) على ترك العمل مع القوات البريطانية(١) .

ولم يكن أمام حكومة الوفد سوى سلوك هذا السبيل ، صحيح أن ما أعلنته الحكومة فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنه ذلك من اعتبار الوجود البريطانى فى البلاد غير شرعى ، وكان يستوجب التصدى لهذا الوجود (بالعمل العسكرى) أى بتحريك الجيش لقتال الإنجليز .

---

(١) يلاحظ أن الحكومة المصرية أنكرت فى شكواها إلى مكتب العمل الدولى فى ٥ نوفمبر ١٩٥١ تحريضها للعمال المصريين على ترك العمل فى القاعدة البريطانية وذكرت أن هذا الترك كان نابعاً من شعور العمال دون تأثير عليهم من جانب الحكومة راجع :

International Labour office- 118th session - Geneva -11-14 March, 1952 "Report on Enquiry by the representative of the Director-General into conditions in the Suez Canal area,

لكن وزير الشؤون الاجتماعية فى حكومة الوفد (عبد الفتاح حسن) أقر بأن هدف وزارته كان حرمان البريطانيين من الأيدى العاملة ، راجع «ذكريات سياسية » ، ص ٦٠ .

لكن هذا العمل لم يكن داخلاً ضمن حسابات حكومة الوفد إطلاقاً .

فهى لم تكن قادرة على ذلك بسبب سيطرة القصر على قيادات الجيش ، وبسبب ميل الملك إلى الوصول إلى تسوية مع الإنجليز ، وبالتالى عدم سماحه بتوجيه الجيش إلى هذا المنعطف الخطير .

وكان الجيش فى حالة متردية من الضعف وسوء التسليح استمرارا للمسلك البريطانى نحو (تجفيفه) منذ ما بعد معاهدة ١٩٣٦ .

كذلك فإن نسبة كبيرة من الجيش كانت فى الضفة الشرقية من قناة السويس تواجه العدو الإسرائيلى الذى كان يحرص على تجميدها فى هذا الموقف ، وكان البريطانيون خلف هذا الجيش فى الضفة الغربية يمسكون بمؤخرته (١) .

وكان سلاح حرمان الوجود البريطانى فى القنال من العمالة المصرية فعالا بصورة اختل معها التوازن العسكري للقاعدة البريطانية فى القنال ، ودفع بريطانيا إلى محاولة منع هذا الإجراء المصرى بشتى السبل ، كإغراء العمال المصريين وتوضيح مزايا العمل فى القاعدة (٢) .

(1)F.O. 371 /90138 - JE. 105-215 "Chiefs of staff Committee. JE. 1051 -223" Effects of a deliberately antimeasures to maintain our position in Egypt" 7th, Sep., 1951. British Policy on the part of the Egyptian Govt., 15th Sep., 1951.

(٢)كان العامل المصرى فى القاعدة البريطانية يجد فى حافظة راتبه عند صرفه مذكرة باللغة الإنجليزية تقول : « نحن نعلم أن كثيرا منكم قد أمروا بأن يرحلون بعد تسلم مرتباتهم وأن بعضاً منكم قد هدد بوسائل شتى ، وربما تكونون قد وعدتم بعمل خارج منطقة القنال . قبل أن تقرر الرحيل وترك العمل البريطانى ومنطقة القنال قد يكون من الحكمة لك أن تتذكر أن البريطانيين قد تعاملوا معك دائما بعدل وسيستمرون كذلك . ليس هناك ما تخشاه منهم . سوف تكون واثقا من تناول راتبك الحالى وكثير منكم ممن سيبقون سيكونون فى وضع يسمح لهم بكسب مرتب أكبر من خلال ساعات العمل الإضافية . فى حالة الضرورة سيصرف لك طعام ومسكن وستحمى من الهجمات والاعتداء عليك ، تذكر أيضا أن كثيراً ممن تركوا دون عمل بعد ترك الجيش البريطانى للقاهرة لا يزالون حتى الآن دون عمل ، وضع فى اعتبارك أن البريطانيين يدفعون مرتبات أعلى من الآخرين الذين يوظفونك ، وفى أغلب الأحوال فإن العمل الذى سيقدمونه لك سيكون من درجة أقل من وظيفتك الحالية . إذا تركت العمل فإنك بالطبع ستفقد أى حقوق قد تكون لك كالتأمينات والمنح . لن تكسب شيئاً برحيلك وخسارة كل شئ . راجع :

International Labour office, 18th session Report on the Enquiry by the Representative of the Dirctor General into conditions in the Suez Canal area, p. 21.

لكن السبيل الآخر كان هو محاولة صد وإيقاف عناصر التحريض الرسمية التى كانت تباشر بصورة فعالة عمليات حرمان القاعدة البريطانية من القوة المصرية العاملة ، وكانت هذه العناصر هى البوليس .

كان « البوليس» ، باعتباره جهازاً تابعاً لوزارة الداخلية ، أحد الأسلحة الأساسية فى التعامل مع الوجود البريطانى فى القنال فى خصوص تنفيذ السياسة المصرية القابضة بحرمان بريطانيا من العمالة المصرية(١) .

وكان اعتماد الحكومة على هذا الجهاز فى هذا المقام أساسياً بصورة اكتشف معها البريطانيون منذ البداية حقيقة الدور الذى أعدته الحكومة لجهاز البوليس فى القنال . ومن ثم فإنهم شرعوا فى اتخاذ الإجراءات المضادة لإجهاض مهمة البوليس ، وكان ذلك بالتعرض لقوات البوليس والاعتداء على أفرادها على مدى الفترة ١٧ أكتوبر - ١٩ نوفمبر(٢) .

ومنذ اليوم الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥١ كان قد استقر رأى البريطانيين على ضرورة التخلص من الوجود البوليسى المصرى فى القنال بحجة أنه هو الذى وراء ترك القوة العاملة المصرية لمواقعها فى القاعدة .

"the Commander in chief M.E. are asking authority to apprehend and expel from the Canal Zone Egyption chief police officers and if necessary Governors and Sub - Governors since they consider that it is due to police intimidthat Egyption Labour is Leaving us" (٣)

---

(١) وزاة الداخلية ، الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١- ١٩٨١ - ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٨٢ .

(2) F.O. 371/90120 JE 10110 - 1142 " A Letter from Fouad Serag El Din Pasha to sir Ralph Skrine Stephenson,. Dated 21st Nov. 1951

(3) F.O. 371/90118 - JE. 10110-77 Plan to expel the Egyptian police from the Canal Zone - dated 31st,. Oct., 1951 .

وكان هذا الإجراء مؤجلاً إنذار وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) بتنفيذ ما سبق أن أكده للسفير البريطانى فى وقت سابق بحرية العمال المصريين فى القنال فى الاستمرار فى العمل فى القاعدة [١] .

واتبع البريطانيون ذلك بطرد خمسة من ضباط وكونستابلات البوليس فى القنال من المنطقة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١[٢] .

ثم مع تصاعد الأحداث وتزايد الاحتكاك بين رجال البوليس والجيش البريطانى الذى كان قد احتل مدينة الإسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ واحتلاله الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى بورسعيد والإسماعيلية ، والاستيلاء على خط السكة الحديد وكوبرى الفردان الذى يربط الجيش المصرى شرقى القناة بمصر غرباً . مع تصاعد هذه الأحداث طلب الإنجليز من محافظ قناة السويس (غزالى) فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ سحب سلاح البوليس .

"You will agree to the Egyption Civil police placing their arms under the personal contral of yourelf, the sub- Governar or other high Official"[٣].

ووافق (غزالى) على مطلب الإنجليز فيما سُمِىَ باتفاق (أرسكين - الغزالى) .

---

(1) OP. cit.,

(٢) هم الصاغ (رائد) حسن طلعت رئيس القسم المخصوص (البوليس السياسى) فى الإسماعيلية - واليوزباشى (نقيب) السيد لطفى الخولى ، ضابط نقطة بوليس فايد ، واليوزباشى حافظ عفيفى ضابط نقطة التل الكبير ، والملازم أول عبد الخالق بركات ضابط نقطة جنيفة ، والكونستابل إبراهيم الدسوقى فايد رئيس نقطة أبو سلطان - راجع .

International labour office report, p.45

(3) F.O. 371/90120 JE. 10110/152 “Lieut. Gen Erskine to the Governor of Suez Canal dated 19th ., Nov. 1951.

ومنذ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أصبح موضوع (بلوكات النظام) هو المحور الأساسى لاتصالات السفارة البريطانية مع وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبح الاتهام الموجه له هو التحرش بالقوات البريطانية .

ولحل هذه القضية اجتمع قائد القوات البريطانية فى القنال مع (غزالى) محافظ القنال واتفقا على إعادة تسليح البوليس (تحت تقدير المحافظ) ، وسحب سلاح بلوكات النظام فيما عدا حالات الاحتياج إلى تعزيز مباشر من جانب هذه القوات ، وبشرط أن يكون هذا التعزيز فى شكل قوات صغيرة ، وكان ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

لكن الأحداث فى السويس تطورت عندما هوجمت القوات البريطانية هناك فى الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١ ، وأسفر الحادث عن مقتل أحد عشر بريطانياً [١] .

وتسجل التقارير النية المبيتة لضرب البوليس وفق خطة كان تنفيذها يجرى على مراحل .

ففى تقرير السفارة إلى الخارجية البريطانية فى الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اتهمت السفارة (بلوكات النظام) بمسؤوليتها عن أحداث ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١ عندما فتحت هذه القوات نيرانها على دورية بريطانية فى الإسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر ، ثم شاركت بعض الفدائيين فى هجوم على القوات البريطانية فى اليوم التالى نجم عنه مقتل سبعة جنود بريطانيين ، وتوالت التقارير البريطانية على وزارة الخارجية خلال باقى شهر نوفمبر وديسمبر .

"That urgent action was required to remove auxiliary police taking part.......... failure of Egyptian Government to remove detachments, of auxiliary police from Canal Zone"[٢]

(1) F.O. 371/96862 -JE.. 1016-187 "Sir R. Stevenson to F.O. 25th. Jan. 1952.
(2) OP. cit.,

وأخيراً طلب السفير البريطانى فى نهاية ديسمبر ١٩٥١ من فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سحب سلاح بلوكات النظام من القنال وسحبهم نهائياً من المنطقة باعتبارهم سبباً للصدام وأصر على ضرورة انسحابهم من منطقة القنال (١) .

وتفيد التقارير البريطانية أن قرار نزع سلاح البوليس المصرى كان صادراً منذ ديسمبر ١٩٥١ ، لكن البريطانيين فضّلوا أن تتولى الحكومة المصرية سحب قوات البوليس بمعرفتها ، يؤكد ذلك الأمر الصادر إلى القيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ .

"You Are also authorised, if situation requires it, to disarm the Egyptian police. This should be done in Last resort"(٢)

وبينما لم تكن توجد لدى وزارة الداخلية المصرية أو قيادة البوليس فى القنال أى خطة محددة للعمل فى مواجهة الوجود البريطانى ومصادماته معها ، أو حتى فيما يتعلق بإخراج العمالة المصرية من المنطقة ، فكل هذا كان متروكاً للتصرف الفردى للضباط العاملين هناك ، كلٌ يتصرف حسب هواه ، وهو أمر أدى إلى خروج (بلوكات النظام) ، وهى قوات مؤلفة من المجندين الصغار ، عن السيطرة الحقيقية لقياداتها ، وكان هذا كله تحت عباءة « الحماس الوطنى» .

بينما كان الأمر كذلك بالنسبة للجانب المصرى ، فإننا نجد أن خطة بريطانيا فى ذلك الوقت كانت :

I - Tightening up control of movement by the introduction of a pass system.

II - Disarming Egyptian police.

(1) OP. cit.,

(2) F.O. 371/90122-JE. 1010-187 "MELF . G.H.Q. Dated 7th Dec. 1951 to C. British Troops in the Canal Zone.

III - Disarming senior police officials.

IV- Expelling Egyptian police in part or in whole [١]

ولعل أوضح دليل على انعدام الخطة عند البوليس المصرى فى القنال هو ما حدث يوم ١٦ يناير ١٩٥١ من أسر « قائد بلوكات النظام » كلها ، وهو ضابط برتبة اللواء ، عند (الحمادة) قرب التل الكبير ومعه مائة وعشرون جندياً والاستيلاء على أسلحتهم [٢] .

وكما قلنا فى السطور السابقة فإن خطة التعامل مع البوليس المصرى كان مرتباً لها منذ ديسمبر ١٩٥١ ، والوثيقة البريطانية التالية تبين أن خطة نزع سلاح البوليس المصرى كان مقدراً لها أن تحدث فى أى لحظة وفقاً لتقديرات الوقت الذى تُرِكَ تحديده (للجنرال أرسكين) قائد القوات البريطانية .

"We have already received authority from you to control movements other than stopping oil and essential supplies (a)-(b) to disarm the Egyptian police in the Canal zone in the last resort .

In view of the authority mentioned in (b) above we consider that we are Free to choose the timing of action to disarm the Egyptian police and we are aware that the time may come very sonn. We shall not fail to to use the authority given to us when in our opinion the situa tion demands it"[٣].

ولا يوجد فى الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية فى الفترة المقابلة ما يفيد تجهيز البوليس فى القنال أو دعمه استعداداً لمواجهات لابد وأنها كانت فى الحسبان ، ولا خططاً لتوفير

(1) F.O. 371/96859 - JE. 1016-33 Egyptian police- 14th., jan., 1952 .

(2) F.O. 371/96862- JE. 1016-187 Plan to deal with Egyptian police dated 14th; jan., 1952.

(3) F.O. 371/96858 -JE. 1010-3 G.H.Q.M.E.L.F, to Ministry of Defence dated 23rd December, 1951.

الذخيرة اللازمة للقوات هناك (بدل فاقد) ، ولا دعماً بشرياً للعناصر العاملة هناك اللهم إلا إرسال ألف مجند من مجندى (بلوكات النظام) إلى الإسماعيلية من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ بقيادة (لواء) قائد بلوكات النظام وبعض من ضباط البلوكات ، وافتقرت قوات البوليس إلى وسائل اتصال بديلة عن وسيلتى البرق والتليفون اللتين كانتا كثيرتى التعطل . ولم تعمل وزارة الداخلية حساباً لطرق الإمداد لمدن القنال أثناء الأزمة ، ولولا منافذ (بورسعيد - دمياط) عبر بحيرة المنزلة وطريق القنطرة - الصالحية الصحراوى لتعرضت بورسعيد خلال معارك القنال لمشاكل كبيرة .

أما السويس فكانت لا تزال حتى ذلك الوقت تشكو من العجز فى الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها إلى سلاح بعيد المرمى ، وزيادة عدد المدافع الرشاشة (بريتا) إلى ٣٠ قطعة بدلاً من العشرة مدافع التى كانت فى حوزة بوليس المدينة [١] .

وحتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ كان البوليس فى القنال قد خسر فى مجموعة الاشتباكات المتفرقة مع القوات البريطانية ٢١ قتيلاً و ١٢ جريحاً [٢] .

ويلاحظ من متابعة المعارك المتفرقة فى مدن القنال أن الذين كانوا يقودون الجنود من الضباط لم تكن تتجاوز رتبهم اليوزباشى (نقيب) والملازم أول ، بل والكونستابل أحياناً ، واختفاء الرتب الكبرى كالبكباشى (مقدم) والقائمقام (عقيد) والأميرالاى (عميد) ، بل أن اللواء قائد بلوكات النظام اختفى ذكره تماماً فى المعارك الكبرى التى انتهت بتصفية الوجود البوليسى المصرى فى القنال يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

وهذا يؤكد ما نزعمه من أن مواجهات البوليس مع الوجود البريطانى فى القنال خلال الفترة (أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) لم تكن مواجهات مخططًا لها ، وأنه لم يكن هناك ثمة دور مرسوم لهذه القوات وفق خطة شاملة وضعتها الحكومة إثر إعلان إلغاء المعاهدة . .

---

(١) وزارة الداخلية ، « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٥١ قضائية»

(٢) « الشرطة والنضال الوطنى ، ١٨٨١ - ١٩٨١ » ص ١٠٣ .

على الجانب المقابل كانت وزارة الدفاع البريطانية قد حددت يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعداً لنزع سلاح البوليس المصرى فى الإسماعيلية .

In view of repeated evidence of participation of (Buluk Nizam) or (police guard companies) in incidents at (Tel elKebir) and (Ismailia), we consider that the situation is now such that we must use the authority given to us to disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk El-Niazm in Ismailia .

We are accordingly instructing G.O.C.B.T.E (General Officcr Commanding British Troops in Egypt) to take the necessary action at his discretion This will probably take place on 25th, January". (١).

فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ أحاط كوردون من القوات البريطانية بثكنات بلوكات النظام ومبنى الصحة المجاور له ، ولكنه نظراً لغياب ضباط البوليس عن الثكنات (حيث كان اليوم هو الجمعة والضباط فى وقت راحتهم) ، لم يتيسر تسليم الإنذار البريطانى لضابط مسؤول ، لكن الجنود المحاصرين أخذوا مواقع لهم على سطح مبنى الثكنات ومكتب الصحة وفتحوا نيرانهم فى الساعة السابعة والربع . وتبادلت القوات البريطانية إطلاق النار مع قوات بلوكات النظام ، وفى الساعة الثامنة وخمسين دقيقة دخلت القوات البريطانية ساحة مكتب الصحة حيث قوبلت بمقاومة نشطة ، لكن قوات البوليس استسلمت فى النهاية فى الساعة العاشرة والثلث . وفى ثكنات بلوكات النظام ظلت القوات تقاوم لكنها بعد تبادل للنيران استسلمت فى الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق إزاء القوة البريطانية المتفوقة . وكان القتلى من قوات البوليس ٤٢ ، والجرحى ٥٨ ، والذين قُبِضَ عليهم ٨٠٠ ، وكانت خسائر القوات البريطانية ثلاثة

(1) F.O. 371/96858 JE. 1016-3from G.H.Q.E.L.F, to G.C.B.T.E. dated 23rd, Jan, 1952.

قتلى وثلاثة عشر جريحاً . وعلى هامش العملية البريطانية قامت طائرات السلاح الجوى البريطانى بطلعات استطلاع خاصة خلال اليوم فوق المداخل الغربية والشرقية للمنطقة[1] .

هذه هى المعركة ، وهذه هى الرواية ، صحيح أنها مأخوذة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، لكنها لا تخرج فى مضمونها عن الروايات المصرية للمعركة مع اختلافات طفيفة فى الموعد الذى انتهت فيه المعركة ، والحوار الذى دار بين بعض الضباط من البوليس المصرى والضباط البريطانيين وموقف وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) من المعركة وطلبه من الضباط المشاركين فيها الاستمرار فى القتال ، وكلها تفاصيل فرعية لا تفيد فى التقييم النهائى للأحداث .

من وجهة النظر الموضوعية فإننا نرى أن ما حدث فى يناير ١٩٥٢ كان سلسلة من الأخطاء الكبيرة . فالحكومة التى اتخذت قرار إلغاء المعاهدة لم تضع الخطط اللازمة لمواجهة التطورات التالية لقرار ٨ أكتوبر ١٩٥١ . صحيح أنها قررت حرمان الوجود البريطانى من العمالة المصرية التى كان وجودها حيوياً ، لكنها لم تضع فى حسبانها على سبيل المثال استخدام البريطانيين قطع إمدادات السولار (الجاز الأبيض) القادم من السويس إلى القاهرة ، والذى كان يمر عبر خط (عجرود - القاهرة) كسلاح يمكن أن يؤدى إلى تجويع مصر كلها باعتبار أن هذا الوقود كان يستخدم فى (المخابز المصرية) ، وقد استخدم البريطانيون هذا السلاح للرد على مسألة حرمان القاعدة البريطانية من العمالة المصرية [2] ، ووضعوا حكومة الوفد فى موقف حرج للغاية .

ودخلت معركة العمال المصريين فى القاعدة دون أن تضع الخطط اللازمة لاستيعاب ٧٠٠٠٠ عامل يعولون اسراً كبيرة فخلقت مشكلة عمالة متعطلة وزائدة ، وألحقتهم بمصالح

(1)F.O. 371/96861- JE. 1016-65 British M.E. office No 82 to the Ministry of Defence - dated 25th, jan., 1952.

(2)F.O. 371/90143 -JE- 330-338 Dated 19th -24th , October, 1951 "Oill supplies to Egypt"

F.O. 371/90145- JE. 1051- 373 Dated 31st, 375 Dated 25th, October- 376 Dated 2nd, Nov. 384 Dated 3rd Nov 389 dated 4th Nov. 1951 Oil supplies to Egypt "

مدينة السويس ومدن القنال ، وصرفت لهم أجوراً على حساب وزارة الشؤون الاجتماعية ، لكن الأعمال التى أُلحقوا بها لم تكن مألوفة لديهم ، ولم تتناسب مع مؤهلاتهم ولا حالتهم الاجتماعية ، وسرعان ما بدأوا يميلون إلى البطالة ويتطلعون إلى الجريمة ، فأضافت الحكومة مشكلة جديدة تضاف إلى المشاكل الأخرى الناجمة عن العلاقات المصرية البريطانية [1] .

وأبعدت الجيش ، غير المؤهل تسليحاً وإعداداً ، عن المواجهة مع العدو المحتل الغاصب خشية تعريضه لهزيمة أخرى بعد الهزيمة التى كان لا يزال يلعق جراحه منها (حرب فلسطين ١٩٤٨) ، لكنها فى نفس الوقت تركت الوجود العسكري البريطانى خلفه فى الضفة الغربية للقناة يحتل كوبرى الفردان [2] قاطعاً خطوط الاتصال والتموين بين الجيش المصرى فى الضفة الشرقية وقواعده فى داخلية البلاد فيما لو شاء .

وأقدمت على إسناد مهمة الجيش إلى البوليس ، وهو عمل مستحيل عقلاً ومنطقاً لاختلاف طبيعة تكوين ومهمة وواجبات كل من الفريقين ، لمواجهة جيوش الإمبراطورية البريطانية بأسلحة عتيقة وتسليح أقل ما يقال فيه إنه مستمد من مخلفات الجيش المصرى الذى كان يعانى من فقر التجهيز والإعداد ، وبقوات هزيلة لا تعرف شيئاً عن القتال وفنون الحرب ، تحت قيادة مدنية مقطوعة الصلة بالعمل العسكرى - فكان انتحاراً سجلته أحداث الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ - قامت فيه وزارة الداخلية بدور المحرض ، ولا يتصور أن يكون المنتحر أو المحرض على الانتحار أبطالاً بأى مقاييس .

هذا عن الدور المصرى فى مأساة ٢٥ يناير ١٩٥٢ - ولقد كان يمكن أن لا يكون هناك ٢٥ يناير على الإطلاق لو أن الانجليز استخدموا أسلوب (الحصار والتجويع) - أو (الغازات المسيلة للدموع) حتى يضطر جنود البلوكات للخروج من مكان تحصنهم ، وبذلك يتم

(١) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية ، مصدر سبق ذكره .

(2) F.O. 371 /90116 JE. 110-36 Report on incident at the Firden bridge between the Egyptian Army and the British Force "Dated 17th, October, 1951.

تحقيق الهدف المطلوب وهو نزع سلاح البوليس المصرى فى الإسماعيلية ، وحقن دماء ٤٢ قتيلاً و ٥٨ جريحًا منهم ، وثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحاً من الجانب البريطانى (١) .

فماذا عن الصلة بين ما حدث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ والعمل الوطنى .

نرى أنه وفقاً للحقائق التى قُدمت فى السطور السابقة فإنه لايوجد أى صلة بين هذا وذاك ، القضية لا تخرج عن كونها (التزام وظيفى) من جانب جهاز البوليس بتنفيذ ما طُلب إليه من حكومته ورئاسته بالحفاظ على الأمن الذى كان يُعبث به ، فقط استبدل العابث التقليدى (المجرم) بعابث آخر (الوجود البريطانى) .

لقد كان الوجود البريطانى قائماً فى البلاد منذ ما قبل يناير ١٩٥٢ - بل وكان فى القاهرة حتى عام ١٩٤٧ ، وكان يمارس أبشع أنواع التصدى للمظاهرات والاستفزاز للمشاعر الوطنية فى النصف الثانى من الأربعينيات فى شوارع القاهرة ، بل وكانت سياراته تخترق جموع المتظاهرين وتدهمهم ، وكان الرصاص البريطانى ينطلق من ثكنات قصر النيل (فى ميدان التحرير) ضد الثائرين فى الشوارع فى عهد وزارة إسماعيل صدقى (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) . . . . ومع هذا فإننا لم نسمع عن عمل وطنى ضد القوات البريطانية من جانب البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، بل كان على العكس من ذلك ، يد النظام الباطشة ضد المتظاهرين ومعتنقى الأفكار السياسية والمعارضين .

وكذلك كان أمره فى عهد وزارة النقراشى (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، ووزارة عبد الهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨- ٢٥ يوليو ١٩٤٩) .

فلماذا كان ما كان منه فى عهد وزارة الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير) ؟ الإجابة تكمن فى الربط بين موقف الحكومة من الوجود البريطانى وسلوك جهاز البوليس التابع للحكومة .

---

(3) Russells private papers-"Notes on the events of the 25th, jan., 1952

فى عهود وزارات ما قبل حكومة الوفد الأخيرة لم تتخذ هذه الوزارات من الوجود البريطانى مسلكاً عدائياً ، فكان دور البوليس كذلك ، أما فى عهد حكومة الوفد الأخيرة فإن الحكومة أعلنت موقفها ضد بريطانيا ورفضت وجودها واعتبرته وجوداً غير شرعى ، وصرحت للبوليس بمواجهة ذلك الوجود بوسائله البدائية ، فكان ما كان من ظهور جهاز البوليس فى القنال بهذا المظهر المختلف .

هو إذاً مجرد ممارسة لعمل يتفق مع الانضباط الوظيفى ، أيًا كان هذا العمل ، وتنفيذاً للتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بالتصدى للعدوان البريطانى الذى فرض سيطرته الكاملة على مرافق الحياة فى القنال .

وهو تصدٍّ يماثل التصدى لأى (عمل) يتعارض مع أمن الحكومة ، بدليل أنه بينما كان البوليس يؤدى وظيفته فى القنال ضارباً الإنجليز (بأمر الحكومة) كان يؤدى وظيفته فى القاهرة وفى نفس الوقت بضرب المظاهرات المعادية للإنجليز والملك (بأمر الحكومة) . وبينما انهال التأييد الشعبى عليه فى القنال ، كانت الحجارة تنهال عليه ويُهتف بسقوطه فى القاهرة [١] .

إن القبول الصريح بوطنية ما صدر عن البوليس فى القنال خلال الفترة أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢ هو أن يكون قد فعل ذلك دون أوامر وزارة الداخلية ، وبدافع وطنى بحت ، أما إذا كان غير ذلك ، فإن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تنفيذ لتعليمات بمقاومة الوجود البريطانى هناك .

صحيح أنه كانت هناك فرصة خلال هذا العمل الحكومى لإظهار الجانب الفردى من الوطنية ، وهو أمر طبيعى لا يتصور عدم وجوده عند رجال البوليس ، إلا أن هذا لا يمكن على الإطلاق أن يُسمى « العمل الوطنى فى جهاز البوليس » ، هى مجرد هبَّات فردية عبَّر بها البعض من رجال البوليس عن مشاعر وطنية صادقة فى مناسبة كانت المشاعر العامة

---

(١) طارق البشرى ، «الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢» ص ٥١٦ ، مرجع سبق ذكره .

فيها متأججة ضد عدو غاصب يصر على العبث بمقدرات البلاد وجرح كرامتها ، لا أكثر من ذلك .

ولعل أبلغ دليل على أن حادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ لم تكن تحركه أى نوازع سياسية ، وأنه لم يكن يعدو أن يكون عملاً وظيفياً ، هو ما حدث فى اليوم التالى من تمرد رجال البوليس وانضمامهم للمظاهرات وتركهم لمراكز عملهم ومهامهم والسلطة والنظام غضباً من الحكومة التى تسببت فى ذبح زملائهم فى الإسماعيلية .

ومع أن نتائج المحاكمات العسكرية التى جرت للعساكر المتمردين فى ذلك اليوم لم تذع حتى اليوم ، إلا أنه لم يُسمع حتى اليوم أن المتمردين طالبوا بالسلاح لقتال الإنجليز ، ولم تتجه مظاهراتهم إلى محطة السكك الحديدية بميدان باب الحديد ليستقلوا القطارات التى توصلهم إلى (ميدان القتال) ، بل اتجهت إلى جامعة الأزهر فى وسط القاهرة وجامعة فؤاد الأول فى الجيزة لتحريض جموع الطلاب على التظاهر ، وكان تركهم لواجباتهم هو العامل الأساسى الذى حرك من أحرقوا القاهرة أمام عيونهم .

على أنه ينبغى القول إن ما ذكرناه ليس نقداً لدور رجال البوليس فى الفترة أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢ ، بقدر ما هو تمسك بضرورة أن تسمى الأشياء بمسمياتها .

خـــاتمـــــة

خضع جهاز البوليس المصرى مع بدايات عهد الاستقلال المنقوص (١٩٢٢-١٩٣٦) لدورة جديدة من دورات الخضوع للإحتلال البريطانى ، فسيطر هذا الأخير على الفلسفة الأمنية فى البلاد ، وأسس الأجهزة البوليسية المحققة لمطالبه واحتياجاته ، وأثر فى تركيب بوليس المدينة فصبغه بصبغة بريطانية كان له فيها بالطبع اليد العليا .

وعلى المستوى الإدارى المختص بباقى البلاد ، فقد أغرق المخطط الوطنى جهاز البوليس بمصالح وإدارات كان يغير من أسمائها واختصاصاتها بين حين وآخر ، وأسلم هذا القطاع من أجهزة الأمن لطبقة من المدنيين أصحاب الخبرات القضائية خالقاً بذلك ازدواجاً وظيفياً ومركزية بغيضة داخل جهاز البوليس .

وتحالفت الأحوال الاقتصادية السيئة والظروف الاجتماعية غير المواتية مع انتشار المخدرات والبغاء والبطالة والهجرات غير المنظمة إلى المدينة فى خلق مناخ صالح لازدهار الجريمة فى البلاد ، فانتشرت انتشاراً كبيراً على مدى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٥٢ وعجز البوليس عن إيقاف ارتفاع معدلاتها أو حتى تثبيتها عند معدل معقول .

كان فشل جهاز البوليس فى إيقاف تيار الجريمة يرجع فى الواقع إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية ، تمثلت الأولى فى الأزمات المالية التى مرت بها البلاد خلال العشرينيات والثلاثينيات ، وما ترتب على ذلك من زحف جيوش العاطلين إلى المدن ليشكلوا حياة جديدة تعتمد على تعاطى المخدرات والسرقة والنشل والبغاء .

وأفسد النظام الإدارى فى الريف المجتمع غير الحضرى باستخدامه فى الصراع الحزبى وتكتيل العصبيات القبلية ، فانصرف الجهاز الإدارى فى الريف عن واجبه فى قمع الجريمة إلى الدخول فى متاهات الصراع الحزبى ، وازدحم الريف المصرى بالضغائن والحزازات التى أفرزتها الانتماءات الحزبية لعمد البلاد والمشايخ ، وأثر هذا فى ارتفاع معدلات الجريمة ، وفى ظهور أنواع جديدة من الجرائم .

وجرت حكومات الفترة موضوع الدراسة على الزج بجهاز البوليس فى لعبة السياسة الحزبية ، سواء لتغيير نتائج الانتخابات بالتزوير والتزييف أو بتعيين المحاسيب من رجال البوليس والإدارة فى المناصب القيادية وخلق جهاز بوليس موالٍ ، حتى إذا جاءت حكومة أخرى ألقت بالجهاز الذى خلقته الحكومة السابقة فى عرض الشارع وأتت بجهاز موالٍ جديد . . . وهكذا فسد جهاز البوليس تماماً نتيجة استخدامه لتحقيق المصالح السياسية الحزبية .

وفى ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، نعم بارونات الجريمة الأجانب بحرية وأمان أتاحا لهم نشر جرائم المخدرات والدعارة على أوسع نطاق فى البلاد مساهمين فى ارتفاع معدل التيار الإجرامى فى مصر .

أما العوامل الداخلية ، فقد تمثلت فى عدم تجانس العنصر البشري فى الجهاز ؛ فاحتوى ضباطاً من الجيش ومن تحت السلاح وخريجى مدرسة البوليس ومعاونى إدارة مدنيين ورجال قضاء ، واختلفت المستويات الثقافية بين هؤلاء جميعاً ، وخلت الدراسة فى مدرسة البوليس من المناهج الدراسية اللازمة لتخريج ضباط بوليس قادرين على أداء الواجب المفروض عليهم ، وقدم جهاز البوليس لضباطه مناخاً وظيفياً رديئاً تكاتفت فيه الأعمال الإدارية المرهقة والأعمال القضائية المتشعبة والإرهاق البدنى والعقلى والقيادة غير الصالحة ، ونظم التوظف والرقابة الإرهابية ، وجداول المرتبات غير الكافية ونظم الترقى الجائرة ، تكاتفت كل هذه الأمور لتقديم ضابط بوليس مطحون مغبون محروم ، انعكس وضعه هذا على أسلوبه فى معالجة الجريمة وفى التعامل مع المواطنين ، أما العساكر والخفراء فقد اختيروا من أسوأ العناصر ودفعت لهم مرتبات ضئيلة كانت محرضاً على أرتكابهم للجرائم ، إلى جانب تفشى الجهل والمرض فيهم .

وعندما سعى المخططون لجهاز البوليس لإصلاحه لم يقدموا خطط الإصلاح السليمة فتخبطت نظم الدراسة فى المدرسة بين قصيرة الأمد وطويلة ، وتنوع مؤهل الالتحاق بها ، وتعدلت نظم إلحاق الرتب الوسطى وشروط توظفهم ، ولم يتيسر تطبيق أساليب البحث

الجنائى الحديثة ، واستمر استخدام أساليب المخبرين الساذجة فى كشف غوامض الجرائم ، وعندما فطن المسؤولون إلى أهمية تطبيق نظام التخصص طبقوه على جرائم محدودة وبصورة تافهة ، لكنهم استطاعوا تطبيق التخصص فى مقام التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية ، وتعمقوا فى التخصص فى الأخيرة بحيث بدا واضحاً أن الاهتمام بالجريمة السياسية كان على حساب الجريمة الجنائية . لكن أهم ما يوجه إلى الإصلاح فى البوليس أنه أغفل الجانب الإنسانى .

وعندما آن للوجود البريطانى فى البوليس أن يرحل سعى المخططون لجهاز البوليس أن يملؤوا الفراغ بإنشاء نظام الكونستابلات الوطنيين ، ورفع المستوى الثقافى للضباط بتعديل مناهج الدراسة فى مدرسة البوليس ، وشغل الرتب العليا فى الجهاز بضباط وطنيين ، ولم تلق عملية ملء الفراغ النجاح الذى كان مأمولاً منها بعد خروج العناصر الأوروبية من البوليس لأسباب ترجع إلى الاستمرار فى حشو مناهج الدراسة بمدرسة البوليس بمناهج بعيدة عن الصلة عن الدراسة العملية اللازمة للضباط ، وإلى سيطرة العناصر التى تعلمت على أيدى الإنجليز على المناصب العليا فى الجهاز بحيث أصبحت هذه العناصر غير الوطنية استمراراً للوجود الإنجليزى فى البوليس المصرى .

وقد تعثرت خطوات التحديث والتطور ، فلم تستطع أن تلاحق الإيقاع السريع للتطور فى الجريمة ، وتداخلت السياسة فى عمليات التنظيم فتسببت فى إصابة جهاز البوليس بالتخلف والقصور ، وفاجأت الحرب العالمية الثانية مصر ، وتدخل الأثر الاقتصادى الناجم عنها ليزيد من متاعب الناس . فارتفعت أعباء المعيشة وشحّت الأقوات واختفت المواد الضرورية ، واندفع الفقراء يبحثون عن الحل ، فكانت الجريمة التى ارتفعت معدلاتها رغم محاولات إيقافها عن طريق اتخاذ القرارات الاستثنائية كالاعتقال ، واكتظت البلاد بالقوات المحاربة التى تركت ما تتركه الجيوش وراءها من عوامل الفساد الاجتماعى والأخلاقى ، وأسهم الجنود فى زيادة الجرائم الجنائية والأخلاقية ، وعرفت مصر أشكالاً جديدة للجريمة لم يكن لها بها صلة من قبل .

وتطورت تنظيمات أجهزة الأمن السياسى مع تطور الجريمة السياسية ؛ فكانت بسيطة فى البداية عندما كانت الجريمة السياسية فى مهدها ، ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن تطورت وتشعبت فروعها مع مقدم تيارات سياسية جديدة ، ثم بدأ جهاز الأمن السياسى يميل إلى الانحراف مع سوء استخدام الأجهزة الحاكمة له للتنكيل بالخصوم السياسيين وانفراد الجهاز بمهمة حماية الحاكم وركون الأخير إليه ومنحه ثقته ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى حصانة أجهزة الأمن السياسى ضد الرقابة الشرعية والمساءلة القانونية ، الأمر الذى تزايدت معه تجاوزات أجهزة الأمن السياسى المتمثلة فى التنكيل والتعذيب والخروج على القانون بل والقتل . وصحب هذا تطور خطير فى أسلوب معالجة السخط السياسى والمعارضة باستخدام (القوات العسكرية) ، المخصصة للمحافظة على النظام أساساً ، لضرب القوى المعارضة والتنكيل بها بصورة تحول معها التعامل مع العمل السياسى من أسلوب القانون إلى أسلوب البندقية ، وكان هذا كله على حساب أمور كثيرة فى جهاز البوليس ، أساءت إلى الجهاز وتنظيماته أيما إساءة .

ونجحت الرعاية والإشراف البريطانى على الجهاز منذ بدايات الفترة الحديثة من تاريخ مصر فى صبغ البوليس بصفة الولاء للوجود البريطانى ومؤسساته فى مصر ، وظهرت فى الجهاز مدرسة ظلت على ولائها للسفارة البريطانية تمدها بأهم المعلومات عن الأمن والسياسة وتزودها بأسرار خطيرة قد تخفى عن المسؤولين المصريين بصورة وصمت المتعاملين مع الوجود البريطانى بوصمة العمالة والتآمر ، وأصبح رجال البوليس من المسؤولين عن الأمن السياسى وغيره هم عيون الوجود البريطانى داخل القصر الملكى والوزرات ، بل وتدخلوا فى قضايا سياسية من صميم اختصاص الساسة .

وجاءت قمة المأساة عندما عُهِدَ إلى جهاز البوليس المدنى بتقمص شخصية الجيش وارتداء عباءته وتنفيذ مهمة مواجهة المحتل فى منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة ، فدخل فى مواجهات ليس أهلاً لها ولا معداً لمقابلتها ، فكانت المذبحة التى تعرض جنوده فيها للقتل دون مبرر ، فلما أوجعته ضربة المحتل انقلب على رئاسته يقلب الموائد فوق رأسها ويهدم

النظام والاستقرار الذى كان يعتمد عليه فى حفظه وصيانته ، وانتهى هذا كله بمأساة احترقت فيها العاصمة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بينما وقف جهاز البوليس كله يتفرج على ما جنت يداه .

لقد كان جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة ضحية تنظيمه وترتيبه .

فقد نظمت قيادته فى وزارة أُسست تبعاً لنمط التنظيم المؤسس على الخلط بين الأجهزة الاستشارية والتنفيذية ، والتنظيم العسكرى ، والتنظيم المؤسس على التقسيمات الوظيفية ، وأنتج هذا كله جسداً ضخماً مترهلاً منتفخاً بالمؤسسات والإدارات المتداخلة الاختصاصات .

ثم كبلت فروع الجهاز فى النطاق الجغرافى للبلاد بقيود شبكة مركزية عظيمة النفوذ حبست على الجهاز أنفاسه بنتيجة مؤداها انعدام الابتكار والتحديد ، وتعاظم الخوف من المسؤولية عند أعضائه .

وأُخضع الجهاز لنظام رئاسى إدارى معقد منحت فيه للقمة سلطات ضخمة لإحكام السيطرة وضبط أعضائه ، فكان هذا النظام أحد عوامل تخلخل الجهاز نفسه وفساده ، حيث تفشت فيه أساليب النفاق والرياء درءاً لخطر الاحتكاك بهذه القيادات التى كانت فى أغلب الأحوال غاشمة ومستبدة متباهية بسلطاتها ونفوذها ، وهذا بدوره أدى إلى خضوع أفراد الجهاز لرغبات رؤسائهم الذين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ، فظهرت قضايا التلفيق وتخفيف وتعديل أوصاف الجرائم وعدم إثبات وقوعها والامتناع عن قبول بلاغات الناس تنفيذاً لرغبات الرئاسات التى كانت تريد تقديم صورة غير حقيقية للأمن العام الذى كانوا مطالبين بالحفاظ عليه وصيانته .

ونتيجة لهذا كله أصبح دور جهاز البوليس هو إخفاء الجرائم وليس كشفها حفاظاً منه على تقديم صورة غير حقيقية لحالة الأمن العام .

وتدخلت الحكومات المتعاقبة على مدى الفترة موضوع الدراسة فى شؤون الجهاز ، فاستخدمته لتحقيق مصالحها فى محاربة الخصوم السياسيين ، فتنازعته الأهواء السياسية وفقد وظيفته الأساسية فى ظل هذا الصراع السياسى .

وفشل المخططون للجهاز فى توفير التدريب التخصصى الملائم أو العتاد والمعدات اللازمة لقيام جهاز البوليس بواجبه فى حفظ الأمن ، فتعثر فى متابعة الجريمة وعجزت إمكانياته عن ملاحقة التزايد السريع فى معدلات الجريمة .

وتعددت سياسات تنظيم الجهاز ، فتارة يغلب الجانب السياسى على الجانب الجنائى فى شأن وظيفة الجهاز ، وتارة يعسكر الجهاز على خلاف شكله المدنى حتى انتهى الأمر إلى فقدان جهاز البوليس لحقيقة هويته ، أهو جهاز للأمن السياسى أم الجنائى أم لهما معاً؟ أهو جهاز عسكرى أم جهاز مدنى ؟!

- ولأن الجهاز عاش حياته على مدى الفترة موضوع الدراسة تابعا للنظام الحاكم ومنحازا إليه ينفذ أوامره ونواهيه أيًا كانت دوافعها .

- ولأن النظام الحاكم على مدى الفترة موضوع الدراسة كان فى أغلب الأحيان لا يمثل الناس تمثيلا حقيقياً ، فقد أصبح جهاز البوليس بالتبعية يخدم مصالح النظام الحاكم فيحميه ويؤيده ويناصره ، وكان ناتج هذه الحقيقة هو وجود فجوة عميقة بين الجهاز وبين جموع الشعب الغريب عن حكامه الذين استعانوا بالجهاز لحمايتهم من غضبة هذا الشعب المغلوب على أمره .

لقد كانت سلطة الحكم محصورة فى فئة معينة تعود جذورها إلى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على مصادر الثروة ، فئة الباشوات والإقطاعيين والملاك .

وكان معنى هذا أن يكون جهاز البوليس باعتباره جهازاً تابعاً للنظام الحاكم ، بوليس الطبقة الرأسمالية الثرية ، وأن ينحصر دوره فى المحافظة عليها وحمايتها من الطبقات الأخرى الناقمة الغاضبة ، طبقة الفقراء والكادحين والمحرومين .

لهذا لم يكن غريباً أن يكون سلوك جهاز البوليس على هذه الصورة التى قدمتها صفحات هذه الدراسة .

تم بحمد الله

الملاحق

- الملحق رقم (١) جدول يوضح تسلسل حوادث القتل ضد الوجود البريطانى فى مصر من ١٩١٤ - ١٩٢٤ .

- الملحق رقم (٢) لائحة بشأن بيوت العاهرات صادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

- الملحق رقم (٣)

F.O. 371-73464 - J 4144 .

- الملحق رقم (٤)

F.O. 371 - 80381 - JE 1054 - 47 .

- الملحق رقم (٥)

مجموعة من المنشورات التى وزعها ضباط البوليس أثناء إضرابهم فى نهاية عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨ .

الملحق رقم (١) جدول يوضح تسلسل حوادث القتل ضد الوجود البريطاني في مصر من ١٩١٤ – ١٩٢٤

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩١٩/١١/٢٠	محاولة قتل الكابتن كومب Coomb .	أطلق مجهول طلقة نارية على المجنى عليه بينما كان يقود سيارة وأثناء عبوره كوبري بولاق ، لم يُقبض على أحد .
١٩١٩/١١/٢٢	مقتل الكابتن صامويل كوهين Samuel Cohen .	أطلق مجهول أربع طلقات نارية على المجني عليه عندما كان يسير في الخلفاء بشبرا ، المجني عليه كان يسير مع ممرضة ، وقد مات المجني عليه في الحال . ولم يُقبض على أحد .
١٩١٩/١١/٢٢	محاولة قتل السرجنت ويلكوكس فورستر Willcocks Forst-eer وجنديين بريطانيين .	أطلق مجهول أربعة طلقات نارية على المجني عليهم عندما كانوا يعبرون تقاطع العنابر ، أصيب السرجنت فورستر في فخذه الأيسر ، ولم يُقبض على أحد .
١٩١٩/١١/٢٢	محاولة قتل الكابتن ماردسون Mardson والفتنانت روجرسون Rogerson وضباط الجيش البريطاني .	بينما كان الأول والثاني عائدين من فندق شبرد ، أطلق مجهول طلقة عليهما عندما كانا يسيران مع ضابطين من ضباط الجيش البريطاني ، لم يُقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩١٩/١١/٢٥	محاولة قتل ابو ستولو سيرفابوبولو Apostolo Servapopolo السائق بالجيش البريطاني .	أطلق مجهول ثلاثة طلقات نارية على المجني عليه عندما كان يقود السيارة عابرا كوبري بولاق في طريق عودته من الجزيرة ، لم يقبض على أحد .
١٩١٩/١١/٢٦	محاولة قتل بارنز Barnes وايرز Ayers .	أطلق مجهولة ستة طلقات نارية على ظهر مبني الجيش البريطاني بباب الحديد عندما كان المجني عليهما يسيران مع فتاتين ومتجهين إلى شبرا ، وقد أصيبا ، ولم يقبض على أحد .
١٩١٩/١١/٢٨	محاولة قتل جيوجان Giogan وفلاهارتي Flaharthy من جنود الجيش البريطاني .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على المجني عليهما عندما كان يسيران عند السكة في الطريق إلى شبرا ، كانت فكرة (البوليس) ان المجني عليهما تصورا خطأ أن طلقات قد أطلقت عليهما ، لم يقبض على أحد .
١٩١٩/١٢/٢	محاولة قتل درنك ووتر Drink water وايجن Aigen .	أطلق مجهول ستة طلقات نارية على المجني عليهما في شارع عباس قريبا من محطة الليمون Pont de Lemon ولم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩١٩/١٢/١٩	محاولة قتل ثلاثة من ضباط الصف البريطانيين .	هاجم حوالي ٢٠ شخصاً من الوطنيين ثلاثة من ضباط الصف البريطانيين في شارع محمد علي – واستخدمت المدى في الحادث ، لم يُقبض على أحد .
١٩١٩/١٢/٤	التآمر لقتل الجنود البريطانيين .	- تلقى البوليس في ١٩١٩/١٢/٤ عدة بلاغات عن قيام عبد الحليم البيلي بك بعقد لقاءات في مكتبه بهدف التآمر لقتل الضباط البريطانيين ، وأن أبناء حفني بك ناصف قد اختيروا لتنفيذ هذه الجرائم ، وقال المبلغ ان صلاح الدين ناصف هو الذي هاجم الكابتن كوهين في شبرا ، تم القبض على عبد الرحمن البيلي – صلاح الدين ناصف – جلال الدين ناصف – عصام الدين ناصف – أمين عز العرب – كان مطلوباً القبض على عبد الحليم بك البيلي لكنه كان مريضاً في ذلك الوقت ، حامت الشبهات حول أبناء ناصف نظراً لسكنهم في (شيكولاني) بشبرا ، حيث هوجم الكابتن كوهين في ١٩١٩/١٢/١٢ . أفرج عن أمين عز العرب وأبعد إلى بلدة تحت حراسة البوليس ، واتخذت اجراءات مماثلة تجاه عبد الحليم البيلي بعد شفائه في فبراير ١٩٢٠ ، وبالنسبة لجلال

التاريخ	الحادث	ملاحظات
		وصلاح ناصف فقد بقيا بالسجن حتى سبتمبر ١٩٢٠ عندما أفرج عنهما مع عبد الرحمن البيلي .
١٩٢٠/٥/٢	محاولة قتل سافيل Savill وفواتون من جنود الجيش البريطاني .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليهما من الخلف عندما كانا يسيران في شارع شبرا ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٠/٥/٦	قتل هيدسون Headson ومحاولة قتل مينت Mint .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليهما في شارع أبي العلاء ، قتل هيدسون وجرح مينت ، قيد الحادث برقم ٧١٧ جنايات بولاق ١٩٢٠ ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٠/٥/٩	محاولة قتل الفنتانت فيرليست Verelst .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه عندما كان يستقل سيارة أجرة في شارع العباسية ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٠/٦/٣	محاولة قتل المستر مانكوسي Mankoss المترجم البحري السابق في الجيش البريطاني .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه في شارع عباس ، لم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٠/١١/١٣	محاولة قتل الكابت نايت Night .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه كان يسير في الطريق العام بشبرا ، قيد الحادث برقم ٤٢ جنايات شبرا ، لم يقبض على أحد
١٩٢١/١٢/٢٠	قتل الجندي البريطاني بروكويل Brockwell ومحاولة قتل زميله الجندي سورتون Sorton .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على ظهريهما بينما كانا يسيران في شارع السبتية قريبا من المحكمة الشرعية ، قتل الأول ، وقيد الحادث برقم ١٠٦ جنايات بولاق ١٩٢١ ، لم يقبض على أحد .
١٩٢١/١٢/٣٠	قتل مستر هاتون Hatton الموظف بالسكك الحديدية .	أطلق مجهول النار عليه في شارع ابن الرشيد وقتل في الحال ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/١/٢٢	قتل مستر فانديدر هتشون Vandeder Hutchon .	أطلق مجهول النار عليه أثناء سيره في شارع القبة الفداوية ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/١/٢٥	قتل الصف ضابط البريطاني ستيل Steel .	أطلق مجهول النار عليه في شارع الفجالة فقتله ، قيد الحادث برقم ٥٧٠ جنايات الأزبكية ١٩٢٢ ، لم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٢/٢/١٣	محاولة قتل الجندي البريطاني كيرشو Kershow .	أطلق مجهول عليه عدة طلقات نارية عند محطة كوبري الليمون . قيد الحادث برقم ٧٠٧ جنايات الأزبكية ١٩٢٢، ولم يُقبض على أحد .
١٩٢٢/٢/١٠	قتل المستر هوبكنز Hopkins .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية عندما كان يسير في شبرا . قيد الحادث برقم ٢٤٤ جنايات شبرا ١٩٢٢، ولم يقبض على أحد .
١٩٢٢/٢/١٧	قتل الكابتن جوردون Gordon .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع مهمشة عند كوبري شبرا . قُيد الحادث برقم ٣٤٨ جنايات شبرا ١٩٢٢، ولم يُقبض على أحد .
١٩٢٢/٢/١٨	محاولة قتل المستر ألفريد براون Alfred Brown .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع قصر العيني ، جُرح هو ورفيقه عبد الدايم إبراهيم . قُيد الحادث برقم ٣٤٠ جنايات السيدة ١٩٢٢ ، لم يُقبض على أحد (توفيا فيما بعد) .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٢/٥/٢٤	قتل البكباشي كيف Cave .	أطلق عليه مجهول النار عندما كان في طريقه إلى منزله في شارع الفلكي ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/٧/١٥	محاولة قتل الكولونيل بيجوت Piggot .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع القاضي الفاضل ، قيد الحادث برقم ١٩٧١ جنايات عابدين ١٩٢٢ ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/٨/١٢	محاولة قتل المستر براون وعائلته Brown .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في حدائق الأورمان بالجيزة ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/١٢/٢٧	قتل المستر روبسون Robson .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع الجيزة ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٢/٧	قتل المستر أملبر Ambler الموظف بالسكة الحديد .	أطلق مجهول عليه النار فقتله في شارع ترعة جزيرة بدران ، لم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٢/٢/١٨	محاولة قتل المستر ادموندبيتشي Edmond Beesh الموظف بالسكك الحديدة ، العنابر .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية في المطرية ، قيد الحادث برقم ٤٥٢ جنايات الوايلي ١٩٢٢ ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/٣/١١	محاولة قتل المستر ماكنتوش Makintosh .	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في الزيتون ، قيد الحادث برقم ٥٣٣ جنايات الوايلي ١٩٢٢ ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٢/٤/١	محاولة قتل الماجور أندرسون Anderson وخادمه عبد الواحد الجبيلي .	تآمر زكي حنفي المغربي ومحمد دسوقي مصطفى وعلى فهمي علي وإبراهيم خليل ناظم على قتل الماجور أندرسون يوم ١٩٢٢/٤/١ – ولما لم يغادر منزله فإن الجريمة لم تحدث ، ومع ذلك فقد أخذوا خادمه عبد الواحد الجبيلي إلى جبل المقطم وقتلوه بقضيب حديدي ودفنوه في كهف هناك .
١٩٢٢/٤/١٦	محاولة قتل الجنديين البريطانيين بيكروتاونسند Baker-Tcwnsend	أطلق مجهول عليهما عدة طلقات نارية عند محطة كوبري الليمون . قيد الحادث برقم ١٨١ جنايات الأزبكية ، لم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٣/٣/١٢	قضية القاء قنبلة .	القيت قنبلة على معسكر الجيش البريطاني المجاور لمتحف السكك الحديدية ، قتل يوناني واحد ، وأصيب جنديان بريطانيان ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٣/٢٧	قضية القاء قنبلة .	القيت قنبلة على خمسة جنود بريطانيين في شارع نوبار ، أصيب الجنود الخمسة وثلاثة جنود مصريين أيضا ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٣/٤	قضية القاء قنبلة .	القيت قنبلة على قيادة القوات البريطانية في Eden palace Hotel ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٣/٢٤	قضية القاء قنبلة .	القيت قنبلة على محل اسماك في شارع بحرين . قتل مصري واحد ، وجرح بعض المدنيين المصريين وثلاثة جنود مصريين ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٥/٥	قضية القاء قنبلة على جنود بريطانيين في شارع نوبار .	لم يقبض على أحد .

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩٢٣/٥/٥	قضية القاء قنبلة على ترام في ميدان الظاهر :	لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/٥/١٦	قضية القاء قنبلة على ترام في بولاق .	لم يقبض على أحد .
١٩٢٣/١٢/٢٠	محاولة قتل اللفتنانت جاكسون Jackson .	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على المجني عليه في شارع محمد علي عندما كان يقود سيارته متجها إلى القلعة ، لم يقبض على أحد .
١٩٢٤/١١/١٩	قضية قتل السردار السيرلي ستاك باشا Lee Stack .	أطلق عدة أشخاص أعيرة نارية على سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان في شارع قصر العيني . قبض على المتهمين وحوكموا أمام محكمة جنايات مصر في ١٩٢٥/٥/١١ وقضت بعقاب كلا من عبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلي إبراهيم محمد وراغب حسن وشفيق منصور ومحمود إسماعيل بالإعدام – وعبد الفتاح عنايت بالأشغال الشاقة المؤبدة – ومحمود حسن صالح الأشغال الشاقة ثلاث سنوات (القضية ١١٠ جنايات السيدة ١٩٢٥) .

(المصدر)

Russell's Private Papers-ME
center-St. Antony's College- Oxford.

الملحق رقم (٢)

لائحة بشأن بيوت العاهرات

ناظر الداخلية :-

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ ، وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما هو آت

مادة ١- يعتبر بيتاً للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة فى حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتياً .

تعليمات - المقصود بهذه المادة المحلات المعدة لارتكاب الفاحشة علانية أى المشهورة بأنها مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية لهذا الغرض فإن ظهرت بحالتها الحقيقية وأصبحت موضعاً لشكوى السكان المجاورين لها ينبغى حينئذ على جهة الإدارة جمع كافة الاستعلامات الكافية للتثبيت من إنها معدة حقيقة لتواجد نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ، ومتى ظهر ذلك جلياً بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته تعتبر من بيوت العاهرات ، ويسرى عليها مفعول هذه اللائحة (مستخرج من منشور الداخلية السابق صدوره فى ٢٢ نوفمبر سنة ٩٦ نمرة ٩٩) وكذلك المحلات المزعوم أنها مجرد فنادق (أوتيلات) أو أنها أود مفروشة وتكون فى الواقع مستعملة لارتكاب الفاحشة . فمتى تحقق للبوليس استعمال محل من هذه المحلات لاجتماع الفواحش أو تواجدهن فيه عادة تتخذ نحوه الإجراءات اللازمة على مقتضى أحكام هذه اللائحة (من منشور الداخلية الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نمرة ١٦٥) .

مادة ٢- لا يمكن فتح بيوت العاهرات إلا فى الأخطاط التى يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير ، ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية .

تعليمات - متى تقرر العمل بهذه اللائحة فى جهة من الجهات بمصادقة نظارة الداخلية يجب التدقيق فى انتخاب الأخطاط التى تعين لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) « راجع نص المادة (٢٧) من هذه اللائحة» .

مادة ٣- الأشخاص الآتى ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين .

أولاً : القُصَّر الذين لم يتقرر رشدهم والمحجور عليهم .

ثانياً : المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية عادية .

ثالثاً : المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جانين أو انتهاك حرمة الآداب علناً أو تحريض قاصر على الفسق وذلك فى حالة ما إذا كانت العقوبة لم تمضِ عليها خمس سنوات .

رابعاً : الأشخاص الذين كانوا يديرون بيوتاً للعاهرات وُحكِمَ عليهم بإغلاقها لأسباب متعلقة بإدراتها ولم تمضِ ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم .

تعليمات - متى علم البوليس أن بيتاً من هذه البيوت قد استعير لفتحه أو إدارته شخص آخر غير صاحبه الحقيقى الذى يكون قد منعه عن ذلك سبب من الأسباب المنصوص عنها فى هذه المادة يقدم محضر مخالفة ضد كل من صاحب المحل والشخص المستعار وتدون فيه الظروف المثبتة أن الشخص المتظاهر بأنه صاحب المحل لم يكن فى الحقيقة إلا شخصاً مستعاراً (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

مادة ٤- صدور الأحكام المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله فى المدن الموضح عنها اعتبارا من اليوم الذى تصبح فيه تلك الأحكام نهائية .

مادة ٥ - يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوماً على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الإخطار ويكون مسؤولاً كذلك فى حالة وقوع مخالفة .

مادة ٦ - الإخطار المذكور فى المادة السابقة يكتب على ورقة دمغة من فئة ٣٠ مليما بحسب المثال الذى يقرره البوليس ويكون محتوياً على الإيضاحات الآتية :

أولاً - اسم مقدم الإخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل إقامته وتابعيته .

ثانياً - موقع البيت وعدد الغرف التى يشتمل عليها .

ثالثاً - اسم مالك العقار ولقبه ومحل إقامته وتابعيته .

تعليمات - قد طبع المثال المذكور (أورنيك نمرة ١١ج) لكى يصرف منه إلى أصحاب الشأن بالثمن المقرر لورقة الدمغة وتوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل ثمنه بقيمة هذا الثمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ولا تعطى رخص عن بيوت العاهرات بل متى تحقق عدم وجود أى مانع تعطى لمقدم الإخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة ١٣١ بعد أن يشطب منه (محل عمومى) ويكتب به (بيت عاهرات) وتستبدل منه مواد لائحة المحلات العمومية بمواد لائحة بيوت العاهرات .

وتقيد بيوت العاهرات فى دفتر يخصص لها من الأورنيك نمرة ١٢٩ مع إجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفاً (من منشور الداخلية نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨)

مادة ٧- يرفق بهذا الإخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الإخطار أو شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه بإحدى العقوبات المبينة فى المادة الثالثة .

ويتعهد مقدم الإخطار تعهداً صريحاً بأن يتبع فى إدارة البيت أحكام هذه اللائحة .

مادة ٨ - يجب على مقدم الإخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفاً محرراً على حسب المثال الذى يقرره البوليس ومحتوياً على أسماء العاهرات والخدم وكافة الأشخاص المقيمين فى البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم .

تعليمات - قد طبعت النظارة المثال اللازم لهذا الكشف (أورنيك نمرة ١١د) وهذا الأورنيك يصرف لأصحاب البيوت بثمن قدره ٣٠ مليماً عن كل نسخة منه (منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٩ - يمكن فتح بيوت العاهرات فى اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الإخطار المنوه عنه فى المادة (٥) وبعد مضى ثمانى وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المنوه عنه بالمادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى خلال ذلك بطريقة إدارية معارضتها فى فتحه بحيث تكون المعارضة مبينة على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الإخطار أو الكشف .

ويجب إعلان المعارضة أيضاً لمالك العقار الموضح عنه فى الإخطار .

تعليمات - إذا لم توجد موانع تستوجب المعارضة سوى عدم استيفاء الإخطار أو الكشف فيكلف مقدمهما باستيفائهما بأقرب ما يمكن من الوقت فإن لم يذعن أو لم يتيسر ذلك يعلن بالمعارضة فى الميعاد القانونى .

ويقتضى أن إعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الأورنيك نمرة ١٠١ هـ) إحداها لمقدم الإخطار والثانية لمالك العقار والثالثة تحفظ مع الأوراق (من منشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٠ - لجهة الإدارة فى حالة عدم تقديم الإخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما إذا كان ينبغى اعتباره من ضمن بيوت العاهرات ، أما إذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك إلا بعد موافقة القناصل التابعين هم لهم .

ويعلن هذا القرار بطريقة إدارية إلى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدق عليها من الإفادة المحتوية على رأي القنصل بالموافقة ، ويتنبه ضمنه بإقفال المحل أو بتقديم الإخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال فى ظرف ١٥ يوماً . فمتى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه ، فعلى البوليس إثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير إخطار مالك العقار بالتنبيه الذى أعلن لصاحب المحل .

تعليمات : إذا كان صاحب المحل من التبعية الأجنبية يتعين على جهة الإدارة مخابرة القونصلاتو عنه وتقديم ما يلزم لإقناعها بأن المحل معد لارتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كتابة على اعتباره من بيوت العاهرات وإذا تعدد أصحاب المحل وكانوا من تبعيات مختلفة وجب الحصول على إقرار من القونصلات التابع لها كل منهم (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٩٦) .

وينبغى أن تعلن مع كل قرار صورة مطابقة للأصل من إفادة القنصلاتو المشتملة على الرأى المتضمن الموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من الأورنيك نمرة ١١ ب) إحداها لصاحب المحل والثانية لمالكه والثالثة تحفظ مع الأوراق (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١١ - إذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد إعلان ذلك للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها فى المدة المذكورة .

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو المديرية فى مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل فى الأشخاص الواجب درج أسمائهم فى الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الإيضاحات المقررة بتلك المادة .

تعليمات - الإعلان الذى يقدمه صاحب المحل الجديد يجب أن يكون على ورقة من فئة دمغة ٣٠ مليماً ، ويوضح فيه اسم مقدمه ولقبه ومحل إقامته وتبعيته ونمرة قيد البيت وموقعه ، وتذكر فيه شهادة السوابق المرفقة به ، وكذلك الإعلان الذى يقدمه عن تغيير فى

الأشخاص المدرجين بالكشف يجب أن يكون على ورقة دمغة من فئة ٣٠ مليما (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٢ - ينبغى الإخطار عن نقل المحل من جهة إلى جهة أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوماً على الأقل ويمكن إجراء النقل فى اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة إدارية معارضتها فى ذلك بناءً على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة .

تعليمات - هذا الإخطار أيضاً يكون على ورقة دمغة من فئة ٣٠ مليما ويشمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجديد جيدا وعدد الغرف المشتمل عليها واسم مالك العقار ولقبه محل إقامته وتبعيته ، ويرفق معه إيصال الإخطار السابق تقديمه عن المحل الأصلى (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٣- كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغاً سن الرشد القانونى .

تعليمات - سن الرشد القانونى هو بلوغ السنة الثامنة عشر من العمر فإذا علم البوليس بوجود أحداث لم يبلغوا الرشد ذكوراً كانوا ، أو إناثاً تابعين لأحد بيوت العاهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضراً ضد صاحب المحل وضد الأحداث أيضاً ويجب منع هؤلاء الأحداث من الإقامة فى المحل بعد صدور الحكم ضدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المادة (٢٣٣) عقوبات ويقدم المحضر للنيابة فإذا لم تتوفر شروط هذه المادة يصير تطبيق المادة (١٣) من اللائحة وعند ذلك تعيد النيابة المحضر لتقديمه للمحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت العاهرات التابعين لدول أجنبية فيقدم ضدهم محضر مخالفة طبقاً للمادة (١٣) من اللائحة .

وأما الأحداث فيحاكمون بصفة مخالفين للمادة (١٣) المذكورة (من المنشور نمره ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٤ - كل مومسة تكون موجودة فى بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التذكرة يجب تجديدها سنوياً .

تعليمات - هذه التذكرة (أورنيك نمرة ١١) تلصق عليها صورة المومسة المحررة باسمها (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

مادة ١٥ - كل مومسة تكون موجودة فى بيت العاهرات يجب أن تتقدم لإجراء الكشف الطبى عليها مرة فى كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وإن لم يوجد فبمعرفة طبيب مصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملحوظات التى تتراءى له منه على التذكرة المنصوص عليها فى المادة السابقة التى تبرزها له كل مومسة .

وللبوليس الحق أن يجرى الكشف على العاهرات اللاتى يتأخرن عن الحضور للكشف بدون إبداء عذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التى تتقدم منهن لإثبات أعذارهن .

تعليمات - يجب أن يكون المحل المعد لمكتب الكشف فى النقطة المخصصة لبيوت العاهرات وينتخب هذا المحل بالاتحاد مع مفتش الصحة وتكون أجرته على أصحاب بيوت العاهرات متى أمكن ذلك (من المنشور الصحى الرقيم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧) .

وإذا قدمت إحدى المومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف كان بسبب مرض فلابوليس تحقيق ما تدّون بالشهادة فى حالة الشك فى صحتها ، وبما أن المادة (٢٢) من هذه اللائحة تخول لضباط البوليس استصحاب طبيب عند الدخول نهاراً فى بيوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب بالكشف حالاً على المومسة التى تأخرت عن حضور للكشف (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

ولا يتصرح للمومسات بالانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقيمات فيها إلى جهة أخرى للإقامة مؤقتاً أو قطعياً إلا بعد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعدية أو عدمها (منشور نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ١٦ - كل مومسة يتحقق إصابتها بمرض زهرى يجب عليها الامتناع عن الإقامة فى بيت من بيوت العاهرات .

مادة ١٧- المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتى يتضح للطبيب إصابتهن بأمراض زهرية يرسلن إلى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد شفائهن .

فإذا لم يوجد فى المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات إلى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس إجراء نقلهن . أما مصاريف المعالجة وقدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التى يعطيها مدير المستشفى عن مدة إقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل التنفيذ لصالح الإدارة ، وكل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها .

تعليمات - النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فوراً للقنصلاتو التابعات إليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات فى بيوت العاهرات وإذا وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن محضر مخالفة (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ٦٩) .

مادة ١٨- أحكام المواد الأربعة السابقة تسرى أيضاً على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتى يزيد سنهن عن خمسين سنة فيجوز إعفائهن من الكشف الطبى .

مادة ١٩ - لا يجوز للمومسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالنوافذ .

مادة ٢٠ - أصحاب بيوت العاهرات مسؤولون عن المخالفات التى تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ .

مادة ٢١- لايجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحداً يلعب بألعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا واللانسكنيه والواحد وثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والروليت وماكينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفى حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الأشياء التى حصل اللعب بها .

مادة ٢٢ - يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهاراً فى بيوت العاهرات لضبط المخالفات التى تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيباً .

ويجوز للضباط والأنفار الدخول فيها فى أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعدٍّ أو أى أمر آخر يخل بالأمن العام لأجل ضبط من يكون من الجانين جارياً البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم .

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبى وجد عادة أو عرضاً فى بيوت من بيوت العاهرات إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجانب .

مادة ٢٣ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة ما عدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز ماية قرش .

وفى حالة ارتكاب مخالفة ثانية فى ظرف سنة أو فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة فى الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز ماية قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعًا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤ - فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة ٢١ يحكم القاضى بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التى تكون قد ضبطت .

مادة ٢٥ - ينبغى الحكم بإقفال المحل فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و١٠ و١٦ و ٢٧ وكذلك فى حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار إذا كان صدر فى بحر الثلاث سنوات الماضية حكمان فى مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا فى بحر المدة المذكورة .

ويجوز الحكم بإقفال البيت فى سائر الأحوال الأخرى .

مادة ٢٦ - الحكم الصادر بإقفال المحل يصير تنفيذه فى حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الأختام تأييداً لنفاذ مفعول الإقفال والبيوت المحكوم بإقفالها لا يجوز إعادة فتحها فى بحر الثلاثة شهور التالية ليوم إقفالها إلا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون إذن منه .

تعليمات - كل حكم صادر بإقفال بيت من بيوت العاهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة أحد المحضرين ، ومتى كان الأمر يختص بوطنيين فقط فيرافق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالشمع الأحمر على باب البيت تأييداً لنفاذ الإقفال ، ولكن إذا كانت الأحكام صادرة ضد أجانب فإجراء الختم يكون بمعرفة المحضر .

تبقى الأختام على الباب مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ، وفى حالة ما إذا كان مالك العقار يرغب إعادة فتح البيت قبل انتهاء هذه المدة يجب عليه أن يقدم عن ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية ، وإذا ثبت أن المالك سليم النية وأن الغرض من فتح البيت ثانية هو السكن وليس استعماله للفاحشة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الأختام وفتح المحل ثانية لصالح مالكه ويتحرر عن ذلك محضر يتوقع عليه من المالك ويحفظ بالملف (دوسيه) .

ومتى كانت الأختام وضعت بمعرفة أحد المحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة أحد المحضرين أيضاً بناء على طلب المالك (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٢٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولية سنة ١٨٩٦ ، ويجوز أن يتقرر سريانها أيضاً على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ، ويعين فيه الأخطاط التى تفتح بيوت العاهرات فيها .

وبيوت العاهرات الموجودة فى الأخطاط الأخرى يجب إقفالها فى الميعاد الذى يحدد فى القرار المذكور بحيث أن هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر .

والبيوت الموجودة فى الأخطاط المعينة يجب على أصحابها قيدها فى بحر الثلاثين يوماً التالية لنشر القرار طبقاً لأحكام المواد ٦و٧و٨و٩ من هذه اللائحة .

مادة ٢٨ - تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولية سنة ١٨٩٧ .

مادة ٢٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

تحريراً فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

(مصطفى فهمى)

الملحق رقم (٣)

F.O.371-73464 J 4144

Copy L J A

W.B. Emery Esq ., M.B.E.

British Embassy, Cairo

6th May, 1949

Ds (E) Ds-P-62

Head of S.I. M. E.

G.H.Q., MELF

J.G. Tomlinson Esq.,

British Embassy, Cairo

D.S.O. Canal

C.X.(C)

(1) I saw (Tuba) at the Governorate on may 5th., the interview was, of necessity, being continually interrupted with a stream of visitors congratulating him on his promotion to the rank of (Miralai) which the prime Minister has bestowed on him in connection with his work against the (Ikhwan EL Muslimeen) .

(2) When questioned about the present position in (Ikhwan) affairs (Tuba) ,While admitting that the press reports are grossly exaggerated, stressd the fact once again that in his opinion the (Ikhwan) was almost completely broken. This view, as you will remember, was not entirely supported by(Trombone,) but at any rate (Trombone's) views were expressed prior to the successful raid which was carried out on the 29th April; with regard to this raid, (Tuba) gave the following figures of the arms and other material seized by the police, while they did not reach the astronomical figures that appeared in the press, they Look, nevertheless, impressive. They were:

23 Sten and Vickers sub machine guns.

11 Revolvers.

Over 1,000 hand grenades.

Over 10,000 pieces of gelignite and dynamite, much of which was already packed in boxes in preparation for outrages.

Large quantities of guncotton.

8 time bombs.

More than half a million rounds of ammunition, both rifle and smallarms.

A radio transmitter.

5 police Unifroms, 3 for Naffar, and 2 for Constables.

(3) I questioned (Tuba) about the press report that a second raid, in which arms had been found, had taken place on May 1st ;but he stated that this was not correct, no such raid had been carried out. I also asked him about the press report which appeared in the Gazette on May 5th ; stating that one of the arrested men had Confessed that two of The terrorists gang had planned to murder (Abdel Rahman Amar Bey). (Tuba) said that this report was also exagerated, it was true that one of the arrested men said he thought there was a plot to murder the Undersecretary.

(4) Discussing the position of the (Wafd), (Tuba) said that (Nahas Pasha) wished once again to boycott the forthcoming elections on the plea that a fair ballot would be impossible under Martial Law. However, Nahas was over-ruled by the majority of the Wafdist Leaders Led by (Serag EL Din) who pointed out that another boycott would merelymean that the (Wafd) would be out of power for five years by which time they would be forgotten and broken up by political force .

The (Wafd) , therefore, while protesting against the continuation of Martial Law, will fight in the elections .

(5) (Tuba) said that the date of the general elections was not yet fixed, but it must take place before September, with the continuation of Martial Law and the freehand that the police now had he did not anticipate any great trouble in Cairo or Alexandria, but he thought that in the provinces a certain amount of unrest must be expected .

(6) We then discussed the recent capture of forged American 20 dollars bills, and he showed me a specimen which, unfortunately, he had to keep Nevertheless, he has promised to get me one. Examination of the specimen bore out all that (Fish) had said about them; only the most ignorant Fellah Could be deceived by such a crude forgery. (Tuba) was amused at any idea of Russian origin and said he was convinced that the Forgeries were made in the Middle East, probably in Teheran. He said he gad no knowledge of any forged British notes or gold.

(7) I asked him if he supported the view that the directive of Middle East Communism had shifted from the (Lebanon) to (Iraq) , and he said he "Thought" it had . When questioned as to evidence of this, (Tupa) explained that liaison with Iraqi police had proved that many printed pamphlets and other literature had been made in (Baghdad) and furthermore, they suspected the movements of certain individuals between Iraq and Egypt were connected with communist activities. He said that in co-operation with the Iraqi police close watch was now being made on anyone travelling between the two countries.

(8) (Tuba) gave me a List of Soviet air arrivals which will he forwarded to you under separate Cover .

W.B.Emery

الملحق رقم (٤)

F.O.371-80381-J F 1054-47

Top Secret

1. After anappointment by telephone Miralai Mohammed Imam Bey, Assistant Commandant, Cairo City police, came to see me in my office at 12.20 today .

2. He opened the conversation by saying that he had come with a semi- official message from (Fuad Serag Al Din Pasha), which the Minister wished me to pass verbally to the British Ambassador . the message was as follows;

"Fuad Serag Al Din Pasha wanted the Ambassador to know that he undertook that there should be no demonstrations or actions taken against British interests which he would not at once suppress . He wished His Excellency to be assured of this fact. He begged His Excellency to take no notice what soever of rumours and stories which he knew were being spread in almost every circle. These rumors were started by the opposition with the intention of causing trouble. Further more, Fuad Serag Al Dain Pasha Wished His Excellency to believe that he was doing all in his Power to Put an end to the present difficulties between G . B . and Egypt and to bring about a peaceful solution to our troubles .

3. When he delivered the message Imam Bey went on to tell me that although the situation was difficult he felt sure that Fuad Serag Al Dain Pasha, whom he described as in reality the most powerful man in the Wafd, was undoubtedly sincere in his wishes for a solution of the Anglo Egyptian impasse . I may say in passing that we have known

for some time Imam Bey was undoubtedly high in Fuad Serag Al Din Pasha's confidence so it is not surprising that the Minister should select him as his messenger .

November 27th , 1950

W.B.Emery

ملحق رقم (٥)

مجموعة من المنشورات التى وزعها ضباط البوليس أثناء إضرابهم فى نهايات عام ١٩٤٧ وأوائل عام ١٩٤٨

نداء أخير

إلى رجال البوليس والادارة

ابلغنا مطالبنا الي الوزارة والي جميع الجهات المسئولة اكثر من مرة . وهي تتلخص في مساواة مرتبات ضباط البوليس بضباط الجيش ، وقصر جميع الوظائف الادارية بالديوان العام وبالاقاليم علي رجال البوليس والادارة ووضع جميع مأموري المراكز والاقسام بالدرجة الرابعة ومفتشي الضبط بالدرجة الثالثة ووكلاء المحافظات والمديريات بالدرجة الثانية ، والمديرين بالدرجة الاولي وبدرجة مديرعام وانشاء وظائف جديدة حتي يتناسب عدد الوظائف مع بعضها وتثبيت معاوني الادارة وتطبيق كادر هيئات البوليس عليهم مع تحديد ساعات العمل وصرف اجور اضافية بالنسبة لساعات الزيادة عن المواعيد الرسمية

ومع ان هذه المطالب حقه وعادلة اذا قيست بما تقوم به هذه الفئة من العمل ليلا ونهارا مع حرمانهم من الاجازات والراحات فان الوزارات المتعاقبة لم تلق بالا اليها وجاء التنسيق وحرمت هذه الطائفة فانقلبت الاوضاع

وازاء هذا الاهمال المتكرر اجتمع اليوم جميع ضباط ورجال الادارة بمديرية الفيوم وقدموا هذه المطالب إلي سعادة المدير وابرقوا إلي السراي والوزارة وكبار الموظفين بالوزارة وجميع الصحف والمجلات بنص صريح بأنه اذا لم تقم الوزارة باجابة هذه المطالب حتي يوم ١٥ اكتوبر الجاري فان

جميع رجال البوليس والادارة بالمديريه سيتخلون عن اعمالهم ابتداء من صباح ذلك اليوم الي أن تجاب مطالبهم

ونرجو من جميع الزملاء بالمديريات والمحافظات ان يحذوا حذونا ويتقدموا سافرين بهذه المطالب ويبرقوا بها إلي الوزارة وجميع الجهات المذكورة بالتصميم على التخلي عن العمل إذا لم تجب مطالبكم قبل يوم ١٥ اكتوبر الجاري

أيها الزملاء :

إنا نهيب بكم أن تتضامنوا في هذه الحركة المباركة حتي تؤتي ثمرها ، فانا لا نطالب الاحقا وعدلا ومساواة بجميع الطوائف المدنيه في مختلف الوزارات فاذا لم تقفوا وقفة رجل واحد فقولوا علي مطالبكم ومستقبلكم العفاء : ولن تقوم لكم بعد ذلك اليوم قائمة

والسلام عليكم ورحمة الله

رجال البوليس والادارة
بمديرية الفيوم

١ — ١٠ — ١٩٤٧

حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان الملكى

يتشرف [illegible]

بتقديم مظلمته هذه خاصة وقد سبق أن قدمنا مراراً عدة مظالم وعدت الوزارة بالنظر فيها وللآن بعد أن اكتسبت جميع طوائف الموظفين مطالبهم جملة مرات فى الانصاف والتنسيق والعلاوات الاجتماعيه نجدنا قد حرمنا بكل أسف من كل هذا مع ما نتكبده فى أعمالنا من أخطار غير خفية وما نتحمله من مشاق خاصة وقد استشهد منا زملاء كثيرون ومع هذا فلا نسمع الا كلام الترضية الذي لا يعقبه التنفيذ بل أعقبه كل حرمان من حقوق عادله. ولما كان قد فاض لضباط البوليس وأصبحوا لا يثقون بهذه الوعود فقد صممنا تصميما لا رجعة فيه بأننا سنضطر فى يوم ١٥ - ١٠ سنة ١٩٤٧ إذا لم تنفذ مطالبنا لاتباع ما استقر عليه رأى زملائنا فيما بيننا.

نرجو لصالح الامن والعدالة اجابة مطالبنا

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ؟

٣٠ - ٩ - ١٩٤٧

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حضرة صاحب ~~السعادة~~ المعالي رئيس الديوان الملكي

يتشرف الصول باشي كمال عبد المقصود المغربي معاون بوليس مركز قوص بمديرية قنا بتقديم مظلمته هذه خاصة وقد سبق أن قدمنا مراراً عدة مظالم وعدت الوزارة بالنظر فيها وللآن بعد أن اكتسبت جميع طوائف الموظفين مطالبهم جملة مرات في الانصاف والتنسيق والعلاوات الاجتماعية نجدنا قد حرمنا بكل أسف من كل هذا مع ما نكابده في أعمالنا من أخطار غير خفية وما نتحمله من مشاق خاصة وقد استشهد منا زملاء كثيرون ومع هذا فلا نسمع الا كلام الترضية الذي لا يعقبه التنفيذ بل أعقبه كل حرمان من حقوق عادلة . ولما كان قد فاض بضباط البوليس ورجال الادارة وأصبحوا لا يثقون بهذه الوعود فقد صممنا تصميماً لا رجعة فيه بأننا سنضطر في يوم ١٥/١٠/١٩٤٧ اذا لم تنفذ مطالبنا لاتباع ما استقر عليه رأي زملائنا فيما بيننا.

نرجو لصالح الامن والعدالة إجابة مطالبنا .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

الامضاء

١٩٤٧/١٠/١

كمال عبد المقصود المغربي

حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان الملكى

يتشرف اليوزباشي محمد شكري حلمي معاون بوليس السويس. بتقديم مظلمته هذه خاصة وقد سبق أن قدمنا مراراً عدة مظالم وعدت الوزارة بالنظر فيها وللآن بعد أن اكتسبت جميع الطوائف من الموظفين مطالبهم جملة مرات في الانصاف والتنسيق والعلاوات الاجتماعية نجدنا قد حرمنا بكل أسف من كل هذا مع ما نتكبده فى أعمالنا من أخطار غير مخفية وما نتحمله من مشاق خاصه وقد استشهد منا زملاء كثيرون ومع هذا فلا نسمع إلا الكلام الترضية الذى لا يعقبه التنفيذ بل أعقبه كل حرمان من حقوق عادلة ولما كان قد فاض بضباط البوليس ورجال الأدارة وأصبحوا لا يثقون بهذه الوعود فقد صممنا تصميماً لا رجعة فيه بأننا سنضطر فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ إذا لم تنفذ مطالبنا لاتباع ماستقر عليه رأى زملائنا فيما بيننا.

نرجو لصالح الأمن والعدالة إجابة مطالبنا.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام ،،

يوزباشي

[illegible]

١٩٤٧/١٠/١

حضرة صاحب السعادة حكمدار بوليس [illegible]

يتشرف [illegible] عبد الرحمن [illegible]

بتقديم مظلمته هذه خاصة وقد سبق أن قدمنا مرارا عدة مظالم وعدت الوزارة بالنظر فيها وللآن بعد أن اكتسبت جميع طوائف الموظفين مطالبهم جملة مرات فى الانصاف والتنسيق والعلاوات الاجتماعية نجدنا قد حرمنا بكل أسف من كل هذا مع ما تكبده في أعمالنا من أخطار غير خفيه وما نتحمله من مشاق خاصة وقد استشهد منا زملاء كثيرون ومع هذا فلا نسمع الا كلام للترضية الذى لا يعقبه التنفيذ بل اعقبه كل حرمان من حقوق عادلة. ولما كان قد فاض بضباط البوليس ورجال الادارة وأصبحوا لا يثقون بهذه الوعود فقد صممنا تصميما لا رجعة فيه بأننا سنضطر فى يوم ١٥ - ١٠ - ١٩٤٧ اذا لم تنفذ مطالبنا لاتباع ما استقر عليه رأي زملائنا فيما بيننا.

نرجو لصالح الامن والعدالة اجابة مطالبنا

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؟ الامضاء

١٩٤٧/١٠/١

حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان الملكى

يتشرف الصاغ اسماعيل ابراهيم [illegible] بوليس العريش

هذه المظلمة الحزينة تصدر عن نفس قلقة جياشة بالألم من طائفة من أشق المواطنين هز اليأس أعصابهم وحطم الإهمال آمالهم تلك هى طائفة رجال البوليس والادارة التى تكتلت عليها جميع المسئوليات وسلبت منها جميع السلطات

اننا فى هذه الدولة المرهقون المعذبون الحاملون لكل عبء المعرضون لكل خطر كما أننا فيها المحرومون من كل انصاف وتقدير حتى لتكاد مخصصاتنا فى بيت مالها المفعم تقصر دون ضرورات حياتنا من غذاء وكساء ودواء

أوضحنا هذا فى منطق معقول وفزعنا بشكوانا منه الى سائر المراجع مؤيدة بالأمثلة والأدلة مدعمة بالمقارنات والارقام المرة بعد المرة وأحطنا قضيتنا بحشد من المستندات والمبررات لارد عليه ولا نقض له وليست قضيتنا فى حاجه الى طويل تأجيل ولا الى عميق تفكير ولا الى سند من قانون أو دعامة من حق وهى قضية بسيطة عادلة لاينقصها إلا القاضى النزيه العادل

كان حالنا فى الماضى سيئاً وكان عيشنا فيه أليما وكانت حياتنا منه جحيما أما الآن بعد ان انهال سيل الإنصاف على سائر الموظفين إلا نحن رجال البوليس والادارة وبعد ان عم التنسيق جميع الطوائف فقد أصبحنا أضيع من الأيتام فى مأدبة اللئـام وصرنا دون الجميع وأقل من الجميع

تقدمنا بمطالبنا فى هوادة ولين وبسطنا حججنا فى لغة عفة ولسان مبين وسلكنا بذلك سبيل العقلاء المقدرين فأحيل أمرنا الى لجنة سلكت فى عملها سبيل الأبطاء والتسويف فلم تنجز للآن شيئا أو تقرر أمراً

فماذا ذلك بينما هدد المهندسون بالاضراب فأجيبت مطالبهم وأضرب المدرسون وهم على مناضد التصحيح فلبى تداؤهم وامتنع موظفو التليفون والتلغراف عن العمل ودولة رئيس الحكومة فى طريقه الى مجلس الامن للدفاع عن قضية الوطن الكبرى فسعى اليهم وزيرهم وأمضى لهم صكا بقبول المأمول

واليوم هدد رجال القضاء وحملة شعلة العدالة بالاضراب وهم لا شك لمطالبهم بالغون بين عشية أو ضحاها ..

تريد أن نعرف اين مكانتنا فى هذه الدولة ؟ وما هو موضعنا بين طوائف موظفيها ؟

أننا لانجهل طريق الاضراب ولا ما هو فوق الاضراب ولا تعوزنا وسائل تدبيره وأحكامه فنحن أعز على أنفسنا من هذا الهوان وأكرم ، ولكن آثرنا الحكمة واخترنا سبيل العقل والفطنه .

ومع هذا فلا نسمع إلا الكلام الترضيه الذى لا يعقبه التنفيذ بل أعقبه كل حرمان واجحاف

ولما كان قد فاض بنا فقد صممنا تصميما لارجعة فيه بأننا سنضطر فى يوم ١٥ - ١٠ - ١٩٤٧ إذا لم تنفذ مطالبنا لإتباع ما أستقر عليه الرأى فيما بيننا ؟

نرجوا لصالح الإمن والعدالة اجابة مطالبنا

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ؟

١٩٤٧/١٠/١

الصاغ

اسماعيل ابراهيم [illegible]

حضرة صاحب المعالى ابرهيم باشا عبد الهادى
رئيس الديوان الملكى

صورة المذكـــرة

المقدمة

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخليه

من

معـــاونى الاداره

يا صاحب الدولة

فى هذه الفترة التاريخية من تاريخ مصر ؛ فترة الحـــرية والجلاء يتوجها عهد الفاروق العظيم . وفى عهد العزة والكرامة والاستقلال يزينها مليـــك الشباب وعط الآمال فاروق الأول حفظه الله وأبقاه ؛ فى هذه اللحظات الخافقات من تاريخ مصر الحديث تتجه الحكومة نحو تحقيق العدالة بين مختلف الطوائف ؛ ونحو إسعاد أبناء البلاد والأخذ بيدهم ليحيوا فى عهد الحرية حياة عزيزة كريمة .

وها نحن أولاء نرى دولتكم تعملون ما استطعتم على تحسين حالة مختلف الطوائف فينال المعلمين والمهندسين والضباط فيض من عطفكم وسيل من حدبكم ... ويحظى الكونستبلات وغيرهم بالكثير من رعايتكم واهتمامكم

ومعاونو الإدارة يا صاحب الدولة طائفة من الطوائف نزل بهـا الحيف وحاق بهـا الضيم فصـــبرت عليه وصابرت ؛ وباتت تتطلع الى فجر ذلك اليوم الذى تنقشع فيه عنها السحب فيلوح لهـا بصيص الأمل ؛ كم نرجو أن يكون تحقيقه على يدى دولتكم بإذن الله .

يا صاحب الدولة

لسنا فى حاجة لأن نذكر لدولتكم مايقوم به معاونو الإدارة من أعـمال فهم وضباط البوليس صنوان يتقاسمون أعمال الضبط ويقومون بتعقب الأشرار والمجرمين ويعملون ماوسعتهم الحيلة وأسعفتهم الوسيلة على استتباب الأمن والنظام وهم الى جانب ذلك يقومون بالأعمال الإدارية على اختلافها وتشعبها ينفذون للداخلية والمالية والزراعة والدفاع والأشغال ومختلف الوزارات على وجه العموم فلم ينوءوا بعمل وان اثقل كواهلهم ولم يتضجروا من جهد وان زاد عن طاقتهم ؛ فهم أول من تعرض لأعمال الغارات الجوية وقد انتدبوا لهـا من مختلف البلاد ؛ وهم أول من ينهض لحراسة جسور النيل اذا جد الجد وأدلهم الأمر ؛ وفى أعمال مكافحة دودة القطن لهم النصيب الأوفى وهم بالجملة اليد المنفذة المطيعة لما تصدره الحكومة من أوامر

....

ياصاحب الدولة

يمضى معاون الادارة زهرة شبابه ومعظم سنى حياته متنقلا فى الريف لايرى المدن ونورها وأسباب الحياة فيها الا لماما . فهو يمضى اليوم بعد اليوم اما فى القرية أو فى طريقه اليها متعرضا لبرد قارس وحر لافح متيقظا ساهرا مجدا للصالح العام فى غير ماضجه ولاضوضاء ، فاذا ماسكن الى نفسه فترة من الوقت واستعرض ماقدم وما أعطى ... وقارن حالته ومستقبله بحالة ومستقبل اخوانه عن تخرجوا معه فى معهد واحد وجد الفرق بعيدا والبون شاسعا ...

وإذا ما قارن حالته بحالة من يشاركونه العمل ويزاملونه فيه من اخوانه الضباط وجدهم يتخطونه الى وظائف المأمورين وغيرها وهو باق فى وظيفته حيث يخرج منها فى اغلب الأحيان كما دخلها . . .
وليس أدل على صدق ذلك من أن وزارة الداخلية لم ترق من بين معاونى الادارة الى وظيفة : مأمور منذ اكتوبر سنة ١٩٤٤ الى الآن أى فيما يقرب من ثلاث سنوات سوى سبعة أشخاص فقط أى بنسبة أثنين فى كل سنة أو أكثر قليلا فاذا اعتبرت النسبة مع التجوز ثلاثة فأن معنى ذلك أن معاون الإداره الذى يدخل فى سنة مالا يكون له أى أمل فى الترقى فى دوره الابعدمائة سنه

ياصاحب الدولة

هذه هى الحالة الخطيرة التى يجدمعاونو الادارة انفسهم حيالها فى يأس وحيرة وهى هى بعينها شكواهم التى يضعونها تحت نظركم وقضيتهم التى يحتكمون فيها الى ضميركم ، وهم يجدون فى مشروع تنسيق الدرجات فرصة مواتية لرفع الظلم عنهم ورد الحق اليهم

وهم يتقدمون لدولتكم فيما يلى ببعض المطالب العادلة التى يتطلعون الى تحقيقها على يديكم فكلنا يؤمن بأن العدل مجردا والنزاهة مطلقه واحقاق الحق كاملا ؟ هى جميعا دستور حكمكم وطابع عهدكم

(المطالب)

١ — فتح مجال الترقى أمامنا الى وظيفة مأمور مركز بجعل نصف ما يرقى اليها من معاونى الادارة والنصف الآخر من ضباط البوليس
٢ — زيادة عدد الدرجات الخامسة الى الثلث بدلا من الربع ومنح أول مربوطها لمن يرقى اليها
٣ — جعل مأمورى المراكز بالدرجة الرابعة ومفتشو الضبط بالدرجة الثالثة أسوة بنظار المدارس الابتدائية حيث أن وزارة المعارف جعلتهم فى الدرجة الرابعة ولايصح ان يكون مأمور المركز فى الدرجة الخامسة فيكون اقل من ناظر المدرسة الابتدائية .
٤ — تثبيت معاونى الادارة بعد خدمة سنه أسوة بضباط البوليس ورجال القضاء
٥ — مساواتنا برجال البوليس فى الحقوق والامتيازات (ركوب القطارات بنصف أجره والترامواى والسيارات بالمحافظات بدون اجره)
٦ — إشتراكنا فى وظيفة وكيل مأمور بمقدار النصف بين معاونى الادارة الجامعيين وضباط البوليس
٧ — انشاء وظيفة مساعد مفتش ضبط يقتصر التعيين فيها على معاونى الادارة
٨ — إعادة وظيفة معاون ضبط بالأقسام والمحافظات يعين فيها معاونو الادارة
٩ — انشاء ادارة تحقيقات بالوزارة يقتصر التعيين فيها على المعاونين الجامعيين مع افساح المجال أمامنا فى الترقى فى وظائف التفتيش بالأمن العام والمباحث وقسم الادارة
١٠ — انشاء شارة خاصة بمعاونى الادارة تميزنا عن باقى الموظفين الملكيين

معاونو الاداره بمديرية الفيوم

قائمة المصادر والمراجع

أولا وثائق غير منشورة :

- Alexander Keown Boyd's Private papers DT.107-82,ST. Antonys College - Oxford.

- Killearn's Private papers (Formerly sir Miles Lampson St. Antony's College, - Oxford.

- Russells private papers- Egypt political J.Q. 3801 Dt. 107.258, St. Antony's College, Oxford.-Charles Ryder's private papers Dt. 107. St. Antony's College, Oxford .

-Milner Papers -Bodlean Libaray - Oxford.

F.O.141-838 1942

F.O.371-8990 1923

F.O. 371- 69210 1948

F.O371 - 69250 1948

F.O.371.-73461 1949

F.O.371.-73464 1949

F.O.371.-73659 1949

F.O.371.-73662 1949

F.O.371.-80348 1950

F.O.371.-80354 1950

F.O.371.-90116 1951

F.O.371.-90118 1951

F.O.371.-90120 1951

F.O.371.-90122 1951

F.O.371.-90143 1951

F.O.371.-90145 1951

F.O.371.-96858 1951

F.O.371.-96859 1952

F.O.371.-96861 1952

F.O.371.-96862 1952

F.O.407.-194 1922

دار المحفوظات العمومية:

ملفات خدمة كل من:

- ملف خدمة البكباشى أبو المجد الناظر - مسلسل ٥١٢٨٢ محفظة ٥٤٥٢ - رف ٢ دولاب ١٨٩ .

- ملف خدمة اللواء توماس وينتورث رسل باشا - مسلسل ٥٥٤٤٧ دولاب ١٠٦ - رف ٢ محفظة ٥٣٤٥ .

- ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا - محفظة ٥٨٩٨ - مسلسل ٥٩٠٣٧ - مخزن ٣٧ - أوراق ٢٧٦ .

- ملف خدمة المستر كين بويد - ملف ٤٣٢٥١ - محفظة ٣٥٢٥ - دولاب ٣٦٣ - رف ١ .

- ملف خدمة البكباشى ولفرد فريدريك كونليف كيف - ملف ٢٩٣٤٦ محفظة ٥٩٤ - عين ٢ دولاب ٦٩ .

دار الوثائق القومية :-

- محفظة ٤ داخلية .
- محفظة ٦ داخلية .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٤ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) نوفمبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ٦ مايو ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أبريل ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣٠ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣١ .

المتحف القضائى :

- القضية ٣٣٣ جنايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ .
- القضية ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .
- القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .
- القضية ١٠٧١ جنايات قصر النيل لسنة ١٩٥١ .
- القضية ١٨٤ جنايات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ .

ثانيا : وثائق منشورة :-

- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (جمهورية مصر) ١٩٥٥ .
- الأوامر العمومية لنظارة الداخلية لسنوات : ١٩٠١ -٣-٥-٦-٧-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤ .
- الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لسنوات ١٩١٧ -١٨-١٩-٢٠ -٢١ - ٢٢ -٢٣ - ٢٤ -٢٥-٢٦ -٢٧ -٢٩ -٣٠-٣١ -٣٣ -٣٥ -٣٦ -٣٧ -٣٨-٤٠ -٤١ -٤٢ -٤٣ -٤٤- ٤٥ -٤٦ -٤٩ -٥٠-٥١ -٥٢ .
- وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنويةعن الفترة من سنة ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٥٣ - المطبعة الأميرية بالقاهرة .
- وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس القنال - تقرير عن أعمال بوليس القنال عن سنة ١٩٣٥ - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٩٣٦ .
- وزارة الداخلية - إدارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام فى المملكة المصرية عن الفترة من ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٥٢ - المطبعة الأميرية بالقاهرة .
- الحكومة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقارير السنوية عن الفترة من سنة ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٤٨ - المطبعة الأميرية بالقاهرة .

- المملكة المصرية - إدارة مكافحة المخدرات - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - المطبعة الاميرية .

- وزارة المالية - تقويم سنة ١٩٣٣ - المطبعة الاميرية ١٩٣٤ .

- وزارة المالية - تقويم سنة ١٩٣٥ - المطبعة الاميرية ١٩٣٥ .

- مصلحة الاحصاء والتعداد (احصاء القطر المصرى سنة ١٩٣٧ .

- وزارة الداخلية (نظام البوليس والإدارة) المطبعة الإميرية ببولاق سنة ١٩٣٦ .

- كلية البوليس الملكية (الكتاب الذهبى ١٨٩٦ - ١٩٤٦)

-Egypt No. I (1904) Report by His Majesty's Agent and Cansul- General on the finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1903.

-Further Correspondence respecting Egypt and Sudan- part CXXI. Jan. June 1937.

-International Labour office- Governing Body-118 th session - Geneva,11-14 March 1952 " Report on Enquiry by the representative of the Director - General into conditions in Suez Canal area .

-Parliamentary papers 1896 . Vol . XCVII "Annual Report For 1895.

ثالثا - مصادر متنوعة (أجنبية) :

-Gill Derek G.,"Illigitimacy, Sexuality and the Status of Women" Holt, Rinehart and Winston - New York, 1977.

-Jones, Thomas E., "Prostitution and the Law", Cambridge University Press, 1951 .

-Sydney Smith “Mostly Murder”- George Harrap- London, 1959 .

-Thomas Russell Pasha “Egyptian Service 1902- 1946", London, John Murray , 1949 .

-Vatikiotis P.J., “the History of Egypt” Weidenfeld and Nicolson, London, 1980 , Second Edition.

-Wilson, Buffy “A new Look at the oldest Profession”... Cambridge University Press, 1978.

مصادر متنوعة (عربية) :

- إبراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » - دراسة تحليلية تاريخية - معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة - ١٩٧٤ .

- أحمد فؤاد عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى بمدرسة البوليس والادارة ، محمد على زيوار ، حسين شفيق « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العام والبوليس » . ط ١ ، دار الطباعة المصرية ١٩٢٦ .

- أحمد عادل كمال « النقط فوق الحروف - الإخوان المسلمون والنظام الخاص» - الزهراء للإعلام العربى - القاهرة ١٩٨٥ .

-جاد محمد طه - « بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية » - العالمية للطبع والنشر - القاهرة ١٩٨٠ .

-حسين كامل « الإجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن إدارة المباحث الجنائية فى مصر » - مطبعة صادق بالمنيا (د . ت) .

- خليل رضوان الديب - محمود على عبد الرحيم - على شهيب - عبد المنعم اسماعيل - « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » - ط ١ - مطبعة النصر - القاهرة ١٩٤٨ .

- دوجلاس بيكر بيك ، مرقص فهمى - حسين كامل - حسن لطفى قبضاية «المباحث الجنائية على الطريقة الإنجليزية M.O» ط ١ - يناير ١٩٢٦ - مطبعة المدرسة الصناعية الإلهامية - القاهرة ١٩٢٦ .

- رفعت السعيد «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - هكذا تكلم الشيوعيون » - المجلد الخامس - شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٩ .

-طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » - الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٢ .

- عبد الرحمن الرافعى بك « فى أعقاب الثورة المصرية » ج١ - ط ٢ - دار الشعب ١٩٦٩ .

- ـــــــــــ « فى أعقاب الثورة المصرية » ج١ -ط ٢ - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٦ .

- عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ » - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٦٨ .

-عبد الفتاح حسن (الوزير السابق) « ذكريات سياسية » - دار الشعب - القاهرة ١٩٤٧ .

- عبد المغنى سعيد « أسرار السياسة المصرية » العدد (٥) - دار الحرية - القاهرة أكتوبر ١٩٨٥ .

- عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ » ط ١ - دار المعارف ١٩٨٣ .

-ـــــــــــ « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ .

- على حلمى - محمود على « ضابط البوليس - بحث فى حالته الحاضرة» - وفى أوجه الاصلاح المنشود - تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لإصلاح أنظمة البوليس والأمن العام » المطبعة الرحمانية بمصر - القاهرة يناير١٩٢٨ .

-على الدين هلال « السياسة والحكم فى مصر - العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢ » - مكتبة نهضة الشرق - القاهرة ١٩٧٦ .

- فيليب يوسف جلاد - « قاموس الإدارة والقضاء » ج٢ - الاسكندرية ١٨٩٠ - ١٨٩٢ .

-كمال كيرة « محاكمات الثورة » - الكتاب الأول - المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٤ .

- لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الإغتيالات السياسية» - دار النيل للطباعة - القاهرة ١٩٤٨ .

-مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠» ترجمة زهير الشايب - مكتبة سعيد رأفت - القاهرة ١٩٧٢ .

- محمد البابلى بك « الإجرام فى مصر - أسباب وطرق علاجه» - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٤٧ .

- محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى» - ط٢ - مطبعة على سكر أحمد بمصر - القاهرة ١٩٢٣ .

- محمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل» - ج٢ (١٩٤٨ - ١٩٥٢) - دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨١ .

- مرقص فهمى « إقتراحات القائمقام مرقص فهمى المفتش ببوليس مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام وأقلام المباحث الجنائية بالمدن والأقاليم وإصلاح حال ضباط ورجال البوليس » مايو ١٩٣٧ (غير معروف جهة النشر) .

- مؤلف مجهول ، الإخوان والإرهاب (د . ت) .

- وزارة الداخلية - الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١ - أكاديمية الشرطة - مركز بحوث الشرطة ١٩٨٢ .

- يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية» مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٧٥ .

رابعاً - رسائل جامعية :

عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس - كلية الآداب ١٩٧٧ .

خامسا - بحوث :

عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢» منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس ١٩٨٣ .

سادسا : القوانين واللوائح :

- نظارة الداخلية « القوانين الإدارية والجنائية - مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الأول - النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات» طـ ١ - المطبعة الأميرية القاهرة ١٨٩٧ .

- نظارة الحربية - قانون القرعة العسكرية الصادر بالأمر العالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ - (١٩٠٤) .

- لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

- نظارة الداخلية - قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

- قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة) .

- قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لمدرسة البوليس والإدارة) .

- نظارة الداخلية - قانون البوليس سنة ١٩١٤ .

- وزارة الداخلية - قرار بإنشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة لتخريج كونستابلات - المطبعة الأميرية ١٩٢٥ .

سابعاً : الدوريات :

- الوقائع المصرية - العدد ٦٨-١٩٢٣ .

- الوقائع المصرية - العدد ٢٥-٢٩ يونيو ١٩٢٥ .

- الوقائع المصرية - العدد ٢٦-١٦/٣/١٩٣٦ .

- جريدة البروجريه إجبسيان - بتاريخ ١٧/٩/١٩٤٦ .

- الأمن العام - العدد ٧٩ - ١٩٨١ .

ثامناً اللقاءات :

لقاء مع المرحوم اللواء / إبراهيم محمد الفحام - مدير الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بوزارة الداخلية - ١٩٨٢ .

تاسعاً المذكرات :

مذكرات غير منشورة للمرحوم حسن على بك - وكيل مديرية أسيوط السابق عن ذكرياته فى خدمة البوليس بين ١٩١٢ - ١٩٥٢ .

المحتويات

ص

-مقدمة الطبعة الثانية	٧
- مقدمة الطبعة الأولى	٩
• **الفصل الأول** : التنظيم فى ظل النفوذ البريطانى	١٥
• **الفصل الثانى**: بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى	٥٧
• **الفصل الثالث**: التنظيم الوطنى للبوليس	٧٧
• **الفصل الرابع** : أحوال الأمن العام	٩٧
• **الفصل الخامس** : أسباب الفشل	١١٩
• **الفصل السادس** : الإنحراف	١٨٥
• **الفصل السابع** : محاولات الإصلاح	٢٠٥
• **الفصل الثامن** : ملء الفراغ	٢٣٩
• **الفصل التاسع** : التحديث وإعادة التنظيم	٢٥٣
• **الفصل العاشر** : البوليس والحرب العالمية الثانية	٢٧٩
• **الفصل الحادى عشر** : البوليس والأمن السياسى	٢٩٥
• **الفصل الثانى عشر**: العلاقات السرية بين البوليس والوجود البريطانى	٣٢٣
• **الفصل الثالث عشر** : البوليس والعمل الوطنى	٣٣٥
• **خاتمة**	٣٥١
• **الملاحق**	٣٥٧
• **قائمة المصادر والمراجع**	٣٩٣